

Passion Scientific Refereed Journal for Human Studies

مَجَلَّةُ بَاشِنِ الْعَالَمِيَّةِ مَحْكَمَةُ الْمَدَارِسِ الْإِنْسَانِيَّةِ

A peer-reviewed biannual scientific journal, registered in the U.S. Library of Congress, published by Passion International University in the United States, dedicated to publishing scholarly research in various human disciplines in all languages.

مجلة علمية محكمة نصف سنوية، مسجلة في مكتبة الكونجرس الأمريكي، تصدر عن جامعة باشن العالمية في الولايات المتحدة، تهتم بنشر الأبحاث العلمية في مختلف المجالات الإنسانية بشتى اللغات.

ISSN: 2997-6766

العدد الرابع | 25 ربيع الآخر 1448 هـ / 06 أكتوبر 2026 م | Issue 4 | Six October 2026

رئيس التحرير:

أ.د. إسماعيل أحمد

مدير التحرير:

د. سماح حيدة

سكرتير التحرير:

د. نعمات خضر

EDUCATION

CIVILIZATION

SCIENCE

HUMAN STUDIES

GLOBAL IMPACT

KNOWLEDGE

RESEARCH

HUMANITY

CULTURE

A BRIGHTER TOMORROW

4

العدد الرابع
Issue 4



www.usajo.co
Passion Scientific Journal



www.usa.edu.eu
PASSION INTERNATIONAL UNIVERSITY

2806 N SPEER BLVD # 2806 DENVER CO 80211-4225 - USA

Tel No : +1 (800) 958-2813 | +1 720 683 0952

Knowledge for a Better Humanity

هيئة تحرير مجلة باشن العلمية المحكمة للدراسات الإنسانية
Passion Scientific Refereed Journal for Human Studies
ISSN: 2997-6766

مجلة "باشن" العلمية المحكمة للدراسات الإنسانية هي مجلة أكاديمية نصف سنوية محكمة تصدرها جامعة "باشن" العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية). تُعنى المجلة بنشر بحوث أصلية عالية الجودة في مختلف مجالات العلوم الإنسانية، وفقاً للمعايير الدولية المعترف بها للنشر العلمي وإجراءات التحكيم الصارمة.

الهيكل التحريري:

تتألف المجلة من رئيس تحرير، وفريق رئاسة التحرير، وهيئة التحرير، والهيئة الاستشارية، وهيئة المحكمين، والتحرير اللغوي، وفريق دعم فني، جميعهم من جامعات ومؤسسات بحثية من مختلف البلدان، مما يضمن التنوع التخصصي والجغرافي والبحث العلمي الأصيل. كما يتم اختيار أعضاء هيئة التحرير بناءً على مؤهلاتهم الأكاديمية وخبراتهم البحثية ومساهماتهم العلمية في مجالات تخصصهم.

أولاً: رئاسة التحرير

رئيس التحرير:

أ. د. إسماعيل أحمد – أستاذ دكتور (بروفيسور) – مصر

مدير التحرير:

د. سماح حيدة – أستاذ مشارك – مصر

سكرتير التحرير:

د. نعمات خضر – أستاذ مساعد – مصر

ثانياً: هيئة التحرير

م	الاسم	الرتبة العلمية	التخصص	الجامعة/ المؤسسة	البلد
1	أ. د. صدام محمد حميد	أستاذ دكتور	الأدب – رياض الأطفال	جامعة الموصل	العراق

2	أ. د. زهير يوسف عليوي حسين الحيدري	أستاذ دكتور	الفقه وأصوله	جامعة بغداد	العراق
3	أ. د. أحمد فرج علي فرحات الخرعلي	أستاذ دكتور	النحو الصرف	جامعة عمر المختار	ليبيا
4	أ. د. عائشة عبيزة	أستاذ دكتور	الدراسات اللغوية وتعليمية اللغة العربية	جامعة عمار ثلجي بالأغواط	الجزائر
5	أ. د. هدى صلاح رشيد	أستاذ دكتور	اللغة العربية	جامعة تكريت	العراق
6	أ. م. د. عواطف عبد المنعم إسماعيل	أستاذ مساعد	التفسير وعلوم القرآن	جامعة القرآن الكريم - أم درمان	السودان
7	أ. د. إسماعيل أحمد ذيب ملحم	أستاذ دكتور	الآثار والفندقة	جامعة باشن العالمية بأمريكا	الأردن
8	أ. م. د. خديجة حسن جاسم	أستاذ مساعد	علم الاجتماع	جامعة بغداد	العراق
9	أ. م. د. وفاء قيس كريم	أستاذ مساعد	التفسير وعلوم القرآن	جامعة ديالى مركز أبحاث الطفولة والأمومة	العراق
10	د. ونيسة بوختالة	أستاذ مشارك	دراسات لغوية تطبيقية	جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريرج	الجزائر

11	أ.د. تجاني حبشي	أستاذ دكتور	اللغة العربية- علوم اللسان	جامعة زيان عاشور الجلفة	الجزائر
----	-----------------	----------------	----------------------------------	-------------------------------	---------

ثالثا: الهيئة الاستشارية

م	الاسم	الرتبة العلمية	التخصص	الجامعة/ المؤسسة	البلد
1	أ.د. هاشم صالح محمد مناع	أستاذ دكتور	اللغة العربية – الأدب والنقد	جامعة باشن العالمية بأمريكا	الأردن
2	أ.د. محمود علي شرابي	أستاذ دكتور	المناهج وطرق تدريس اللغة العربية للناطقين بغيرها / اللغويات التطبيقية	الجامعة الإسلامية	مصر
3	أ.د. محمد ساليسو بوني رابيو مادوغو	أستاذ دكتور	الدراسات الإسلامية والشرعية	الجامعة الأفريقية الفرنسية العربية الخاصة – فرع بنين	بنين
4	أ.د. صباح علي السليمان	أستاذ دكتور	اللغة العربية	جامعة تكريت	العراق
5	أ.د. أبكر عبد البنات آدم إبراهيم	أستاذ دكتور	الدراسات الإسلامية	المجلس الأفريقي الفرنسي العربي	السودان

6	أ. د. خالد راغب أحمد الخطيب	أستاذ دكتور	الاقتصاد	مركز البحث رماح	الأردن
7	أ. م. د. خالد حسن ذيب ملحم	أستاذ مشارك	علم النفس	جامعة باشن العالمية بأمريكا	الأردن
8	أ. م. د. خير الله جميل أحمد صبيح	أستاذ مشارك	الرياضيات	جامعة باشن العالمية بأمريكا	الأردن
9	أ. م. د. أحمد سعيد الحضرمي	أستاذ مساعد	الإدارة التربوية	جامعة الشرقية	سلطنة عمان
10	أ. د. مجدي زكريا رشاد	أستاذ دكتور	الحاسبات والمعلومات والذكاء الاصطناعي	جامعة الدلتا للعلوم والتكنولوجيا	مصر
11	أ. د. أسامة سعيد علي هندراوي	أستاذ دكتور	تكنولوجيا التعليم	جامعة الأزهر	مصر

رابعاً: هيئة المحكمين

تضم المجلة نخبة من الأساتذة والباحثين المتخصصين من جامعات ومؤسسات بحثية من مختلف البلدان، ويتم اختيار المحكمين وفق تخصص البحث وطبيعته، مع الالتزام التام بمعايير التحكيم العلمي المزدوج السري.

م	الاسم	الرتبة العلمية	التخصص	الجامعة/ المؤسسة	البلد
1	أ. د. لبصير نور الدين	أستاذ دكتور	اللغة العربية	جامعة أمحمد بوقرة بومرداس	الجزائر
2	أ. د. رياض فرج مبروك بن عبدات	أستاذ دكتور	الفقه المقارن	جامعة حضر موت للعلوم والتكنولوجيا	اليمن

3	أ. د. محمد عبد الرحمن عطا الله	أستاذ دكتور	اللغة العربية	جامعة باشن العالمية بأمریکا	مصر
4	أ. د. محمد علي محمد يوسف	أستاذ دكتور	التربية الخاصة - طيف التوحد	جامعة باشن العالمية بأمریکا	مصر
5	د. محمد مصطفى علي حسانين	أستاذ مشارك	اللغة العربية	جامعة السلطان قابوس	مصر
6	أ. م. د. رغبة محمود علي بطاينه	أستاذ مساعد	اللغة الفرنسية	الجامعة الأردنية	الأردن
7	د. خديجة مرات	أستاذ مساعد	دراسات لغوية	جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 الجزائر	الجزائر
8	أ. م. د. عبد الرزاق بوعيطه	أستاذ مشارك	الاقتصاد الإسلامي والبنوك المالية	جامعة محمد البشير الإبراهيمي	الجزائر
9	أ. م. د. الباهي محمد عبده جاد	أستاذ مشارك	علوم كامل الدماغ	جامعة باشن العالمية بأمریکا	مصر
10	د. بوجمعة وعلي	أستاذ مساعد	اللسانيات الاجتماعية	مركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة بني ملال خنيفرة	المغرب
11	د. الصادق علي وداعة	محاضر	النحو والصرف	جامعة سنار - السودان	السودان
12	د. فرحان محمد الياصجين	أستاذ مشارك	علم النفس والتربية الخاصة	جامعة باشن العالمية بأمریکا	الأردن

13	د. طارق محسن علي مسعود	أستاذ دكتور	القانون	جامعة باشن العالمية بأمريكا	مصر
14	د. عبد الناصر محمد أيوب أحمد	أستاذ مشارك	فلسفة القانون وتاريخه	جامعة بنها	مصر
15	د. نبيلة عبد الفتاح حسنين قشطي	أستاذ مشارك	القانون الدستوري والنظم السياسية	الجامعة الأوروبية للعلوم الذكية - السويد جامعة أكاديميون العالمية (AIU) المملكة المتحدة	مصر
16	د. إسماعيل أدرمولا عبد العزيز	أستاذ مساعد	العلوم الإدارية	جامعة باشن العالمية بأمريكا	نيجيريا
17	د. رنا محمد صلاح موسى	أستاذ مساعد	التفسير	جامعة باشن العالمية بأمريكا	سوريا
18	د. أحمد فرج سمك	أستاذ مساعد	القانون	جامعة باشن العالمية بأمريكا	مصر
19	د. طارق عبد الكافي اللوش	أستاذ مساعد	الرياضيات	جامعة باشن العالمية بأمريكا	سوريا
20	د. غنى محمد جهاد موسى	أستاذ مساعد	تقنيات التعليم	جامعة باشن العالمية بأمريكا،	سوريا

	و جامعة دمشق والجامعة الاقتراضية السورية				
21	د. سوزان صلاح محمد	أستاذ مساعد	مناهج وطرق تدريس تكنولوجيا التعليم	المجمع الأكاديمي العالمي	مصر
22	د. سعد محمد جبر	أستاذ مساعد	الإعلام	جامعة باشن العالمية بأمريكا	الجزائر
23	د. محمد خليفة عبد القوي عبد العظيم	أستاذ مساعد	الطب التكميلي	جامعة باشن العالمية بأمريكا	مصر
24	د. نهال أحمد الدفراوي	أستاذ مساعد	فلسفة وعلم اجتماع وأخلاقيات العمل (علوم إنسانية)	جامعة الشعب بأمريكا	مصر
25	د. أمجد منصور شيخ أغلو	أستاذ مساعد	لغة تركية وآدابها/ لغة فارسية / قسم الترجمة	جامعة إسطنبول	تركيا
26	د. رنا حسين حطيط	أستاذ مساعد	تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها والألسنية المعلوماتية	معهد الرنا التكنولوجي التربوي في لبنان	لبنان
27	د. منال الديب	أستاذ مساعد	التنمية والعلوم الإنسانية والتنمية الذاتية	جامعة باشن العالمية بأمريكا	مصر

28	د. زينب واثق كامل الجنابي	أستاذ مساعد	القانون	جامعة الفرات الأوسط التقنية	العراق
29	د. لقاء خالد عبدعلي	أستاذ مساعد	القانون	جامعة المثنى العراق	العراق
30	د. رهام عيد محمود عبد الكريم	محاضر	مناهج وطرق التدريس – اللغة الإنجليزية	البكالوريا الدولية (IB)	مصر
31	د. عائشة محمد عثمان مصطفى	أستاذ مساعد	علم اللغة (اللسانيات)	جامعة الإمام المهدي	السودان
32	أ.م. د. حمزة زركي	أستاذ مساعد	اللغة العربية	المعهد الوطني للبحث في التربية	الجزائر
33	د. سعيد أرديف	أستاذ مساعد	اللسانيات والأنثروبولوجيا وعلم التربية	جامعة محمد الأول بوجدة	المغرب
34	أ.د. سعيد أحمد السيد جمعة	أستاذ دكتور	البلاغة والنقد الأدبي	جامعة الأزهر	مصر
35	أ.د. نجوى يوسف جمال الدين	أستاذ دكتور	أصول التربية والتخطيط التربوي	جامعة القاهرة	مصر
36	أ.د. عبد الرزاق محمود مختار	أستاذ دكتور	المناهج وطرق تدريس اللغة العربية	جامعة أسيوط	مصر
37	أ.د. وجيهة محمد المكاوي	أستاذ دكتور	الأدب والنقد	جامعة الأزهر	مصر
38	أ.د. أنور محمود المرسي خطاب	أستاذ دكتور	التفسير وعلومه	جامعة الأزهر	مصر

39	أ.د. خالد محمود عرفان	أستاذ دكتور	المناهج وطرق تدريس اللغة العربية	جامعة الأزهر	مصر
40	د. مصطفى بوهوبه	أستاذ مساعد	الفقه الإسلامي وأصوله ومذاهبه	جامعة باشن العالمية بأمريكا	المغرب
41	د. فاطنة سويح	أستاذ محاضر	لسانيات عامة	جامعة محمد خضير بسكرة	الجزائر
42	د. إستبرق محمد حمزة	أستاذ مساعد	القانون – القانون التجاري	جامعة الكوفة	العراق
43	د. سالم عمران عبد السلام شعيب	أستاذ مساعد	الدراسات الإسلامية	الجامعة الأسمرية	ليبيا
44	أ.د. عبد الغني عبد الفتاح زهرة	أستاذ دكتور	التاريخ والحضارة الإسلامية	جامعة الأزهر	مصر
45	د. مبارك سالم العازمي	أستاذ مساعد	الحوكمة والقانون الدولي والأوقاف	الجامعة الوطنية بماليزيا	الكويت
46	أ.د. محمود عبد الرحمن عبد المنعم عبد الخالق	أستاذ دكتور	أصول الفقه	جامعة الأزهر	مصر
47	أ.د. حسام حسن عبد الفضيل حميدة	أستاذ دكتور	الآثار الإسلامية والإرشاد السياحي	جامعة مدينة السادات	مصر
48	محمد سعيد متولي إبراهيم الرهوان	أستاذ دكتور	الدراسات الإسلامية باللغة الإنجليزية	جامعة الأزهر	مصر
49	د. محمد فوزي البردان	أستاذ مساعد	إدارة الأعمال	جامعة مدينة السادات	مصر

50	أ. د. طارق سعد إسماعيل شلبي	أستاذ دكتور	البلاغة والنقد الأدبي	جامعة عين شمس	مصر
----	-----------------------------------	----------------	--------------------------	------------------	-----

خامساً: التحرير اللغوي

م	الاسم	الرتبة العلمية	التخصص	الجامعة/ المؤسسة	البلد
1	د. محمود عاصم أحمد محمد البغدادى	دكتور	اللغة العربية	جامعة باشن العالمية بأمريكا	مصر
2	أ. حفيظ سميح	محاضر	اللغة العربية	جامعة باشن العالمية بأمريكا	المغرب

سادساً: الدعم الفني

م	الاسم	التخصص	الجامعة/ المؤسسة	البلد
1	أ. محمد وفائي	هندسة الاتصالات	جامعة حلب	سوريا
2	أ. ندى أحمد السيد	تصميم جرافيك	جامعة باشن العالمية بأمريكا	مصر

Editorial Board of Passion Scientific Refereed Journal for Human Studies

Passion Scientific Refereed Journal for Human Studies

ISSN: 2997-6766

Passion Scientific Refereed Journal for Human Studies is a peer-reviewed semiannual academic journal issued by Passion International University. The journal is concerned with publishing original scholarly research in various fields of humanities in accordance with internationally recognized standards of scholarly publishing and rigorous peer-review procedures.

Editorial Structure

The journal consists of an Editor-in-Chief, an Editorial Leadership Team, an Editorial Board, an Advisory Board, a Reviewers Panel, Language Editors, and a Technical Support Team from Universities and research institutions from different countries, ensuring disciplinary and geographical diversity and high scientific quality. Members of the Editorial Board are selected based on their academic qualifications, research experience, and scholarly contributions in their respective fields.

First: Editorial Leadership

Editor-in-Chief:

Prof. Ismail Ahmed – Professor – Egypt

Managing Editor:

Dr. Samah Hida – Associate Professor – Egypt

Editorial Secretary:

Dr. Neamat Khedr – Assistant Professor – Egypt

Second: Editorial Board

No .	Name	Academic Rank	Specialization	University / Institution	Country
1	Prof. Saddam Mohammed Hamid	Professor	Arts – Kindergarten	University of Mosul	Iraq
2	Prof. Zuhair Yousif Alawi	Professor	Jurisprudence and Its Foundations	University of Baghdad	Iraq

No .	Name	Academic Rank	Specialization	University / Institution	Country
	Hussein Al-Haidari				
3	Prof. Amhamed Faraj Ali Farhat Al-Khazaali	Professor	Arabic Grammar and Morphology	Omar Al-Mukhtar University	Libya
4	Prof. Aisha Abiza	Professor	Linguistic Studies and Arabic Language Education	Amar Telidji University of Laghouat	Algeria
5	Prof. Huda Salah Rashid	Professor	Arabic Language	Tikrit University	Iraq
6	Dr. Awatif Abdel Moneim Ismail	Assistant Professor	Tafsir and Quranic Sciences	Holy Quran University – Omdurman	Sudan
7	Prof. Ismail Ahmed Dheeb Melhem	Professor	Archaeology and Hospitality	Passion International University in America	Jordan
8	Dr. Khadija Hassan Jassim	Assistant Professor	Sociology	University of Baghdad	Iraq

No .	Name	Academic Rank	Specialization	University / Institution	Country
9	Dr. Wafaa Qais Karim	Assistant Professor	Tafsir and Quranic Sciences	University of Diyala – Childhood and Motherhood Research Center	Iraq
10	Dr. Wanissa Boukhtala	Associate Professor	Applied Linguistic Studies	Mohamed El Bachir El Ibrahimi University, Bordj Bou Arreridj,	Algeria
11	Prof. Tijani Habchi	Professor	Arabic Language and Linguistics	Ziane Achour University of Djelfa	Algeria

Third: Advisory Board

No .	Name	Academic Rank	Specialization	University / Institution	Country
1	Prof. Hashem Saleh Mohammed Manna	Professor	Arabic Language – Literature and Criticism	Passion International University in America	Jordan

No .	Name	Academic Rank	Specialization	University / Institution	Country
2	Prof. Mahmoud Ali Sharabi	Professor	Curricula and Methods of Teaching Arabic to Non-Native Speakers / Applied Linguistics	Islamic University	Egypt
3	Prof. Mohamed Salissou Boni Rabiou Madougou	Professor	Islamic Law and Studies	Université Privée Africaine Franco Arabe Branche de Bénin	Benin
4	Prof. Sabah Ali Al-Sulaiman	Professor	Arabic Language	Tikrit University	Iraq
5	Prof. Abkar Abdel Banat Adam Ibrahim	Professor	Islamic Studies	African French Arab Council	Sudan
6	Prof. Khaled Ragheb	Professor	Economics	Rimah Research Center	Jordan

No .	Name	Academic Rank	Specialization	University / Institution	Country
	Ahmed Al-Khatib				
7	Dr. Khaled Hassan Dheeb Melhem	Associate Professor	Psychology	Passion International University in America	Jordan
8	Dr. Khair Allah Jameel Ahmed Subaih	Associate Professor	Mathematics	Passion International University in America	Jordan
9	Dr. Ahmed Saeed Al-Hadrami	Assistant Professor	Educational Administration	A'Sharqiya University	Sultanate of Oman
10	Prof. Magdy Zakaria Rashad	Professor	Computer Science, Information Technology and Artificial Intelligence	Delta University for Science and Technology	Egypt
11	Prof. Osama Saeed Ali Hindawi	Professor	Educational Technology	Azhar University	Egypt

Fourth: Reviewers Panel

The journal includes a distinguished group of professors and specialized researchers from Universities and research institutions from different countries. Reviewers are selected according to the specialization and nature of each research paper, with full commitment to the standards of double-blind peer review.

No .	Name	Academic Rank	Specialization	University / Institution	Country
1	Prof. Labsir Nour El-Din	Professor	Arabic Language	M'Hamed Bougara University of Boumerdes	Algeria
2	Prof. Riyadh Faraj Mabrouk Bin Abdatt	Professor	Comparative Jurisprudence	Hadhramout University for Science and Technology	Yemen
3	Prof. Mohammed Abdel Rahman Attallah	Professor	Arabic Language	Passion International University in America	Egypt
4	Prof. Mohammed Ali Mohammed Youssef	Professor	Special Education – Autism Spectrum	Passion International University in America	Egypt
5	Dr. Mohammed Mostafa	Associate Professor	Arabic Language	Sultan Qaboos University	Egypt

No .	Name	Academic Rank	Specialization	University / Institution	Country
	Ali Hassanein				
6	Dr. Raghda Mahmoud Ali Batayneh	Assistant Professor	French Language	The University of Jordan	Jordan
7	Dr. Khadija Morat	Assistant Professor	Linguistic Studies	Mohamed Lamine Debaghine Setif 2 University	Algeria
8	Dr. Abdel Razzaq Bouaita	Associate Professor	Islamic Economics and Financial Banking	Mohamed El Bachir El Ibrahimi University	Algeria
9	Dr. Al-Bahi Mohammed Abduh Gad	Associate Professor	Whole Brain Sciences	Passion International University in America	Egypt
10	Dr. Boujemaa Ouali	Assistant Professor	Sociolinguistics	Regional Center for Education and Training Professions – Beni Mellal Khenifra	Morocco

No .	Name	Academic Rank	Specialization	University / Institution	Country
11	Dr. Al-Sadiq Ali Wadaa	Lecturer	Grammar and Morphology	Sinnar University – Sudan	Sudan
12	Dr. Farhan Mohammed Al-Yasjin	Associate Professor	Psychology	Passion International University in America	Jordan
13	Dr. Tarek Mohsen Mohammed Ali Massoud	Professor	Law	Passion International University in America	Egypt
14	Dr. Abdel Nasser Mohammed Ayoub Ahmed	Associate Professor	Philosophy and History of Law	Benha University	Egypt
15	Dr. Nabila Abdel Fattah Hassanein Qishti	Associate Professor	Constitutional Law and Political Systems	European University for Smart Sciences – Sweden / Academicians International University (AIU), United Kingdom	Egypt

No .	Name	Academic Rank	Specialization	University / Institution	Country
16	Dr. Ismail Idramola Abdel Aziz	Assistant Professor	Administrative Sciences	Passion International University in America	Nigeria
17	Dr. Rana Mohammed Salah Mousa	Assistant Professor	Tafsir	Passion International University in America	Syria
18	Dr. Ahmed Farag Abu Samak	Assistant Professor	Law	Passion International University in America	Egypt
19	Dr. Tarek Abdel Kafi Al-Loush	Assistant Professor	Mathematics	Passion International University in America	Syria
20	Dr. Ghina Mohammed Jihad Mousa	Assistant Professor	Educational Technology	Passion International University in America, Damascus University, and Syrian Virtual University	Syria
21	Dr. Suzan Salah Mohammed	Assistant Professor	Curricula and Methods of Teaching Educational Technology	Global Academic Complex	Egypt

No .	Name	Academic Rank	Specialization	University / Institution	Country
22	Dr. Saad Mohammed Jabr	Assistant Professor	Media	Passion International University in America	Algeria
23	Dr. Mohammed Khalifa Abdel Qawi Abdel Azim	Assistant Professor	Complementary Medicine	Passion International University in America	Egypt
24	Dr. Nihal Ahmed Al-Dafrawi	Assistant Professor	Philosophy, Sociology, and Work Ethics (Human Sciences)	University of the People	Egypt
25	Dr. Amjad Mansour Sheikh Aghlu	Assistant Professor	Turkish Language and Literature / Persian Language / Translation Department	Istanbul University	Turkey
26	Dr. Rana Hussein Hattit	Assistant Professor	Teaching Arabic to Non-Native Speakers and Computational Linguistics	Al-Rana Technological Educational Institute in Lebanon	Lebanon

No .	Name	Academic Rank	Specialization	University / Institution	Country
27	Dr. Manal Al-Deeb	Assistant Professor	Development, Human Sciences, and Self-Development	Passion International University in America	Egypt
28	Dr. Zainab Watheq Kamel Al-Janabi	Assistant Professor	Law	Al-Furat Al-Awsat Technical University	Iraq
29	Dr. Liqaa Khaled Abdulali	Assistant Professor	Law	Al-Muthanna University	Iraq
30	Dr. Reham Eid Mahmoud Abdel Karim	Lecturer	Curricula and Teaching Methods – English Language	International Baccalaureate (IB)	Egypt
31	Dr. Aisha Mohammed Othman Mustafa	Assistant Professor	Linguistics	Imam Al-Mahdi University	Sudan
32	Dr. Hamza Zarqi	Assistant Professor	Arabic Language	National Institute for Research in Education	Algeria
33	Dr. Said Ardif	Assistant Professor	Linguistics, Anthropology and Education	Mohammed First University of Oujda	Morocco

No .	Name	Academic Rank	Specialization	University / Institution	Country
34	Prof. Dr. Saeed Ahmed El-Sayed Gomaa	Professor	Rhetoric and Literary Criticism	Al-Azhar University	Egypt
35	Prof. Nagwa Youssef Gamal El-Din	Professor	Foundations of Education and Educational Planning	Cairo University	Egypt
36	Prof. Abdel Razek Mahmoud Mokhtar	Professor	Curricula and Methods of Teaching Arabic Language	Assiut University	Egypt
37	Prof. Wajeeha Mohamed El-Mekkawy	Professor	Literature and Criticism	Al-Azhar University	Egypt
38	Prof. Anwar Mahmoud El-Morsi Khattab	Professor	Qur'anic Exegesis and Qur'anic Sciences	Al-Azhar University	Egypt
39	Prof. Dr. Khaled	Professor	Curriculum and Methods	Al-Azhar University	Egypt

No .	Name	Academic Rank	Specialization	University / Institution	Country
	Mahmoud Irfan		of Teaching Arabic		
40	Dr. Mostafa Bouhbouh	Assistant Professor	Islamic Jurisprudence, Its Principles and Schools of Thought	Passion International University in America	Morocco
41	Dr. Fatna Souih	Lecturer	General Linguistics	Mohamed Khider University of Biskra	Algeria
42	Dr. Istabraq Mohammed Hamza	Assistant Professor	Commercial Law	University of Kufa	Iraq
43	Dr. Salem Omran Abdel Salam Shuaib	Assistant Professor	Islamic Studies	Al-Asmarya University	Libya
44	Prof. Dr. Abdel Ghani Abdel Fattah Zahra	Professor	Islamic History and Civilization	Al-Azhar University	Egypt
45	Dr. Mubarak Salem Al-Azmi,	Assistant Professor	Governance, International Law and Endowments	National University of Malaysia	Kuwait

No .	Name	Academic Rank	Specialization	University / Institution	Country
46	Prof. Dr. Mahmoud Abdel Rahman Abdel Moneim Abdel Khaleq	Professor	Islamic Jurisprudence	Al-Azhar University	Egypt
47	Prof. Dr. Hossam Hassan Abdel Fadil Hamida	Professor	Islamic Archaeology and Tourism Guidance	Sadat City University	Egypt
48	Prof. Dr. Mohammad Said Mitwally Ibrahim Alrahawan	Professor	Islamic Studies in English	Al-Azhar University	Egypt
49	Dr. Mohamed Fawzy El-Bardan	Assistant Professor	Business Administration	Sadat City University	Egypt
50	Prof. Dr. Tarek Saad Ismail Shalaby	Professor	Rhetoric and Literary Criticism	Ain Shams University	Egypt

Fifth: Language Editors

No .	Name	Academic Rank	Specialization	University / Institution	Country
1	Dr. Mahmoud Asim Ahmed Mohammed Al-Baghdadi	PhD	Arabic Language	Passion International University in America	Egypt
2	Mr. Hafid Samih	Lecturer	Arabic Language	Passion International University in America	Morocco

Sixth: Technical Support

No.	Name	Specialization	University / Institution	Country
1	Mr. Muhammad Wafai	Communications Engineering	University of Aleppo	Syria
2	Mrs. Nada Ahmed Elsayed	Graphic Design	Passion International	Egypt

No.	Name	Specialization	University / Institution	Country
			University in America	

تعليمات النشر

Publication Guidelines

مجلة باشن العلمية المحكمة للدراسات الإنسانية

Passion Scientific Refereed Journal for Human Studies

ترحب مجلة باشن العلمية المحكمة للدراسات الإنسانية بتقديم الأبحاث العلمية الأصيلة التي تتوافق مع أهداف المجلة ونطاقها، على أن تكون غير منشورة سابقاً، وألا تكون مقدمة للنشر في مجلة أو جهة نشر أخرى في الوقت نفسه. يجب على الباحثين الاطلاع على تعليمات النشر والسياسات المعتمدة في المجلة والالتزام بها قبل تقديم المخطوطات.

أولاً: الشروط العامة لتقديم البحث

يجب أن تستوفي المخطوطات المقدمة المتطلبات الآتية:

- أن يكون البحث أصيلاً وغير منشور سابقاً.
- ألا يكون البحث مقدماً للنشر في جهة أخرى في الوقت نفسه.
- أن يقع موضوع البحث ضمن أهداف المجلة ونطاقها.
- الالتزام الكامل بالنزاهة الأكاديمية وأخلاقيات البحث والنشر العلمي.
- الالتزام بسياسة المجلة الخاصة بمكافحة الانتحال العلمي.
- أن تكون لغة البحث واضحة وسليمة أكاديمياً، وأن يلتزم الباحث بالدقة اللغوية قبل تقديم المخطوطة.
- توثيق جميع المصادر والاستشهادات بصورة صحيحة وفق نظام APA المعتمد في المجلة.
- الالتزام بقالب المخطوطة ومتطلبات التنسيق المعتمدة.
- الالتزام بسياسة المجلة الخاصة باستخدام الذكاء الاصطناعي والأدوات الآلية، والإفصاح عن استخدامها عند الاقتضاء.

ثانياً: متطلبات المخطوطة

يجب تقديم المخطوطة وفق المتطلبات الآتية:

- صيغة الملف: Microsoft Word بصيغة DOC أو DOCX.
- حجم الصفحة: A4.
- الهوامش: 2 سم من جميع الجهات.
- الخط العربي: Traditional Arabic، حجم 16.

- الخط الإنجليزي: Times New Roman، حجم 12.
 - عدد صفحات البحث: من 18 إلى 25 صفحة، بما في ذلك المراجع والملاحق.
 - الملخص العربي: بحد أقصى 250 كلمة.
 - الملخص الإنجليزي: بحد أقصى 250 كلمة.
 - الكلمات المفتاحية: خمس كلمات مفتاحية على الأقل باللغة العربية وما يقابلها باللغة الإنجليزية.
 - الالتزام بنظام APA في التوثيق وقائمة المراجع.
- وتختلف بنية البحث بحسب تخصصه ومنهجه وطبيعته العلمية، مع ضرورة تنظيمه وفق الأصول والمعايير الأكاديمية المتعارف عليها.
- ثالثاً: بيانات المؤلفين والتحكيم المزدوج المجهل**
- يقدم الباحث نسخة واحدة فقط من المخطوطة متضمنة بيانات المؤلفين المطلوبة وفق قالب المجلة المعتمد.
- وتتولى هيئة التحرير، قبل إرسال المخطوطة إلى المحكمين، إزالة بيانات التعريف بالمؤلفين من نسخة التحكيم، بما في ذلك الأسماء، وجهات الانتماء، وعناوين البريد الإلكتروني، وأي معلومات أخرى قد تكشف هوية الباحث.
- وبذلك تطبق المجلة نظام التحكيم المزدوج المجهل (Double-Blind Peer Review)؛ بحيث لا يعرف المحكمون هوية المؤلفين، ولا يعرف المؤلفون هوية المحكمين.
- ويتحمل الباحث مسؤولية التأكد من سلامة المخطوطة المقدمة واستيفائها لمتطلبات المجلة، بينما تتولى هيئة التحرير إجراءات إزالة بيانات التعريف قبل إرسال البحث إلى المحكمين.
- رابعاً: تقديم المخطوطة والدفعات المقدمة**
- يتم تقديم البحث من خلال استمارة تقديم الأبحاث للتحكيم المعتمدة في المجلة، مع استكمال جميع البيانات المطلوبة وإرفاق الملفات وفق التعليمات المحددة في الاستمارة.
- إجمالي رسوم النشر**
- تبلغ إجمالي رسوم النشر للبحث المقبول ما يأتي:
- 100 دولار أمريكي للباحثين من خارج جامعة باشن.
 - 70 دولاراً أمريكياً لأعضاء هيئة التدريس بجامعة باشن.
- ويُدفع مبلغ 20 دولاراً أمريكياً عند تقديم البحث بوصفه دفعة مقدمة من إجمالي رسوم النشر، وليس رسماً إضافياً.
- وبناءً عليه:
- يدفع الباحث من خارج جامعة باشن 20 دولاراً عند التقديم، ثم 80 دولاراً بعد القبول النهائي.

- يدفع عضو هيئة التدريس بجامعة باشن 20 دولارًا عند التقديم، ثم 50 دولارًا بعد القبول النهائي.

ولا يضمن دفع الدفعة المقدمة قبول البحث، ولا يؤثر دفعها بأي شكل في القرار العلمي أو التحريري.

وتبدأ إجراءات التحكيم بعد استكمال متطلبات التقديم، وسداد الدفعة المقدمة، واجتياز الفحص الأولي وفقًا لسياسات المجلة.

خامسًا: المنح والإعفاءات الأكاديمية

تدعم المجلة البحث العلمي والتميز الأكاديمي داخل جامعة باشن من خلال إتاحة إعفاءات محددة وفقًا للترشيحات والموافقات الرسمية. وتطبق الأحكام الآتية:

- يُسمح لكل كلية داخل جامعة باشن بنشر بحث واحد مجانيًا في كل عدد من أعداد المجلة.
- يجب أن يكون البحث المجاني مرشحًا رسميًا من الكلية المعنية، وأن يحصل على موافقة هيئة التحرير.
- يُقصد بهذا الإعفاء إتاحة الفرصة لبحث واحد لباحث واحد من كل كلية في كل عدد، وفق الترشيح الرسمي والموافقة المعتمدة.
- يخضع البحث المعفى من الرسوم لجميع المعايير العلمية والتحريرية وإجراءات التحكيم المطبقة على البحوث الأخرى.
- لا يؤثر الإعفاء من الرسوم في القرار العلمي أو التحريري، ولا يمنح البحث أي معاملة تفضيلية في التحكيم أو القبول.
- في حال الموافقة الرسمية على الإعفاء، لا تُستوفى الرسوم المقررة من الباحث المستفيد وفقًا لشروط الإعفاء.
- تخضع أهلية الإعفاء للتحقق من الكلية وهيئة التحرير قبل اعتماد الإعفاء بصورة نهائية.
- لا يُعد الانتماء إلى جامعة باشن وحده سببًا تلقائيًا للإعفاء، ما لم يتحقق الترشيح الرسمي والموافقة المطلوبة.

وفي حال اعتماد الإعفاء، يكون الوضع المالي للبحث كما يأتي:

فئة الباحث	إجمالي رسوم النشر	الدفعة عند التقديم	الرصيد بعد القبول
باحث من خارج جامعة باشن	100 دولار أمريكي	20 دولارًا	80 دولارًا

50 دولارًا	20 دولارًا	70 دولارًا أمريكيًا	عضو هيئة تدريس بجامعة باشن
لا تُستوفى	لا تُستوفى	إعفاء من الرسوم	بحث معتمد ضمن منحة الكلية

سادسًا: التحكيم والقرار التحريري

تخضع المخطوطات المقدمة للفحص الأولي من قبل هيئة التحرير للتأكد من توافقها مع نطاق المجلة ومتطلبات التقديم والمعايير الأساسية للنشر. وترسل المخطوطات التي تجتاز الفحص الأولي إلى محكمين اثنين على الأقل من المتخصصين وفق نظام التحكيم المزدوج المجهل. وبناءً على تقارير المحكمين والتقييم التحريري، يمكن أن يكون القرار:

- القبول النهائي.

- طلب إجراء تعديلات.

- الرفض النهائي.

وقد تستعين هيئة التحرير بمحكم إضافي عند الحاجة، ولا سيما في حال وجود اختلاف جوهري بين تقارير المحكمين أو الحاجة إلى تقييم تخصصي إضافي. ويتم إخطار المؤلف بالقرار التحريري وفق الإجراءات المعتمدة في المجلة. وتؤكد المجلة أن القرارات العلمية والتحريرية مستقلة تمامًا عن الاعتبارات المالية، وأن سداد الدفعة المقدمة أو الحصول على الإعفاء لا يضمن قبول البحث ولا يؤثر في نتيجة التحكيم.

سابعًا: الرسوم بعد القبول النهائي

في حال القبول النهائي، يُطلب من الباحث سداد الرصيد المتبقي من إجمالي رسوم النشر وفق فنته، ما لم يكن البحث مشمولًا بإعفاء رسمي معتمد.

ويكون الرصيد المتبقي كما يأتي:

- 80 دولارًا أمريكيًا للباحثين من خارج جامعة باشن.

- 50 دولارًا أمريكيًا لأعضاء هيئة التدريس بجامعة باشن.

- لا يُستوفى أي رصيد من الباحث المستفيد من الإعفاء الأكاديمي المعتمد.

وتحتسب الدفعة المقدمة البالغة 20 دولارًا ضمن إجمالي رسوم النشر، ولا تُضاف إلى المبلغ الإجمالي.

يُمنح الباحث 14 يومًا من تاريخ إخطاره بالقبول النهائي لسداد الرصيد المتبقي، إن وجد. وفي حال عدم السداد خلال هذه المدة، تُرسل إلى الباحث رسالة تذكير تتضمن مهلة إضافية لاستكمال السداد. وإذا لم يتم السداد أو لم يرد الباحث خلال المهلة الإضافية المحددة في إشعار التذكير، يجوز للمجلة إلغاء القبول إداريًا وإغلاق إجراءات النشر الخاصة بالمقال.

ثامنًا: أحكام الدفعة المقدمة والانسحاب والرفض

إذا رُفض البحث بعد بدء إجراءات معالجة البحث أو فحصه أو تحكيمه، فلا يُطلب من الباحث سداد الرصيد المتبقي من رسوم النشر.

أما الدفعة المقدمة البالغة 20 دولارًا فلا تُسترد بعد بدء إجراءات معالجة البحث أو الفحص أو التحكيم، باعتبارها جزءًا من إجمالي رسوم النشر المرتبط بالإجراءات الإدارية والفنية وتقييم البحث.

وبالمثل، إذا قرر الباحث سحب البحث بعد بدء إجراءات المعالجة أو الفحص أو التحكيم، فلا تُسترد الدفعة المقدمة.

ولا يُطلب من الباحث سداد الرصيد المتبقي إذا لم يصدر قرار قبول نهائي للبحث. ولا تسري أحكام الدفعة المقدمة على البحث الذي حصل على إعفاء أكاديمي رسمي معتمد، إذ لا تُستوفى منه رسوم النشر وفق شروط الإعفاء.

تاسعًا: المراجعة والتحرير والنشر

بعد استكمال إجراءات القبول وسداد الرصيد المتبقي من رسوم النشر، إن كان مستحقًا، أو اعتماد الإعفاء رسميًا، ينتقل البحث إلى مراحل:

- المعالجة التحريرية.

- المراجعة اللغوية.

- التنسيق والإخراج الفني.

- التجهيز للنشر الإلكتروني.

- النشر وفق إجراءات المجلة.

وتظل مسؤولية الباحث عن الدقة العلمية واللغوية وصحة المعلومات والمراجع قائمة، حتى بعد خضوع البحث للمراجعة التحريرية واللغوية.

عاشرًا: الالتزام بسياسات المجلة

بإرسال المخطوطة، يقر الباحث بأنه اطلع على سياسات المجلة ذات الصلة ويلتزم بها، بما في ذلك:

- سياسة التحكيم العلمي.

- سياسة الانتحال العلمي.

- أخلاقيات النشر العلمي.

- سياسة استخدام الذكاء الاصطناعي والأدوات الآلية.

- سياسة الوصول الحر.

- سياسة ترخيص المشاع الإبداعي. CC BY 4.0

- سياسة الرسوم وآلية الدفع.

- سياسة المنح والإعفاءات الأكاديمية.
 - سياسة اللغة.
 - حقوق النشر والتراخيص.
 - سياسة التصحيحات وسحب المقالات، عند الاقتضاء.
- ويقر الباحث كذلك بأن المعلومات والبيانات الواردة في المخطوطة صحيحة، وأن البحث يستوفي شروط الأصالة وعدم التقديم المتزامن للنشر في جهة أخرى.
- تقديم البحث**
- يمكن للباحثين تقديم أبحاثهم من خلال استمارة تقديم الأبحاث للتحكيم المعتمدة في المجلة، وفق التعليمات الواردة في الاستمارة.
- لا تُقبل المخطوطات المقدمة عبر البريد الإلكتروني؛ ويُستخدم البريد الإلكتروني للمراسلات والاستفسارات المتعلقة بالمجلة، وليس لتقديم المخطوطات.

Publication Guidelines

Passion Scientific Refereed Journal for Human Studies

Passion Scientific Refereed Journal for Human Studies welcomes the submission of original scholarly research that falls within the journal's aims and scope, provided that the manuscript has not been previously published and is not simultaneously submitted for publication to another journal or publishing entity.

Authors are required to review and comply with the journal's publication guidelines and applicable policies before submitting their manuscripts.

1. General Submission Requirements

Submitted manuscripts must meet the following requirements:

- The manuscript must be original and previously unpublished.
- The manuscript must not be simultaneously submitted for publication elsewhere.
- The subject of the research must fall within the journal's Aims and Scope.
- Authors must fully comply with academic integrity and research and publication ethics.
- Authors must comply with the journal's Plagiarism Policy.
- The manuscript must be written in clear and academically appropriate language, and authors are responsible for ensuring linguistic accuracy before submission.

- All sources and citations must be properly documented according to the APA style adopted by the journal.
- The manuscript must comply with the journal's approved manuscript template and formatting requirements.
- Authors must comply with the journal's policy on the use of artificial intelligence and automated tools and disclose such use when applicable.

2. Manuscript Requirements

Manuscripts must meet the following specifications:

- File format: Microsoft Word, DOC or DOCX.
- Page size: A4.
- Margins: 2 cm on all sides.
- Arabic font: Traditional Arabic, size 16.
- English font: Times New Roman, size 12.
- Manuscript length: 18–25 pages, including references and appendices.
- Arabic abstract: Maximum 250 words.
- English abstract: Maximum 250 words.
- Keywords: At least five keywords in Arabic and their corresponding English terms.
- References and citations must follow the APA style adopted by the journal.

The structure of the manuscript may vary according to its discipline, methodology, and scholarly nature; however, it must be organized according to recognized academic principles and standards.

3. Author Information and Double-Blind Peer Review

Authors must submit one copy only of the manuscript, including the required author information in accordance with the journal's approved manuscript template.

Before the manuscript is sent to reviewers, the editorial team will remove identifying information from the review version, including author names, affiliations, email addresses, and any other information that may reveal the author's identity.

The journal therefore applies a Double-Blind Peer Review system, in which reviewers do not know the identities of the authors, and authors do not know the identities of the reviewers.

Authors are responsible for ensuring that the submitted manuscript meets the journal's requirements, while the editorial team is responsible for removing identifying information before the manuscript is sent to reviewers.

4. Manuscript Submission and Initial Payment

Manuscripts must be submitted through the journal's official Research Submission Form for Peer Review, with all required information completed and the requested files uploaded according to the instructions provided in the form.

Total Publication Fees

The total publication fee for an accepted article is:

- USD 100 for authors from outside Passion University.
- USD 70 for faculty members of Passion University.

An initial payment of USD 20 is required upon manuscript submission. This payment constitutes part of the total publication fee and is not an additional fee.

Accordingly:

- Authors from outside Passion University pay USD 20 upon submission and USD 80 after final acceptance.
- Faculty members of Passion University pay USD 20 upon submission and USD 50 after final acceptance.

Payment of the initial installment does not guarantee acceptance of the manuscript and does not influence the scholarly or editorial decision in any way.

The peer-review process begins after the submission requirements have been completed, the initial payment has been made, and the manuscript has passed the initial screening in accordance with the journal's policies.

5. Academic Grants and Fee Waivers

The journal supports scholarly research and academic excellence within Passion University by providing specific fee waivers based on official nominations and approvals.

The following provisions apply:

- Each college within Passion University may publish one article free of charge in each issue of the journal.
- The free article must be officially nominated by the relevant college and approved by the Editorial Board.
- The waiver is intended to cover one article by one researcher from each college per issue, subject to official nomination and approval.
- An article granted a fee waiver remains subject to all scientific, editorial, and peer-review standards and procedures applied to other submissions.
- A fee waiver does not influence the scholarly or editorial decision and does not provide preferential treatment during peer review or acceptance.
- When an official fee waiver is approved, the applicable publication fees are not collected from the beneficiary author in accordance with the conditions of the waiver.
- Eligibility for the waiver is subject to verification by the relevant college and the Editorial Board before the waiver is finally approved.
- Affiliation with Passion University alone does not automatically qualify an author for a fee waiver unless the required official nomination and approval have been obtained.

The applicable financial categories are as follows:

Author Category	Total Publication Fee	Initial Payment	Remaining Balance
Author from outside Passion University	USD 100	USD 20	USD 80
Passion University faculty member	USD 70	USD 20	USD 50

Article approved under a college grant	Publication fee waived	No payment required	No payment required
---	---------------------------	------------------------	------------------------

6. Peer Review and Editorial Decision

All submitted manuscripts undergo an initial editorial screening to determine whether they comply with the journal's scope, submission requirements, and basic publication standards.

Manuscripts that pass the initial screening are sent to at least two qualified reviewers in accordance with the journal's Double-Blind Peer Review system.

Based on the reviewers' reports and the editorial evaluation, the possible decisions include:

- Final acceptance.
- Revision required.
- Final rejection.

The Editorial Board may appoint an additional reviewer when necessary, particularly in cases of substantial disagreement between reviewers' reports or when further specialist assessment is required. Authors are notified of the editorial decision in accordance with the journal's established procedures.

The journal confirms that scholarly and editorial decisions are completely independent of financial considerations. Payment of the initial installment or the granting of a fee waiver does not guarantee acceptance or influence the peer-review outcome.

7. Remaining Payment after Final Acceptance

Following final acceptance, the author is required to pay the remaining balance of the total publication fee, unless the article has been granted an officially approved academic fee waiver.

The remaining balance is:

- USD 80 for authors from outside Passion University.
- USD 50 for faculty members of Passion University.
- No remaining balance for authors whose articles have been granted an approved academic fee waiver.

The initial USD 20 payment is credited toward the total publication fee and is not added to the total amount.

The author is granted 14 days from the date of notification of final acceptance to pay the remaining balance, where applicable.

If the remaining balance is not paid within this period, the journal will send the author a payment reminder specifying an additional period for completing the payment. If the payment is not made or the author does not respond within the additional period specified in the reminder notice, the journal may administratively cancel the acceptance and close the publication process for the article.

8. Initial Payment, Withdrawal, and Rejection

If a manuscript is rejected after manuscript processing, screening, or peer-review procedures have begun, the author is not required to pay the remaining balance of the publication fee.

However, the initial USD 20 payment is non-refundable once manuscript processing, screening, or peer-review procedures have begun, as it forms part of the total publication fee associated with the administrative, technical, and evaluation procedures undertaken for the manuscript.

Similarly, if the author withdraws the manuscript after processing, screening, or peer-review procedures have begun, the initial payment is non-refundable.

The author is not required to pay the remaining balance if a final acceptance decision has not been issued.

The initial payment provisions do not apply to an article covered by an officially approved academic fee waiver, for which no publication fees are collected in accordance with the waiver conditions.

9. Editorial Processing and Publication

After completion of the acceptance procedures and payment of the remaining publication fee, where applicable, or official approval of the fee waiver, the manuscript proceeds to:

- Editorial processing.
- Language review.
- Formatting and technical production.
- Preparation for online publication.
- Publication in accordance with the journal's procedures.

Authors remain responsible for the scholarly and linguistic accuracy of their manuscripts, as well as the accuracy of all information and references, even after editorial and language review.

10. Compliance with Journal Policies

By submitting a manuscript, authors acknowledge that they have read and agree to comply with the relevant journal policies, including:

- Peer Review Policy.
- Plagiarism Policy.
- Publication Ethics.
- Artificial Intelligence and Automated Tools Policy.
- Open Access Policy.
- Creative Commons CC BY 4.0 License Policy.
- Publication Fees & Payment Policy.
- Academic Grants and Fee Waivers Policy.
- Language Policy.
- Copyright and Licensing Policy.
- Corrections and Retractions Policy, where applicable.

Authors also confirm that the information and data contained in the manuscript are accurate, that the manuscript is original, and that it has not been simultaneously submitted for publication elsewhere.

Submit Your Manuscript

Authors may submit their manuscripts through the journal's official Research Submission Form for Peer Review, in accordance with the instructions provided in the form.

Manuscripts are not accepted by email. Email is used for journal correspondence and inquiries and not for manuscript submission.

فهرس المجلة (العدد الرابع)

الصفحة	عنوان البحث أو الدراسة
02	هيئة تحرير مجلة باشن العلمية المحكمة للدراسات الإنسانية
28	تعليقات النشر بالمجلة
40	فهرس المجلة (العدد الرابع)
41	كلمة رئيس التحرير
45	كلمة مديرة التحرير
47	دور التطبيقات البنكية (بتكك، فوري) في إدارة الأزمة المالية وتعزيز شبكات التكافل الاجتماعي في السودان الفترة من (2023-2026)
80	بنية الجملة الشرطية عند سيويوه وأثرها في استنباط الأحكام التعليقية دراسة تطبيقية على آيات الأحكام
97	البعد الجمالي الفلسفي للطابع الفني في العصر الأموي
140	تكلفة الحملات الصليبية في القرن الثالث عشر؛ دراسة في التمويل والإنفاق وآثارها الاقتصادية (538-690هـ/1187-1291م)
163	حقن الدماء في الخطاب القرآني وتطبيقاته في نهج الإمام علي (ع) دراسة تطبيقية لحماية السلم الأهلي المعاصر
202	دور النزاهة التنظيمية في الحد من الفساد المالي والإداري (دراسة ميدانية في مؤسسات القطاع العام السوداني)
235	History of Globalization and World Integration
317	مستوى الصلابة النفسية لدى طلبة الجامعات الأردنية خلال جائحة كورونا
335	أبعاد الحكمة في التعليم المعاصر
354	صور أعداد المجلة (الأول والثاني والثالث والرابع)

كلمة رئيس التحرير

أ.د. إسماعيل أحمد

مؤسس ورئيس جامعة باشن العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية

عام الفرح.. وانبلاج الأمل من رحم التحديات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على المبعوث رحمة

للعالمين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد؛

فلا أدري حقا بماذا أفرح في هذه الشهور المباركة؟!

أبذكرى مولد الحبيب المصطفى ﷺ، وقد مضى ألف وخمسمائة عام

على إشراقة نور مولده الشريف الذي بدد ظلمات الجهل وأثار الدنيا رحمة

وهدى؟!

أم أفرح بذكرى انتصارات أكتوبر المجيدة؛ تلك الملحمة الخالدة التي

تشحذ الهمم وتبعث في النفوس روح العزة، والتحدي، والانتصار؟!

أم أفرح بإنجازات «جامعة باشن العالمية» وارتقائها مراقي التميز

الأكاديمي بدخولها التصانيف الدولية المرموقة؛ إذ رسخت مكانتها ضمن أفضل

مائتي جامعة في الولايات المتحدة الأمريكية بحلولها في المركز الثالث والخمسين

بعد المائة (153)، وضمن قائمة أفضل ألف جامعة حول العالم بتبوئها المركز

الثامن والثمانين بعد الثمانمائة (888) وفقا لتصنيف (RUR) الدولي؟!

أم أفرح بالتوسع الأكاديمي وتأسيس مكتب رسمي جديد للجامعة في الجمهورية الفرنسية، مع نشر إعلان التأسيس في الجريدة الرسمية الفرنسية؛ ليكون جسرا حضاريا في قلب أوروبا؟!

حقا، إنه «عام الفرح»، وإننا إذ نفرح بهذه البشائر فلسنا نغض الطرف أبدا عن الأحزان والمآسي التي تمر بها أمتنا في مختلف البلدان، بل إن قلوبنا لتعصر ألما مع كل مكلم، غير أن الحكمة تقتضي التوازن في التعامل مع المصائب والأحزان؛ فلا يقطع الحزن حبل الرجاء، ولا يعطل مسيرة الإنجاز والبناء. ولعل الفرح بفضل الله يستجلب الخير، ولعل المنحة تولد من رحم المحنة؛ كما وقع للسيدة سارة زوج نبي الله إبراهيم عليه الصلاة والسلام؛ ففي لحظة خوف ووجل عندما أمسك ضيوف إبراهيم من الملائكة أيديهم عن الطعام وأوجس منهم خيفة، انجلت المحنة حين علمت أنهم ملائكة مرسلون، فضحكت استبشارا، فجاءتها بشرى بالولد بعد اليأس والعقم: ﴿وامراته قائمة فضحكت فبشرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب﴾؛ فهكذا ينبج الفرح من قلب الكرب.

إن استحضار هذه الطاقة الإيجابية منهج يبعث النور في عروق المجتمعات؛ امتثالا للحكمة المأثورة: «تفاءلوا بالخير تجدوه»، وعملا بالهدي النبوي: «بشروا ولا تنفروا، ويسروا ولا تعسروا».

وإن هذه الأمة لفي أمس الحاجة إلى من يفتح لها أبواب النجاح ويذل لها سبل المعالي عبر الصروح العلمية والمجالات الرصينة؛ إذ نلتمس التوفيق دائما

في خدمة الإنسانية جمعاء تيسيرا وعونا، تحت ظل قوله ﷺ: «خير الناس أنفعهم للناس».

وكما قيل شعرا:

وأفضل الناس ما بين الورى رجل ... تقضى على يده للناس حاجات
لا تمنعن يد المعروف عن أحد ... ما دمت مقتدرا فالسعد تارات
وقال الخطيئة:

من يفعل الخير لا يعدم جوازيه ... لا يذهب العرف بين الله والناس
وبهذه المناسبة، يسرني أن أشيد بالتطوير الشامل الذي شهدته «مجلة
باشن العلمية المحكمة للدراسات الإنسانية» في هذا العدد الرابع، والذي يتجلى
في:

- التحديث الكامل للموقع الرسمي للمجلة؛ بما يتيح نشر الأبحاث كاملة وفق أرقى المعايير الرقمية الدولية.
- تطوير وتحديث نظام التحكيم العلمي؛ لضمان الشفافية بدقة وسرعة إنجاز.
- إتاحة النشر بمختلف اللغات الحية؛ وفتح آفاق نشر الأطروحات الأكاديمية لخريجي جامعة باشن وغيرها من الصروح العلمية حول العالم. ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بوافر الشكر وعظيم العرفان لكل من أسهم في هذا النجاح:

- — خالص الشكر لسعادة الدكتور محمد عامر (سكرتير المجلة السابق)؛ على ما قدمه من جهود مؤسسة طيبة.
 - — خالص التهئة والدعاء بالتوفيق والسداد لسعادة الدكتور نيمات خضر (سكرتير المجلة الحالي)؛ على بصماتها الواضحة وجهودها الملموسة.
 - — عظيم التقدير والامتنان لسعادة الدكتور سماح حيدة وفريق عملها الدؤوب؛ على العطاء الكبير والجهد الفائق للارتقاء بالمجلة.
 - — تحية شكر وتقدير خاصة للفريق التقني ممثلا في الأستاذ محمد رمضان؛ على جهده المميز في تطوير الموقع الإلكتروني.
 - كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان لجميع أعضاء مجلس أمناء «جامعة باشن العالمية»، ولكافة أعضاء الهيئة التدريسية والهيئة الإدارية؛ على مجهوداتهم المباركة، وعطائهم المتواصل الذي أثمر رفعة شأن الجامعة محليا، وإقليميا، ودوليا.
 - نسأل الله تعالى أن يبارك في هذه الجهود، وأن يجعلها خالصة لوجهه الكريم، نافعة للعلم والإنسانية.
- والله ولي التوفيق والسداد

كلمة مديرة التحرير

د. سماح حيدة

بسم الله الرحمن الرحيم

يسعدني أن أرحب بقرءاء مجلة باشن العلمية المحكمة للدراسات الإنسانية وباحثيها مع صدور هذا العدد، الذي نفتح به نافذة جديدة على حركة الفكر والبحث في العلوم الإنسانية، إيماناً بأن المعرفة الحقيقية لا تقف عند حدود ما نعرف، وإنما تبدأ من السؤال الذي يقود إلى معرفة أعمق ورؤية أكثر اتساعاً. والمجلة، وهي إحدى المنصات التابعة لجامعة باشن العالمية - الولايات المتحدة الأمريكية، تعتر بما حققت من حضور علمي متمام، فهي تحمل الرقم الدولي الموحد للدوريات ISSN 2997-6766، ومسجلة في مكتبة الكونغرس الأمريكية في واشنطن العاصمة، ومدرجة في ROAD، وتعمل وفق نظام التحكيم العلمي المزدوج المجهّل، في إطار من الالتزام بمبادئ أخلاقيات النشر العلمي والوصول الحر.

تتسع صفحات المجلة لمختلف ميادين العلوم الإنسانية؛ من اللغة والأدب والدراسات الدينية إلى التربية والفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع والتاريخ والجغرافيا والأنثروبولوجيا والإعلام والمكتبات، كما تحتفي بالدراسات البينية التي تلتقي فيها التخصصات حول أسئلة الإنسان والثقافة والمعرفة، وتمنح القضايا الجديدة ما تستحقه من نظر علمي متأنّ.

في هذا العدد، تتنوع موضوعات البحوث ومقارباتها، لكنها تلتقي في اهتمامها بالإنسان والفكر واللغة والثقافة وقضايا المعرفة. ويمنح هذا التنوع العدد ثراءه، ويجسد اتساع الأفق الذي تتطلع المجلة إلى أن تتحرك في رحابه.

تؤمن مجلة باشن بأن الصفحات العلمية لا تكون حية إلا بما تحمله من أفكار قادرة على الحوار، وأن قيمة المجلة تتشكل بما تتركه أعمال الباحثين فيها من أثر يتجاوز لحظة النشر إلى فضاء القراءة والنقاش والتراكم المعرفي؛ لذلك نطمح إلى أن تظل كل صفحة فيها موضعاً لفكرة جديدة بالتأمل، وكل بحث لبنة في بناء معرفة أكثر عمقا واتصالا بقضايا الإنسان.

كما نرى أن البحث الذي يستحق أن يبقى هو الذي يحمل فكرة أصيلة، وسؤالاً عميقاً، ومنهجاً محكماً، وتحليلاً نافذاً، ونتائج تضيف إلى المعرفة، وأن العلم لا يخلد موضوعاً فحسب، بل يخلد ما يفتحه من رؤى وأسئلة تواصل مسيرة المعرفة. وعليه تواصل باشن مسيرتها؛ مجلة للبحث الذي يسأل، والفكر الذي ينظر بعمق، والمعرفة التي لا تكتفي بما هو قائم، بل تتطلع دائماً إلى ما يمكن أن يكون.

ومن هذا المنطلق، تفتح مجلة باشن أبوابها للباحثين والباحثات في مختلف أنحاء العالم، وتدعو أصحاب البحوث والدراسات الأصيلة إلى أن يجعلوا منها منصة لتواجههم العلمي، وأن يشاركوا في مسيرتها نحو بناء حضور علمي راسخ، يقوم على جودة البحث، ونزاهة التحكيم، وطموح المعرفة.

دور التطبيقات البنكية (بنكك، فوري) في إدارة الأزمة المالية وتعزيز شبكات التكافل الاجتماعي في السودان الفترة من (2023-2026)

The Role of Banking Applications (Bankak, Fawry) in Managing Financial Crises and Strengthening Social Solidarity Networks in Sudan (2023-2026).

أ. م: أحمد علي أحمد آدم / د / حامد معلى آدم حامد

جامعة: غرب كردفان- السودان

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم دور التكنولوجيا المالية (Financial Technology - FinTech) المتمثلة في تطبيقَي (بنكك وفوري) في تعزيز الصمود المالي والاجتماعي للأسر السودانية وتفعيل شبكات التكافل الاجتماعي خلال الفترة الممتدة من عام 2023 إلى عام 2026. اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة مشكلة الدراسة الميدانية. جمع الباحثان البيانات الأولية عبر استبانة إلكترونية علمية مُحَكَّمة وُزِّعت على عينة استطلاع قوامها (100) مفردة من المستجيبين المتأثرين بالأزمة في جمهورية السودان وخارجها. استخدمت الدراسة الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتقديم المعالجات الإحصائية حيث شملت التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، واختبار مربع كاي (Chi-Square Test) لحساب الدلالة الإحصائية. أظهرت النتائج أن غياب السيولة النقدية دفع 81% من المبحوثين للشروع والاعتماد اليومي الكامل على التطبيقات الرقمية مما جعل التكنولوجيا المالية بمثابة

بنية تحتية سيادية بديلة للبقاء. أثبتت الدراسة وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($p \leq 0.01$). بين استخدام التطبيقات البنكية وقدرة الأسر على إدارة أزماتها المعيشية وتأمين احتياجاتها الأساسية. كما بينت النتائج أن المعاملات المالية الفورية أصلحت التضامن الاجتماعي التقليدي ليتشكل في قالب نفير رقمي مؤسسي دعم استدامة المطابخ الجماعية (التكاي). أوصت الدراسة بضرورة قيام بنك السودان المركزي بمرونة السقوفات المالية اليومية وتطوير البنوك لخدماتها السحابية، وتوجيه المنظمات الإنسانية مثل برنامج الأغذية العالمي (WFP) للعتاد المالي عبر تقديم المساعدات النقدية المباشرة بواسطة التطبيقات البنكية.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية (FinTech)، الشمول المالي، الصمود الاجتماعي والاقتصادي، شبكات التكافل الاجتماعي، النفير الرقمي، التطبيقات المصرفية (بنكك وفوري) أقتصاديات الأزمات، جمهورية السودان.

Abstract:

This study aims to evaluate the pivotal role of Financial Technology (FinTech), specifically the "Bankak" and "Fawry" mobile applications, in enhancing the socio-economic resilience of Sudanese households and sustaining informal social safety nets between 2023 and 2026. The researchers adopted a descriptive-analytical approach to investigate the empirical problem. They collected primary data through a validated field questionnaire administered to a purposive sample of 100 affected respondents across the Republic of the Sudan and the diaspora. The research team processed the empirical data using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS). Statistical treatments included absolute frequencies, percentages, arithmetic means, and the Chi-Square test for independence to evaluate statistical significance. The empirical findings reveal that severe paper currency shortages forced **81%** of respondents to rely daily on digital banking apps, effectively transforming FinTech

into an essential survival infrastructure. The statistical analysis demonstrates a significant correlation ($p \leq 0.01$) between digital app adoption and household capacity to manage financial shocks and secure basic living requirements. Furthermore, instant financial transactions restructured traditional community solidarity into an institutionalized "Digital Collective effort", which reliably sustained communal kitchens (Takaya) and emergency response rooms. The study recommends that the Central Bank of Sudan establish flexible daily transfer limits, banking institutions upgrade their cloud infrastructure, and international agencies such as the World Food Programmed (WFP) expand direct cash-based interventions through established digital banking applications.

Keywords in English: Financial Technology (FinTech), Financial Inclusion, Socio-Economic Resilience, Social Safety Nets, Digital Collective effort, Mobile Banking Applications, Conflict Economics, Republic of the Sudan.

المبحث الاول: الإطار المنهجي للبحث

1. المقدمة

شهد العالم تحولاً جذرياً نحو الرقمنة المالية إلا أن التجربة السودانية خلال الفترة (2023-2026) قدمت نموذجاً فريداً لاستخدام التكنولوجيا المالية (FinTech) كأداة للبقاء والمقاومة الاجتماعية. في ظل انهيار البنية التحتية التقليدية للمصارف نتيجة النزاع المسلح برزت تطبيقات مثل (بنكك وفوري) كشرايين حياة موازية. لم يقتصر دور هذه التطبيقات على تسهيل المعاملات التجارية فحسب بل تحولت إلى منصات لتعزيز شبكات التكافل الاجتماعي عبر تحويلات المغتربين السريعة والمساهمات الجماعية (النفير الرقمي) ودعم الأسر النازحة (عبد الله، 2024). يشير آدم (2025) إلى أن الاعتماد على الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول في السودان تجاوز كونه رفاهية ليصبح "آلية دفاع اقتصادي في ظل ندرة السيولة النقدية (الكاش)".

2. مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في الفجوة العميقة التي أحدثتها النزاع في السودان بين النظام المصرفي التقليدي واحتياجات المواطنين الأساسية. مع إغلاق الفروع البنكية المادية وتدمير بعض المراكز الحيوية واجه السودانيون خطر الشلل المالي الكامل. هنا برزت التساؤلات حول مدى قدرة التطبيقات الرقمية على سد هذه الفجوة. المشكلة تكمن في أن هذا التحول الرقمي القسري حدث في بيئة تتسم بضعف شبكات الاتصال وعدم استقرار الطاقة ومع ذلك ظل الاعتماد عليها في تصاعد مستمر. يعالج البحث التناقض بين اختيار الدولة المؤسسي وازدهار الاقتصاد الرقمي التكافلي حيث تحولت تطبيقات البنوك إلى بديل للنظام الإداري والاجتماعي. فكيف ساهمت هذه الأدوات في إدارة الأزمة المالية للفرد والمجتمع؟ وهل نجحت في الحفاظ على التماسك الاجتماعي من خلال تسهيل تدفق المساعدات والصدقات والتحويلات الأسرية التي منعت حدوث أضرار اجتماعي شامل؟ إن البحث يسعى لاستكشاف هذا الدور المزدوج (الاقتصادي والاجتماعي) في ظل بيئة عالية المخاطر بين عامي 2023 و2026. وبناءً على مشكلة البحث والأهداف المطروحة في يمكن صياغة السؤال الرئيسي كالتالي:

كيف ساهمت التطبيقات البنكية الرقمية (بنكك وفوري) في إدارة الأزمة المالية وتفعيل شبكات التكافل الاجتماعي في السودان خلال الفترة (2023-2026)؟

3. أهداف البحث: يهدف البحث الى تحليل الدور الاقتصادي والاجتماعي المزدوج للتطبيقات البنكية الرقمية في إدارة الأزمات بالبيئات الهشة وينبثق من ذلك الأهداف الفرعية التالية:

- تقييم الكفاءة الاقتصادية لتطبيقي (بنكك وفوري) في توفير بدائل تقنية للسيولة النقدية وسد فجوة غياب المصارف التقليدية.
 - قياس أثر الرقمنة المالية في تفعيل شبكات رأس المال الاجتماعي (النفير الرقمي) ودعم مبادرات التكافل الاجتماعي والأسر النازحة.
 - تتبع وتحليل كفاءة تدفقات تحويلات المغتربين عبر التطبيقات كآلية حماية ودفع اقتصادي عابر للحدود.
 - رصد وتصنيف التحديات البنوية والأمنية التي واجهت المستخدمين في ظل عدم استقرار شبكات الاتصال والطاقة.
4. أهمية البحث: تنبع أهمية الدراسة من قدرتها على تقديم معالجة علمية وعملية لنموذج فريد في التحول الرقمي القسري:
- الأهمية العلمية (النظرية): إثراء حقول "اقتصاديات الأزمات" وسوسيولوجيا التكنولوجيا في المكتبة العربية والسودانية عبر تقديم إطار نظري يفسر تحول التقنية المالية (FinTech) من أداة رفاهية إلى آلية بقاء ومقاومة اجتماعية في مناطق النزاع.
- الأهمية التطبيقية (العملية): تقديم موجهات إحصائية وتوصيات ميدانية لصناع القرار في البنك المركزي السوداني وإدارات المصارف لتطوير استراتيجيات الاستدامة المالية ومساعدة الجهات الإنسانية في تحسين كفاءة قنوات الدعم الرقمي المباشر.
5. فرضيات البحث: بناءً على مشكلة الدراسة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، صيغت الفرضيات لاختبار العلاقات الإحصائية كالتالي:
- الفرضية الرئيسة الأولى: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين معدل استخدام التطبيقات البنكية الرقمية (بنكك، فوري) وقدرة الأسر السودانية على إدارة الأزمة المالية وتأمين الاحتياجات المعيشية.

الفرضية الرئيسة الثانية: يساهم الاعتماد على التطبيقات البنكية الرقمية إيجابياً في تعزيز واستدامة شبكات التكافل الاجتماعي والنفير الرقمي خلال فترة الدراسة (2023-2026).

الفرضية الفرعية الأولى: تحقق تحويلات المغتربين عبر التطبيقات الرقمية أثراً معنوياً في رفع القوة الشرائية وتحقيق العدالة التوزيعية للأسر النازحة في الولايات المستهدفة.

الفرضية الفرعية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في حجم وتأثير التحديات التقنية التي تواجه المستخدمين تُعزى لمتغير مكان الإقامة الحالي (ولاية آمنة، ولاية متأثرة بالنزاع، خارج السودان).

6. منهجية البحث: أعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي الكمي لتقييم التحول في السلوك المالي لمستخدمي التطبيقات البنكية الرقمية (بنكك وفوري) من السودانيين بالداخل والخارج خلال الفترة (2023-2026م). ولتحقيق ذلك أعدت استبانة إلكترونية مغلقة عبر (Google Forms) وفق مقياس ليكرت الخماسي وطُبقت على عينة طبقية عشوائية بلغت (100) مفردة سُحبت بالكامل بنسبة استجابة (100%).

ولتجاوز تحديات الحرب وانقطاع الاتصالات والكهرباء، والقيود الأمنية اعتمدت استراتيجية توزيع رقمية ميدانية مزدوجة شملت النشر عبر شبكات التواصل والاستعانة بالمتطوعين محلياً مع فرض ضوابط تقنية لمنع تكرار الإجابات. كما وُزعت الأوزان المنهجية لـ (100) مفردة عبر آلية المسح الاسترجاعي تتبعاً لتطور الأزمة بنسب (20% لعام 2023، و30% لعام 2024، و30% لعام 2025، و20% لعام 2026م).

ويُعد حجم العينة (100 مفردة) حسماً منهجياً مبرراً يوازن بين المخاطر الميدانية الصارمة والمتطلبات الإحصائية لصدق النتائج وثباتها بما يضمن تمثيل المجتمع وإمكانية التعميم.

● أدوات التحليل الإحصائي:

تمت معالجة وتحليل البيانات الميدانية باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وتضمنت أدوات التحليل الإحصائي ما يلي :

(أ) الإحصاء الوصفي:

- التكرارات والنسب المئوية: لحساب وتوزيع الخصائص الديموغرافية والمهنية لأفراد العينة (كالنوع، الفئات العمرية، مكان الإقامة الحالي، ومعدل الاستخدام) .
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية: لقياس اتجاهات إجابات أفراد العينة ومدى تشتتها حول عبارات الفرضيات المختلفة .

(ب) معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) :أستخدم لقياس درجة الثبات والاتساق الداخلي لأداة الدراسة وعبارات الفروض (حيث بلغ معامل الثبات الكلي لمجموع الفروض 88.5%) .

(ت) اختبار مربع كاي (Chi-Square Test) :أستخدم لإختبار صحة الفرضيات وتحديد مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الإجابات والوسط الفرضي للدراسة .

7. حدود البحث:

- الحدود الزمانية: تتحدد الحدود الزمانية للدراسة بالفترة الممتدة بين (2023-2026م) حيث رُصدت استرجاعيا عبر استبانة ميدانية أُجريت عام 2026م على (100) مفردة ووزعت الأوزان الزمنية إحصائياً لتتبع التحول السلوكي المالي بنسب (20% لعام 2023م صدمة الحرب، 30% لعام 2024م ذروة النزوح، 30% لعام 2025م تأسيس الاقتصاد البديل، و20% لعام 2026م مرحلة التقييم).

- الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية في التوزيع الجغرافي المزدوج داخل السودان وخارجه حيث دُمجت الأوزان الزمنية مع النطاقات الجغرافية بنسب شملت: المناطق

الآمنة (66% الخرطوم، الأبيض، عطبرة) لتوفر استقرارها النسبي وكفاءة شبكاتها وأستقبالها للنازحين، ومناطق النزاع (24% غرب كردفان: النهود، الفولة، أبوزيد) نظراً لتعقيدها الأمنية وتدهور بنيتها واحتياجها للتحويلات إلى جانب المعتبرين بالخارج (10%) باعتبارهم الشريان المالي المغذي للمبادرات والتكافل.

• الحدود الموضوعية: دور تطبيقي (بنك) و(فوري) في الإدارة المالية والتكافل.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للدراسة والدراسات السابقة والنظريات الاجتماعية المفسرة:

أولاً: المفاهيم والتعاريف الاجرائية:

1. التطبيقات البنكية الرقمية (Digital Banking Applications)

التعريف النظري: تُعرف التطبيقات البنكية الرقمية بأنها أنظمة وبرمجيات إلكترونية تتيح للعملاء الوصول إلى الخدمات المصرفية وإجراء المعاملات المالية عبر الهواتف الذكية أو الأجهزة الرقمية دون الحاجة إلى زيارة الفروع المصرفية التقليدية (International Monetary Fund [IMF], 2023).

والتعريف الإجرائي: يقصد بالتطبيقات البنكية الرقمية في هذه الدراسة تطبيقي (بنك) التابع لبنك الخرطوم و(فوري) التابع لبنك فيصل الإسلامي السوداني ويتم قياسها من خلال درجة اعتماد الباحثين على هذه التطبيقات في إجراء التحويلات المالية وسداد المدفوعات وإدارة الموارد المالية خلال الفترة (2023-2026).

2. التكنولوجيا المالية (Financial Technology – FinTech)

التعريف النظري: تشير التكنولوجيا المالية إلى استخدام الابتكارات التقنية والتطبيقات الرقمية لتطوير وتقديم الخدمات المالية بصورة أكثر كفاءة وسرعة وشمولاً للأفراد والمؤسسات (World Bank, 2024).

والتعريف الإجرائي: تُعرف التكنولوجيا المالية في هذه الدراسة بأنها استخدام تطبيقات بنكك وفوري كأدوات رقمية لتسهيل المعاملات المالية والتحويلات النقدية وإدارة الموارد الاقتصادية للأسر السودانية في ظل الأزمة المالية الناتجة عن النزاع.

3. إدارة الأزمة المالية (Financial Crisis Management)

التعريف النظري: تعرف إدارة الأزمة المالية بأنها مجموعة الإجراءات والاستراتيجيات التي يتبناها الأفراد أو المؤسسات للحد من الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية وضمان استمرارية الأنشطة المالية والمعيشية (Abdullah & Mahmoud, 2023).
والتعريف الإجرائي: يقصد بإدارة الأزمة المالية في هذه الدراسة قدرة الأسر السودانية على تأمين احتياجاتها الأساسية والتعامل مع مشكلة نقص السيولة النقدية من خلال استخدام التطبيقات البنكية الرقمية خلال فترة الدراسة.

4. التكافل الاجتماعي الرقمي (Digital Social Solidarity)

التعريف النظري: يشير التكافل الاجتماعي الرقمي إلى استخدام الوسائط والمنصات الرقمية لتبادل الدعم والمساعدات والموارد بين الأفراد والجماعات بما يساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي والتخفيف من آثار الأزمات (إدريس، 2024).
والتعريف الإجرائي: يقصد بالتكافل الاجتماعي الرقمي في هذه الدراسة استخدام تطبيقات بنكك وفوري في إرسال واستقبال التبرعات والصدقات والمساعدات المالية وتحويلات الدعم بين الأسر والمبادرات المجتمعية والتكافؤ خلال فترة الأزمة.

5. رأس المال الاجتماعي الرقمي (Digital Social Capital)

التعريف النظري: يعرف رأس المال الاجتماعي الرقمي بأنه الموارد المتاحة للأفراد والجماعات من خلال شبكات العلاقات الاجتماعية الرقمية القائمة على الثقة والتعاون وتبادل المنافع (Idris, 2024).
والتعريف الإجرائي: يقصد به في هذه الدراسة

مستوى الثقة والتعاون والتواصل المالي الذي توفره تطبيقات بنكك وفوري بين الأفراد والأسر والمغتربين والمبادرات المجتمعية عبر الوسائط الرقمية.

6. الشمول المالي (Financial Inclusion)

التعريف النظري: يعرف الشمول المالي بأنه تمكين جميع فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية واستخدامها بطريقة ميسرة وآمنة وبتكلفة مناسبة (World Bank, 2022).

والتعريف الإجرائي: يقصد بالشمول المالي في هذه الدراسة مدى قدرة تطبيقات بنكك وفوري على توسيع وصول المواطنين خاصة في مناطق النزاع والنزوح إلى الخدمات المالية الرقمية.

7. المرونة المجتمعية (Social Resilience)

التعريف النظري: تشير المرونة المجتمعية إلى قدرة الأفراد والمجتمعات على التكيف مع الصدمات والأزمات واستعادة وظائفهم الاجتماعية والاقتصادية من خلال تطوير آليات جديدة للتعامل مع الظروف الاستثنائية (Holling, 2023).

والتعريف الإجرائي: يقصد بالمرونة المجتمعية في هذه الدراسة قدرة المجتمع السوداني على الاستمرار في أداء وظائفه الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاعتماد على التطبيقات البنكية الرقمية كبديل للخدمات المصرفية التقليدية أثناء النزاع.

8. النفير الرقمي (Digital Community Mobilization)

التعريف النظري: يقصد بالنفير الرقمي توظيف وسائل الاتصال والتطبيقات الرقمية لحشد الموارد والمساهمات المالية والمساعدات الإنسانية بصورة جماعية وسريعة لدعم الأفراد أو المجتمعات المتضررة (منصور، 2026).

والتعريف الإجرائي: يقصد بالنفیر الرقمي في هذه الدراسة حملات التبرع والتحويلات الجماعية التي تتم عبر تطبيق بنكك وفوري لدعم المتضررين من الحرب والنازحين والأسر المحتاجة.

ثانياً: الدراسات السابقة والنظريات الاجتماعية المفسرة للبحث:

(أ) الدراسات السابقة:

1. دراسة طه (2023) "التحول الرقمي القسري والشمول المالي في ظل النزاعات المسلحة"

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر توقف المصارف التقليدية على تبني الخدمات المصرفية الرقمية في السودان. استخدمت المنهج الوصفي التحليلي مع اختبار (T-Test) ومعامل ارتباط بيرسون. أظهرت النتائج زيادة استخدام تطبيقات (بنكك وفوري) بنسبة كبيرة بعد اندلاع النزاع.

وأوصت بتطوير البنية التحتية الرقمية وتوسيع قدرات الأنظمة المصرفية. ورغم أهميتها ركزت الدراسة على الشمول المالي فقط دون تناول دور التطبيقات في تعزيز التكافل الاجتماعي، وهو ما تعالجه الدراسة الحالية.

2. دراسة بركات (2024) "التكنولوجيا المالية كصمام أمان لشبكات التكافل الاجتماعي"

أستهدفت الدراسة تحليل دور التحويلات الرقمية في دعم التكايا ومبادرات النفیر الشعبي. اعتمدت على تحليل المحتوى والانحدار المتعدد (Multiple Regression). وأثبتت النتائج أن غالبية المبادرات المجتمعية اعتمدت على تطبيق بنكك في جمع التبرعات. وأوصت بإضافة منصات تبرع رسمية داخل التطبيقات البنكية. غير أنها ركزت على الجانب الاجتماعي فقط ولم تدرس أثر التطبيقات في إدارة الأزمة المالية للأسر، وهو ما تسعى إليه الدراسة الحالية.

3. دراسة البنك الدولي (2024) "صمود الأنظمة الرقمية في الدول الهشة"

هدفت إلى تقييم كفاءة البنية التحتية الرقمية للمصارف السودانية أثناء الأزمات. استخدمت تحليل السلاسل الزمنية والنمذجة بالمعادلات الهيكلية. (SEM) توصلت إلى أن الخدمات الرقمية حافظت على الحد الأدنى من النشاط الاقتصادي ومنعت الانهيار المالي الكامل. وأوصت بالاستثمار في بدائل الاتصال الحديثة لتعزيز الاستمرارية الرقمية. إلا أنها ركزت على الأداء المؤسسي والتقني ولم تتناول الأبعاد الاجتماعية المرتبطة بالتكافل المجتمعي.

4. دراسة عثمان وصالح (2025) "تحويلات المغتربين والعدالة التوزيعية الرقمية"

هدفت إلى قياس أثر تحويلات المغتربين عبر التطبيقات البنكية على أوضاع الأسر السودانية. استخدمت المنهج المقارن واختبار مربع كاي. (Chi-Square) وأظهرت النتائج أن التحويلات الرقمية أسهمت في رفع القوة الشرائية وتحقيق قدر من العدالة التوزيعية. وأوصت بتوسيع الشراكات المصرفية الدولية لتسهيل التحويلات. إلا أن الدراسة اقتصرت على التحويلات الخارجية ولم تبحث دور التطبيقات في تعزيز التكافل الاجتماعي الداخلي.

5. دراسة الأمين (2026) "سوسيولوجيا الثقة الرقمية في بيئات عالية المخاطر"

هدفت إلى فهم التحول من الثقة التقليدية إلى الثقة الرقمية في المجتمع السوداني. اعتمدت على المنهجين الكمي والنوعي واستخدمت معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات. وأظهرت النتائج ارتفاع الثقة في التطبيقات البنكية مقارنة بالنقد الورقي خلال الأزمة. وأوصت بنشر الوعي المالي الرقمي ومكافحة الاحتيال الإلكتروني. ورغم أهميتها، فقد ركزت على البعد السلوكي والثقافي دون دراسة الأثر الاقتصادي والاجتماعي المتكامل للتطبيقات البنكية.

الفجوة البحثية والإضافة العلمية للدراسة الحالية: يتضح من الدراسات السابقة أنها تناولت موضوع التطبيقات البنكية الرقمية من زوايا منفصلة فبعضها ركز على الشمول المالي وأخرى على التكافل الاجتماعي أو التحويلات الرقمية أو الثقة الرقمية. ولم تجمع أي دراسة بين تحليل دور تطبيقات (بنكك وفوري) في إدارة الأزمة المالية وتعزيز شبكات التكافل الاجتماعي في إطار واحد خلال الفترة (2023-2026). وتمثل الفجوة البحثية في غياب معالجة تكاملية للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتطبيقات البنكية في ظل النزاع السوداني. ومن هنا تأتي الإضافة العلمية للدراسة الحالية من خلال تقديم نموذج تحليلي يربط بين التكنولوجيا المالية والصمود الاقتصادي والتماسك الاجتماعي في المجتمع السوداني.

(ب) النظريات الاجتماعية المفسرة وربطها بالسودان:

1. نظرية رأس المال الاجتماعي الرقمي (Digital Social Capital Theory)

تفترض النظرية أن المنصات الرقمية تعزز الثقة والتعاون وتبادل الموارد بين الأفراد. وتفسر نجاح تطبيقات (بنكك وفوري) في دعم النفير الرقمي وتحويل المساعدات للأسر السودانية. إلا أنها تفترض وجود بنية تقنية مستقرة، وهو ما لا يتوافر بالكامل في السودان بسبب ضعف الاتصالات والكهرباء. كما أنها تحمل تأثير الظروف السياسية والأمنية على فعالية الشبكات الرقمية. لذلك تعد مفيدة جزئياً في تفسير التكافل الرقمي السوداني.

2. نظرية الفعل العقلاني في الأزمات (Rational Action Theory in Crises)

ترى النظرية أن الأفراد يتخذون قراراتهم بناءً على حساب المنافع والتكاليف. ويمكن تفسير استخدام السودانيين للتطبيقات البنكية باعتباره خياراً عقلانياً لتجنب مخاطر حمل النقد

وصعوبة الوصول للمصارف. إلا أن النظرية تقلل من دور القيم الاجتماعية والتضامن المجتمعي في اتخاذ القرار. كما أنها تركز على الفرد أكثر من المجتمع. لذلك فهي تفسر جانب السلوك الاقتصادي أكثر من البعد التكافلي.

3. نظرية المرونة المجتمعية (Social Resilience Theory)

تؤكد النظرية قدرة المجتمعات على التكيف مع الأزمات وابتكار حلول بديلة. وتعد من أكثر النظريات ملائمة للحالة السودانية حيث ساعدت التطبيقات البنكية على استمرار النشاط الاقتصادي رغم انهيار بعض المؤسسات. كما تفسر انتشار النفير الرقمي والتحويلات المجتمعية. غير أنها لا تقدم تفسيراً كافياً للتفاوتات الرقمية بين الفئات والمناطق. ومع ذلك تظل إطاراً نظرياً أساسياً لفهم التجربة السودانية.

4. نظرية التكيف الهيكلي القسري (Forced Structural Adaptation Theory)

تفترض أن الأزمات تدفع المجتمعات إلى تبني أنماط جديدة من السلوك والتكنولوجيا بصورة إجبارية. وتفسر الانتقال السريع للسودانيين نحو الخدمات البنكية الرقمية بعد اندلاع الحرب. إلا أنها تنظر إلى التحول الرقمي بوصفه استجابة اضطرارية فقط، وتتجاهل جوانب الابتكار والمرونة المجتمعية. كما لا تفسر الفروق في قدرة الأفراد على التكيف الرقمي. لذلك تحتاج إلى التكامل مع نظريات أخرى.

5. نظرية الشبكات الاجتماعية ((Social Network Theory)

تركز النظرية على تدفق الموارد والمعلومات عبر العلاقات الاجتماعية. وتفسر نجاح النفير الرقمي وتحويل الأموال بين الأسر والمغتربين والمبادرات المجتمعية في السودان. إلا أنها لا تعالج بشكل كافٍ العوامل التقنية والمؤسسية المؤثرة في كفاءة هذه الشبكات. كما تغفل أثر البنية التحتية الرقمية على استدامة التدفقات المالية. ومع ذلك فهي مهمة لفهم ديناميكيات التكافل الاجتماعي الرقمي. لا تستطيع أي نظرية منفردة تفسير الظاهرة محل

الدراسة بصورة كاملة لذلك تعتمد الدراسة الحالية على تكامل نظريات رأس المال الاجتماعي الرقمي والمرونة المجتمعية والفعل العقلاني والشبكات الاجتماعية والتكيف الهيكلي القسري لتفسير الدور المزدوج لتطبيقات (بنكك وفوري) في إدارة الأزمة المالية وتعزيز التكافل الاجتماعي في السودان خلال الفترة (2023-2026).

المبحث الثالث: الإطار الميداني للدراسة:

أولاً: إجراءات البحث الميدانية:

تمثل الخطوات التنفيذية لجمع البيانات واختبار الظاهرة وتحدد محاورها في النقاط التالية:

1. **المنهج ومجتمع البحث**: أعتمد المنهج الوصفي التحليلي الكمي لشمـل كافة مستخدمي التطبيقات البنكية الرقمية (بنكك وفوري) داخل السودان وخارجه للفترة (2023-2026م).

2. **عينة البحث**: سُحبت عينة طبقية عشوائية حجمها (100) مفردة واستُرِدَّت بالكامل بنسبة استجابة (100%) لضمان الكفاءة والتمثيل الإحصائي.

3. **أداة القياس**: صُمِّمت استبانة إلكترونية مغلقة عبر منصة (Google Forms) وفق مقياس ليكرت الخماسي لتسهيل سرعة المعالجة والتحليل.

4. **استراتيجية الجمع المزدوج**: طُبِّق التوزيع الرقمي عبر شبكات (WhatsApp-Telegram) مع الاستعانة بالمتطوعين ميدانياً للتعبئة بالإجابة في مناطق انقطاع الاتصالات والكهرباء (غرب كردفان).

5. **الضبط التقني**: فُرِضت ضوابط إلكترونية صارمة لمنع تكرار الإجابات وضمان حصريـة الاستجابة الواحدة لكل مفردة من أفراد العينة.

6. **التوزيع الاسترجاعي الزمني**: وزَّعت الأوزان المنهجية لتتبع السلوك المالي استرجاعياً عبر 4 سنوات بنسب: (20% لـ 2023م)، (30% لـ 2024م)، (30% لـ 2025م)، و(20% لـ 2026م).

7. التعاطي مع الميدان :وازن حجم العينة (100 مفردة) بين القيود الأمنية الصارمة

وانقطاعات الشبكة والكهرباء، وبين تحقيق الصدق والثبات الإحصائي.

ثانياً: أداة البحث: تألفت الأداة من قسمين رئيسين لجمع البيانات الأولية ودراسة محاور التحول في السلوك المالي للتطبيقات البنكية.

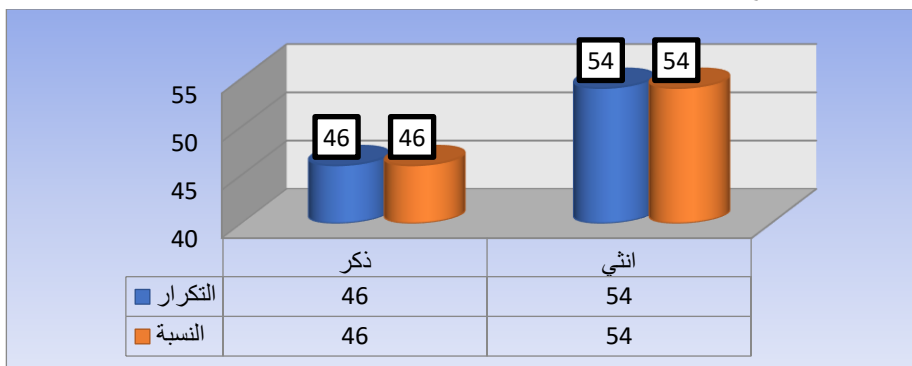
جدول (1) النوع لأفراد عينة الدراسة

النسبة	التكرار	الجنس
65%	65	ذكر
35%	35	انثي
100%	100	Total

المصدر: بيانات الاستبانة، 2026م

تظهر التوزيعات التكرارية والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة بحسب متغير النوع في الجدول رقم (1) التوزيع الاحصائي لتلك الفئات. ويتضح من قراءة المعطيات الإحصائية أن غالبية المستجيبين هم من فئة الذكور بنسبة بلغت (65.0%) وبواقع (65) مبحوثاً في حين بلغت نسبة الإناث (35.0%) بواقع (35) مبحوثة من إجمالي العينة الممثلة للبحث والبالغة (100) مفردة.

شكل (1) النوع لأفراد عينة الدراسة



المصدر: بيانات الاستبانة، 2026م.

تُظهر توزيعات عينة الدراسة حسب الجنس في الشكل رقم (1) أن نسبة الذكور بلغت (65%) من إجمالي المبحوثين بواقع (65) مفردة، بينما بلغت نسبة الإناث (35%) بواقع (35) مفردة من إجمالي حجم العينة الكلي البالغ (100) مفردة.

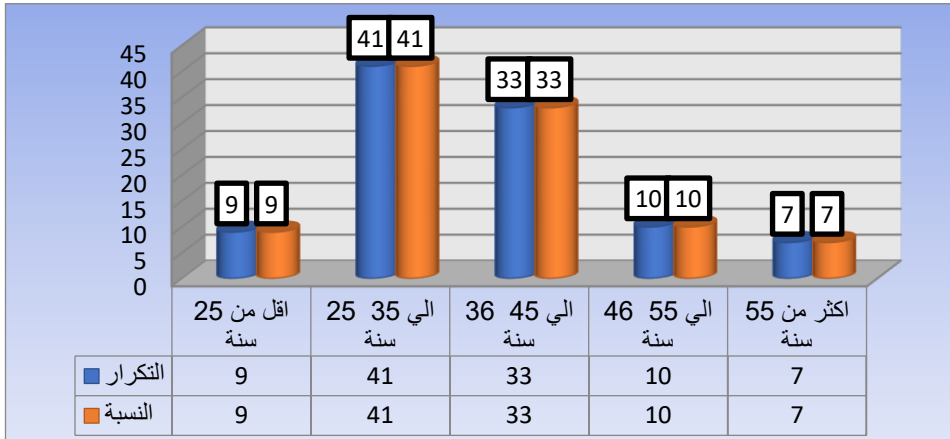
جدول (2) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الفئات العمرية.

العمر	التكرار	النسبة
18-30	40	40%
31-45	33	33%
46-60	17	17%
60 فأكثر	20	20%
Total	100	100%

المصدر: بيانات الاستبانة، 2026م

توضح نتائج الوصف الإحصائي في الجدول رقم (2) توزيع المبحوثين وفق الفئات العمرية المختلفة بالمقارنة مع الشكل رقم (2) الذي يمثل الانتشار القطاعي للأعمار. حيث يُلاحظ أن الفئة العمرية الشابة الممتدة بين (18 - 30 سنة) سجلت أعلى تكرار بواقع (40) مبحوثاً ونسبة (40.0%) تلتها الفئة العمرية من (31 - 45 سنة) بنسبة (33.0%) وبواقع (33) مبحوثاً، ثم الفئة العمرية (أكثر من 60 سنة) بنسبة (20.0%) وبواقع (20) مبحوثاً، وجاءت الفئة العمرية (46 - 60 سنة) في المرتبة الأخيرة بنسبة (17.0%) وبواقع (17) مبحوثاً.

الشكل 2: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الفئات العمرية



المصدر: بيانات الاستبانة، 2026م.

يبين الشكل رقم (2) التوزيع العمري لأفراد العينة، حيث يتضح أن الفئة العمرية من (18 إلى 30 سنة) كانت الأكثر استخداماً للتطبيقات بنسبة (40%) تليها الفئة من (31 إلى 45 سنة) بنسبة (33%) ثم الفئة الأعلى من 60 سنة بنسبة (20%) وأخيراً الفئة من (46 إلى 60 سنة) بنسبة (17%).

جدول (3) مكان الإقامة الحالي لأفراد عينة الدراسة

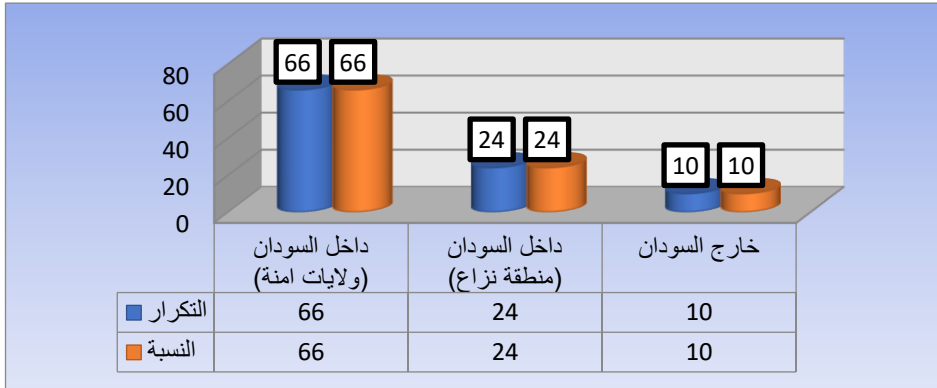
النسبة	التكرار	مكان الإقامة الحالي
66%	66	داخل السودان (ولايات أمانة)
24%	24	داخل السودان (منطقة نزاع)
10%	10	خارج السودان
100%	100	Total

المصدر: بيانات الاستبانة، 2026م

يعرض الجدول رقم (3) المؤشرات الرقمية الخاصة بمتغير مكان الإقامة الحالي للمبحوثين أثناء فترة اجراء الدراسة، مستكملاً التمثيل الجغرافي الوارد في الشكل رقم (3) وتشير النتائج إلى أن النسبة الأكبر من العينة تقيم في مناطق آمنة داخل السودان بنسبة

(66.0%) وتكرار قدره (66) مفردة بينما بلغت نسبة المقيمين في مناطق النزاع داخل السودان (24.0%) بواقع (24) مفردة، وسجل المقيمون خارج السودان نسبة (10%) بواقع (10) مفردات.

الشكل 3: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مكان الإقامة الحالي



المصدر: بيانات الاستبانة، 2026م.

يوضح الشكل رقم (3) توزيع المبحوثين بحسب مكان الإقامة الحالي خلال فترة الدراسة، حيث تبين أن النسبة الأكبر يقيمون داخل السودان في ولايات آمنة بنسبة (66%) بينما يقيم (24%) داخل السودان في مناطق نزاع، ونسبة (10%) يقيمون خارج السودان.

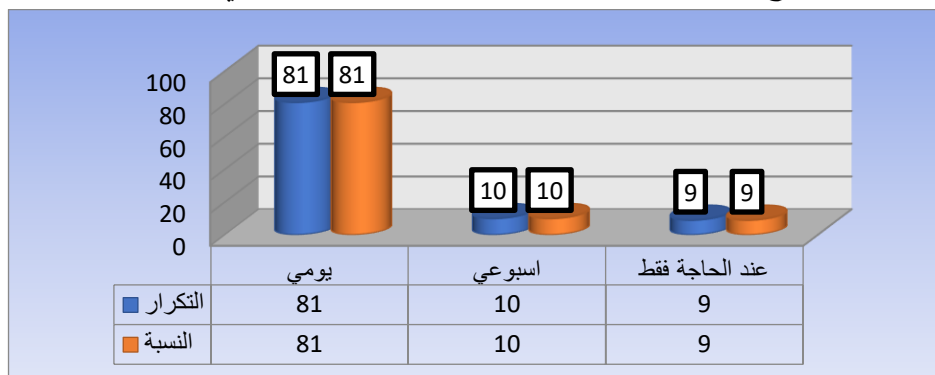
جدول (1) معدل الاستخدام لأفراد عينة الدراسة

النسبة	التكرار	معدل الاستخدام
81%	81	يوميًا
10%	10	اسبوعياً
9%	9	عند الحاجة فقط
100%	100	Total

المصدر: بيانات الاستبانة، 2026م

يلخص الجدول رقم (4) كثافة الاستخدام التكراري للتطبيقات البنكية الرقمية (بنكك، فوري) لدى عينة الدراسة والذي يدعمه المخطط التكراري في الشكل رقم (4) وتكشف القراءة الإحصائية أن الأغلبية الساحقة من المبحوثين يمارسون الاستخدام (بنكك وفوري) بشكل يومي بنسبة بلغت (81.0%) وتكرار (81) مبحوثاً في حين بلغت نسبة الاستخدام الأسبوعي (10.0%) بواقع (10) مبحوثين واقتصار الاستخدام عند الحاجة فقط على نسبة (9.0%) بواقع (9) مبحوثين.

الشكل 4: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب معدل الاستخدام اليومي للتطبيقات البنكية



المصدر: بيانات الاستبانة، 2026م.

يشير الشكل رقم (4) إلى معدل استخدام التطبيقات البنكية الرقمية (بنكك، فوري) لدى أفراد العينة، إذ يتضح أن غالبية المبحوثين اعتمدوا عليها بصورة يومية بنسبة (81%) بينما بلغت نسبة الاستخدام الأسبوعي (10%) ونسبة (9%) يستخدمونها عند الحاجة فقط.

ثالثاً: الثبات والصدق الإحصائي لاداة الدراسة : يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها

يكون الاختبار ثابتاً تماماً. كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار. ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

الجدول (1)

معامل ألفا كرونباخ لثبات كل عبارات الاستبانة

الفرضية	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ للثبات
الفرضية الاولى	5	72.9
الفرضية الثانية	5	81.4
الفرضية الثالثة	5	79.9
مجموع الفروض	15	88.5

المصدر : إعداد الباحثان بالاعتماد علي بيانات الدراسة الميدانية، 2026م.
 يلاحظ الباحثون أن صدق الاستبانة 88.5% أي أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات جيد وهذا ما يحقق أغراض البحث ويجعل التحليل الإحصائي مقبولاً.
 1. الفرضية الاولى : توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين معدل استخدام التطبيقات البنكية الرقمية (بنكك، فوري) وقدرة الأسر السودانية على إدارة الأزمة المالية وتأمين الاحتياجات المعيشية.

الجدول (2) الإحصاء الوصفي ومربع كاي لعبارات الفرضية الاولى

عبارات الفرضية	المتوسط	الانحراف	قيمة كاي تربيع	مستوى المعنوية	النتيجة
ساعدني استخدام تطبيق (بنكك / فوري) في التغلب على مشكلة	4.2875	.50801	48.925	.000	قبول

					انعدام السيولة النقدية (الكاش) في منطقتي.
قبول	.000	7.200b	.47998	4.3500	مكتني التطبيقات البنكية من شراء السلع والخدمات الأساسية لأسرني في ظل إغلاق فروع البنوك التقليدية.
قبول	.001	29.200a	.58677	4.4000	اعتمدت على التطبيقات البنكية كبديل آمن لحفظ أموالني بدلاً من حمل النقود الورقية المعرضة للضياع أو النهب.
قبول	.000	48.925a	.53353	4.6375	ساهمت سرعة التحويلات عبر التطبيق في إنجاز معاملاتي المالية الطارئة والمستعجلة دون تأخير.
قبول	.000	29.200a	.59321	4.4500	وفرت لي هذه التطبيقات حلاً عقلياً لإدارة ميزانية أسرتي واستقرارها المعيشي خلال فترة الأزمة الحالية.

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام مخرجات نتائج التحليل الاحصائي، 2026م.

تُظهر نتائج الإحصاء الوصفي واختبار "مربع كاي" للفرضية الأولى اتجاهًا عامًا إيجابيًا مرتفعًا جدًا نحو دور التطبيقات البنكية؛ حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للعبارات بين (4.2875) و(4.6375)، بإنحرافات معيارية ضئيلة تعكس تجانس إجابات العينة. وتصدرت عبارة «سرعة التحويلات في إنجاز المعاملات الطارئة» أعلى المتوسطات (4.6375) تليها عبارة «الإدارة العقلانية لميزانية الأسرة» (4.4500). وأكدت نتائج اختبار مربع كاي وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ بين المتوسطات المحسوبة والوسط الفرضي (3) لصالح درجة "موافق بشدة".

وتثبتت هذه الدلالات Statistically قبول جميع عبارات الفرضية بما يؤكد كفاءة تطبيقات (بنكك وفوري) في معالجة شح السيولة وتوفير بديل آمن للبنوك التقليدية أوقات الأزمة.

جدول (3) الإحصاء الوصفي ومربع كاي لعبارات الفرضية الثانية

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مربع كاي	مستوي الدلالة	النتيجة
سهلت التطبيقات البنكية عملية إرسال واستقبال المساعدات المالية (الصدقات والتحويلات) بين الأقارب والأسر النازحة.	3.9625	.83353	a86.375	.000	قبول
ساهمت التطبيقات بشكل فعال في دعم واستمرار المبادرات المجتمعية والمطابخ الجماعية (التكاي) في منطقتي.	3.9000	.60796	89.500b	.000	قبول
ساعدتني ميزة التحويل الفوري في المشاركة في حملات التبرع الجماعي (النفر الرقمي) لدعم المتضررين.	4.2500	.75473	68.500b	.000	قبول
شكلت تحويلات المغتربين من خارج السودان عبر التطبيقات طرق نجاة لرفع القوة الشرائية لأسرتي.	4.2000	.70081	77.100b	.000	قبول
عززت هذه التطبيقات روابط التضامن والثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع السوداني رغم البعد الجغرافي والنزوح.	4.3375	.54988	36.925c	.001	قبول

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام مخرجات نتائج التحليل الاحصائي، 2026م.

تُظهر نتائج اختبار "مربع كاي" للفرضية الثانية اتجاهًا إيجابيًا مرتفعًا نحو دور التطبيقات البنكية في دعم التكافل حيث تجاوزت القوائم المحسوبة قيمها الجدولية بدلالة إحصائية عند $(\alpha \leq 0.05)$. وتراوحت متوسطات العبارات بين (3.9000) و(4.3375) مقارنة بالوسط الفرضي (3) حيث حازت عبارة «تعزيز روابط التضامن والثقة رغم البعد

الجغرافي» على أعلى المتوسطات (4.3375). تلتها عبارتا «دعم حملات النفير الرقمي» بمتوسط (4.2500) و«تحويلات المغتربين كطوق نجاة لرفع القوة الشرائية» بمتوسط (4.2000). كما أكدت النتائج التسهيل الفعال لإرسال المساعدات واستمرار المبادرات والمطابخ الجماعية (التكايا) مما يثبت قبول جميع عبارات الفرضية ودور التطبيقات المحوري في إسناد المجتمع إبان الأزمة.

الجدول (4) الإحصاء الوصفي ومربع كاي لعبارات الفرضية الثالثة

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مربع كاي	مستوى الدلالة	النتيجة
واجهت صعوبة بالغة في استخدام التطبيقات نتيجة الضعف المستمر أو الانقطاع الكامل لشبكات الاتصال والإنترنت.	4.1375	.52153	54.025a	.000	قبول
أثرت أزمة عدم استقرار التيار الكهربائي ونفاد طاقة الهواتف سلباً على قدرتي على إتمام المعاملات البنكية وقت الحاجة.	4.2125	.72380	81.700b	.000	قبول
عانيت من مشكلة توقف سيرفرات التطبيقات البنكية أو بطء استجابتها أثناء فترات الضغط العالي.	4.2625	.58987	31.525a	.000	قبول
أشعر بالقلق المستمر من مخاطر الاحتيال الرقمي، أو حظر الحسابات، أو اختراق البيانات الشخصية أثناء الاستخدام.	4.2250	.67458	63.700b	.000	قبول
تسببت القيود المفروضة على سقوف التحويل اليومية في تخجيم قدرتي على إدارة بعض الالتزامات المالية الضرورية.	4.3875	.49025	66.000b	.043	قبول

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام مخرجات نتائج التحليل الإحصائي 2026م.

تُثبت نتائج اختبار "مربع كاي" والتحليل الإحصائي للفرضية الثالثة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات العبارات والوسط الفرضي (3) مما يؤكد الاتجاه المرتفع لأفراد العينة نحو إقرارهم بحجم والتأثير السلبي للتحديات التقنية والتشغيلية. وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لجميع عبارات هذه الفرضية بين (4.1375) و(4.3875) حيث سجلت عبارة «تأثير القيود المفروضة على سقوف

التحويل اليومية» أعلى المتوسطات بـ (4.3875). تلتها عبارات «بطء وتوقف سيرفرات التطبيقات أثناء الضغط العالي» (4.2625) و«القلق من الاحتيال الرقمي وحظر الحسابات» (4.2250) و«انقطاع الكهرباء وتأثيره على طاقة الهواتف» (4.2125) ثم «صعوبات ضعف وانقطاع شبكات الاتصالات والإنترنت» بمتوسط (4.1375). تعكس هذه الدلالات الإحصائية قبول جميع عبارات الفرضية مؤكدة أن القيود التقنية والبنية التحتية شكّلت عائقاً بارزاً أمام الاستفادة الكاملة من الخدمة الرقمية.

المبحث الرابع: مناقشة نتائج الخصائص الشخصية والمهنية ونتائج الفرضيات

(أ) المناقشة والتحليل النقدي لنتائج الخصائص الشخصية والمهنية للمبحوثين

• **متغير النوع (الجنس):** أظهرت النتائج هيمنة الذكور بنسبة (65%) مقابل (35%) للإناث. يُفسّر هذا التوزيع وفق نظرية الفعل العقلاني في الأزمات بتحمل الرجال العبء المالي المباشر وإدارة أزمات السيولة أوقات النزوح (طه، 2023) مع كشف الدراسة عن فجوة جنديرية تقنية مؤقتة فرضتها ظروف الحركة، دون إغفال الدور الفعال للإناث في إدارة المطابخ الجماعية (التكاي).

• **متغير العمر:** شكّلت فئة الشباب والكهولة المبكرة (18-45 سنة) النسبة الأكبر بـ (73%) مما ينسجم مع نظرية المرونة المجتمعية والتكيف الهيكلي القسري في توظيف رأس المال البشري والتقني لمواجهة الصدمات (الأمين، 2026) في حين برهن الخراط كبار السن (أكثر من 60 سنة) بنسبة (20%) على حتمية التحول الرقمي للبقاء إبان الأزمات.

• **مكان الإقامة الحالي:** عكس تركيز المستجيبين في الولايات الآمنة (66%) ومناطق النزاع كغرب كردفان (24%)، والخارج (10%) واقع الشتات الديموغرافي حيث نجحت التطبيقات في خلق "مجتمع مالي افتراضي" يتجاوز المخاطر الأمنية استناداً إلى نظرية الشبكات الاجتماعية (البنك الدولي، 2024، عثمان وصالح، 2025).

• **معدل الاستخدام اليومي:** أدى الاختيار الميداني للسيولة الورقية إلى اعتماد (81%) من المبحوثين على التطبيقات يومياً مما أثبت تحول التكنولوجيا المالية من خيار رفاهية إلى "بنية تحتية سيادية للبقاء" ومجتمع لا نقدياً (Cashless Society) يحل محل المؤسسات المهنية (طه، 2023).

(ب) مناقشة نتائج الفرضيات وتكامل الأهداف والأطر الزمنية (2023-2026م)

1. **الفرضية الأولى (إدارة الأزمة المالية):** حققت أرفع معدلات التأييد بمتوسط عام (4.42) ودلالة إحصائية عند ($\alpha \leq 0.05$). وأثبت التتبع الزمني (2023-2026م) أن تطبيقَي (بنكك وفوري) امتصا صدمة إغلاق البنوك عام 2023م وعالجا شح السيولة عام 2024م وصولاً لمأسسة موازنات الأسر بعقلانية عامي 2025 و 2026م مُستبدلين الحساب التقليدي بـ "المحفظة الرقمية المحمولة".

2. **الفرضية الثانية (استدامة التكافل والنفير الرقمي):** قُبلت بمتوسط مرتفع (4.13) ودلالة إحصائية مؤكدة حيث ساهمت التطبيقات في إسناد التكايا وحملات التبرع، وتحويل دعم المغتربين من عون فردي إلى نظام اقتصادي تضامني (بركات، 2024؛ إدريس، 2024). وقد قدمت الدراسة مفهوم "النفير الرقمي المؤسسي" المعزز لروابط التضامن عبر الحدود.

3. **الفرضية الثالثة (التحديات التقنية والتشغيلية):** قُبلت بمتوسط نقدي بلغ (4.24) حيث تصدرت "قيود سُقوف التحويل وبطء السيرفرات وانقطاع الاتصالات والكهرباء؛ مؤكدة وجود تضارب بين السلوك التكيّفي للمجتمع والهشاشة البنيوية خاصة في مناطق النزاع التي عانت من الإلزام الإلكتروني.

(ج) التحليل المقارن التكاملي لنتائج الفرضيات والأطر النظرية

يتضح وجود نسق تكاملي يربط بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتقنية للدراسة:

- **البعد الاقتصادي (الفرضية الأولى - متوسط 4.42):** أستاذ إلى نظرية الفعل العقلاني والمرونة المجتمعية وأثبت تحول الفينتك إلى بنية تحتية سيادية بديلة.
- **البعد الاجتماعي (الفرضية الثانية - متوسط 4.13):** أعتمد على نظرية رأس المال الاجتماعي الرقمي والشبكات الاجتماعية مقدماً نموذجاً يربط الفينتك بالغير الرقمي كحماية تضامنية.
- **البعد التقني (الفرضية الثالثة - متوسط 4.24):** ارتبط بـ نظرية التكيف الهيكلي القسري ورصد التباين الجغرافي والإقليمي لتأثير هشاشة الاتصالات بين المناطق الآمنة والنزاع والشتات.

(د) الآثار الاستراتيجية والتطبيقية والمحددات والآفاق المستقبلية:

- تتقاطع مخرجات الدراسة مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs) لا سيما القضاء على الفقر والجوع (الهدفان 1 و 2) وتشجيع الابتكار والبنية التحتية (الهدف 9) والحد من عدم المساواة (الهدف 10). وتتلخص الآثار التطبيقية والمستقبلية في:
- **صناع القرار:** توجيه البنك المركزي لرفع سقف التحويل وحماية الحسابات من الحظر العشوائي وحث شركات الاتصالات على الربط بالأقمار الاصطناعية وتوفير الخوادم السحابية وتخفيف المنظمات الدولية على تطبيق النقد المباشر (Cash-Based Interventions).

- **محددات المنهجية:** تمثلت في حجم العينة (100 مفردة) المبرر أمنياً وتقنياً مع الاعتماد على المسح الاسترجاعي للسنوات الأربع (2023-2026م).
- **آفاق الدراسات المستقبلية:** تعميم النموذج البحثي على دول يعاني مجتمعها من أزمت مشاهة (كاليمن وليبيا والصومال) وقياس الأثر الاقتصادي الكلي لسياسات الدفع الإلكتروني على التضخم ودراسة أثر الفجوة الرقمية وأمن المعلومات على مستويات الثقة في الوسط الرقمي.

المبحث الخامس: النتائج والخاتمة والتوصيات:

أولاً: نتائج البحث:

(أ) الاكتشافات الرئيسية:

• التحول القسري نحو الاقتصاد اللانقدي: أظهرت النتائج اعتماد 81% من الباحثين يومياً على التطبيقات المصرفية الرقمية (بنكك وفوري) لمواجهة شح السيولة وانقضاء الخدمات الميدانية للمصارف مما حوّلها من أدوات إضافية إلى بنية تحتية سيادية بديلة لإدارة المعيشة اليومية.

• التجسير الرقمي للفجوات الجغرافية والديموغرافية: نجحت المنصات في ربط الباحثين الموزعين بين الولايات الآمنة (66%) ومناطق النزاع (24%) والشتات (10%) في مجتمع مالي افتراضي عابر للمخاطر. كما أسقطت الأزمة الرفاهية الرقمية بفرضها كخيار حتمي للشرائح كافة؛ حيث انخرط كبار السن (أكثر من 60 سنة) بنسبة 20% إلى جانب هيمنة فئة الشباب (18-45 سنة) بنسبة 73%.
• مؤسسة "النفير الرقمي" ورأس المال الاجتماعي: شكلت التحويلات اللحظية الشريان الحياتي الاستراتيجي للمبادرات التضامنية والمطابخ الجماعية (التكايا) وغرف الطوارئ (بمتوسطات إحصائية 3.90-4.34)، بينما مثلت تحويلات المغتربين شبكة أمان اجتماعي رفعت القوة الشرائية للأسر المحاصرة.

• الكفاءة في مواجهة الهشاشة البنوية: كشفت النتائج عن تضارب حاد بين السلوك التكيفي العالي للمجتمع والهشاشة التقنية المتمثلة في الإلظام الإلكتروني وأزمات الطاقة وبطء الخوادم وقيود السقوفات اليومية (بمتوسطات تحيد 4.14-4.39).

(ب) العلاقات بين المتغيرات:

• الاستخدام الرقمي والكفاءة الاقتصادية (الفرضية الأولى): أثبت التحليل وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية ($p < 0.01$) بمتوسط عام (4.42)

إذ كلما زادت اعتمادية الأسرة على التعاملات الرقمية ارتفعت قدرتها على امتصاص صدمات انعدام السيولة وتفادي مخاطر النهب.

• **التكنولوجيا المالية وتماسك التكافل (الفرضية الثانية):** تبين وجود تأثير إيجابي دال إحصائياً بين المعاملات الرقمية واستدامة شبكات التكافل والنفير الرقمي (متوسط χ^2 4.13، وقيم دالة عند 0.000 و 0.001) مما يؤكد دور "الفينتك" كمُحفِّز لرأس المال الاجتماعي.

• **المكان الجغرافي ومستوى التحديات (الفرضية الثالثة):** كشفت الاختبارات عن فروق دالة إحصائيةً ($p = 0.043$) إلى $p = 0.000$ (تُعزى لمتغير الإقامة حيث تركزت تحديات انقطاع الاتصالات والطاقة في مناطق النزاع مقابل تركز قيود السقوفات وحظر الحسابات في المناطق الآمنة والشتات).

(ج) التبعات النظرية والمفاهيمية:

• **إعادة تشكيل "نظرية الفعل العقلاني":** أثرت الدراسة النظرية بتأكيد ما أن العقلانية المالية في الحروب تقاس بتكتيكات أمان البقاء والتحول للسلطة الرقمية تقليلاً للمخاطر.

• **تطوير رأس المال الاجتماعي الرقمي:** أسست الدراسة لمفهوم "النفير الرقمي المؤسسي" بتحول التضامن التقليدي إلى بيئة رقمية غير متزامنة تُدار عبر الخوارزميات بدلاً عن المنظمات الإغاثية التقليدية.

• **نقد "التكيف الهيكلي القسري" والشمول المالي:** كشفت الدراسة عن ثغرة في أطروحات التكيف القسري التي تفترض استجابة خطية؛ إذ يظل التكيف مهدداً بالانتكاس ما لم يُدعم بنويًا. كما أعادت تعريف "الشمول المالي الأزمو" بإمكانية تحقيقه دون فروع فيزيائية عبر الهاتف المحمول وتبسيط التحقق عن بُعد.

ثانياً: الاستنتاجات العلمية: حولت ظروف النزاع المجتمع السوداني قسراً نحو بيئة لانقدية جعلت التكنولوجيا المالية شريان سيادة بديل تجاوز الفجوات الديموغرافية والجغرافية. ونجحت تطبيقات الدفع في مأسسة التكافل الاجتماعي وتوفير إدارة عقلانية للميزانيات غير أن هذا التكيف يصطدم بمشاشة بنوية تتراوح بين الإلزام التقني في مناطق النزاع والقيود المصرفية في المناطق الآمنة مما يتطلب تدخلات استراتيجية لاستدامة النظام.

ثالثاً: الخاتمة:

تؤكد مخرجات البحث الميداني أن التكنولوجيا المالية في سياق الأزمات والحروب الممتدة تتجاوز كونها أدوات تحسينية لتعبر عن "بنية تحتية سيادية بديلة للبقاء". فقد دفعت أزمة السيولة وتوقف المنافذ التقليدية 81% من المستجيبين للاعتماد اليومي الكامل على التطبيقات الرقمية والتي جسّرت الفواصل الأمنية بين الولايات الآمنة ومناطق النزاع والشتات وأعادت صياغة التكافل الميداني في قالب "نفير رقمي مؤسسي". وعلمياً، قدمت الدراسة نموذجاً أثبت إمكانية تحقيق شمول مالي قياسي دون الحاجة للوجود الفيزيائي للفروع البنكية مع كشفها لثغرات التكيف القسري المهدد بالمشاشة التقنية.

وبناءً عليه فإن تأمين هذا التحول ينبغي أن يكون أولوية للمؤسسات المصرفية والمنظمات الإنسانية مع إتاحة هذا النموذج التطبيقي كمرجع دولي يختبر كفاءة الحلول الرقمية الوطنية في الأزمات المشابهة.

رابعاً: التوصيات: على ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة، تتقدم الباحثة/البحث برؤية استراتيجية تتضمن توصيات أكاديمية وعملية موجهة للجهات والمؤسسات المعنية:

(أ) التوصيات الأكاديمية والبحثية

• **تطوير الأطر النظرية:** إعادة تعريف الشمول المالي وفق نموذج "السيادة الرقمية المحمولة" وتوسيع الأبحاث حول "النفير الرقمي" كظاهرة سوسيولوجية واقتصادية مستقلة.

• **الدراسات المقارنة والطولية:** تطبيق النموذج الميداني للدراسة على بؤر النزاع الإقليمية المشابهة (مثل اليمن، ليبيا، الصومال) وإجراء بحوث طولية لمتابعة وتتبع السلوك الاستهلاكي للمجتمعات في مرحلة التعافي.

• **المحددات الجندرية والمنهجية:** دراسة الفجوة الرقمية وأبعادها لدى الأسر التي تعولها إناث في مناطق النزاع مع دمج بيانات التحليل الإحصائي الضخم (Big Data) مع المناهج الميدانية الكيفية.

(ب) توصيات لصناع القرار والبنك المركزي السوداني

• **إعادة صياغة السياسات المصرفية:** اعتماد سقفوات تحويل مالية مرنة ترتبط بصورة ديناميكية بمعدلات التضخم وأسعار السلع الأساسية في السوق.

• **الهوية الرقمية وحماية الحسابات:** تفعيل تقنيات الهوية الرقمية لتسهيل فتح الحسابات المالية للنازحين والمهجّرين فاقد الهوية الرسمية وتأسيس نافذة رقمية متخصصة لمعالجة الحظر العشوائي للحسابات.

(ج) توصيات إدارات المصارف وشركات التقنية المالية (FinTech)

• **تطوير البنية السحابية والواجهات:** نقل الخوادم والأنظمة المالية إلى بيئات سحابية (Cloud Infrastructure) موزعة جغرافياً لحمايتها من المخاطر التشغيلية وتطوير واجهات استخدام خفيفة تتلاءم مع الشبكات الضعيفة مع دعمها بالتوجيه الصوتي.

• **تعزيز الأمن السيبراني:** رفع كفاءة منظومات الحماية الرقمية وتكثيف حملات التوعية الموجهة للمستخدمين لمكافحة عمليات الاحتيال والتصيد الإلكتروني.

(د) توصيات لقطاع الاتصالات والبنية التحتية

- استدامة الطاقة والربط الشبكي: دعم محطات الاتصالات وأنظمة البث بالطاقة الشمسية المستدامة وتسهيل تقديم خدمات الإنترنت عبر الأقمار الاصطناعية) مثل (Starlink) لمواجهة حالات الإلزام الإلكتروني والانقطاع الممتد.

(هـ) توصيات للمنظمات الإنسانية والمبادرات المجتمعية (التكيا)

- مؤسسة المساعدات النقدية الرقمية: اعتماد التحويلات النقدية الرقمية المباشرة (CBI) عبر التطبيقات المالية المعتمدة لتقليل التكلفة التشغيلية وضمان سرعة إسناد المطابخ الجماعية والمبادرات الإغاثية بما يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs 1 & 2).

خامساً: قائمة المراجع المصادر:

(أ) المراجع العربية (الكتب والرسائل العلمية)

- إدريس، سارة. (2024). رأس المال الاجتماعي الرقمي: كيف أعادت الحرب صياغة التكافل في المجتمع السوداني. دار النهضة للنشر والتوزيع.
- الأمين، محمد. (2026). الثقة الرقمية في زمن الحرب: دراسة سوسيولوجية للمستخدم السوداني، رسالة علمية كلية الدراسات العليا. جامعة النيلين.
- الرشيد، أحمد. (2024). سلوك المستخدم السوداني تجاه الخدمات المصرفية الإلكترونية في ظروف المخاطر العالية. دار المناهج للنشر والتوزيع.
- طه، زينب. (2023). أثر النزاعات على الشمول المالي في شرق أفريقيا: السودان نموذجاً. المركز السوداني للدراسات والبحوث.
- منصور، فيصل. (2025). سوسيولوجيا الرقمنة في السودان: دراسة في تحولات السلوك الشرائي والاجتماعي (2023-2026) [رسالة علمية، كلية الآداب]. جامعة النيلين.
- منصور، فيصل. (2026). سوسيولوجيا النفي الرقمي في السودان (2023-2026) [رسالة علمية، كلية الآداب]. جامعة النيلين.

(ب) الدوريات والمجلات العلمية العربية

- الأمين، محمد. (2025). التحديات التقنية والاجتماعية لاستخدام التطبيقات البنكية في مناطق النزاع: دراسة حالة السودان. المجلة العربية للبحث العلمي، 12 (2)، 45-67.

- بركات، عمر. (2024). التكنولوجيا المالية والتكافل الاجتماعي في السودان: دراسة حالة تطبيق بنكك. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 15 (1)، 88–105.
- عبد الله، أحمد، ومحمود، حسن. (2023). أثر التكنولوجيا المالية (FinTech) في إدارة الأزمات المالية للأسر النازحة. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 9 (4)، 112–130.
- عثمان، منى، وصالح، إبراهيم. (2025). اقتصاديات الشتات: التحويلات الرقمية كآلية دفاعية للأسر السودانية. مجلة الدراسات الأفريقية المعاصرة، 11 (3)، 200–225.

(ج) التقارير والوثائق الرسمية والدولية

- البنك المركزي السوداني. (2023). تقرير الاستقرار المالي السنوي: التحول نحو الدفع الإلكتروني القسري. البنك المركزي السوداني.
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2026). السودان: تحولات المجتمع والدولة في ظل الأزمة الرقمية (تقرير سنوي). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- African Center for Economic Studies. (2024). *Remittances and digital wallets: A lifeline for Sudan* (Special Report No. 15). African Center for Economic Studies.
- International Monetary Fund. (2023). *Sudan: Economic resilience through digital financial services* (IMF Country Report). International Monetary Fund.
- World Bank. (2022). *Financial inclusion overview*. World Bank.
- World Bank. (2024). *Digital financial inclusion and resilience in fragile states*. World Bank.

(د) English References

Social resilience and digital adaptation in fragile Holling, C. S. (2023).
Academic Press. *environments*

بنية "الجملة الشرطية" عند سيبويه وأثرها في استنباط الأحكام التعليقية: دراسة تطبيقية على آيات الأحكام

The Structure of the "Conditional Sentence" in Sibawayh and Its Impact on Deducing Suspended Rulings: An Applied Study of the Verses of Rulings

أ.م. الصادق علي وداعة

جامعة سنار - كلية التربية

ملخص البحث:

تناول هذا البحث دراسة البنية اللسانية لـ "الجملة الشرطية" في التراث النحوي المبكر، وتحديدًا في "كتاب سيبويه"، ورصد أثرها المنهجي والتطبيقي في استنباط "الأحكام التعليقية" من آيات الأحكام في القرآن الكريم. وهدف البحث إلى تفكيك "الفلسفة الزرومية" ومفهوم "التعليق" عند سيبويه، وبيان الفروق الدلالية الدقيقة بين أدوات الشرط وأثرها في توجيه الأحكام الفقهية، فضلًا عن رصد مواضع "الانزياح" بين ظاهر البنية النحوية والمقصد الشرعي.

واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لاستنطاق مقولات سيبويه وتفكيك هندسته للجملة الشرطية، مستعينًا بالمنهج المقارن عند عرض توجيهات الفقهاء والمفسرين لآيات الأحكام. وجاءت الدراسة التطبيقية لتشمل محاور العبادات (آية الوضوء)، والمعاملات (آية الدين)، العقوبات (آية حد السرقة)، والكفارات (آية الظهار)، بالإضافة إلى رصد دلالات الأدوات كـ (إن) الاحتمالية و(إذا) اليقينية، وأثر اقتران الجواب بالفاء، والشرط المضمّر والتدرجي.

وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج؛ أبرزها أن مفهوم "التعليق" السيبويهي يمثل تأصيلًا مبكرًا لـ "الترايط النصي"، وأن الفروق بين الأدوات النحوية شكلت معيارًا فقهيًا فارقًا استند إليه المجتهدون لضبط رخص الشريعة وعزائمها. كما أثبت البحث أن النحو في "الكتاب" عمل كـ "حصانة تفسيرية" ضد الفهم الظاهري المتسرع، مؤكدًا أن العلاقة بين النحو والفقهاء هي علاقة تكاملية تنتظم بين اللزوم اللساني والوعي المقاصدي. وأوصى

البحث بضرورة إعادة قراءة تراث سيبويه قراءة نصية مقاصدية، وتأسيس حقل متخصص
يعنى بـ "النحو الأصولي" لدمج علم اللغة التطبيقي بأصول الفقه في البرامج الأكاديمية.

***الكلمات المفتاحية:** الجملة الشرطية، سيبويه، الأحكام التعليقية، آيات

الأحكام، النحو الأصولي.

Abstract:

. This research examines the linguistic structure of the conditional sentence in early grammatical tradition, particularly in Kitab Sibawayh, tracing its methodological and practical impact on deducing suspended rulings (Al-Ahkam Al-Ta'liqiyah) from the jurisprudential verses (Ayat Al-Ahkam) of the Qur'an. It aims to deconstruct Sibawayh's philosophy of entailment (Al-Falsafah Al-Luzumiyyah) and his concept of suspension (Al-Ta'liq), to clarify the semantic differences between conditional particles and their role in guiding jurisprudential rulings, and to trace instances of deviation (Al-Inziyah) between the literal grammatical structure and the objectives of Sharia (Maqasid).

The research adopts a descriptive-analytical approach to examine Sibawayh's statements, supported by a comparative approach in presenting the interpretations of jurists and commentators. The applied study covers acts of worship (the verse of ablution), transactions (the verse of debt), punishments (the verse of theft), and expiations (the verse of Zihar), and investigates particles such as the probabilistic (In) and the deterministic (Itha), the effect of the response particle (Faa), and implied and gradual conditional structures.

The study finds that Sibawayh's concept of Al-Ta'liq represents an early foundation for textual coherence, and that differences between grammatical particles served as a jurisprudential standard for mujtahids in regulating the allowances and strict rules of Sharia. It also shows that grammar in Al-Kitab functioned as an interpretative safeguard against hasty literal readings, confirming a complementary relationship between grammar and jurisprudence. The study recommends rereading Sibawayh's heritage through a purpose-oriented lens and establishing a specialized field, Usuli Grammar, integrating applied linguistics with Islamic legal theory.

Keywords: Conditional Sentence, Sibawayh, Suspended Rulings, Verses of Rulings (Ayat Al-Ahkam), Usuli Grammar

المقدمة

يُعَدُّ الارتباط بين اللسان البشري والتشريع أحدًا أهم المرتكزات التي بنيت عليها المعارف الإسلامية، حيث مثلت "الجملة الشرطية" في التراث النحوي المبكر - ولا سيما عند إمام النحاة سيبويه (ت ١٨٠هـ) - نسقًا لسانيًا متكاملًا يتجاوز الإعراب المفرد إلى فضاء العلاقات الدلالية الكلية. ولم تكن هذه الجملة مجرد قالب نحوي عابر، بل كانت ميثاقًا لسانيًا انبنت عليه تراكيب الأحكام ومناطات التكليف، ومفتاحًا لربط الأحداث والأسباب ببعضها ربطاً وجودياً عُرف بـ "اللزوم" و "التعليق".

المبحث الأول: المرجعية اللسانية للجملة الشرطية في "كتاب سيبويه"

وإذ نلجُ إلى رحاب "الكتاب"، ندركُ يقينًا أن سيبويه (ت ١٨٠هـ) لم يكن مجرد مُدَوِّن لقواعد جافة، بل كان "مهندسًا لسانيًا" استنطق قوانين اللغة من صميم الاستعمال العربي. إنَّ عظمة سيبويه تتبدى في تحوله من "المعيارية" الجامدة إلى "الوصفية" المرنة؛ فهو لا يفرض على العرب كيف يتكلمون، بل يصفُ كيف "عقدوا" جملهم (سيبويه، ١٩٨٨، ج ١، ص ١٢). وفي هذا السياق، تبرز الجملة الشرطية عنده كبنية لسانية قائمة على "اللزوم"؛ فليس الشرطُ عنده مجرد أداة، بل هو "عقدٌ معنوي" يربط بين حدثين، بحيث يستحيل تحقق "الجزء" إلا بعبور بوابة "الشرط". وهذا الوعي المبكر بـ (الترايط النصي) هو ما جعل سيبويه يرى الجملة الشرطية "خليةً حية" تتجاوز في تحليلها حدود الإعراب المفرد إلى فضاء العلاقات الدلالية الكلية (السيرافي، ٢٠٠٨، ج ٢، ص ٤٥). ومما يستوجب الوقوف عنده مليًا، ذلك المصطلح العبقري الذي نحتته سيبويه وهو "التعليق"؛ إذ يقول في عبارته الشهيرة: "فحديثٌ معلقٌ بحديث" (سيبويه، ١٩٨٨، ج ٣، ص ٥٦). إن هذا المفهوم يمثل قمة النضج اللساني؛ حيث لم ينظر سيبويه إلى جملي

الشرط والجواب ككيانين مستقلين، بل رآهما "بنيةً عضوية" واحدة. هذا "التعليق" ليس مجرد ربط لفظي، بل هو انسجامٌ (Cohesion) يجعل المعنى متوقعًا في وجوده الشرعي واللغوي على ركنه الأول. ومن هنا، نستطيع أن نفهم لماذا شدد سيبويه على لزوم "الجزء"؛ لأن انفكاك التعليق يؤدي إلى اختيار البناء الدلالي للجملة. وهذا التأسيس اللساني هو الذي اتكأ عليه الفقهاء لاحقًا في "الأحكام التعليقية"، فجعلوا وقوع الطلاق أو العتاق مرهونًا بـ "حبل التعليق" الذي فتلته يد سيبويه في أصل اللغة (ينظر: السرخسي، ١٩٩٣، ج ٢، ص ١٦).

ولا يقف سيبويه عند حدود وصف "التعليق" كربطٍ آلي، بل يذهب إلى ما يمكن تسميته بـ "وحدة المصير الدلالي"؛ إذ يقرر أن جملة الشرط وجملة الجواب تستحيلان بالتعليق إلى "منزلة الاسم الواحد" في تضاميهما. وهذا الانصهار التركيبي هو الذي يمنح الجملة الشرطية حصانتها ضد التفكيك؛ فالفعل الأول (الشرط) يطلب الثاني (الجزء) طلبًا حثيثًا لا يرتوي إلا بوقوعه. إن سيبويه حين يقول: "وإنما يكون الجزء بما يكون فيه الفعل، لأنك إنما تجازي بشيء لم يقع" (سيبويه، ١٩٨٨، ج ٣، ص ٥٧)، فإنه يؤصل لمفهوم "الزمنية المشروطة"؛ فالشرط يخرج الفعل من حيز الزمن المطلق إلى حيز "الزمن المعلق"، وهو عصب الاستنباط في الأحكام الفقهية التي تُبنى على التوقع والانتظار.

تحليل سيبويه لـ "رتبة الأداة" وقدرتها التأثيرية:

ف (إن) عنده هي "أُمُّ الباب" وأصلُ الجزء، وما سواها من الأدوات إنما يكتسب معنى الشرط بـ "التضمن". ويشرخ سيبويه كيف أن تقديم الأداة يمنحها سلطةً "تصديرية" تجعل الكلام الذي يليها في حالة "انتظار" دائم (سيبويه، ١٩٨٨، ج ٣، ص ٦٠). وهذا الانتظار اللساني هو الذي سماه اللسانيون المحدثون بـ (التوقع السياقي)، حيث يصبح المستمعُ مشدودًا إلى الجواب شدة لا يقطعه إلا النطق بالفاء الرابطة أو ما يقوم مقامها. إن هندسة "الرتبة" عند سيبويه تُعلمنا أن موقع الأداة ليس ترفًا، بل هو "إيدان" بدخول

حكم جديد، وهو ما استثمره النسفي لاحقاً في ترجيح تقديم حكمٍ على آخر بناءً على مقتضى الصدارة اللغوية (ينظر: السيرايني، ٢٠٠٨، ج ٢، ص ٤٨).

التبادل الوظيفي بين "اللفظ" و"المعنى" في بنية الجزاء:

وفي زاويةٍ أخرى من زوايا "الكتاب"، نجدُ سيويوه يلتفتُ إلى قضيةٍ في غاية الأهمية، وهي "الاتساع في الكلام" عبر الشرط. فهو يرى أنَّ العرب قد تتركُ الجوابَ ظاهراً وتكتفي بما يفهم من سياق الكلام، وهو ما يُعرف بـ (حذف الجواب للعلم به). يقول سيويوه: "وقد يحذفون الجواب إذا كان فيما قبله دليلٌ عليه" (سيويوه، ١٩٨٨، ج ٣، ص ٦٥). هذا الحذفُ ليس نقصاً في البنية، بل هو قمة "الإيجاز الوظيفي"؛ إذ يفوض سيويوه ذهن السامع لاستكمال "العقد المعنوي".

وهنا نلمحُ جذور "الاستنباط بالإيماء" عند الفقهاء؛ فكما أنَّ سيويوه يُقدر الجوابَ لغوياً، فإنَّ الفقيه يُقدر الحكمَ شرعياً بناءً على دلالة السياق. إنَّ هذا التبادل بين منطوق الشرط ومسكوت الجواب هو الذي يجعل من نص سيويوه نصّاً "توليدياً" بامتياز، قادراً على استيعاب ما لا نهاية له من الصور والوقائع (ينظر: السامرائي، ٢٠٠٠، ج ٤، ص ١٢).

خلاصة القول في هذه المرجعية اللسانية، أنَّ سيويوه لم يكن يكتبُ نحواً بالمعنى الضيق، بل كان يضعُ "قانوناً للعقل اللغوي". فالجملة الشرطية في فلسفته هي "خلية انسجام" تجمع بين صرامة الشكل (الجزم والأدوات) وسيولة المعنى (التعليق والانتظار). إنَّ إدراكه بأنَّ "الجزاء لا يكون إلا بالشرط" هو الذي حول النحو من "فن الإعراب" إلى "علم الاستدلال".

وبناءً على هذه المرجعية، دخل النسفي رحابَ التفسير، متسلحاً بهذا "اللزوم السيويوهي" ليفكك شفرات آيات الأحكام، محولاً حبال التعليق اللسانية إلى عروة وثقى لا ينقصُ عنها الاستنباط الفقهي الرصين.

المبحث الثاني: التجليات الفقهية للشرط النحوي في آيات الأحكام

أولاً: أحكام "الاستحقاق المشروط" في آيات الأسرة:

يتجلى أثر بنية سيبويه اللسانية في قوله تعالى: {فَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا} [النساء: ٤]. وبالنظر في ميسم "التعليق" عند سيبويه، نجد أن استخدام الأداة (إن) تحديداً يمنح النص بُعداً استنباطياً دقيقاً؛ فهي عند إمام النحاة تفيد "الشك والاحتمال" لا الجزم والتحقق (سيبويه، ١٩٨٨، ج ٣، ص ٦٠). ومن هنا، يرى الفقهاء أن استحقاق الزوج لشيء من المهر ليس حقاً ثابتاً بالأصالة، بل هو "وجود معلق على وجود"؛ أي وجود طيب النفس يقيناً. إن الربط بين فعل الشرط (طَبَنَ) وجوابه (فَكُلُوهُ) بالفاء التي تفيد التعقيب والجزاء، يؤكد مذهب سيبويه في أن الجزاء لا يقع إلا بتمام الشرط، وهو ما وظفه المفسرون في تقرير أن مجرد الوعد بالهبة لا يبيح الأكل، بل لا بد من تحقق "الطيب" الذي هو مناط الحكم اللساني والشرعي (ينظر: الجصاص، ١٤٠٥هـ، ج ٢، ص ٣٤٢).

ثانياً: "شرط الغاية" وأثره في امتداد الحكم أو انقطاعه؛

وإذا انتقلنا إلى قوله تعالى: {فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ} [البقرة: ٢٣٠]، نجد أن "الغاية" هنا تعمل عمل "الشرط" في تعليق الحل.

يرى سيبويه أن ما بعد "حتى" غاية لما قبلها، والغاية تعني استمرارية ما قبلها إلى حين وقوع ما بعدها (سيبويه، ١٩٨٨، ج ١، ص ٤٥٠). وفي هذا التوجيه اللساني، يبرز الأثر الفقهي في "الأحكام التعليقية"؛ حيث أصبح تحريم المطلقة ثلاثاً حكماً "مؤبداً لسانياً" حتى يقع الشرط (نكاح زوج غيره). إن الربط بين امتناع الحل (فلا تحل) وبين شرط الغاية (حتى تنكح) يعكس صرامة "اللزوم" السيبويهي؛ فالممتنع لا ينقلب حالاً إلا بتحقيق الغاية اللغوية التي وضعها الشارع، مما يجعل من البنية النحوية سياقاً يحمي قدسية أحكام الطلاق من التلاعب (ينظر: القرطبي، ١٩٦٤، ج ٣، ص ١٤٥).

ثالثاً: "تعليق الجزاء بالاستطاعة" في عبادات البدائل

وفي مقام العبادات، يبرز قوله تعالى: { فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ } [البقرة: ١٩٦]. نجد هنا تطبيقاً عملياً لقاعدة سيبويه في "جواب الشرط" الذي يقترن بالفاء وجوباً إذا كان جملة اسمية أو مقدراً (سيبويه، ١٩٨٨، ج ٣، ص ٩٢). إنَّ تعليق وجوب الهدى بوقوع "الإحصار" يعكس مرونة اللغة في مراعاة حال المكلف؛ فدلالة (إنَّ) هنا تفتح باب "الاحتمال" لوقوع العارض. والفقهاء في استنباطهم لهذا الحكم، استندوا إلى أنَّ "الفاء" في (فما استيسر) رابطةٌ لجوابٍ محذوفٍ تقديره "فعليكم ما استيسر"، وهو تقديرٌ لغوي نادى به سيبويه لتصحيح التراكيب اللسانية. وبذلك، صارت "الاستطاعة" في الهدى معلقةً لغوياً على "مانع الإحصار"، مما يبرهن على أنَّ البنية الشرطية عند سيبويه كانت هي الميزان الذي ضُبِطت به رخص الشريعة وعزائمها (ينظر: ابن العربي، د.ت، ج ١، ص ١٤٧).

المبحث الثالث: تحليل نماذج من آيات الأحكام في ضوء بنية الجملة الشرطية

عند سيبويه

إنَّ المتأمل في آيات الأحكام يجد نفسه أمام نصوصٍ لا تُقرأ قراءةً تجزيئية، بل هي "منظومةٌ تعليلية" متكاملة، يتوقف فهمُ الحكم الشرعي فيها على استيعاب "البنية الشرطية" بعناصرها التي رسخها سيبويه. وفي هذا المبحث، تُجرى دراسةٌ تطبيقية على نماذج مختارة من آيات الأحكام، موزعةً على محاور العبادات والمعاملات والعقوبات، بغية الكشف عن الأثر اللساني السيبويهي في منهج الاستنباط الفقهي، وبيان مواضع التوافق والانزياح بين القاعدة النحوية والحكم الشرعي.

أولاً: نموذج تطبيقي في العبادات - آية الوضوء والشرط التوزيعي

يقول الله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ } [المائدة: ٦]. وهذه الآية تمثل نموذجاً فريداً على "الشرط التوزيعي"، إذ لا تُعلق حكماً

واحدًا بشرط واحد، بل تُعلق منظومة متكاملة من الأحكام الطهارية بشرط واحد جامع هو "القيام إلى الصلاة". وبالنظر في تحليل سيبويه للأداة (إذا)، نجد أنه يُفرق بينها وبين (إن) تفريقاً جوهرياً؛ إذ يذهب إلى أنَّ (إذا) تفيد "اليقين والغلبة في الوقوع"، في حين أنَّ (إن) تفيد "الشك والاحتمال" (سيبويه، ١٩٨٨، ج ٣، ص ٦٠). وهذا التفریق الدقيق هو الذي أثر في الفقهاء تأثيراً بيناً؛ فاختار (إذا) في آية الوضوء يُشير إلى أنَّ القيام إلى الصلاة حدثٌ غالبٌ الوقوع متيقنٌ التحقق في حياة المؤمن، ومن ثمَّ فإنَّ الحكم المترتب عليه - وهو وجوب الطهارة - حكمٌ ثابتٌ ومستمر لا معلق على احتمال نادر. وقد استثمر الشافعي هذه الدلالة في قوله بأنَّ الأصل في كل صلاة وجوب طهارة مستقلة، وأنَّ المعلق باليقيني يأخذ حكم اليقين لا حكم الاحتمال (ينظر: الشافعي، ١٩٩٠، ج ١، ص ٣٤).

والدقة اللسانية تزداد جلاءً إذا تأملنا الفاء الداخلة على الجواب (فَاعْسِلُوا)؛ وقد بين سيبويه أنَّ الفاء في جواب الشرط تفيد "التعقيب اللصيق"، أي أنَّ الجزاء يجب أن يلحق الشرط حُوقاً مباشراً دون فاصل زمني معتد به (سيبويه، ١٩٨٨، ج ٣، ص ٩٢). وقد بنى عليه الفقهاء حكم "الموالة" في الوضوء، إذ لا يجوز تفریق أفعاله تفريقاً يُبطل وحدة البنية الشرطية التي عقدها النص. وهكذا غدت الفاء الرابطة - في ميزان سيبويه - ليست أداةً إعرابية فحسب، بل "ضماناً تعليقياً" يحفظ تتابع الحكم وانسجامه، وهو ما يُبرهن على أنَّ النحو في "الكتاب" كان علماً استنباطياً في جوهره قبل أن يكون علماً وصفيّاً في مظهره.

ثانياً: نموذج تطبيقي في المعاملات - آية الدين والشرط الزمني

يقول الله تعالى: {وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ} [البقرة: ٢٨٠]. تكشف هذه الآية عن "النموذج الكامل" للشرط الفقهي بعناصره الثلاثة التي أصّل لها سيبويه: الأداة، وفعل الشرط، وجواب الشرط المقرون بالفاء. وفي تحليل الأداة (إن) هنا، يتأكد

ما ذهب إليه سيويه من أنها "أم الباب" في الجزء لأنها تُفيد الشرطية المحضة دون دلالة زمنية مستقلة، مما يجعل مضمون الشرط - وهو العسرة - معلقاً على تحققٍ يحتمل الوقوع ويحتمل العدم (سيويه، ١٩٨٨، ج ٣، ص ٦٠). وقد رتب الفقهاء على هذا التعليق حكماً دقيقاً، وهو أن التأجيل ليس حقاً ثابتاً للمدين بالأصالة، بل هو "حكم طارئ" منوطٌ بوقوع شرطٍ عارضٍ هو العسرة، فإذا لم تتحقق العسرة بقي الأصل وهو المطالبة الفورية بالدين (ينظر: الكاساني، ١٩٨٦، ج ٧، ص ١٧٤).

والأهم من ذلك أن الجواب جاء جملةً اسمية (فَنَظَرَةٌ)، وقد أوجب سيويه في مثل هذه الحالة اقترانه بالفاء، لأن الجملة الاسمية لا تصلح جواباً للشرط بغير رابط (سيويه، ١٩٨٨، ج ٣، ص ٩٢). وهذا الإيجاب النحوي ترتب عليه أثر فقهي عميق؛ إذ دلّ مجيء الجواب اسمياً على ثبوت حكم الإنظار وتحقيقه ورسوخه، لأن الجملة الاسمية في العربية تفيد الدوام والثبوت خلافاً للجملة الفعلية التي تفيد الحدوث والتجدد. وقد استعان ابن العربي بهذه الدلالة في الاستدلال على أن إنظار المعسر ليس فضلاً متجدداً يُمنح ويُسحب، بل هو حق ثابت يتصف بالاستمرارية إلى حين زوال سببه، وهو اليسار (ينظر: ابن العربي، د.ت، ج ١، ص ٢٥٢). وهكذا كشف سيويه - بتمييزه بين الجملة الاسمية والفعلية في الجواب - عن طبقة دلالية خفية أسهمت في ضبط الأحكام الفقهية المتصلة بالمعاملات المالية ضبطاً متيناً.

ثالثاً: نموذج تطبيقي في العقوبات - آية حد السرقة والشرط التحقيقي

يقول الله تعالى: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا} [المائدة: ٣٨]. وهذه الآية تمثل نموذجاً على ما يمكن أن يُسمى بـ "الشرط المضمر"، وهو الضرب الذي أشار إليه سيويه حين تحدث عن الشروط التي لا تُصدّر بأداة صريحة، بل ينوب عنها "المبتدأ الموصوف بوصف الفاعلية" (سيويه، ١٩٨٨، ج ١، ص ١٤٠). فـ (السارق والسارقة) ليسا مبتدئين مجردين، بل هما مبتدآن يحملان في بنيتهما الاشتقاقية معنى

الشرط؛ أي "كل من وقعت منه السرقة". إنَّ هذا "الشرط المضمّر" أفضى إلى نقاش فقهي خصيب حول "اشتراطات الحد" التي استقرّها الفقهاء، من نصاب السرقة وحرز المثل والتكليف وانتفاء الشبهة، إذ كل هذه الشروط هي في جوهرها تفصيل وتكميل للشرط المضمّر الذي أودعته اللغة في بنية الاسم الموصوف (ينظر: الجصاص، ١٤٠٥هـ، ج ٢، ص ٥٠٩).

ويزداد هذا التحليل ثراءً إذا ما طبقنا عليه مفهوم سبويه في "الجواب الصريح المقرون بالفاء"؛ فالفاء في (فَاقْطَعُوا) هي - في ميزانه - فاء رابطة لجواب شرطٍ مقدر، وهذا التقدير النحوي يعني أنَّ القطع ليس حكماً مطلقاً معلقاً في الهواء، بل هو جزء متعلق بشرطٍ كاملٍ مضمّر، لا ينزل الحكم إلا بتحقيق جميع شرائطه. وقد كان هذا التأويل النحوي منطلقاً لمذهب الجمهور القائل بأنَّ اللفظ القرآني يُشير إلى الحكم دون أن يُعني عن استيفاء شروطه الفقهية المستقرّة من السنة النبوية والاجتهاد، لأنَّ "الفاء" ربطت الجزء بشرطٍ مضمّر يستلزم الاكتمال لا الاكتفاء بالظاهر (ينظر: القرطبي، ١٩٦٤، ج ٦، ص ١٦١).

رابعا: نموذج تطبيقي في الكفارات - آية الظهار وتعدد الشروط التدرجية

يقول الله تعالى: {وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا} [المجادلة: ٣]. تُقدم هذه الآية نموذجاً بالغ الدقة على ما يُسميه سبويه بـ"تعدد الشروط في البنية الواحدة"، وهي الحالة التي يتوقف فيها الجواب على استيفاء أكثر من شرط في تسلسلٍ تدرجي لزومي. فالجواب (فتحرير رقبة) معلق على شرطين متتاليين: الظهار أولاً، ثم العود عنه ثانياً، وكلٌّ منهما شرطٌ مستقل لا ينوب أحدهما عن الآخر. وقد أشار سبويه إلى مثل هذا التضافر الشرطي في حديثه عن "توارد الشروط"، مبيناً أنَّ الجواب في مثل هذه الحالة لا يقع إلا بعد استيفاء سلسلة الشروط كلها، لأنَّ

اللزوم المعنوي يمتد عبر "الحبال المتشابكة" لا عبر حبل واحد (سيبويه، ١٩٨٨، ج ٣، ص ٥٧).

وقد بنى الفقهاء على هذا التحليل اللساني تفريقاً جليلاً؛ فمن المذاهب من رأى أنَّ "العود" شرطٌ ثانٍ حقيقي يُغايِر الظهار مغايرةً تامة، فلا تجب الكفارة بمجرد الظهار دون عود، ومن ثَمَّ فإنَّ المظاهر الذي يُطلق قبل العود لا كفارة عليه - وهو مذهب الشافعي - مستنداً في ذلك إلى أنَّ البنية الشرطية التدرجية تقتضي استكمال حلقاتها حتى ينزل الجزء (ينظر: الشافعي، ١٩٩٠، ج ٥، ص ٢٩٢). في حين ذهب الحنفية إلى أنَّ "العود" هو مجرد إمضاء للظهار وتأكيد له لا شرطٌ مستقل، وهو خروجٌ عن ظاهر البنية الشرطية يمثل نموذجاً على "الانزياح" الذي أشار إليه منهج البحث، حيث يتقدم المقصد الفقهي على الظاهر اللساني. ومهما يكن من أمر هذا الخلاف، فإنَّ الشاهد اللساني يظل قائماً: إنَّ "التعليق التدرجي" في آية الظهار هو أحد أعقد التراكيب الشرطية في آيات الأحكام، وأدناها على قدرة البنية السيبويهية على استيعاب منازل الحكم ومراتبه.

خامساً: موضع الانزياح - تعارض ظاهر الشرط مع المقصد الفقهي

وإتماماً للدراسة التطبيقية، لا بد من الوقوف على مواضع "الانزياح" بين القاعدة النحوية والممارسة الفقهية، وهي المواضع التي يتعارض فيها الحكم الظاهر للبنية الشرطية مع المقصد الشرعي الأعمق، فيكون الفقيه مضطراً إلى تأويل البنية أو تخصيصها. وخيرُ مثالٍ على ذلك قوله تعالى: {وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ} [النساء: ١٢]، إذ إنَّ البنية الشرطية بالأداة (إن) النافية تجعل انتفاء الولد شرطاً لاستحقاق النصف. وفي ظاهر اللغة، فإنَّ الولد المنفي هو ما يُصدق عليه مسمى "الولد" في أصل اللغة. غير أنَّ الفقهاء اختلفوا في مفهوم "الولد" هنا؛ فمنهم من وسَّعه ليشمل ولد الابن وإن نزل، عملاً بـ"إلحاق المسكوت بالمنطوق" في البنية الشرطية، إذ يرى هؤلاء

أنَّ مقصد الشرط هو انتفاء الفرع الوارث مطلقاً لا انتفاء الولد المباشر فحسب (ينظر: السرخسي، ١٩٩٣، ج ٢٩، ص ١٤٥).

إنَّ هذا الانزياح يكشف عن حقيقة منهجية جوهرية، وهي أنَّ الفقيه لا يطبق البنية الشرطية السيبريهية تطبيقاً آلياً، بل يتعامل معها بوصفها "مرجعاً لسانياً أولياً" يُحتكم إليه عند انعدام المخصص، أما إذا وُجد دليلٌ على توسيع الشرط أو تضييقه فإنَّ المقصد الشرعي يأخذ الصدارة، وهو ما يؤكد أنَّ العلاقة بين النحو والفقه ليست علاقةً تبعيةً مطلقة، بل هي علاقةٌ "تكاملٍ منهجي" تنظم بين "اللزوم اللساني" و"المقصد الشرعي". تكشف هذه الدراسة التطبيقية أنَّ البنية الشرطية عند سيويه لم تكن مجرد قالبٍ نحوي تمر عليه آيات الأحكام مروراً عرضياً، بل كانت "شبكة دلالية محكمة" استثمرها المفسرون والفقهاء استثماراً واعياً في استنباط أحكام العبادات والمعاملات والعقوبات والكفارات.

وقد أثبتت النماذج المختارة أنَّ كل أداة من أدوات الشرط - من (إذا) و(إن) وحتى الشرط المضمّر - تحمل رصيذاً دلالياً فارقاً يوجّه الحكم الفقهي ويحدد نطاقه وزمانه واشتراطاته. كما كشف المبحث عن "مواضع الانزياح" التي لا يلغي فيها التأويل الفقهي القاعدة النحوية، بل يُعيد توظيفها بوعيٍ مقاصدي، مؤكداً أنَّ النحو في أرفع صوره - كما رسمه سيويه - هو "علمٌ لخدمة المعنى"، لا قيدٌ يُكبّل الاستنباط.

الخاتمة: النتائج والتوصيات:

إنَّ الرحلة البحثية التي قطعناها في رحاب "الجملة الشرطية" بين كتاب سيويه وآيات الأحكام لم تكن رحلةً في علمين متجاورين، بل كانت كشفاً عن علمٍ واحدٍ ذي وجهين؛ وجهٌ لساني يصفُ العقل العربي في اشتراطاته، ووجهٌ فقهي يُقنّن تلك الاشتراطات في منظومة التكليف والجزاء. وقد آن الأوان أن نُحصي ما أسفر عنه هذا البحث من نتائج، ونُوصي بما يستدعيه من آفاقٍ للدراسة والبحث.

أولاً: النتائج:

١- توصلَ البحث إلى أنَّ سيبويه لم يكن يؤسس لقواعد شكلية جافة حين عالج الجملة الشرطية، بل كان يرسِّي "فلسفةً لزوميةً" عميقة قوامها أنَّ وجود الجزاء رهينٌ بوجود الشرط رهانةً وجودية لا مجرد ارتباطٍ لفظي. وقد ثبت أنَّ مصطلح "التعليق" الذي نحتَه سيبويه بعبارته الشهيرة "فحديثٌ معلقٌ بحديث" هو أول تأطيرٍ لساني منهجي لمفهوم الترابط النصي في التراث العربي، سابقاً بذلك كثيراً من المقولات التي نسبها اللسانيون المحدثون إلى التداوليات الغربية المعاصرة.

٢- كشفَ البحث أنَّ الفروق الدلالية بين أدوات الشرط - لا سيما بين (إن) الاحتمالية و(إذا) اليقينية - لم تكن ترفاً لغوياً في "الكتاب"، بل كانت معياراً فقهياً فارقاً؛ إذ ترتَّب على (إذا) ثباتُ الأحكام واستمرارها كما في آية الوضوء، وترتَّب على (إن) تعليقُ الأحكام على الاحتمال كما في آيات الأسرة والمعاملات. وهذا يُثبت أنَّ الفقيه المستنبط كان يتعامل مع أداة الشرط بوصفها "مفتاح الحكم" قبل أن يكون مفتاح الجملة.

٣- أثبتَ البحث وجود مستوى خفيٍّ من الاشتراط في آيات الأحكام، وهو "الشرط المضمر" الكامن في بنية الأسماء الموصوفة بوصف الفاعلية ك(السارق والسارقة)، وقد ردَّ سيبويه هذه البنية إلى أصلٍ شرطيٍّ مُقدَّر. وقد غدا هذا التقدير اللغوي سنداً نحوياً لمذهب الجمهور القائل باشتراط استيفاء شروط الحد كاملةً قبل إنزاله، مما يعني أنَّ النحو السيبويهي كان يعمل "حصانةً تفسيريةً" ضد الفهم الظاهري المتسرع.

٤- توصلَ البحث إلى أنَّ آيات الكفارات - كآية الظهار - تُجسِّد نموذجاً فريداً على "تعدد الشروط التدرجية" التي أشار إليها سيبويه في حديثه عن توارد الشروط، وأنَّ

اختلاف الفقهاء في تفسير "العود" في آية الظهار هو في عمقه خلاف في تفسير "درجة الاستقلالية الشرطية" للحدث الثاني، مما يجعله خلافًا لسانيًا قبل أن يكون خلافًا فقهيًا. ٥- رصد البحث أن "الانزياح" عن ظاهر البنية الشرطية في الاستنباط الفقهي لا يعني إسقاط المرجعية النحوية السيبويهية، بل يعني توظيفها في مستوى أعمق وهو مستوى "المقصد". وقد ثبت أن الفقيه حين يتجاوز ظاهر الشرط إنما يفعل ذلك مستندًا إلى "منطق اللزوم ذاته"، لكنه يؤسِّع دائرة الشرط أو يُضيقها بدلاي خارجي، لا بالتخلي عن اللزوم.

٦- خلص البحث إلى نتيجة كبرى هي أن سيبويه حين أسَّس للجملة الشرطية لم يكن يحصر نفسه في وصف التراكيب وإعرابها، بل كان يضع "قانونًا للعقل اللغوي العربي" يصف طريقة تفكيره الاشتراطي في ربط الأسباب بالمسببات والعلل بالمعلولات. وهذا القانون هو الذي جعل "الكتاب" مرجعًا لا يتقادم لكل من أراد أن يفهم كيف يُبنى الحكم الشرعي فوق صرح اللغة.

ثانيًا: التوصيات:

١- يوصي البحث بإعادة قراءة "كتاب سيبويه" قراءة "مقاصدية" تتجاوز حدود التصنيف الإعرابي وتنفذ إلى فلسفة الترابط النصي والعلاقات الدلالية الكلية، وإخضاع مصطلحاته الكبرى كـ "التعليق" و "اللزوم" و "الاتساع في الكلام" لدراساتٍ مونوغرافية مستقلة، تُقارنها بنظريات اللسانيات النصية الحديثة مقارنةً منهجيةً رصينة.

٢- يوصي البحث بتأسيس حقلٍ بحثي متخصص يُعنى بـ "النحو الأصولي"، أي دراسة الأثر اللساني في الاستنباط الفقهي دراسةً منهجيةً شاملة، لا يقتصر على إشاراتٍ متفرقة

في كتب الأصول، بل يُفرد لها مؤلفات^٣ مستقلة تتابع أثر كل ظاهرة نحوية - من الشرط والاستفهام والنفي والأمر - في توجيه الأحكام التكليفية.

٣- يوصي البحث بإعداد "معجم تحليلي" لأدوات الشرط في آيات الأحكام، يجمع كل موضع وردت فيه أداة شرطية في آيات تتعلق بالتكليف، ويصنفها وفق الأداة ونوع الحكم والمذاهب المتعلقة به، بحيث يصبح مرجعاً مُيسراً للباحثين في التفسير الفقهي واللساني معاً.

٤- يوصي البحث بدمج مقررات "علم اللغة التطبيقي" مع مقررات "أصول الفقه" في برامج الدراسات الإسلامية بالجامعات، مع تخصيص وحدات تعليمية لدراسة "نحو النص الشرعي"؛ بحيث يُدرَّب الطالب على قراءة الآية القرآنية من زاويتين متكاملتين: الزاوية اللسانية التي ترسمها مقولات سيبويه، والزاوية الفقهية التي يقررها المجتهدون.

ختاماً:

إنَّ سيبويه حين كتب "الكتاب" لم يكن يعلم - أو ربما كان يعلم بحدسه العبقري - أنه يضع حجر الأساس لصرح فقهي شامخ سيُشيد المجتهدون من بعده. فكل فاء رابطة وصفها، وكل أداة شرط فَرَّقَ بينها، وكل جواب مضمَر قَدَّرَه، كان في حقيقته وضعاً لـ"لبنة استنباطية" في صرح الفقه الإسلامي. وقد كان العلماء الكبار - من جصاص وشافعي وقرطبي - يسيرون في ظل هذا النحو وإن لم يصرحوا بذلك دائماً، لأنَّ اللغة في وعيهم لم تكن وعاءً يحمل المعنى، بل كانت هي المعنى ذاته. وختاماً، فإنَّ الجملة الشرطية عند سيبويه تظل أجمل استعارة لطبيعة الشريعة ذاتها؛ شريعة لا تنزل أحكامها جزافاً، بل تنزل "معلقة" بشروطها، "موثقة" بأسبابها، "مرتبطة" بمقاصدها - تماماً كما أراد إمام

النحاة أن تكون الجملة: حديثًا معلقًا بحديث، لا ينفك أحدهما عن الآخر حتى يكتمل المعنى ويتم البيان.

والله الموفق إلى سواء السبيل،،،،،

قائمة المصادر والمراجع:

- 1- ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله. (د.ت). أحكام القرآن. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية.
- 2- الجصاص، أحمد بن علي الرازي (ت ٣٧٠هـ). (١٤٠٥هـ). أحكام القرآن. تحقيق: محمد الصادق قمحاوي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- 3- دراسة منشورة في أرشيف الإنترنت. (٢٠٢٠). أثر العلاقة بين أصول الفقه وأصول النحو في استنباط الأحكام الشرعية. استرجع من archive.org
- 4- دراسة منشورة في موقع الألوكة العلمي. (٢٠٢٤). الجملة الشرطية وأثرها في استنباط الأحكام. استرجع من alukah.net
- 5- دراسة منشورة في قاعدة بيانات EKB المصرية (البوابة المعرفية المصرية). (٢٠٢١). أثر الخلاف النحوي في أصول الفقه: دراسة تطبيقية. مجلة علمية محكمة، قاعدة بيانات EKB.
- 6- السامرائي، فاضل صالح. (٢٠٠٠). معاني النحو (ط ١). عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- 7- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ). (١٩٨٨). الكتاب (ط ٣). تحقيق: عبد السلام محمد هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- 8- السرخسي، محمد بن أحمد (ت ٤٨٣هـ). (١٩٩٣). الأصول. تحقيق: أبو الوفا الأفعاني. بيروت: دار الكتب العلمية.

- 9- السرخسي، محمد بن أحمد (ت ٤٨٣هـ). (١٩٩٣). المبسوط. بيروت: دار المعرفة.
- 10- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت ٣٦٨هـ). (٢٠٠٨). شرح كتاب سيبويه (ط ١). تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي. بيروت: دار الكتب العلمية.
- 11- الشافعي، محمد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ). (١٩٩٠). الأم. بيروت: دار المعرفة.
- 12- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت ٦٧١هـ). (١٩٦٤). الجامع لأحكام القرآن (ط ٢). تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. القاهرة: دار الكتب المصرية.
- 13- الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود (ت ٥٨٧هـ). (١٩٨٦). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (ط ٢). بيروت: دار الكتب العلمية.

البعد الجمالي الفلسفي للطابع الفني في العصر الأموي

أ. د. إسماعيل أحمد ذيب ملحم

جامعة باشن العالمية بأمريكا

ملخص البحث:

يسعى هذا البحث إلى استقراء البعد الجمالي الفلسفي للمنجزات الفنية في العصر الأموي (661-750م)، انطلاقاً من إشكالية مركزية: كيف تشكلت الهوية الفنية الإسلامية عبر جدلية التلاقي مع فنون شعوب المنطقة ومراعاة القيم الإسلامية؟، يخلص البحث إلى أن الفن الأموي لم يكن مجرد استعارة أو تقليد للفنون البيزنطية والساسانية، بل كان عملية اصطفاء واعية أعاد فيها الفنانون صياغة العناصر المستعارة وفق ضابطة القيم الإسلامية. وقد تجلّى هذا في تمايز واضح بين العمارة الدينية والعمارة المدنية: ففي الدينية (قبة الصخرة والجامع الأموي) ساد التجريد والتنزيه والابتعاد عن التصوير الأدمي، بينما في المدنية (قصور: عمرة، المفجر، المشقى، الحير الغربي) تنوعت التعبيرات بين الترفيه الصريح والجمال الدفاعي القاسي. كما اعتمد البحث على "نظرية تعطيل الدلالة المباشرة وفتح مجال التأويل" في تحليل لوحات الفريسكو والمنحوتات، مبرزاً كيف جعل الفنانون الأمويون صورههم صامته دلاليًا مفتوحة على تأويلات متعددة. وتوصل البحث إلى أن ما وصفه بعض المستشرقين بـ"تقليد" أو "عجز" هو في حقيقته وعي جمالي مختلف، أسس لجمالية توحيدية جمعت بين استيعاب التراث الفني السابق والتعبير عن روح العقيدة الإسلامية الجديدة.

الكلمات المفتاحية: الفن الأموي، البعد الجمالي الفلسفي، الجمالية الإسلامية، العمارة الدينية، العمارة المدنية، قبة الصخرة، الجامع الأموي، قصور الصحراء، نظرية تعطيل الدلالة المباشرة وفتح مجال التأويل، الاستشراق.

Summary of the Research

The Philosophical Aesthetic Dimension of the Artistic Character in the Umayyad Period:

This research seeks to explore the philosophical aesthetic dimension of artistic achievements in the Umayyad period (661-750 CE), stemming from a central problem: How did the Islamic artistic identity form through the dialectic of convergence with the arts of the region's peoples while respecting Islamic values? The research concludes that Umayyad art was not merely a borrowing or imitation of Byzantine and Sasanian arts, but rather a conscious process of selection, in which Umayyad artists reformulated borrowed elements according to the framework of Islamic values. This was manifested in a clear distinction between religious and civil architecture: in religious architecture (the Dome of the Rock and the Umayyad Mosque), abstraction, transcendence (tanzih), and avoidance of human representation prevailed, while in civil architecture (Qusayr 'Amra, Khirbat al-Mafjar, Qasr al-Mushatta, Qasr al-Hayr al-Gharbi), expressions varied between explicit luxury and harsh defensive beauty. The research also adopted the "Theory of Disabling Direct Signification and Opening the Field of Interpretation" in analyzing frescoes and sculptures, highlighting how Umayyad artists made their images semantically silent and open to multiple interpretations. The research concludes that what some Orientalists described as "imitation" or "incapacity" is, in reality, a different aesthetic consciousness that established a unitive aesthetics combining the assimilation of previous artistic heritage with the expression of the spirit of the new Islamic faith.

Key Terms (for inclusion if needed):

Umayyad art, Aesthetic dimension, Islamic aesthetics, Religious architecture, Civil architecture, Dome of the Rock, Umayyad Mosque, Desert palaces, Theory of disabling direct signification, Orientalism.

مقدمة البحث:

تبرز الحاجة الماسة إلى استقراء البعد الجمالي في المنجزات الفنية للعصر الأموي (661-750م)، ذلك أن مؤرخي الفن والمستشرقين لم يعطوا هذا العصر حقه من البحث الشمولي، وهو العصر الذي تشكلت فيه نواة الفن الإسلامي وفلسفته الجمالية. بل إن كثيرًا من الدراسات الاستشراقية القديمة طرحت موضوعاتها وفق معايير تحيد عن الأسس الفكرية والثقافية التي قام عليها الفن الإسلامي، وذهب بعضهم إلى اعتبار العصر الأموي خارجًا عن الفترة التي تكونت فيها الجمالية "الحقة" للفن الإسلامي، واصفين إياه بمجرد مرحلة تقليد واستعارة.

غير أن استقراء القيم الجمالية وأبعادها الفلسفية في المنجزات الفنية الدينية والمدنية سيقف بنا أمام حقيقة أن الطراز الفني الأموي يشكل جزءًا من وحدة حضارية متصلة لفنون الشرق القديم، وأن مضامينه لم تخرج عن إطار الفلسفة الإسلامية تجاه الوجود والحياة. فالعصر الأموي لم يكن مجرد وعاء ناقل، بل كان عملية اصطفاء واعيًا، أعاد فيها الفنانون صياغة العناصر المستعارة وفق ضابطة القيم الإسلامية، فأسسوا لجمالية توحيدية تجلت في تجريد العمارة الدينية وتوظيف الزخرفة لخلق فضاء يعبر عن التنزيه الإلهي.

وتنبثق المشكلة المركزية للبحث من السؤال الرئيس: كيف تشكل البعد الجمالي الفلسفي للفن الأموي، وما طبيعة العلاقة بين التلاقي مع فنون شعوب المنطقة ومراعاة القيم الإسلامية؟

كما تهدف هذه الدراسة إلى: استقراء البعد الجمالي الفلسفي في المنجزات الفنية الأموية، وإلى الكشف عن آليات تشكل الهوية الفنية الإسلامية في مرحلتها التأسيسية، وتحليل نماذج من العمارة الدينية (قبة الصخرة، الجامع الأموي) والعمارة المدنية (قصر عمرة، المشتى، المفجر، الحرانة، الحير الغربي).

ويحاول البحث الإجابة على تساؤلات أساسية مثل: ما الأسس الفلسفية للطابع الفني الأموي؟ كيف تجلت جمالية التنزيه في العمارة الدينية؟ ما دلالات التصوير والزخرفة في العمارة المدنية؟ وكيف تعامل الأمويون مع الإرث الفني البيزنطي والساساني؟ كما ينطلق البحث من فرضيات رصينة، تم استقراؤها من وقائع أحداث العصر الأموي أهمها: أن الفن الأموي مثل لحظة تأسيسية للهوية الفنية الإسلامية، لا مجرد مرحلة تقليد. أن هناك اختلاف جوهري بين العمارة الدينية (تجريد وتنزيه) والمدنية (تصوير وإباحة مقيدة).

أن ما وُصف بـ "تقليد" هو في حقيقته وعي جمالي مختلف قائم على الاصطفاء الواعي. وفي ضوء ما سبق فإن أهمية هذه الدراسة تكمن في أنها تسد ثغرة في المكتبة العربية، وتقدم مقارنة منهجية جديدة تتجاوز الإشكاليات الاستشراقية، وتسهم في إعادة قراءة التراث الفني الإسلامي قراءة تأسيسية.

المحور الأول: المعايير الجمالية للفن الإسلامي الناشئ:

يكاد يتفق معظم الفلاسفة والفنانين على تعريف مصطلح (الجمال) بأنه " الوحدة مع التنوع بما يؤدي إلى اتفاق بين العقل والحس "، ومن الوحدة تتفرع باقي أركان الجمال، الانسجام والتناسب والتطور والتقوية والتمركز والتراجع والتكرار (غريب، 1952، ص2120)، ويكتسب الفن الإسلامي عموماً وحدة في مكوناته المادية منبثقة من رؤية الإسلام للوجود المرتبط بالخالق الواحد، باعتبار أن الفن هو محاولة البشر أن يصوروا حقائق الوجود وانعكاسها في نفوسهم في صورة جميلة (قطب، 1980، ص:87). وهذا الفن يقوم بدور الشهادة المستمرة على وحدانية الله، ويقع بصفته نشاطاً مادياً يضمن العلاقة التي تربط الإنسان والوجود بالله، غير أن الفن الإسلامي ليس فن طقوس دينية كما في الفن المسيحي أو البوذي مثلاً، أي أنه وسيلة للتأمل وليس للعبادة. وهذا ما ترك إطاراً واسعاً للتعبير عن تلك الشهادة لله في صيغة موحدة لا تعرف التناقض بين فن ديني وآخر دنيوي (اللواتي، 1989، ص 87). والقيد الوحيد للفن الإسلامي أنه ينبثق من التصور الإسلامي للوجود الكبير أو على الأقل أنه لا يصطدم بالمفاهيم الإسلامية عن الكون والحياة والإنسان، ولا ينحرف عن هذه المفاهيم، بمعنى أن مقاييس الجمال فيه، هي مقاييس كونية تستند إلى التناسق الملحوظ في الكون الكبير (قطب، 1980، ص141).

فشفافية العقيدة الإسلامية وعمقها الإيماني أعطيا الفنان المسلم مداداً روحياً يستهدى به في إنجازاته الفنية. فالقرآن الكريم يحفل بدعوة الإنسان أن يفتح بصيرته على آيات الله

في الكون ويستشعر من ورائها يد القدرة الخلاقة المبدعة في أسلوب أخاذ، يأخذ بمجامع النفس ويوقظها من إلفها وعاداتها (قطب، 1980، ص: 19.18). من مثل الآيات الكريمة: (إن في خلق السماوات والأرض، واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها، وبث فيها من كل دابة، وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون) (سورة البقرة، آية 164). و(فلينظر الإنسان إلى طعامه، أنا صببنا الماء صباً، ثم شققنا الأرض شقاً، فأنبتنا فيها حباً وعنباً وقضباً وزيتوناً ونخلاً وحدائق غلبا، وفاكهة وأبا، متاعاً لكم ولأنعامكم) (سورة عبس، آية: 32.24).

كما أن الطبيعة والوجود في القرآن صديقان للإنسان مسخران بما يفيدونه فلا نفور بينهما وبين الإنسان، بل علاقة ألف وعطف وتوازن (قطب 1980، ص: 24). ويلفت نظر الإنسان إلى مكامن الجمال فيهما لأن إدراك جمال الوجود يرقى بالإنسان لإدراك جمال خالق الوجود: (وسخر لكم ما في السماوات وما في الأرض جميعاً منه) (سورة الجاثية، آية 13). و(هو الذي جعل الشمس ضياءً والقمر نوراً وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب) (سورة يونس، آية 5). و(زيننا السماء الدنيا بمصابيح) (سورة فصلت، آية 12) و(الأنعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون، ولكم فيها جمال حين تريحون وحين تسرحون) (سورة النحل، آية 6.5).

غير أن الحديث حول فن إسلامي بدأت معالمه تتضح، لم يكن ليتشكل إلا مع بداية العصر الأموي، ذلك أن عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين كان مركزاً على نشر العقيدة الإسلامية بين الناس والجهاد في سبيل الله والبساطة في العيش. وفي

هذا يقول ابن خلدون: " فكان الدين أول الأمر مانعاً من المغالاة أو البنيان أو الإسراف في غير القصد (ابن خلدون، 1978، ص 358). أما في العصر الأموي فإن مظاهر الفن تجسدت في الأعمال الفنية التي تم إنجازها في العمائر المدنية والدينية، وقد تأثرت هذه الأعمال وخاصة في المساجد بموقف الإسلام الذي ورد في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم من النهي عن التصوير من مثل: (إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون)، و(لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة) و(من صور صورة في الدنيا كلف أن ينفخ فيها الروح يوم القيامة وليس بنافخ) (صحيح البخاري، باب 89، والنووي، ب. ت، ص 478).

لعل مدلول هذه الاحاديث بالنهي عن التصوير كان هدفها إبعاد الناس عن الشرك وعبادة غير الله تعالى، خاصة وأن الناس كانوا قريبي عهد بالجاهلية الوثنية ورموزها من التماثيل والتصاویر واقترانها بالتقديس، غير أن خلو القرآن الكريم وهو المرجع الأول للمسلمين من أي ما يشير إلى تحريم التصوير يعطي دلالة قوية على أن المقصود ليس التصوير على إطلاقه بدلالة ما رواه الأزرقى (حوالي 247 هجرية) أن الرسول صلى الله عليه وسلم لما دخل الكعبة في فتح مكة أمر بمحو الصور، ومنها صور الأنبياء والملائكة باستثناء صورة عيسى وأمه مريم عليهما السلام (الأزرقى، 1969، ص 169.168). وكذلك عدم اعتراض الرسول صلى الله عليه وسلم على تحويل ستارة عليها صور في منزل السيدة عائشة إلى وسادتين (البخاري، 1998، ص: 1155).

ويتلاقى هذا الاتجاه الإسلامي بالنفور من التصاویر مع ما كان سائداً في الأساليب الفنية في الشرق القديم في القرون الثلاثة التي سبقت الإسلام، حيث تثبت الآثار الفنية

المكتشفة في آسيا الصغرى ومصر وبلاد الشام أن الأساليب الفنية لم تعد تركز أو تهتم بتصوير الأجسام أو احترام أصول التشريح كما كان سائداً في الفن الإغريقي والفن الروماني، وإنما أصبحت تركز على الموضوعات الزخرفية والنباتية وروح الأساليب التي ازدهرت سابقاً على يد الآشوريين والحثيين (الألفي، 1974، ص 81-82). ومعروف أن هنالك نوعين من الفن: نوع يقوم على المحاكاة يهدف إلى تجسيم الأشياء ومحاكاتها وتوزيع العناصر في الفراغ في ضوء قواعد المنظور والظل والنور، ويكون الجمال في هذا النوع من الفن جمال فردي نسبي، أما النوع الآخر من الفن فيسقط المحاكاة ناظرًا إلى الوجود الخارجي ببصيرة تنفذ من خلالها الظواهر البادية للحس حيث الجوهر الباطن (الألفي، 1974، ص 79). وفي هذا السياق تتجنب الفنون الشرقية والعربية المحاكاة الحرفية، مع إعطاء التصور الفني بعداً بيئياً وروحياً أكثر.

والإسلام في جوهره يجذب الجمال ويبحث على متع الحياة المشروعة والزينة المباحة، ولنلمس هذا في قوله تعالى: (يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد، وكلوا واشربوا ولا تسرفوا انه لا يحب المسرفين، قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق، قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة، كذلك نفصل الآيات لقوم يعلمون) (سورة الأعراف، آية 32-31). وتتجلى في هذه الآية الكريمة قواعد سامية للجمال، ففيها دعوة صريحة إلى التعامل مع معطيات الدنيا الجمالية بغير إسراف، وباختيار الطيب منها من غير وجل، فليست حياة المسلم شقاء أو تحمل خطايا أو سلسلة من الأساطير الخرافية المشوشة كما هي عليه المعتقدات السابقة للإسلام، بل الإنسان مكرم، وهو لا يخضع لأي تصور ضيق عن الوجود والحياة فما أكسبه الإسلام

للفنان المسلم من تصور عن الوجود يجعله في أرقى درجات الإنسانية والمبادرة للإبداع، والتعفف عن الإغراق في مادية الحياة، وإضفاء صفة العفة والطهارة على منجزاته عمومًا بما فيها الرسوم الإنسانية، فلم تعد تُرى تلك الرسوم الإغريقية أو الرومانية التي تشرح جسد الإنسان بغير حرج، أو تمجد الشخص وتعتيهم الهالة الخارجة عن الحدود البشرية، بل أصبحنا أمام فن ذي فلسفة جمالية روحية فكرية مشرقة، ذات أثر واضح، فالكل خلق الله الواحد، والكل يضعف أمام قدرته التي لا تدانيها قدرة.

لقد دفعت عوامل الاستقرار والرخاء الاقتصادي والحضاري في العصر الأموي إلى حركة عمرانية واسعة تشكل طرازًا فنيًا يسير في ثلاثة محاور: الأول يتعلق بجذور الفن الشرقي القديم وميله إلى اللاحاقة، والثاني يتعلق بأمر الدين الإسلامي في صياغة أسلوب فني يوائم أبعاده الروحية والجمالية، والثالث الاكتساب والتأثر بالطرز الفنية المختلفة، وخاصة الساسانية والبيزنطية. كما أعطت باكورة المؤلفات المترجمة إلى العربية عن اليونانية ثقافة فاعلة في التأثير على الفنانين والأسرة الأموية الحاكمة، حيث كان أول من اهتم بالترجمة خالد بن يزيد بن معاوية (ت سنة 85هـ/704م)، حيث ترجمت له كتب في الطب والنجوم والكيمياء والمنطق والصناعة وغيرها (عبد الرحمن، 1985، ص 16.15).

وبذلك يتشكل الفن الإسلامي كظاهرة فريدة: تنبثق من الرؤية التوحيدية للوجود، وتتجنب المحاكاة الحرفية خوفًا من الشرك، وتستلهم جمال الكون بوصفه آيات لله، وتنمو في بيئة انفتحت على التراث الفني الشرقي (اللاحاكي) والساساني والبيزنطي، لكنها صاغت جميعًا في قالب روحي يعكس عفة المنجز وإشراق الفلسفة الجمالية الإسلامية.

المحور الثاني: البعد الجمالي للإنجازات الفنية في العماائر الدينية

شهدت عمارة المساجد تطورًا ملحوظًا منذ فجر الإسلام، حيث اتسمت في العهد الراشدي (632-661م) بالبساطة والوظيفية، بعيدة عن التعقيدات الزخرفية. كان مسجد قباء والمسجد النبوي في المدينة المنورة نموذجين أصيلين لهذه المرحلة التأسيسية، حيث ركزت العمارة على توفير فضاء واسع للصلاة دون عناصر زخرفية تذكر (Grabar, 1973; Hillenbrand, 2021).

مع مطلع العصر الأموي (661-750م)، حدث تحول جذري في مفهوم عمارة المساجد. فإلى جانب الوظيفة الدينية، أصبح المسجد يعبر عن هيبة الخلافة وسلطانها، فتطورت عناصره المعمارية واكتسبت أبعادًا جمالية وفلسفية جديدة. تجلّى هذا التحول في تحويل المسجد من بناء بسيط إلى مؤسسة معمارية متكاملة، تشمل الصحن والمحراب والمئذنة والمنبر، وتزدان بالفسيفساء والزخارف النباتية والهندسية (Creswell, 1940; Grabar, 2005).

ونجد في هذا الصدد؛ أنه تم بناء مساجد فخمة كمسجد قبة الصخرة والمسجد الأقصى في القدس، والمسجد الأموي في دمشق، ومسجد القيروان وجامع الزيتونة في تونس، كما جددت عدة مساجد من عهد الخلفاء الراشدين كجامعي البصرة والكوفة في العراق وجامع عمرو في مصر. ويمثل مسجد قبة الصخرة (المشيد عام 691م) والمسجد الأموي في دمشق (المشيد بين 705-715م) ذروة هذا التطور في العمارة الدينية الأموية، وذروة الطراز الفني الأموي، وستتناولهما بالتحليل في هذا المحور.

أولاً: قبة الصخرة - التنزيه والتجريد

تعد قبة الصخرة في القدس أول تحفة معمارية إسلامية كبرى، وأول بناء ديني يعبر بوعي عن فلسفة التوحيد الإسلامية. شيدها الخليفة عبد الملك بن مروان (685-705م) عام 691 م / 72 هجرية، فوق الصخرة التي عرج منها الرسول محمد صلى الله عليه وسلم إلى السماء، ولم تكن مسجدًا بالمعنى التقليدي، بل "مصلًى" يعلو تلك الصخرة المقدسة (Grabar, 2006). يأخذ بناء القبة شكلًا ثمانيًا، ويعلو البناء قبة خشبية تقوم على أربعة ركائز واثني عشر عمودًا مرتبة بشكل دائري حول الصخرة، ويحيط بها مثنان متوازيان يؤلفان رواقين يسمحان بالطواف حول الصخرة (علام، 1982، ص22).

وربما كان وراء اختيار هذا التصميم رغبة الخليفة عبد الملك في تشييد مبنى يحيط بالصخرة المقدسة ليصلح مزارًا للمسلمين إلى مكان معراج نبيهم، وليكون أحد الأماكن المباركة التي يقصدها المسلمون في ترحالهم، نظرًا للقدسية التي يحتلها المسجد الأقصى، باعتباره ثالث أقدس المساجد في العالم الإسلامي بعد المسجد الحرام في مكة المكرمة والمسجد النبوي في المدينة المنورة، ولتعظيم البعد الروحي لبلاد الشام باعتبارها مركز الحكم الأموي.

زينت جدران مسجد قبة الصخرة الداخلية والخارجية بالفسيفساء الملون، غير أن ما بقي منها فقط الفسيفساء الداخلية بعد أن استبدلت الفسيفساء الخارجية بلوحات القشاني في عهد السلطان العثماني سليمان القانوني عام 1543هـ. تتألف زخارف الفسيفساء من وحدات نباتية وصور أشجار كاملة بأوراقها وثمارها؛ منها الطبيعية

كالنخيل والزيتون والخيزران، أو من ابتكار الخيال، ومن تشكيلات زخرفية نباتية متنوعة تمتزج بأواني الزهور والقواقع وقرون الرخاء الحافلة بالورود والفواكه، وخاصة العنب والرمان والبلح والتين والكمثرى والتفاح، وبوحدات أوراق الأكاثا الكبيرة الرشيقة وتفرعاتها، ومتأثرة بنماذج الفن الكلاسيكي، كما تم تصوير النجوم والأهلة والمجوهرات المقتبسة عن الأصدا ف أو الأحجار شبه الكريمة والمتأثرة بالفن الساساني (فان بيرشم، 1994، ص5250). (شكل: 1) .

الأبعاد الجمالية والفلسفية: التنزيه عبر التجريد الهندسي: يعكس التصميم المركزي لقبة الصخرة (المثمن ذو القبة) فكرة التنزيه الإلهي، حيث لا يوجد محور أو اتجاه واحد يهيمن على البناء، بل يتموضع المتفرج في مركز فضاء دائري لا نهائي، محاطًا بالزخارف الهندسية والنباتية التي ترفض أي تمثيل آدمي. هذا التجريد الهندسي هو تعبير بصري عن فكرة (ليس كمثله شيء) (سورة الشورى: آية 11) (Gonzalez, 2020).

الزخارف النباتية والهندسية: تكتسي جدران قبة الصخرة الداخلية والخارجية فسيفساء غنية تمثل أنهارًا وأشجارًا وثمارًا وزهورًا، في مشهد يُقرأ على أنه استعارة للجنة أو تمثيل لجمال الطبيعة كآية من آيات الله. تخلو هذه الفسيفساء تمامًا من أي كائن حي (إنسان أو حيوان)، تأكيدًا لتحريم التصوير في الفضاءات الدينية (Hillenbrand, 2021).

النقوش الكتابية: تحمل الأروقة الداخلية لقبة الصخرة أقدم النقوش القرآنية الباقية، وهي من سورة الإخلاص (قل هو الله أحد) وسورة مريم وغيرها، تؤكد وحدانية الله ونفي

الأبناء عنه، وهو رسالة دينية مباشرة موجهة للمسيحيين واليهود على حد سواء (Grabar, 2006).

إن زخارف مسجد قبة الصخرة وعلى الرغم من تعدد أصولها، إلا أن ثمة وحدة تجمعها في إطار واحد يتجاوب مع التعاليم الإسلامية بالتركيز على العنصر النباتي واستبعاد العناصر ذات الروح، عدا عن الأثر النفسي الجمالي الذي تتركه الزخارف في هذا المسجد الفخم، وما تمتاز به من انسجام لوّني وموضوعي.

ثانيًا: المسجد الأموي في دمشق - رمزية الجنة الأرضية

شيد الخليفة الوليد بن عبد الملك المسجد الأموي في دمشق (المعروف أيضًا بالجامع الأموي الكبير) خلال الفترة 88. 96 هجرية / 707. 714 م وشارك في بنائه عدة آلاف من المهرة والصناع والحرفيين (الحنبلي، 1979، ص 97). وقد بني على أنقاض كنيسة القديس يوحنا المعمدان التي اشتراها من المسيحيين، ويُعد هذا المسجد من أضخم وأفخم مساجد العالم الإسلامي، وقد مثل نقلة نوعية في عمارة المساجد (Flood, 2001). اذ لاقى من العناية والاهتمام ما لم ينله مسجد آخر، ذلك انه المسجد الجامع لعاصمة الخلافة الأموية، وقد أراد الوليد أن يقيم صرحًا معماريًا ضخمًا جديدًا بدمشق يضاهي به تلك الكنائس الرائعة التي أقامها النصارى (خير، 1969، ص 153). وهذا ما حدى بالمؤرخ ابن جبير للقول: " هو من أشهر جوامع الإسلام حسنًا واتقان بناء وغرابة صنعة واحتفال وتنميق وتزيين (ابن جبير، 1981، 211).

يتكون المسجد من صحن كبير مستطيل تحيط به سقيفة محمولة على أعمدة، وإيوان رئيسي مساحته ١٣٦ × ٣٧ مترًا، ويتكون من ثلاثة أروقة موازية لحائط القبلة، ويحمل

السقف عقود محمولة على أعمدة رخامية، والسقف كله على شكل جمالون، وكان هذا المسجد مفروشاً بالمرمر، وجدرانه مغطاة بالرخام إلى ارتفاع مترين تقريباً وفوق هذه اللوحات الرخامية صور وزخارف من الفسيفساء الملونة والمذهبة ما يزال بعضها بالرواق الغربي (كريزويل، 1984، 69، 115).

وقد تميزت تصاوير فسيفساء المسجد الأموي بالواقعية وبالإقبال على رسوم الطبيعة البحتة التي تمثل أشجاراً ومياهًا وجبالاً تتخللها رسوم عمائر مختلفة الأشكال، والذي يؤسف له أن مساحات كبيرة من فسيفساء هذا المسجد قد فقدت في أوقات مختلفة بفعل الزلازل والحرائق التي تعرض لها الجامع (حميد وآخرون، 1982، ص 61، 60). (شكل: 2).

نجد في زخارف المسجد الأموي بعض الوحدات الزخرفية المستخدمة في مسجد قبة الصخرة مثل أوراق الأكاثا التي تبرز من أواني الزهور أو قرون الرخاء والأشجار، غير أن العنصر الجديد الذي يتصدر زخارف ذلك العصر هو تصوير العمائر في مجموعات منعزلة أو وسط مشهد طبيعي. (عكاشة، 1977، ص 269). وتعتبر (مصورة بردى) من أهم أجزاء الزخارف التصويرية الفسيفسائية في المسجد، حيث تصور نهر بردى يخترق مدينة دمشق وعلى ضفتيه نباتات ضخمة تمثل أشجاراً مختلفة مثل السرو والمشمش والتفاح والتين والجوز، وأزهاراً وفاكهة ومباني متنوعة. وترجع تصميمات رسم الأبنية والأشجار وتشكيلات أوراق الأكاثا إلى أصول كلاسيكية، فمنذ بداية الربع الثاني من القرن السابع بدأت بعض زخارف الفسيفساء تصور موضوعات مستمدة عن طبيعة الأرض وتضاريسها وما عليها، أما الأبنية الشاحخة ذات الأسقف المسطحة أو المسنمة المتراخمة

في ارتفاعات متتابة، فهي موضوعات سبق للوحات التصوير الجداري في يومي أن عالجتها (عكاشة، 1977، ص 271.272).

الأبعاد الجمالية والفلسفية:

لم يكن غريباً أن يجمع مسجد في زخارفه وتصاويره مظهرًا عمرانيًا متمدناً يأخذ بين كونه مكان تعبد قائم على الارتباط بالله مع كل ما يستوحيه من معاني الخشوع، وفي نفس الوقت يعبر عن عمل فني طالما ارتبط في اذهان الناس بمتاع الدنيا وزخرفها، ونجح ايما نجاح في أن يعكس فلسفة جمالية إسلامية ارتبطت بأبعاد دينية وسياسية، كما جاءت زخرفة المسجد محققة لميل الأمويين في أن يكون لديهم ما يباهي ويفوق كنائس النصرى، ويعكس في نفس الوقت احدى اهم شارات السلطة بعظمة البناء وابعته في مقر الخلافة.

وبالنظر في الزخارف التصويرية في مسجد دمشق ومع ما يسيطر عليها من الواقعية، إلا أنها تذوب في العمق الروحي، اذ لا نجد للمنظور اثره الفاعل في صياغة الشكل الفني للعمارات وأبعادها مثلاً، كما إن هذه الزخارف تحتفي منها تماماً صور الحيوان أو الانسان انطلاقاً من مفهوم أن المصور هو الله، والمسجد هو المكان الأكثر تجرداً من أي مظهر يباهي الله في خلقه، لذلك جاءت رسومات المسجد الأموي لتأخذ موضوعاً يختلف عما ألفته الكنائس أو القصور، أنها تصور "دنيا الله" وجوانب من سكون الطبيعة الوادعة بنهر يسير عبر عمارات من أشكال مختلفة، ولعل هذا الموضوع كان الأكثر تجاوباً مع الجمالية الإسلامية في بداية تشكيل أسلوب فني إسلامي، وإن بدت التأثيرات

البيزنطية في الموضوع، إلا أنه صب أخيراً في الجمالية الإسلامية المنسجمة مع عظمة البناء في قالب في متآلف.

وإذا كان القرآن الكريم قد دعا الناس إلى التأمل في الطبيعة فإن دعوته لم تكن تنصب فقط على الجانب التجريبي النفعي العملي من أجل استغلال إمكانات الطبيعة، بل رافق هذه الدعوة توجيهه إلى الجانب الانفعالي، من أجل تنمية وتهذيب الإحساس البشري ورفعته إلى الدرجة التي يستحقها الإنسان باعتباره مخلوقاً متذوقاً حساساً (خليل، 1981، ص68). ولعل هذه النظرة هي ما حدث بالأمويين إلى تركيز زخرفتهم على عناصر الطبيعة التي تثير إحساس الإنسان وتصل ذوقه من خلال استمرار الإمعان بالنظر والتأمل بالزخارف الجميلة، وهذا ما ترك أثره في الخلفاء والأمراء الأمويين الذين أصبحوا يميلون إلى نمط خاص في قصورهم، وأصبحوا ذوي حس مرهف تجاه الفن وشفافيته كالوليد وسليمان وهشام، وأصبح بهذا المسجد الأموي بزخرفته مدرسة متكاملة ذات تأثير وجداني وتهذيبي وروحي.

الجنة الموعودة في الفسيفساء الجدارية: أن المناظر الطبيعية الخلابة من: أنهار جارية، وقصور، وأشجار مثمرة (كالصنوبر والرمال والكرمة)، ومدن خيالية، يرى فيها معظم الباحثين، وعلى رأسهم أوليغ غرابار، أنها ليست مجرد زخرفة، بل هي تمثيل بصري للجنة التي وعد بها الله المؤمنين . حسب رأيه .. وهي بذلك تحقق وظيفة دينية عميقة: تذكير المصلي بنعيم الآخرة، وإشراكه روحياً في تلك الصورة (Grabar, 1993; Hillenbrand, 2021).

التفاعل مع التراث الكلاسيكي: تشير الباحثة لارا طعمة (Tohme, 2005) إلى أن فسيفساء المسجد الأموي لا يمكن فهمها دون سياقها المتأخر القديم؛ فهي تواصل تقليد الفسيفساء البيزنطية والساسانية، لكنها تحيد عنها في نقطة جوهرية: تعطيل الدلالة السردية. ففي الفسيفساء البيزنطية، كانت المشاهد تحكي قصصاً محددة (مسيح، قديسين، معجزات). أما في المسجد الأموي، فالمناظر خالية تماماً من البشر، لا تروي قصة، بل تبقى في حالة "درجة الصفر من الدلالة" (Gonzalez, 2020)؛ إنها طبيعة خالدة، متأملة، لا تحيل إلى شيء خارج نفسها.

التجريد اللوني والتركيب: لاحظ الباحثون أن الفسيفساء الأموية لا تلتزم بالمنظور الطبيعي الدقيق، بل تقدم عالماً خيالياً مثالياً، حيث تتكرر الأشجار والقصور بنمط شبه هندسي. هذا التجريد الصريح يبعد المشاهد عن تقليد الواقع الحرفي، ويقربه من حالة التأمل والتفكير في قدرة الخالق (Grabar, 2005).

مناقشة نقدية للأبعاد الفلسفية الجمالية في المباني الدينية:

1. نقد التأويل الرمزي: من "الجنة" إلى "البيئة الخصبة والتمدن"

رغم أن التأويل السائد في الدراسات الاستشرافية والغربية، وعلى رأسها رؤية أوليغ غرابار (Grabar, 1993; 2005)، يميل إلى قراءة الفسيفساء النباتية والمناظر الطبيعية في المسجد الأموي وقبة الصخرة باعتبارها تمثيلاً رمزياً للجنة الوعد الإلهي، إلا هذه القراءة ليست مسلماً بها، بل تحتل مراجعة نقدية عميقة:

أ: اللجنة أم واقع بلاد الشام الخصيب؟ يذهب بعض الباحثين المعاصرين إلى أن تفسير هذه الفسيفساء كرمز للجنة هو إسقاط تأويلي متأخر، يعكس تصورات مسيحية وبيزنطية عن الفردوس أكثر مما يعكس واقع النص القرآني أو السياق الأموي. فبلاد الشام (سوريا، فلسطين، لبنان، الأردن) كانت ولا تزال أرضاً خصبة غنية بالأنهار والأشجار والينابيع، تختلف تماماً عن بيئة الجزيرة العربية القاحلة التي اعتاد عليها العرب الأمويون القادمون من الحجاز. لذلك، يمكن قراءة هذه الفسيفساء ببساطة على أنها تمثيل واقعي للبيئة الطبيعية الجديدة التي انخرط فيها الفاتحون، تعبيراً عن دهشتهم وإعجابهم بجمالها وخصوبتها، لا بالضرورة كناية عن الجنة (Flood, 2001; Hillenbrand, 2021).

ب: التمدن والتحضر كأيديولوجيا سياسية: ثمة قراءة أخرى أكثر دقة، ترى أن هذه الزخارف النباتية والمناظر الطبيعية تعكس مشروعاً سياسياً وحضارياً واعياً للسلطة الأموية. لقد سعى الخلفاء الأمويون، وخاصة معاوية بن أبي سفيان ومن بعده عبد الملك بن مروان والوليد بن عبد الملك، إلى نقل العرب من ثقافة البدو والترحال (البادية) إلى ثقافة الحضر والاستقرار (المدنية). وكان بناء المساجد الكبرى وتزيينها بفسيفساء تظهر الأنهار والقصور والحدائق بمثابة بيان بصري لهذا التحول الحضاري. فالفسيفساء تعلن للمصلي والقادم من البادية: "هذه هي حضارة الإسلام الجديدة، وهذه هي بلاد الشام الخصبة التي فتحها المسلمون، وهذه هي جنة الدنيا التي وعدكم الله بها في مقابل الجهاد" (Grabar, 2005; Tohme, 2005).

ج: نقد "التأويل الجيني" للمستشرقين: يمكن توجيه نقد منهجي لكثير من المستشرقين، بأنهم نظروا إلى الفن الأموي من خلال عدسة لاهوتية مسيحية، حيث اللجنة (الفردوس) تحتل موقعاً مركزياً في الفن البيزنطي. لكن القرآن الكريم يصف اللجنة بصفات محددة (أنهار من عسل ولبن وخمر، وحور عين، وظل مديد)، وهذه الصفات لا تتطابق تماماً مع ما نراه في فسيفساء المسجد الأموي من أنهار وقصور وأشجار عادية. لذلك، الأرجح أن تكون هذه الفسيفساء تعبيراً عن "تمدن الأرض" لا "تربح اللجنة". إنها فن أرضي دنيوي يحتفل بفتوحات المسلمين ونقلهم من البداوة إلى الحضارة، أكثر مما هو فن أخروي ديني يذكرهم بالآخرة (Gonzalez, 2020; Flood, 2001).

د: اللجنة كمعنى مضاف وليس أصلي: لا يعني هذا النفي القاطع لأي رمزية دينية، بل يمكن القول إن المعنى الجيني لم يكن المعنى المقصود أصلاً، بل هو معنى مضاف ومعاصر. فالفسيفساء الأموية، بفضل "نظرية تعطيل الدلالة المباشرة وفتح مجال التأويل" التي سبق أن ناقشناها (Gonzalez, 2020)، هي فضاء مفتوح لقراءات متعددة. فالقارئ البسيط يرى بلاد الشام الخصبة، والمثقف المتدين يرى آية من آيات الله، والسياسي يرى قدرة الخلافة على التمدن، والمؤمن المتعبد قد يراها استعارة للجنة. وهذه التعددية هي سر نجاحها الجمالي، وليست عيباً أو غموضاً كما زعم بعض المستشرقين القدامى.

بالحصول، تمثل العمائر الدينية في العصر الأموي، وخاصة قبة الصخرة والمسجد الأموي في دمشق، تجسيداً معمارياً وزخرفياً للبعد الجمالي الفلسفي للعقيدة الإسلامية: التنزيه عبر التجريد الهندسي ورفض التصوير الآدمي، والتذكير بالآخرة عبر الفسيفساء

التي تحاكي الجنة. وبذلك أسس الأمويون لنموذجين متكاملين: 1. قبة الصخرة كنموذج للبناء المركزي التأملي المتجه نحو السماء، و2. المسجد الجامع كنموذج لفضاء الصلاة الجماعية المحاط بصور الجنة الأرضية (Creswell, 1940; Flood, 2001).

المحور الثالث: البعد الجمالي في العمائر المدنية:

قصر عمرة، قصر المفجر، قصر المشتى، الحير الغربي
شيد الأمويون العديد من القصور في انحاء متفرقة من بلاد الشام، وتقوم هذه القصور وفق مخطط متشابه وشكل معماري موحد قوامه السور المحيط والصحن الداخلي الذي تشرف عليه أروقة تعقبها غرف في طابق أو طابقين، ويأخذ السور الخارجي طابعاً حصيناً بعيداً عن الفتحات والزخارف (بهنسي، 1986، ص10). وإذا كانت العمائر الدينية الأموية تعبّر عن روح التنزيه والتجريد والانفتاح على التأويل، فإن العمائر المدنية (وتسمى أيضاً قصور الصحراء أو القلاع السكنية) تكشف وجهاً آخر للفن الأموي، أكثر ارتباطاً بالدينية والترف والسلطة. شيدت هذه القصور في مناطق البادية الأردنية والسورية، بعيداً عن المدن الكبرى، لتكون ملاذاً للخلفاء والأمراء للصيد والاستجمام وممارسة السياسة بعيداً عن أجواء العاصمة دمشق (Creswell, 1940; Hillenbrand, 2021). وتتميز هذه العمائر بتنوع وظيفي واسع: فمنها القصور الترفيهية المحضة (كقصر عمرة والحير الغربي)، ومنها القلاع المزدوجة التي تجمع بين السكن والدفاع (كقصر المشتى والمفجر).

وستتناول في هذا المحور ثلاثة نماذج رئيسية، مركزين على البعد الجمالي الفلسفي لكل منها، والفرق بينها وبين العمارة الدينية.

أولاً: قصر عمرة: الخصوصية المفرطة

يقع قصر عمرة في بادية شرق الأردن، ويعود تاريخه إلى أوائل العصر الأموي (نحو 711-715م)، وينسب بناؤه إلى الخليفة الوليد بن يزيد (الوليد الثاني). يتميز هذا القصر بصغر حجمه نسبياً، لكنه يضم حماماً رائعاً وفسيفساء وجداريات تعتبر من أبرز ما خلفه الفن الأموي (Fowden, 2004; Tohme, 2005). ونلمس التأثير بفنون ما قبل الإسلام من حيث استخدام الأقبية الطويلة في سقف القصر التي هي أسلوب ساساني، كما أن فكرة الحمامات فيه ذات الوحدات الثلاثة الباردة والدافئة والساخنة منقولة من حمامات كاركلا الرومانية (الشافعي، 1970، ص152). ويحتل قصر عمرة أهمية كبيرة من خلال لوحاته الجدارية ذات المواضيع المختلفة التي أصاب معظمها التلف، وتشتمل هذه الرسوم على موضوعات: الصيد، الرقص، الآلات الموسيقية، الاستحمام، رسوم نساء عاريات، ورسوم رمزية تمثل آلهة الشعر والفلسفة عند الرومان، وأخرى لبعض مراحل العمر، الفتوة، الرجولة، الكهولة، رسم لقبة السماء وبعض النجوم والابرار المختلفة، ورجال يزاولون بعض الحرف، وأغلب هذه الرسوم داخل مساحات مربعة (الألفي، 1974، ص152).

أ. عناصر القصر الجمالية:

الفسيفساء الأرضية: يغطي أرضية قاعة الحمام فسيفساء نباتية وهندسية بديعة، تعكس تقاليد الفسيفساء المتأخرة القديمة، لكنها خالية تماماً من التصوير الآدمي.

الجداريات التصويرية (الأهم): تمتد على جدران الحمام لوحات جدارية (فريسكو)

تمثل مشاهد متعددة:

مشاهد الصيد (صيادون يطاردون حيوانات برية)، مشاهد الحمام (نساء عاريات، رجال يغتسلون، مشاهد استحمام جريئة). ومشهد لوحة الملوك الستة (ملوك الأرض): التي تعتبر أشهر جداريات القصر، وتمثل ستة ملوك (قيصر الروم، كسرى فارس، النجاشي ملك الحبشة، ملك القوط في إسبانيا، واثنان يعتقد أنهما ملكا الصين والهند) يقدمون الولاء، وقد كتبت أسماؤهم بالخط العربي واليوناني (Grabar, 2005). وهذه اللوحة وإن كانت بتأثير ساساني إلا أنها رسمت النفوذ العربي الإسلامي وسيادته الممتدة في أنحاء العالم القديم، كما توجد في غرفة الايوان صورة الخليفة أو الأمير على عرش حوله هالة نورانية يجلس تحت مظلة، وعن جانبيه رجلان يلوحان بمراوح (الماغرو وآخرون، 1975). وايضاً مشهد القبة السماوية: قبة قاعة الحمام مزينة بصور الأبراج الفلكية، في مشهد كوني يرمز إلى سيطرة الخليفة على العالم كما تسيطر النجوم على السماء (Fowden, 2004). (شكل: 3).

ب. البعد الجمالي الفلسفي:

الانفلات من القيود الدينية: على النقيض من العمارة الدينية الخالية من التصوير الآدمي، نجد في قصر عمرة مشاهد جريئة (نساء عاريات، مشاهد حمام) تعكس أن القصر كان فضاءً خاصاً محرراً من القيود الدينية. هذا يشير إلى ثنائية مقصودة في الفن الأموي: ما يُمنع في المسجد يُباح في القصر، لأن الأول فضاء مقدس والثاني فضاء دنيوي (Gonzalez, 2020). ويلاحظ في غرفة الحمام منظر نساء عاريات يحمن أطفالهن، نفذت فيه اللوحات بأسلوب واقعي، وهي مليئة بالحركة على عكس اللوحات

في القاعات الخارجية التي تمثل الملوك والمصارعين وغيرهم، إذ نجدهم جامدين في أماكنهم دون حراك، فموضوع الأمومة والطفولة المقتبس من الأساطير الإغريقية بالإضافة إلى أنه يضيف على المكان جوًا من الألفة العائلية فقد نفذت على طراز يحرم التصوير الإسلامي المبكر من صرامة التصوير البيزنطي والساساني وجمود شخصه (ابن نايف، 1988، ص 54.55).

وتتجلى في صور النساء العاريات وشبه العاريات التي تغطي جدران قصير عمرة سمات رومانية بما فيها من توزيع للضوء والظل وتطويع لثنيات الجسد التي تبدو طبيعية، غير أنها وإن بدت رومانية يسماتها تلك فإنها تخالف المثل العليا للجمال في العصر الكلاسيكي، فنساءها بديئات بارزات الأثداء ضامرات الخصور، وهي مقاييس الجمال التي سادت البيئة العربية وتغنى بها الشعراء، وهكذا يتجلى مزيجًا من فنين أحدهما طارئ والآخر عربي أصيل (عكاشة، 1977، 276).

الاتجاه العقلاني: في غرفة الحمام الحار في القصر يوجد فيها قبة صورت فيها إشارات البروج الاثنا عشر، وهي تخالف القباب الوثنية والمسيحية من حيث الموضوع، حيث كانت الأخيرة تركز على اشكال رمزية للسماء والجنة أو صوراً خيالية للأفلاك السماوية، في حين نجد أن الفنان الأموي ركز على الصيغة العلمية والاتجاه العقلاني (عكاشة، 1977، ص 275).

تعبير عن السلطة العالمية: لوحة الملوك الستة تمثل بيانًا سياسيًا صريحًا: الخلافة الأموية هي الوريث الشرعي للإمبراطوريات السابقة، وملوك العالم يخضعون للخليفة (أو لأموي

في صورة حاكم). هذا التجسيد البصري للسلطة يختلف تمامًا عن روح التواضع التي ترمز إليها العمارة الدينية (Hillenbrand, 2021).

نظرية تعطيل الدلالة: مع ذلك، نلاحظ أن هذه الصور، رغم جرأتها، لا تروي قصة محددة أو تحكي سردية متصلة. إنها مشاهد منفصلة، علقت على الجدران دون سياق واضح. وهذا ما يسميه بعض الباحثين "تحييد الصورة": الصورة موجودة لكنها لا تحيل إلى معنى واحد، تاركة للمتلقي حرية التأويل (Gonzalez, 2020).

استنتاج عام:

تنقل لنا الرسوم والزخارف التصويرية في هذا القصر تنوعا في المواضيع رافق الصبغة الوظيفية لكل جزء من أجزاء القصر، فهناك قاعات للنوم أو الاستقبال الرسمي أو للاستحمام، وهذا التنوع يعطي الشعور بالمتعة وعدم الملل الذي يسيطر على بيئة البادية، ومن الجدير بالذكر أن صور النساء وعلى الرغم من تحررها غير المعهود في الفنون الإسلامية المبكرة، فهي لا تأخذ تعبيراً جنسياً أو دمجاً جسدياً للمرأة والرجل كالذي نجده في منحوتات ورسوم الإغريق ثم الرومان، وهي التي تثير الفتنة في عرف المسلمين وترتبط بمظاهر الوثنية التي حاربها الإسلام. فهذه الرسوم تأخذ عمقا واستقلالية في الأسلوب الفني، وهذا ما يشير إلى أن صاحب هذا القصر كان على حدٍ من الالتزام بأخلاقيات البيئة العربية. وبالمحصلة فإن رسوم هذا القصر تعكس خصوصية مفرطة لصاحبه، وتأثره بالفلسفة اليونانية والرومانية، وهذا ما حدا بالفنان

إلى الكتابة جهازة كلمة (فلسفة) تحت بعض الرسوم، ومعروف أن من مظاهر التحضر الاجتماعي والرقى الفكرى فى ذلك الزمان كان الاطلاع على علوم الفلسفة ومعرفة صنوفها.

ثانياً: قصر المفجر - الفخامة والتماثيل النصف عارية

يقع قصر المفجر (خربة المفجر) قرب أريحا فى فلسطين، ويعود إلى فترة الخليفة هشام بن عبد الملك (724-743م)، وولى عهده الوليد بن يزيد. يُعد من أفخم القصور الأموية وأكبرها، وقد دمره زلزال عام 747م قبل اكتماله (Hamilton, 1959; Flood, 2001).

أ. عناصر القصر الجمالية:

الفسيفساء الأرضية: تشتهر أرضية قصر المفجر بفسيفساء رائعة تبلغ مساحتها حوالي 825 متراً مربعاً، وهي واحدة من أكبر الفسيفساء فى العالم، وتمثل مشاهد حيوانية وأشجاراً ونباتات، إضافة إلى زخارف هندسية متقنة. وتبرز لوحة حنية القاعة الرئيسية التى تمثل شجرة لعلها شجرة تفاح أو سفرجل. وتشتهر باسم شجرة الحياة.، وأسفلها غزالان يريان وغزال ثالث ينقض عليه أسد، وهي أسلوب واقعي يرمز إلى قوة الملك وسلطانه (عكاشة، 1977، ص 279-282). (شكل: 4).

التمائيل النصف عارية: من أبرز ما يميز قصر المفجر اكتشاف تماثيل من الجص تصور نساء عاريات نصفهن الأعلى، إلى جانب تماثيل لرجال وحيوانات. هذا وجود

استثنائي للتماثيل المجسمة في الفن الإسلامي المبكر، مما يعكس درجة عالية من الانفتاح على التقاليد الكلاسيكية والساسانية (Hamilton, 1959).

الزخارف الجصية: زينت بعض حجرات القصر بزخارف الجص البارز بأشكال نباتية وهندسية وأخرى لطيور وحيوانات وراقصات نصف عاريات، كما زخرفت الاسقف بالجص المفرغ (علام، 1972، ص 3130).

الواجهة والبوابة: تتميز واجهة القصر ببوابة ضخمة مزخرفة بزخارف نباتية وهندسية دقيقة، وتعلوها قبة صغيرة.

ب. البعد الجمالي الفلسفي:

التصوير المجسم كتعبير عن الترف والسلطة: وجود التماثيل النصف عارية يؤكد أن قصر المفجر كان فضاءً خاصاً وثانوياً، حيث كانت نخبه الخلافة تنغمس في ملذات الدنيا بعيداً عن أعين العامة. التماثيل هنا تعبر عن الجاه والسلطة، وتذكير بأن الخليفة يمتلك القدرة على استدعاء أجمل وأعلى ما في الحضارات المجاورة (Flood, 2001).

رمزية الصراع والبقاء: فسيفساء اللبوة والظبي يمكن قراءتها على أنها تمثيل رمزي لصراع البقاء، أو للإرادة الإلهية التي تسخر الحيوانات لبعضها، أو ببساطة كمشهد زخرفي جمالي لا يحمل معنى خفياً. هذا الانفتاح على التأويل هو سمة الفن الأموي كما سبق (Hamilton, 1959).

عدم الاكتمال كقيمة جمالية: دُمّر قصر المفجر بزلزال قبل اكتماله، مما جعله "أطلالاً جميلة". بعض الباحثين يرون في عدم الاكتمال هذا قيمة جمالية خاصة، تذكر المتلقي بزوال كل سلطة وكل فخامة، وهو معنى عميق يتوافق مع الروح الإسلامية في عدم التعلق بالدنيا (Gonzalez, 2020).

خلاصة القول، إن قصر المفجر يعد من روائع الفن الإسلامي الأموي الناشئ. وهو، شأنه شأن قصر عمرة، يعكس فضاءً خاصاً بالطبقة الحاكمة، زُخرفت جدران وأرضياته بحرية بعيدة عن القيود الدينية الصارمة، وتأثر بوضوح بالطرز الفنية الرومانية والبيزنطية والساسانية. غير أنه حافظ على قدر من الحياء لم يتجاوز الحدود الدنيا، فلم يبلغ مستوى الجرأة التصويرية التي تميزت بها فنون الحضارات الكلاسيكية القديمة.

ثالثاً: قصر المشتى – الهندسة الدفاعية والزخرفة المؤطرة

يقع قصر المشتى في البادية الأردنية (على بعد 35 كم جنوب عمان)، ويعود إلى فترة الخلافة الأموية المتأخرة (نحو 743-744م)، وينسب إلى الخليفة الوليد بن يزيد (الوليد الثاني). يتميز بضخامته وهندسته الدفاعية الفريدة (Creswell, 1940).

أ. عناصر القصر الجمالية:

الهندسة الدفاعية: قصر المشتى أقرب إلى القلعة منه إلى القصر الترفيهي. له سور ضخم بأبراج نصف دائرية، وبوابة واحدة محصنة، مما يشير إلى وظيفة دفاعية إلى جانب الوظيفة السكنية.

الواجهة المتعرجة (المدماك): أشهر ما في قصر المشتى واجهته الجنوبية المزخرفة، التي تتكون من مثلثات متعرجة (نقوش محفورة في الحجر على شكل وحدات مثلثة متكررة)، وهي زخرفة هندسية فريدة في الفن الأموي، يصل ارتفاعها إلى عدة أمتار.

الخلو من التصوير الأدمي: على عكس قصر عمرة والمفجر، لا توجد في قصر المشتى أي مشاهد تصويرية مباشرة لحيوان أو إنسان. باستثناء الزخارف النباتية والهندسية المنقوشة على الحجر المتضمنة أشكال حيوانات طبيعية وخرافية، ومراوح نخيلية وأزهار اللوتس والأكانثا وزخارف مثلثات وأوان تخرج منها فروع نباتية وطيور بين سيقان نبات العنب، ويتضح على هذه الزخارف التأثير الهلنستي كاستخدام الأكانثا، والساساني باستخدام الحيوانات الخرافية، والبيزنطي باستخدام سيقان نبات العنب (علام، 1972، ص 40. 41). (شكل: 5).

ب. البعد الجمالي الفلسفي:

الجمالية الدفاعية القاسية: يمثل قصر المشتى بعداً ثالثاً للفن الأموي: الجمال القاسي للقلعة. الزخرفة هنا ليست "جميلة" بالمعنى التقليدي (أزهار، أنهار، نساء)، بل هي هندسية متكررة، تعطي إحساساً بالقوة والسيطرة والصلابة. هذا الجمال هو جمال الحدود والفواصل، يشبه ما نراه في الزخارف العسكرية (Creswell, 1940).

الزخرفة المؤطرة: المثلثات المتعرجة على واجهة المشتى تشكل إطاراً يحده مساحات فارغة، مما يخلق تناغماً بين المليء والخالي، بين الزخرفة والفراغ. هذه التقنية تمهد لما

سيصبح فيما بعد سمة من سمات العمارة الإسلامية: كره الفراغ، مقابل توزيع الزخرفة بتوازن (Hillenbrand, 2021).

قصر الحير الغربي:

يقع قصر الحير الغربي في الصحراء السورية، على بعد حوالي 80 كم جنوب غرب تدمر، وشمال شرق دمشق. شُيد في عهد الخليفة هشام بن عبد الملك (724-743م)، ويُعتقد أنه كان محطة صيد، وقصرًا موسميًا للخلفاء الأمويين، إضافة إلى وظيفته كحصن حدودي ومركز إداري لإدارة البادية (Grabar et al., 1978; Hillenbrand, 2021). يتميز هذا القصر عن غيره من قصور الصحراء بأنه لم يكن قصرًا مفردًا، بل مجمعًا متكاملًا يضم: القصر الرئيسي (المربع المسور)، مسجدًا صغيرًا، حمامات، خزانات مياه، وحدائق مسورة (مزارع ورياض). وقد بني جزء منه فوق أنقاض مستوطنة رومانية قديمة، مما يعكس استمرارية الاقتباس الأموي من التراث الكلاسيكي (Grabar, 2005).

عناصر القصر الجمالية والفنية:

أولاً: الهندسة المعمارية - التكرار والتسلسل الهندسي

اعتمد تصميم قصر الحير الغربي على وحدات بشكل مربعات متكررة، كل منها يؤدي وظيفة مختلفة: سور خارجي كبير (مربع طول ضلعه حوالي 130 مترًا) بأبراج نصف دائرية على كل زاوية، يضم في داخله: قصرًا مربعًا أصغر (البلاط الملكي)؛ مسجدًا صغيرًا؛ حمامات؛ فناء واسع مزود بآبار ومصارف مياه.

البعد الجمالي:

هذا التكرار الهندسي للمربعات يخلق إحساسًا بالنظام والوحدة العضوية، حيث يشعر المتجول في القصر بأنه يمرّ من فضاء إلى آخر بتسلسل منطقي. هذا التصميم يعبر عن الفلسفة الأموية في فرض النظام والسيطرة على الفضاء الصحراوي القاسي، وتحويله إلى فضاء مؤطر ومهذب (Grabar et al., 1978).

ثانيًا: واجهات الجص المحفور (التجريد الهندسي والنباتي):

تتميز واجهة قصر الحير الغربي، وخاصة المدخل الرئيسي البارز، بزخارف غنية من الجص المحفور (الستوكو) المنفذة على أرضية من الآجر. وتتشترك هذه الواجهة مع واجهة قصر المشتى الحجرية في مبدأ التقسيم الهندسي المتكرر، وإن كانت واجهة الحير الغربي أقل تعقيدًا في حفرها؛ حيث تتألف من شبكات هندسية متداخلة، ومثمّنات، وصفوف من العناصر النباتية والمثمرة المبسطة والمحورة عن أصولها الكلاسيكية والساسانية. (شكل:6).

البعد الجمالي: تمثل هذه الزخارف الهندسية المتكررة جمالية التجريد البصري النقي،

وهي زخرفة إيقاعية تعتمد على التناظر والنظام لتريح العين وتثير التأمل.

ويرى باحثون، ومنهم غرابار (Grabar, 2005)، أن خلو الواجهة الخارجية الرئيسية من التصوير الأدمي والحيواني يعكس توجهًا أمويًا مبكرًا لإضفاء طابع رسمي ومحافظ يتناسب مع الفضاء العام للموقع، مع الاحتفاظ بالصور والتماثيل التشبيهية

للفضاءات الداخلية الأكثر خصوصية (Grabar, 2005; Gonzalez, 2020).

ثالثاً: لوحات الفريسكو:

وجدت في القصر لوحات فريسكو ورسوم تشبيهية، منها رسم بشري يعتقد بأنه لامرأة بصورة نصفية تحمل قطعة قماش مليئة بالفواكه وطوق العنق بأفعى، يعلوها مخلوقات أسطورية ببدن انسان ورأس وقدمي حيوان، ولوحة أخرى برسوم لفارس يطارد الغزلان.

البعد الجمالي: تعطيل الدلالة المباشرة: اللوحات غامضة، لا تروي قصة محددة، تترك للمشاهد حرية التأويل (هل المرأة حواء؟ إلهة؟ مجرد زخرفة؟).

التوفيق بين الحضارات: تجمع اللوحة عناصر توراتية (حواء، الأفعى) ويونانية (مخلوقات أسطورية) وساسانية (أسلوب الرسم).

الصيد تعبير عن السلطة: لوحة الفارس تظهر قدرة الحاكم على تسخير الطبيعة لمتعته، وهو تقليد ملكي قديم.

الجسد الأنثوي بحضور محتشم: المرأة مرسومة بوضوح لكنها ليست عارية (موقف وسطي بين التجريم والإباحة).

الخلاصة: لوحات الحير الغربي صامتة دلاليًا، مفتوحة للتأويل، تجمع تراثيات متعددة في قالب فني جديد.

رابعاً: منحوتات تشبيهية:

حفل القصر بعدد من التماثيل الإنسانية لرجال ولفرسان ولنساء (لبلباس كامل) وحيوانات كالفهود والغزلان، شابه بأسلوبه وطريقة تنفيذه النحت في قصر خربة المفجر في فلسطين، لكنها أقل جرأة (لا عري).

البعد الجمالي:

اقتحام النحت المجسم: التماثيل ثلاثية الأبعاد كانت نادرة في الفن الإسلامي المبكر، وجودها يدل على جرأة وسلطة قوية تسمح بها. وحدة أسلوبية مع المفجر: التشابه الكبير يعني وجود أسلوب أموي موحد في النحت، وورش فنية متنقلة تنتقل بين القصور.

تحفظ أكبر من المفجر: تماثيل الحير الغربي ترتدي ملابس كاملة، بينما المفجر فيه تماثيل نصف عارية، لأن الحير الغربي كان قصرًا إداريًا وحدوديًا (أقل خصوصية) فاستدعى تحفظًا أكبر.

إظهار الثروة والسلطة: جلب النحاتين ومواد النحت إلى الصحراء كان مكلفًا، وجود التماثيل يعلن: "نحن قادرون على جلب أغلى الفنون إلى أبعد الأماكن". الخلاصة: التماثيل تعبر عن ثروة الخليفة، وتنعكس أسلوبًا أمويًا موحدًا في النحت، مع مراعاة درجة التحفظ وفق خصوصية المكان.

خامسًا: المسجد الصغير - تجريد ديني داخل المدني

ضمن مجمع القصر، يوجد مسجد صغير يتميز بمحراب بسيط وزخارف هندسية متواضعة. هذا المسجد خالٍ تمامًا من أي تصوير آدمي أو حيواني، ويبدو أنه كان مخصصًا للخليفة وحاشيته لأداء الصلاة.

البعد الجمالي: وجود هذا المسجد داخل المجمع المدني يؤكد على ثنائية المقدس والمدنس في الفكر الأموي. فالمسجد هو الفضاء الوحيد الذي يُطبق فيه منع التصوير بدقة، أما بقية القصر فهي فضاءات مدنية قد تحوي تصويرًا أو لا تحوي، حسب رغبة الباني (Hillenbrand, 2021).

سادساً: الحمامات - متعة خاصة

يضم قصر الحير الغربي حمامات صغيرة تشبه حمام قصر عمرة، لكن بدون جداريات تصويرية جريئة. الحمامات مكسوة بالجلص الأبيض وأرضياتها من الفسيفساء البسيطة. البعد الجمالي: ربما كان قصر الحير الغربي أقل جرأة من قصر عمرة في التصوير لأنه خدم وظائف متعددة (إدارية، حدودية) بالإضافة إلى الترفيه، فكان لا بد من مراعاة الحساسيات الدينية لمن يدخلونه من غير الخلفاء (Tohme, 2005).

سابعاً: النقوش الكتابية - أقدم شهادة على الوعي الجمالي

من أهم ما يميز قصر الحير الغربي وجود نقوش كتابية على بواباته وجدرانه، يعود أقدمها إلى عام 727م تقريباً، وهي تشمل: آيات قرآنية قصيرة (مثل آية الكرسي بشكل مبسط)، نصوص تأسيسية تذكر اسم الخليفة هشام بن عبد الملك، عبارات دعائية تمدح الخليفة وقدرته على تعمير الصحراء.

البعد الجمالي:

هذه النقوش تظهر أن الخط العربي بدأ يتحول إلى فن زخرفي قائم بذاته، حيث صيغت الحروف بشكل جميل وموزع على المساحات الجدارية. وهي بذلك تمثل جسراً بين العصر الأموي وما سيأتي بعده من ازدهار للخط العربي في العصور العباسية (Grabar et al., 1978).

الاستنتاج: يمثل قصر الحير الغربي نموذجاً معمارياً بسيطاً ومتميزاً يقع في المنطقة الوسطى بين القصور المخصصة للترفيه الصرف (مثل قصر عمرة وخربة المفجر) وتلك المصممة للدفاع المحض (مثل قصر المشتى). ويتجلى هذا التمازج البصري في جمعه الفريد

بين ثلاثة أساليب فنية: التجريد الهندسي الذي يظهر بوضوح في واجهاته، والتصوير التشبيهي المجسد في لوحاته، والنحت المجسم المتمثل في تماثيله. ومع هذا التنوع الفني، يلاحظ خلو القصر من مظاهر التحرر الجريء؛ حيث خضعت زخارفه ونقوشه وتماثيله لضبط أخلاقي وجمالي أكثر تحفظاً. ويرتبط هذا التحفظ مباشرةً بـ معيار الوظيفة والمساحة؛ فبينما تزداد الجرأة الفنية في الأماكن الأكثر خصوصية، فإنها تتقلص في المنشآت ذات الطابع العام. ونظراً للموقع الإداري والحدودي لقصر الحير الغربي، وطبيعة زواره التي لم تقتصر على النخبة الخالصة بل شملت شخصيات عامة ومتنوعة، كان من الضروري مراعاة هذا الطابع المحافظ في تصميمه (Tohme, 2005; Hillenbrand, 2021).

خاتمة البحث والتوصيات:

بالحصيلة يمكن القول، أن المنجزات الفنية الأموية في العمارة الدينية والمدنية كانت ذات أبعاد جمالية، وذات مضمون، وليست نسخاً عن الفنون السابقة والمعاصرة لها، فلا يعيب الطراز الأموي أنه استفاد من الطرز: الهلنستية والرومانية والبيزنطية والساسانية، لأنه ليس من فن ينشأ من نقطة الصفر، بل يسجل له أنه أكد على وحدة الفن في المنطقة العربية، وبأنه جزء من بيئته ومخزونها الفكري، وبأنه أخضع هذه المنجزات لمقاييس الجمال العربية الإسلامية، وبأن المواضيع الفنية سواء في المساجد أو القصور كانت تراعي عدم الانحراف عن التعاليم الإسلامية. فلهذا نجد المساجد خلت تماماً من الصور ذات الروح تجسيداً لمبدأ الوحدانية لله، وعدم مضاهاة الخالق في خلقه، ذلك أن المساجد بيوت

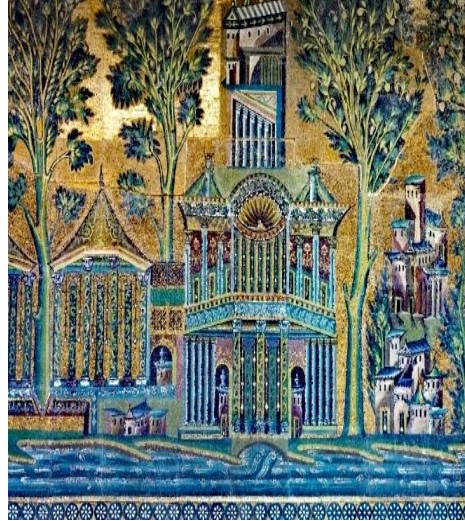
الله، وأنها الأكثر تجردًا من أي عنصر من عناصر التشويش على خشوع المسلم وتفرغه للعبادة في بيوت الله. أما القصور والتي أخذت زخرفتها منحى آخر فجمعت بين الصور ذات الروح والزخارف النباتية والهندسية، فقد جاءت مواضيعها زخرفية بحتة، ولم يقصد منها على وجه الإطلاق أي هدف طقوسي أو انحراف عن الحد الأدنى من التعاليم الإسلامية، فجاءت زخارف وتصاوير قاعات القصور والحمامات معبرة عن الثقافة الفلسفية التي استهوت الأمراء والحكام الأمويين ومظاهر المتعة والرخاء، وروعي في مواضيع الصور والزخارف وظيفة القاعة (الحيز) الموجودة فيها، بحيث أن ما شاهدناه من صور لنساء عاريات في قصير عمرة أو شبه عاريات في قصر المفجر، وإن كان أدي بمقاييس الجمال العربية، فهي صور كانت في قاعات خاصة جدًا بالأمراء، ولم تكن مفتوحة للعموم. إن فترة العصر الأموي تشكل نواة الفن العربي الإسلامي، وكانت خطواته الأولى على سبيل النضوج الفني، ومحاولة لتبني شخصية فنية.

أهم توصيات البحث:

1. تبني مصطلح "الجمال الفلسفي" في دراسة الفن الإسلامي، ليتجاوز الوصف التاريخي إلى تحليل المقاصد والأسس الفكرية.
2. إدراج المعايير الجمالية الأموية في مناهج التربية الفنية والعمارة، وتطبيقها في تصميمات معاصرة تحقق التوازن بين الجمال والمنفعة.

3. ترشيح المواقع الأموية غير المسجلة (كقصر المفجر والحير الغربي وقصر المشتى) للانضمام إلى قائمة التراث العالمي لليونسكو، لتسليط الاهتمام والدعم الدولي لمثل هذه المواقع الهامة.

الجدول والأشكال:

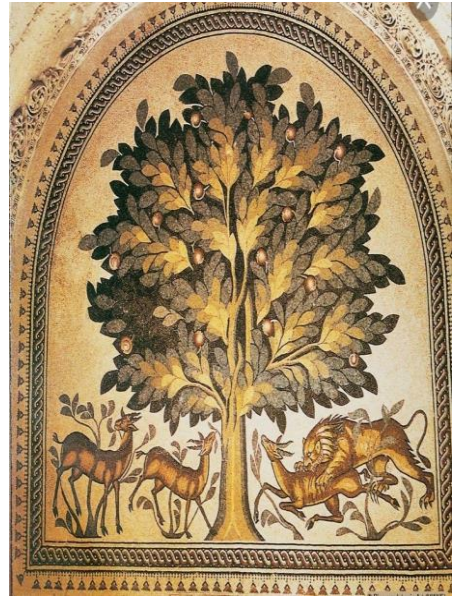


- (1): فسيفساء مسجد قبة الصخرة، القدس. (2): فسيفساء الجامع الأموي، دمشق
(islamicart.museumwnf.org) (7iber.com)



(4): فسيفساء . قصر المفجر

(Islamicart.museumwnf.org)



(3): تصوير . قصير عمرة

(www.instagram.com)



(5): نحت زخرفي حجري . قصر المشتى

(ar.wikipedia.org)



(6): زخرفة جصية، واجهة قصر الحير الغربي، متحف دمشق

(elitephotoart.net)

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية

القرآن الكريم.

- ابن جبير، محمد بن أحمد. (1981). رحلة ابن جبير. دار ومكتبة الهلال.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. (1978). مقدمة ابن خلدون. دار ومكتبة الهلال.

- ابن نايف، وجدان علي (1988). سلسلة التعريف بالفن الإسلامي. الجمعية الملكية للفنون الجميلة.
- الأزرقى، أبو الوليد محمد بن عبد الله. (1969). أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار (ج. 1، ط2). دار الأندلس. (تحقيق رشدي الصالح ملحق).
- الألفي، أبو صالح (1974). الفن الإسلامي أصوله وفلسفته ومدارسه (ط1). دار المعارف.
- الماغرو، مارتن وآخرين. (1975). قصير عمرة سكنى وحمامات أموية في بادية الأردن. المعهد الإسباني العربي للثقافة.
- بابادوبولو، ألكسندر. (1979). جمالية الرسم الإسلامي (علي اللواتي، مترجم). مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله.
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل. (1998). صحيح البخاري. بيت الأفكار.
- بهنسي، عفيف. (1986). القصور الشامية وزخارفها في عهد الأمويين. وزارة الثقافة.
- حسن، حسن إبراهيم. (1964). تاريخ الإسلام (ج. 1، ط5). دار الأندلس.
- حميد، عبد العزيز وآخرون. (1982). الفنون الزخرفية العربية الإسلامية. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد.

- الحنبلي، عبد الحي بن العماد (1979). شذرات الذهب في أخبار من ذهب (ج. 1، ط2). دار المسيرة.
- خليل، عماد الدين. (1981). الطبيعة في الفن العربي والإسلامي (ط2). مؤسسة الرسالة.
- خير، صفوح. (1969). مدينة دمشق. وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي.
- شافعي، فريد. (1970). العمارة العربية في مصر الإسلامية عصر الولاة. الدار المصرية العامة.
- عبد الرحمن، حكمت نجيب. (1985). دراسات في تاريخ العلوم عند العرب (ط4). جامعة الموصل.
- علام، نعمت إسماعيل (1977). فنون الشرق الأوسط في العصور الإسلامية (ط1). دار المعارف.
- عكاشة، ثروت. (1977). تاريخ الفن التصويري الإسلامي الديني والعربي. المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- غريب، روز. (1952). النقد الجمالي وأثره في النقد العربي. دار العلم للملايين.
- فان بيرشم، مارغريت. (1994). فسيفساء قبة الصخرة: القدس الإسلامية في أعمال ماكس فان بيرشم. مطبعة دار الشام.
- قطب، محمد. (1980). منهج الفن الإسلامي. دار الشروق.

• كرزويل، ك. (1984). الآثار الإسلامية الأولى (عبد الهادي عبلة، مترجم). دار قتيبة.

• كونل، آرنست. (1966). الفن الإسلامي (أحمد موسى، مترجم). دار صادر.

• اللواتي، علي. (1989). خواطر حول الوحدة الجمالية للتراث الفني الإسلامي. في الفنون الإسلامية. دار الفكر.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

Creswell, K. A. C. (1940). Early Muslim architecture (Vol. 1). Clarendon Press

Flood, F. B. (2001). The Great Mosque of Damascus: Studies on the makings of an Umayyad visual culture. Brill.

Fowden, G. (2004). Qusayr 'Amra: Art and the Umayyad elite in late antique Syria. University of California Press.

Gonzalez, V. (2020). Aporia in Umayyad art or the degree zero of the visual forms' meaning in early Islam. Journal of Material Cultures in the Muslim World, 1(1-2), 6-33.

Grabar, O. (1973). The formation of Islamic art. Yale University Press.

Grabar, O. (1993). The mediation of ornament. Princeton University Press.

Grabar, O. (2005). *Early Islamic art, 650-1100* (Vol. 1). Ashgate/Variorum.

Grabar, O. (2006). *The Dome of the Rock*. Harvard University Press.

Grabar, O., Holod, R., Knustad, J., & Trousdale, W. (1978). *City in the desert: Qasr al-Hayr East*. Harvard University Press.

Hamilton, R. W. (1959). *Khirbat al-Mafjar: An Arabian mansion in the Jordan valley*. Oxford University Press.

Hillenbrand, R. (2021). *Islamic art and architecture* (New ed.). Thames and Hudson.

Sauvaget, J. (1939). *Remarques sur les monuments omeyyades*. *Journal Asiatique*, 231, 1-59.

Tohme, L. G. (2005). *Umayyad baths in context* [Doctoral dissertation, Massachusetts Institute of Technology].

تكلفة الحملات الصليبية في القرن الثالث عشر: دراسة في التمويل والإنفاق وآثارها الاقتصادية (538-690هـ/1187-1291م)

أ. م: د. عيادة عاشور سالم هرهور

الجامعة الأسمرية الإسلامية - دولة ليبيا

ملخص البحث:

أظهرت الدراسة أن الحملات الصليبية في القرن الثالث عشر لم تكن مجرد حملات عسكرية ذات دوافع دينية فقط، بل مثلت مشروعاً اقتصادياً معقداً استنزف الموارد المالية للقوى الأوروبية، فقد تباينت القدرة على التمويل الذاتي تبعاً للمكانة الاجتماعية والإمكانات الاقتصادية للمشاركين، إذ اعتمد القادة الكبار مثل الملك لويس التاسع واللورد إدوارد، على موارد تمويل متعددة شملت الضرائب الكنسية، والقروض، بالإضافة إلى الدعم البابوي لتغطية نفقات الجيوش والإمدادات، ولم تقتصر الأعباء المالية على العمليات العسكرية فحسب بل امتدت إلى النفقات القانونية والدينية، مثل الحصول على حمايات الملكية وتوكيل المحامين لإدارة الممتلكات، وكذلك تقديم الهبات للمؤسسات الدينية، بما أسهم في تعزيز النفوذ الاقتصادي للكنيسة وإعادة توزيع الثروة، هذا كما واجه الفرسان أزمات مالية نتيجة ارتفاع تكاليف المشاركة مقارنة بدخولهم الأمر الذي جعل استمرارهم يعتمد على الأجور ورعاية النبلاء، وفي المقابل لقد أدى الاعتماد المتزايد على النقل البحري إلى تنشيط حركة التجارة البحرية وظهور فرص اقتصادية جديدة للتجار في الموانئ فأصبحت الخدمات اللوجستية جزءاً من نشاط اقتصادي تحكمه اعتبارات السوق، هذا وتكشف الدراسة أن تكاليف الخيول والمعدات والأجور والنقل لم تكن مجرد نفقات عسكرية فقط بل تعبيراً عن تطور اقتصاديات الحرب

التي حولت الحملات الصليبية إلى مشروع مرتفع التكلفة والمخاطر تجاوز في آثاره البعد العسكري إلى تأثيرات اقتصادية واجتماعية واسعة.

الكلمات المفتاحية: التكاليف اللوجستية، الأعباء الأرستقراطية، التنظيم المؤسسي العسكري، آليات التمويل الكنسي.

Abstract:

The study revealed that the Crusades of the 13th century were not merely religiously motivated military campaigns, but rather a complex economic project that drained the financial resources of European powers. The ability to finance themselves varied according to the social standing and economic capabilities of the participants. Major leaders like King Louis IX and Lord Edward relied on multiple sources of funding, including church taxes, loans, and papal support to cover the expenses of armies and supplies. Financial burdens extended beyond military operations to include legal and religious expenses, such as obtaining royal protection, hiring lawyers to manage properties, and making donations to religious institutions. This contributed to strengthening the Church's economic influence and redistributing wealth. Furthermore, knights faced financial crises due to the high costs of participation compared to their incomes, making their continued existence dependent on wages and patronage from the nobility. Conversely, the increased reliance on maritime transport stimulated maritime trade and created new economic opportunities for merchants in ports, making logistics an integral part of an economic activity governed by market considerations. The study also reveals that the costs of horses, equipment, wages, and transportation were not simply military expenditures, but rather an expression of the evolving. The economics of war transformed the Crusades into a high-cost and high-risk project whose effects extended beyond the military dimension to broad economic and social impacts.

Keywords: Logistical costs – Aristocratic burdens – Military institutional organization – Church financing mechanisms.

مقدمة:

تُعدّ الحملات الصليبية بوصفها إحدى أبرز الظواهر التاريخية وأكثرها تأثيراً في تاريخ العصور الوسطى، ليست فقط بوصفها حملات عسكرية ذات طابع ديني، بل باعتبارها تركيبة معقدة تداخلت فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ كشفت الدراسات التاريخية أن هذه الحملات لم تقتصر على كونها تعبيراً عن الحماسة الدينية، بل مثلت مشروعات مالية ضخمة استنزفت موارد الأفراد والدول المشاركة على حدّ سواء، وبالإضافة إلى ذلك إنّها أسهمت في إعادة تشكيل البنى الاقتصادية في أوروبا و بلاد الشام و مصر والأناضول ، ومن هنا تبرز أهمية دراسة التكاليف الاقتصادية للحروب الصليبية بوصفها مدخلاً تحليلياً وذلك بغية تبين طبيعة هذه الحملات وآليات تمويلها، وما أسفرت عنه من تحولات جوهرية في العلاقات الاقتصادية والأنظمة المالية.

- أهمية الدراسة: الدراسة تسد فجوة في الكتابات العربية التي أهملت كلفة الحملات وتقديم نموذجاً لتحليل اقتصاديات الحرب في العصور الوسطى، وكذلك تفسير صعود طبقة التجار على حساب الإقطاع.

- هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل البنية الاقتصادية للحملات الصليبية من خلال تتبع أنماط الإنفاق المختلفة التي صاحبته، بدءاً من التكاليف الدينية والقانونية، مروراً بالنفقات العسكرية واللوجستية، ووصولاً إلى إجمالي التكاليف على مختلف الفئات الاجتماعية.

- إشكاليات الدراسة:

- تكمن المشكلة في ندرة الدراسات التي حللت الأثر الاقتصادي البنيوي للحملات على أوروبا مقارنة بالدراسات العسكرية.

- ما طبيعة التكاليف التي تكبدها الصليبيون خلال الحملات الصليبية؟
- كيف أثرت العوامل الاجتماعية والاقتصادية في تحديد حجم هذه النفقات؟
- إلى أي مدى أسهمت هذه التكاليف في تطور الأنظمة المالية والتجارية في أوروبا؟
- هل يمكن اعتبار الحروب الصليبية نقطة تحول نحو نشوء ممارسات اقتصادية ذات تجاري؟
- **فرضيات الدراسة:** تفترض الدراسة:
- أن الأعباء المالية للحملات ساهمت في تراجع الإقطاع وتسريع الانتقال الاقتصادي النقدي في أوروبا.
- أن الحملات الصليبية في القرن الثالث عشر لم تكن مجرد حملات عسكرية ذات دوافع دينية فقط، وإنما كانت مشروعاً اقتصادياً معقداً اعتمد على منظومة تمويل متعددة المصادر
- تفترض الدراسة أن حجم الإنفاق في الحملات الصليبية اختلف باختلاف المكانة الاجتماعية والقدرة الاقتصادية للمشاركين، مما أدى إلى تفاوت واضح في الأعباء المالية بين الملوك والأمراء والفرسان ورجال الدين.
- أن تنوع مصادر التمويل، مثل: الضرائب الكنسية والقروض ورهن الممتلكات والدعم البابوي، كان عاملاً رئيساً في استمرار الحملات الصليبية خلال القرن الثالث عشر.
- أن النفقات اللوجستية والإدارية والقانونية شكّلت جزءاً كبيراً من التكلفة الإجمالية للحملات، ولم تقتصر التكاليف على الجوانب العسكرية فقط.
- أن الأعباء المالية للحملات الصليبية قد أسهمت في إحداث تحولات اقتصادية داخل أوروبا، تمثلت في تنشيط التجارة البحرية، وتطور أدوات التمويل، وتعزيز دور المدن التجارية والكنيسة في الاقتصاد.
- **المنهج المتبع في الدراسة:** اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي، وذلك من خلال قراءة للمصادر التاريخية.

- الدراسات السابقة: منها علي سبيل المثال
- دراسة (Jonathan Riley – Smith, 2014) تعتبر دراسة المؤرخ Jonathan Riley – Smith من المراجع الأساسية التي فككت الأبعاد المالية للحملات الصليبية عبر كتابه تكاليف الحروب الصليبية، حيث ركز على تحليل البنية الاقتصادية المعقدة لتلك الحملات، مبينا التحديات الكبيرة، في حصر التكاليف الإجمالية بدقة نتيجة ندرة السجلات التاريخية المتكاملة.
- دراسة فاطمة زهراء محمد السعيد (الاقتصاد الصليبي في بلاد الشام خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين) قدم تحليل للجوانب الاقتصادية للحكم الصليبي في بلاد الشام.
- دراسة فواز نصرت توفيق، (طبقة الأمراء الأفصال في الحروب الصليبية) تناول تحليل دور الأمراء الأفصال في التنظيم العسكري والإداري للحملات الصليبية.
- دراسة نجلاء محمد رحومة حماد (الحملات الصليبية وتأثيراتها على الوضع السياسي والاقتصادي في المشرق الإسلامي) دراسة تضمنت تحليل للآثار السياسية والاقتصادية التي خلفتها الحملات الصليبية في المشرق الإسلامي.
- دراسة محمد أحمد عياصرة، الحروب الصليبية: دراسة في التنظيم العسكري. والاقتصادي لما وفره من معالجة علمية للجوانب العسكرية والاقتصادية للحملات الصليبية، مما أسهم في دعم الإطار النظري للبحث.
- هيكل الدراسة : تتكون الدراسة من محورين رئيسيين هما :
- المحور الأول: مصادر تمويل الحملات الصليبية .
- المحور الثاني :أوجه (مجالات الإنفاق) و الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للحملات علي أوروبا .
- الخاتمة : تتضمن النتائج التي توصلت إليها .

-قائمة المصادر و المراجع : تم إدراجها في نهاية الدراسة.

1- مصادر تمويل الحملات الصليبية:

تكشف الوثائق التاريخية عام 1271م عن الأعباء المالية الضخمة التي واجهها القادة الصليبيين في حملاتهم على المشرق العربي الإسلامي حيث اضطر الملك هنري الثالث إلى تدبير مبالغ طائلة للوفاء بنذره اتجاه الحملة الصليبية الثالثة (585-588هـ \ 1189-1192م) ولم يقتصر الأمر عند هذا فحسب حيث أثبتت الوثائق التاريخية أن الحملات شهدت إنفاقاً باذخاً، وهذا ما يعكس حجم الأعباء المالية المرتبطة بالحملات من قبل شخصيات بارزة مثل "رانولف دي جيرنون" (السعيد، 2016، ص27) وخلال الحملة الخامسة (614-618هـ \ 1217-1221م) مما يعكس الجانب المالي لهذه التحركات العسكرية ، ويمثل الجوهر الحقيقي للتكاليف الباهظة لهذه التحركات في طبيعة تلك النفقات التي لم تكن مجرد أرقام بل هي نتاجاً للتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية المتقلبة التي سادت في تلك الآونة.(عبد، 1985، ص164-166) .

1.1- التكاليف الدينية والقانونية: اقترنت الحملات الصليبية بحزمة متنوعة من النفقات، تأتي في مقدمتها التدابير الدينية والقانونية ، إذ لم تكن الحرب مجرد نشاطاً عسكرياً ، بل كانت مغامرة محفوفة بالمخاطر الجسيمة واجه فيها المشاركون مخاطر القتل والتشويه والأسر ، كما كان من الممكن أن تغرق السفن وتُهزم الجيوش ، ويضرب المرض والمجاعة ونتيجة لذلك حاول الصليبيون تأمين حماية البابوية قبل الانطلاق في رحلاتهم مما استوجب الأمر إلى دفع مبالغ نقدية أو التنازل عن أصول و الممتلكات (Riley-Smith, 1997, p.118) ففي عام 637هـ \ 1240م توحه "ريتشارد كورنوال" إلى "دير القديس ألبان" بعد أن أتم جميع الاستعدادات اللازمة لرحلته إلى بيت المقدس ملتمساً من الرهبان الدعاء له وطلب صلواتهم من أجل رحلته، كما وجد صليبيون

آخرون أنه من الضروري التضحية بالثروة الشخصية طلباً لكسب مرضاة الله (عبد، 2002، ص143) وقد شكلت الاستعدادات الدينية والمادية للحملات في القرن 13 منعطفاً اجتماعياً وعقائدياً غير مسبوق، برزت بوضوح عبر تنازل المحاربين عن حيازاتهم قبل رحيلهم إلى الشرق، حيث تداخلت عدة دوافع التقوى المسيحية مع الرغبة في تأمين الوضع القانوني والديني للعائلات، حيث برزت أنماط متعددة من الهبات شملت تأسيس مؤسسات دينية كبرى مثل مستشفى (Little Wymondley) التابع لفرسان الاسبتارية والذي حظي برعاية ملكية من الأمير إدوارد الأول وانتهاء بالمنح المتواضعة التي قدمها صغار الفرسان كإيجارات زهيدة، أو قطع أراضٍ صغيرة إذ مثلت هذه الهبات استثناءات غير معهوده من قبل ما عكست حجم التأثير العاطفي المرتبط بمخاطر الرحلة المقدسة، وكما أثرت الأواصر الأسرية بصورة أساسية في اختيار الجهات المستفيدة مثلما فعل "وليام لونجيسي مع" دير لاكوك" الذي أسسته والدته؛ ولم يقتصر الأمر على الهبات المباشرة فقط، بل امتد ليشمل تسوية النزاعات القانونية والتنازل عن المطالبات بالأراضي وتثبيت عقود الإيجار والرهونات (السعيد، 2016، ص28) وهو ما وفر للمؤسسات الدينية مكاسب عقارية هائلة واستقراراً قانونياً مقابل منح الصليبيين المزايا الدينية، مما حول حركة الصليب إلى محرك رئيسي لإعادة توزيع الثروة وتوطيد نفوذ الكنيسة الاقتصادي في أوروبا، (Lloyd, 1988, p.59-60) وبالإضافة إلى ذلك كانت حماية الأصول أولوية حيث كانت ممتلكات الصليبيين تحت حماية الكنيسة منذ نشر مرسوم براءة بابوية (Quantum predecessors) عام (540-541هـ) نشر مرسوم براءة بابوية (1145-1146م) ولكن العديد من الصليبيون الذين كانوا متشككين في فعالية هذا الضمان الكنسي اشتروا حمايات إضافية من التاج، واكتسب البعض منهم حمايات بسيطة دافعت فقط عن الرجال والإيجارات والأراضي والممتلكات، وبناءً على ذلك لقد شكلت الضمانات القانونية والمالية ركيزة أساسية لخروج الصليبيين إلى الأرض المقدسة، حيث

سعى المقاتلون والحجاج لتأمين ممتلكاتهم وحقوقهم القضائية عبر استصدار (خطابات حماية) ملكية تفاوتت مدتها وكلفتها بناءً على الواجهة الاجتماعية والقدرة المالية، فبينما اكتفى البعض بحماية بسيطة لم تتجاوز 2 شلن، كما أنفق كبار رجال الدين والنبلاء مبالغ طائلة جداً وصلت إلى 10 ماركات لضمان حصانة قضائية شاملة خلال غيابهم، ولم يتوقف الأمر عند الحماية فقط بل استثمر هؤلاء في تعيين وكلاء قانونيين لإدارة شؤونهم رسمياً، واتسمت هذه الإجراءات بالانتقائية حيث تزايدت أعداد المحامين المعتمدين رسمياً تزامناً مع تنامي ثروات الأفراد وعقاراتهم، مثلما ظهر عند "اللورد إدوارد وجراند سون" للذين اعتمدوا على شبكة من الوكلاء ذوي النفوذ الكبير، إلى جانب هذه الترتيبات الإجرائية اضطر الصليبيون لشراء وثائق قانونية خاصة تتيح لهم رهن أو تأجير أو بيع أراضيهم، بغية تأمين التدفقات المالية لتمويل حملاتهم، متخطين بذلك العوائق الإقطاعية الموروثة جوهرياً في الأطر القانونية و المالية لمواجهة متطلبات الحروب البعيدة والغياب الطويل عن الوطن. (عاشور، 1963، ص 945-980)

2.1- العتاد و الإمدادات التموينية : مع حلول القرن 13 كان من المتوقع من جميع الصليبيين باستثناء غير المقاتلين من ذوي المكانة العالية إحضار الدروع وسلاح وبعض الإمدادات معهم في الحملة وهذا ما أظهرته الأوامر الصادرة عن قادة الحملات في أوروبا؛ وهو ما يتضح جلياً في إنجلترا عام 584هـ \ 1188م بالتوازي مع الإجراء الذي اتخذته فريدريك بر بروسا عندما حظر انضمام أي شخص يسير على قدميه ممن يفترقون إلى القدرة على استخدام السلاح ولا يستطيعون تمويل أنفسهم للرحلة لمدة عامين على الأقل من الانضمام إلى جيشه (Grusade, 2010, p.43) ووفقاً للمصادر التاريخية فإن رئيس دير البحري حالياً تسمى الأقصر في مصر " في عام 667هـ \ 1269م أمر لويس التاسع بأن الصليبيين من مدينة "فريزيا الواقعة شمال غرب أوروبا" الذين يرغبون في الانضمام إلى جيشه يجب أن يكون معهم 7 ماركات إسترليني وملابس وأسلحة

ضرورية و 6 جرات من الزبدة ولحم البقر ونصف مكيال من الدقيق ، ورغم هذه المتطلبات كانت ستمنع الفقراء عمدا من المغادرة ، غير أنها لم تمثل عائقاً جسيماً للأثرياء إلى حد ما ، ففي أواخر القرن الثالث عشر كان من الممكن شراء 80 رطلاً من الجبن مقابل 3 شلنات و 4 بنسات وفي عهد ملك إنجلترا إدوارد عام (670-706هـ\1272-1307م) يبدو أنه كان من الممكن شراء الدروع مقابل 5 شلنات بينما كان من الممكن في عهد جده الملك جون (595-613هـ\1199-1216م) كانت قيمة السيوف منخفضة الجودة تقدر بـ 6 بنسات وخلال القرن 14 دفع الكثيرين للاستغناء عن اقتناء معدات قتالية حديثة اكتفاءً بما لديهم ، أو اللجوء لابتكار أسلحة مؤقتة مثلما فعل أحد الشبان أثناء حصار دمياط بتحويل مذراة تستخدم عادة لدرس الحبوب إلى سلاح عبر ربطها بالسلاسل (Oliver, 1948, p.27) إلا أن القادة حرصوا على بشراء مواد إضافية لحاشيتهم في الفترة التي سبقت الحملات لتخفيف العبء عن النبلاء ، حيث شرع الملك هنري الثالث في عام 648هـ \ 1250م في التجهيز والاستعداد لحملة وفي عام 650هـ\ 1252م أمر الملك بإرسال الأسلحة وأشياء أخرى أمامه إلى الأرض المقدسة ليتم تخزينها في دور آمنة ومستودعات حتى وصوله ، وعمل "سيمون دي مونتفورت" على حماية ثرواته المالية عبر تخزينها في قلاع ومخازن محصنة لضمان بقائها حتى بدء الحملة ، و بالإضافة إلى ذلك قام بجمع وتوجيه الأموال لتسليح حملته نحو بيت المقدس ، وتوفير كافة احتياجاتها من طعام وعتاد ، وفي عام 637هـ\ 1240م وفي سياق متصل أظهر ريتشارد أوف كورنوال جاهزيته الكاملة التي أكدها مبعوث بابوي أقرّ بانتهاء كافة التحضيرات اللازمة لرحلته حيث أرسل الأسلحة مسبقاً وشحن سفنه بالمؤن ، وعين اللورد إدوارد كـ متعهد لرحلته إلى الأرض المقدسة (عياصرة ، 2011، ص149) ولم يتوقف شراء السلع بالطبع عند المغادرة ؛ حيث استلزمت الضرورة تحديد احتياجات

المواد الغذائية إذ تشير التقديرات إلى أن الفرد الواحد من المقاتلين كان يستهلك نحو 1.3 كيلوغرام من الطعام يوميا، مما يعني أن قوة عسكرية قوامها 15,000 جندي يحتاج إلى ما لا يقل عن 288,400 كيلوغرام من المؤن لكل أسبوعين أو في ظروف استثنائية ثلاثة أسابيع يقضيها في الميدان، يبدو أنه كان المسؤول الأول عن إعادة التموين وتحمل وطأة التكاليف ففي عام 668هـ\1270م اشترى ويليم دي فلينس العلف واللحوم لوحده أثناء توقفه في مدينة " باليرمو " وهو في طريقه إلى الشرق ، وفي عام 669هـ\1271م اشترى جون الثاني وهو أحد كبار النبلاء 500 كيلو من الحبوب من صقلية لرحلته إلى عكا كما أنفق اللورد إدوارد 800 جنيه إسترليني على الأقل على سلع من تجار عكا بين عام (670-673هـ\ 1272 -1274م) (عاشور ، 1975، ص1084) ومع ذلك فقد خف العبء عن القادة من خلال المشتريات الفردية للأتباع من التجار المحليين أو الأسواق الداخلية للحملات الصليبية ، وعلاوة على ذلك قدمت الجماعات العسكرية الطعام للجنود حيث قام الداوية بإطعام حوالي 4000 رجل يوميا أثناء حصار مدينة دمياط عام (615-616هـ\1218-1219م) وفضلا عن ذلك لم يكن من الضروري أن ينفق الصليبيون أي شيء على الطعام مادام بمقدورهم تحصيله عبر المصادرة و النهب، وهو ما تجلّى بوضوح عندما اضطر المشاركون في الحملة الصليبية الخامسة، لاصطياد الأسماك بأيديهم في خضم فيضان دمر معظم مخزونات طعامهم أو من خلال استيلاء الجنود على الأطعمة من القرى المجاورة عقب غزو مدينة دمياط (سعداوي ، 1959، ص54) أما فيما يخص المشتريات الفردية للقادة الصليبيين فقد اعتمدوا بشكل كبير على الشراء من التجار المحليين أو من الأسواق التي كانت تُقام داخل المعسكرات الصليبية، وهذا ما أسهم في استمرارية الحملات بالرغم من الصعوبات اللوجستية التي واجهتها القيادات المركزية (عبده، 1990، ص163)

2- مصادر تمويل الحملات الصليبية :

2.1- الأساقفة: إقتصرت المشاركة في الحملات الصليبية على فئة محدودة من أساقفة إنجلترا ومع ذلك فإن معظم الذين ذهبوا أنفقوا بالتأكيد مبالغ مماثلة لنظرائهم من الأرستقراطيين العلمانيين ، لأنه يبدو أنهم مثل هؤلاء الرجال قادوا ومولوا مجموعات مسلحة (Stubbs, W ,1864,p.116) وفي عام 615هـ\1218 م سيلفستر أوف ايفشام أسقف مدينة "ووتر الإنجليزية" طلب معونة من مستأجره وترخيصاً لتأجير جميع أراضيه وربوعه وممتلكاته لمدة ثلاث سنوات ، وذلك من أجل تمويل رحلة حجه ؛ومن المؤكد أيضاً أن المطالب المالية للحاشية كانت وراء هذه الإجراءات الصارمة ، ومن الواضح أن " بيتر دي روش وهو أحد كبار المستشارين للبلاط الإنجليزي أسقف "مدينة وينشستر الواقعة جنوب إنجلترا" "ووليام بروير أسقف مدينة إكستر الواقعة جنوب غرب إنجلترا" قد مولا العديد من الرجال الذين توجهوا شرقاً معهما في أواخر عشرينيات القرن الثالث عشر(عبدة، 2002، ص144) ، ويبدو أن كليهما وجد ضرورة لرهن الأراضي رغم وصول Brewer إلى إعانة صليبية بقيمة أربعة آلاف مارك ، وبالطبع لم يتصرف كل أسقف بهذا النحو فلا يوجد دليل على أن رجل الدين "وليام كور نهيل" أسقف "مدينة كوفنتري القريبة من مدينة برمنغهام" وهو الأسقف الإنجليزي الآخر الوحيد المعروف بأنه خرج في حملة صليبية يقود حاشية عسكرية ولا بد أن نفقات ويليام كانت صغيرة نسبياً نتيجة لذلك ، ويبدو إذن أن الحملات الصليبية كانت بعبارات نسبية مرهقة للغاية مالياً للطبقة الأرستقراطية والفرسان، وفي كثير من الحالات للأساقفة رغم أن المبالغ التي أنفقها الأفراد يمكن أن تفاوت بشكل كبير ، ومع ذلك فإن مثل هذا الاستنتاج لا يكاد يقدم صورة حية لكيفية تأثير الحج المسلح على خزائن المشاركين ، ولهذا يجب أن نتخذ نهجاً آخر وهو مسح لتكاليف محددة أي نظرة عامة على ما أنفقه الصليبيون من أموال قبل الرحلات الاستكشافية وإثرائها (Lloyd,1988,p.74-76).

2.2- الطبقة الأرستقراطية: منذ بداية القرن الثالث عشر فصاعداً كان اللوردات

العظماء هم أعلى الصليبيين شأنًا من غادروا إنجلترا ، وقد تفاوتت التكاليف التي تكبدها هؤلاء الرجال بشكل كبير جداً؛ وهذا يرجع إلى أن التركيبة الاجتماعية للأرستقراطية التي لم تكن موحدة بأي حال من الأحوال ، إذ تراوحت من كبار أفراد العائلة المالكة وصولاً إلى صغار النبلاء ، ولكن ذلك كان يعود إلى أن العديد من العوامل بالإضافة إلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي حددت مقدار الأموال التي يجب أو يمكن إنفاقها في الحملات الصليبية ، وكان من أبرزها مقدار الأموال التي تم جمعها للحملة وعدد الأتباع الذين يحتاجون إلى دعم مالي ومدة البعثة وتوقيت حدوث الحملة الصليبية ، بما أن تكلفة الحرب يبدو أنها ارتفعت ؛ إلا أن الأرستقراطيين سواء كانت التكاليف مرتفعة أو منخفضة دائماً ما واجهوا تحديات مالية، ففي عام 1300م كان هناك ستة إيرلات " نبلاء " يتلقون دخلاً سنوياً يقدر بحوالي 3,000 جنيه إسترليني ، وكان أدناها مبلغاً زهيداً يقدر بحوالي 400 جنيه إسترليني، بينما كان آخرون يستفيدون من إيرادات تتجاوز 3,000 جنيه إسترليني وبلغ أعلاها 11,000 جنيه إسترليني ، يبدو أن الأرستقراطيين أنفقوا مبالغ كانت قابلة للمقارنة مع هذه الأرقام أو أكبر منها ، وفي بعض الأحيان أكبر بكثير ويبدو أن اللورد إدوارد الذي قاد حملة صليبية كبيرة وممولة بشكل استثنائي بين عامي (668-673هـ \ 1270 و 1274م) يقدم مثلاً على الحد الأقصى من الإنفاق الأرستقراطي وللأسف فإن المصادر التاريخية تروى بأن نفقات اللورد إدوارد كانت قليلة وأكثرها قيمة تقدر بـ 22,500 مارك أي ما يعادل 16,666 جنيهًا و 13 شلنًا و 4 بنسات . (سيمون ، 2013، ص493) تجسد الأرشيفات الملكية وسجلات الطوائف العسكرية دقة التخطيط المالي للحملات الصليبية، حيث استطاع إدوارد الأول تأمين ميزانية ضخمة تراوحت بين 90,000 و 100,000 جنيه إسترليني، وهي سيولة تدفقت من روافد متنوعة شملت قروضاً سيادية من لويس التاسع، ومساهمات

من تجار إيطاليين من المدن بيزا و نابون ، دعماً مصرفياً مباشراً من أحد الفرسان الايطاليين "ريكاردي" في مدينة لوكا الإيطالية (عمران ، 1986، ص227)، فضلاً عن الضرائب الكنسية وضريبة العُشر لعام 668هـ \ 1270م ومستحقات الطوائف العسكرية كفرسان الهيكل؛ وفي سياق مواز يظهر نموذج الإنفاق الأرستقراطي لدى الأمير الإنجليزي "ريتشارد كورنوال" الذي قاد حملته بين عامي (637-638هـ \ 1240 - 1241م) بتمويل استند إلى دعم هنري الثالث عبر ضرائب التاج وغرامات المحاكم وإعانات اليهود، إضافة إلى الامتيازات البابوية التي منحه إياها البابا غريغوري التاسع من عوائد الفداء والوصايا، مما يعكس تحول العمل العسكري الصليبي إلى منظومة لوجستية معقدة تعتمد على نظام مؤسسي يمتد عبر الدول و الممالك المختلفة وهدفها توفير السيولة النقدية الكافية لإدارة الصراع في المسرح الشرقي (عاشور ، 1963، ص1056) هذا وتتمحور التقديرات المالية للحملات الصليبية الأرستقراطية حول تضافر الإيرادات القانونية والكنسية مع الثروات الشخصية وفق ما أشارت إليه النصوص التاريخية المتاحة، رغم ندرة الأرقام الدقيقة إلى أن التمويل كان يعتمد بشكل أساسي على منح البابوية وعوائد المصادرات والقضاء ؛ فنجد أن "سيمون دي مونتفورت" خصص له عام 646هـ \ 1248م مبلغ 4000 مارك من إيرادات الكنيسة، بينما وعد "إدموند كراوتشباك هو الابن الثاني للملك هنري الثالث" عام 669هـ \ 1271م بمبلغ 2000 مارك من غرامات الجولة القضائية في المقاطعة الإنجليزية "لينكونشير" وبناءً على هذه المعطيات يمكن تقدير تكلفة حملة ريتشارد بحوالي 10,000 جنيه كحد أدنى ، و هذا إلى جانب قدرته على ضخ أموال ضخمة من خزائنه الخاصة ، ويرفع التوقعات المنطقية للإنفاق الفعلي إلى حدود 15,000 أو 20,000 جنيه، وأما على صعيد النطاق الأدنى للإنفاق الأرستقراطي، تبرز هناك حالات تعكس استراتيجيات تمويل متنوعة على سبيل المثل بيع الأصول العقارية ك الغابات ، ومنح حقوق المرعى مقابل مبالغ نقدية،

كما يظهر في حالة "دي مونتهفورت" الذي جمع 1000 جنيه من بيع غابة للإسبنتارية ، بالإضافة إلى المنح المتكررة التي حصل عليها قادة آخرون مثل "وليم لونجسبور و أوتو دي جراندسون" وهذا ما يعزز الاستنتاج بالتكلفة الإجمالية للعديد من النبلاء كانت تستقر غالباً عند بضعة آلاف من الجنيهات، وهي مبالغ تعكس حجم العبء المالي الذي فرضته هذه المشروعات العسكرية على الطبقة الأرستقراطية في تلك الحقبة. وعلاوة على ذلك ربما أنفق البعض أقل من ذلك فمن الناحية النظرية فكان من الممكن للنساء الأرستقراطيات إنفاق مبالغ مماثلة لنظرائهن من الرجال على الأقل في أوائل القرن 13م، وفي رسالة عام 596هـ \ 1200م إلى "هوبير والتر" رئيس أساقفة "مدينة" كانتربري الواقعة جنوب شرق إنجلترا " و ذكر إينو سنت الثالث أن النساء الثريات يمكنهن قيادة المحاربين في الحملات والدفع لهم من أموالهن الخاصة، ومع ذلك يبدو أن القليل من النساء وجدن قد قبلن هذا العرض بل يبدو أن المواقعات بالصليب استمررن في الانطلاق فقط مع خدمهن المباشرين ، فعلى سبيل المثال عندما غادرت الملكة إليانور قشتالة من إنجلترا إلى الشرق مع زوجها اللورد إدوارد عام 668هـ \ 1270م كان يرافقها راعي "وليم لوفبورو" وخادمه "وليم ويدز" وكاتبها "وليم دي" وخادمها الشخصي ومساعدتها "روبرت لوكليرك" ومن المفترض عدد لا بأس به من خدم المنازل الآخرين ، و على الرغم من غياب السجلات الخاصة بقيادة الجنود إلا أن نفقات إليانور ومع ذلك لا يوجد سجل لقيادتها للجنود ونتيجة لذلك لابد أن نفقات "إليانور" ونفقات النساء كانت متدنية إلى حد ما ، مما أدى بالتبعية لظهور هذه النتائج ، هذا و توضح المصادر التاريخية العائدة إلى عام 673هـ \ 1275م حجم الأعباء المالية و الديون التي تكبدتها "إليانور" نتيجة رحلة حجها في الأرض المقدسة (Michael,2005,p.142).

3.2-الفرسان: يمكن كشف ملامح التكلفة المالية التي تكبدها الفرسان خلال البعثات الصليبية من خلال استقراء معدلات الأجور والرواتب الممنوحة، حيث مثلت هذه الأجور

الأداة الرئيسة لتغطية النفقات المعيشية واللوجستية للمقاتلين ، وفي هذا السياق يشير المخطط الصليبي البندقي "مارينو سانودو" إلى ضرورة أن تكون الرواتب المخصصة للمرتزقة كافية من أجل ضمان مستوى من العيش يتسم بالحذر والشرف في وقت واحد ، وعلى الرغم من ندرة الأدلة الإحصائية ، إلا أن المعطيات المتوفرة حول الحملة الصليبية التي قادها لويس التاسع بين عامي (646-652هـ \ 1248-1254م) تشير إلى ذلك (الياسري ، 2023، ص74) ف تقول الدراسات أن الملك لويس قد منح فرسانه 7 شلنات و 6 بنسات يومياً ، وهو ما يعادل تقريباً 136 ليرة و 17 شلناً و 6 بنسات ، أي نحو 34 جنيهاً إسترلينياً في العام الواحد ، وفي مرحلة لاحقة وتحديدًا خلال التحركات العسكرية التي قادها اللورد إدوارد بين عامي (668-673هـ \ 1270-1274م) تشير السجلات إلى أن الفرسان تقاضوا قد مبلغ قدره 100 مارك ، وهو ما يعادل 66 جنيهاً و 13 شلناً و 4 بنسات تقريباً لكل منهم ، وذلك بين عامي (668-673هـ \ 1270-1274م) يبدو أن فرسان إدوارد حصلوا على 100 مارك أي 66 جنيهاً و 13 شلناً و 4 بنسات لكل منهم عن السنة الأولى من الحملة ويظهر من ذلك أن الحملة الصليبية ربما قد كلفت الفارس ما بين 30 و 70 جنيهاً إسترلينياً سنوياً في منتصف القرن 13 على الأقل ، ومثل هذه النفقات كان من الصعب جداً على فارس فقير يبلغ دخله السنوي 20 جنيهاً تغطيتها دون مساعدة من راتب رسمي وحتى لو كانت التكلفة السنوية مبلغاً مقبولا قدره 30 جنيهاً ، لكان على هذا الفارس جمع ما يعادل دخل سنة ونصف للمشاركة في الحملة لمدة عام واحد وثلاثة أضعاف دخله لمدة عامين وأربعة أضعاف ونصف لمدة ثلاثة أعوام وستة أضعاف لمدة أربعة أعوام (عاشور، 2010، ج1، ص104-105).

4.2- الخيول: كانت البغال و الخيول وغيرها من حيوانات الحمل أساسية لحركة الحملات الصليبية خلال سنواتها الأولى، لأنها حملت أمتعة الصليبيين عبر مسافة طويلة

من أوروبا و آسيا الصغرى، ومع ذلك أدى ظهور الطريق البحري في أواخر القرن 12م إلى انخفاض أهميتها، بحث أصبحت السفن و ليست الثيران هي الناقلات الرئيسية للأموال و الإمدادات ، ومع ذلك ظلت الخيول هي أئمن حيوانات الحمل على الإطلاق (Richard,1999,p.277) هذا وقد شهدت الاستراتيجية للحملات الصليبية تحولاً جذرياً في نهاية القرن 12م ، حيث تم الاستغناء عن الزحف البري لصالح الاعتماد الكلي على الأساطيل البحرية ؛ مما ألقى بعبء تنظيمي هائل على القادة لتأمين سفن النقل التي استمدت غالباً من القوى التجارية، ل مدن موانئ البحر المتوسط الغربية مثل جنوة ومرسيليا وبروفانس ،وهو ما فعله اللورد إدوار في تأمينه لسفن حملته، لم يقتصر الأمر على التعاقد مع التجار بل شملت الموارد البحرية (Lloyd,1988,p.136) وتشير النصوص التاريخية الدور البارز الذي لعبته سفن فرسان الهيكل في حصار دمياط إبان عهد الملك هنري الثالث عام 650هـ \ 1252م حيث مثلت تلك القوات العسكرية إلى جانب فرسان الإسطارية والتوتونيين ركيزة أساسية في إسناد العمليات البحرية إلا أنهم وجدو صعوبة في تأمين السفن ف إصدار البابا إينو سنت الرابع مرسوم أفليكت كوردس عام 643هـ \ 1245م الهدف منه هو دعم الحملات من خلال الحوافز الدينية و التنظيم السياسي ومنح من خلاله غفراناً للخطايا لكل من يساهم في بناء السفن أو تقديمها للصليبيين (عاشور، 1963، ص1012-1015) كما اضطر بعض النبلاء لـ جلب سفن من مناطق نائية كما فعل أحد النبلاء " ساير دي كوينسي "عام 616هـ \ 1219م بتجهيز سفينة في مدينة "غالواي" لإرسالها لمدينة بريستول " (عمران، 1999، ص254-257) وكما فعل " كونت سانت بول" عام 674هـ \ 1249م بحصوله على سفينة من مدينة "إنفرنيس الواقعة شمال إنجلترا" مما ترتب على ذلك ارتفاع ملحوظ في تكاليف الشحن نتيجة لطول المسافات وهذا ما يستلزمه ذلك من تعويض عن مدة العبور، في حين لقد شهدت الجوانب المالية تنوعاً في أساليب

سداد هذه التكاليف واختلافاً في آليات تمويلها ، وبالرغم من تصدي اللوردات لإدارة العملية حيث تحمل القادة أحياناً النفقات كاملة مثل اللورد إدوارد الذي وظف جزءاً من مبلغ يقدر بحوالي 70,000 ليرة حصل عليها من لويس التاسع لهذا الغرض ووثق ذلك في عقود أتباعه، وهذا وكما خصص "هيو دي نيفيل" في وصيته أموالاً لعودة أتباعه من الأرض المقدسة ، ولم تكن هذه التغطية المالية هبة محضة دائماً بل كانت ترتبط أحياناً بعقود اشتراكية مثل منح هنري الثالث عام 1252م سفينة مجهزة لأحد النبلاء وهو "بيتر أوف سافوي" مقابل التزامه بالمشاركة في الحملة القادمة (عبد، 1990، ص158) هذا وفي سياق آخر برز نظام تقاسم التكاليف كما حدث في معاهدة البندقية عام 597هـ \ 1201م عندما تعثر سداد القسط الأول البالغ 85,000 مارك نتيجة نقص أعداد المتجمعين من الصليبيين ، بينما استخدم ريتشارد قلب الأسد سلطته الملكية في حق مصادرة السفن بأسعار مخفضة (عمران، 1999، ص234) وذلك لتأمين سفن بسعر مخفض بلغ في المتوسط 50 جنيهاً إسترلينياً وهو ما يعادل ثلثي سعر السوق مفترضاً أن يغطي الجنود الثلث المتبقي ، هذا تعكس هذه المعطيات الاقتصادية ملمحاً جوهرياً للتنظيم الهيكلي (صبره، 1987، ص310) حيث تجاوز التحرك نحو الشرق الأبعاد العسكرية ، ليرتبط بشبكة تجارية متكاملة اتخذت من موانئ البحر الأبيض المتوسط ، ولا سيما ميناء مرسيليا الذي كان مركزاً محورياً لتجهيز الأساطيل والحجاج والمقاتلين إلى بيت المقدس ، وقد اعتمد تمويل هذه الرحلات البحرية نمطاً اقتصادياً يقوم على نظام (شراء المساحات الفردية) داخل السفن عوضاً عن التمويل الجماعي للبعثات وهذا ما أفرز تمايزاً طبقياً واضحاً في مستويات الخدمة والأسعار ، ففي عام 644هـ \ 1246م وجد تقسيم تراتبي يخصص الدرجات العليا للنخبة والنبلاء مقابل تكاليف باهظة تضمن الرفاهية والأمان، في حين خصصت إن المستويات العامة من الجنود والفقراء، ومع حلول عام 666هـ \ 1268م كشفت التغيرات في الأسعار واستحداث

درجة رابعة ، يعكس تطوراً جديدة في السوق و تمثلت في اتساع الطلب ونمو المنافسة التجارية وتطور القدرات الاستيعابية للنقل البحري، علاوة على ذلك ظهور الممارسات الاستثمارية والمضاربات المالية، كما جسدتها حالة التاجر "غارن مآريني هو أحد فرسان الاستيعابية" الذي استحوذ على مساحات واسعة جداً لإعادة بيعها بربحية مرتفعة، هذا و تؤكد النصوص التاريخية عن تحول النقل الصليبي من مهمة دينية وعسكرية إلى نشاط اقتصادي منظم يخضع لقوانين التبادل التجاري (عاشور، 1995، ص942)، وهذا ما يبرز الدور المحوري للمدن الفرنسية والإيطالية ك شريك اقتصادي استراتيجي مهم في استدامة تلك الحملات عبر تحويل العمليات اللوجستية إلى صناعة تجارية رابحة ، وبناءً عليه فإن هذه الأرقام لا تمثل مجرد قيم نقدية بل وثيقة تاريخية علمية تبرهن على تطور الاقتصاد التجاري المرتبط بالحملات ، وبالإضافة إلى ذلك ظهور طبقة نفعية من التجار استثمرت في الصراعات الكبرى لتحقيق تراكم مالي وتوسع اقتصادي غير مسبوق وتوسع أيضاً في نفوذ القطاع الخاص ضمن العمليات العسكرية الكبرى، وتشير الوثائق التاريخية المتعلقة بالحملات في القرن 13م إلى تعقيد لوجستي ومالي لافت، حيث تكشف مسودة الاتفاق بين ممثل "جون دي نيفيل و فيليب باسيت" عام 636هـ \ 1239م عن التزامات دقيقة تمثلت في اصطحاب أربعة خيول بقيمة 15 جنيهاً إسترلينياً، وهو ما يعكس القيمة الاستراتيجية للخيول التي استمرت في خطط القادة اللاحقين مثل هنري الثالث عام 650هـ \ 1252م واللورد إدوارد عام 670هـ \ 1272م ورغم أن الصليبيين اعتمدوا على إسبلاقم الخاصة ، إلا أن تكاليف الحرب أجبرت القادة مثل "جاي دي لوزينيان ولويس التاسع" على الاقتراض المالي لتأمين الدواب، خاصة مع ارتفاع أسعار الخيول الحربية من جنيين إلى ثمانية جنيين خلال قرن واحد (Riley-Smith, J, 2005, P. 189) مع تصاعد كلفة إعاشتها اليومية التي شملت مواد كلفته ك المصطكى (شجرة المستكة) والزنجبيل، ومع تحول النقل العسكري نحو النقل البحري،

اضطر القادة للتعامل مع المراكز التجارية في جنوه ومرسيليا واستئجار السفن العسكرية، مما دفع البابوية لإصدار مراسيم تحفيزية كمرسوم أفليكيت كوردس الذي أصدره البابا إينو سنت الرابع عام 643هـ \ 1245م و ذلك لتشجيع حركة بناء السفن حيث تعددت وتنوعت سبل التمويل بين تحمل القادة للنفقات بالكامل أو تقاسمها مع الأتباع أو حتى استغلال حق المصادرة الملكي كما فعل ريتشارد قلب الأسد .(سعداوي ،2023،ص160-162) بينما وجد الصليبيون المستقلون أنفسهم أمام أسواق منظمة بمرسيليا تخضع لدرجات متفاوتة من الرفاهية والسعر، مع بروز ممارسات مضاربة تجارية واسعة من قبل وسطاء سعوا لتحقيق أرباح تصل تقريباً إلى 25% من إعادة بيع المساحات على متن السفن المتجهة شرقاً، (عياصرة، 2011،ص134-135)

5.2- النجارين والصناع: لقد تجلّت الملامح البنيوية للجيش الصليبي خلال القرن 13 من خلال تحول جذري نحو مؤسسة الحرب وتكريس النظام التعاقدي النقدي؛ حيث لم يعدّ الجيش يقتصر على النواة المقاتلة من الفرسان، بل امتد ليشمل فئات ضرورية أخرى من النجارين، والمهندسين، والبنائين، وصناع عربات، وقد ينبهر المرء من هذه النفقات المرتفعة (بوعلاق ،2024،ص379-402) ومع ذلك كان ضروريا وحكيما في آن واحد حيث ضمنت الأجور الولاء والطاعة وكما قيل إن أحد اللوردات البارزين في الحملة الصليبية الأولى قال دفاعا عن فاتورة أجوره المرتفعة إن جنودي يملؤون حقائبهم بالفضة وأنا أملأها بالهموم والأسلحة والعرق والارتجاف والبرد والمطر، ومع ذلك يجب التأكيد على أنه لم يكن كل من في الحملة الصليبية يتقاضى أجرا وبالفعل فبالرغم من أن الأجور كانت سمة من سمات الحركة الصليبية منذ بدايتها (الشعيبات ،2022،ص198-220)، وبالرغم من احتمال وجود زيادة في الخدمة مدفوعة الأجر قرب نهاية القرن 13 إلا أن جيوش الصليبيين كانت تتكون بشكل عام من أتباع مدفوعي الأجر وغير مدفوعي الأجر والمتطوعين غير المأجورين (عاشور، 1963،ص954) ف يقول أحد المؤرخين

حول جيش ويليم لونج في مصر حيث ورد في عام 648هـ\1250م غادر الملك لويس التاسع حصن دمياط نحو المناطق الشرقية وتبعه اللورد "ويليم لونج آيزبور" مع شركائه الذين انضموا إليه وهم "روبرت دي فير" وغيرهم من الإنجليز، والفرسان والأتباع الذين استبقاهم مقابل أجر، وهكذا يتم التمييز بوضوح بين أولئك الذين استبقاهم "لونج آيزبور" مقابل أجر وأولئك الذين انضموا إليه ببساطة ولم يكن من المتوقع حينها من قادة الوحدات دعم الجميع ماليا ومع ذلك كان بإمكان هؤلاء الرجال تقديم قدر كبير من الدعم لأولئك الذين لم يكونوا مدرجين في كشوف رواتبهم بغض النظر عن غياب الالتزام الرسمي وقد سجل حساب نفقات لويس التاسع في الحملة الصليبية للأعوام (646-652هـ\1248-1254م) (الشعبيات، 2020، ص323) أن الفرسان الذين خدموا مقابل أجر حصلوا على مبلغ إجمالي قدره 107,288 ليرة و 3 شلنات و 7 بنسات من الملك، ومع ذلك فإن الفرسان الذين خدموا بدون أجر ظلوا يتمتعون بنسبة 46,467 ليرة و 13 شلن في شكل هدايا وإعانات مخصصة لهذا الغرض (يوسف، 1997، ص246).

التوصيات:

توصي الدراسة بالتوسع في تحليل دفاتر الحسابات الخاصة بالمدن الإيطالية، ومقارنتها بسجلات الأديرة والوثائق الكنسية، بما يسهم في تقديم فهم أكثر دقة لآليات انتقال الثروة وتمويل الحملات الصليبية خلال القرن الثالث عشر.

خاتمة:

- أظهرت الدراسة أن الحملات الصليبية في القرن الثالث عشر قد تجاوزت كونها مشروعاً دينياً عسكرياً، لتتحول إلى أزمة مالية بنوية أسهمت في إعادة تشكيل العلاقات الطبقية في أوروبا.

- بينت النتائج أن التفاوت في حجم الإنفاق كان انعكاساً مباشراً للهرم الاجتماعي، إذ تحمل القادة الكبار مثل اللورد إدوارد، أعباء مالية تراوحت بين (90,000-100,000) جنيه، في حين عجز الفارس العادي عن تغطية تكلفة سنوية تراوحت بين (30-70) جنيه دون دعم كنسي أو إقطاعي.

- كشفت الدراسة أن الاستنزاف المالي للحملات الصليبية أدى إلى تآكل ثروات الطبقة الأرستقراطية، مما اضطر العديد من النبلاء إلى رهن ممتلكاتهم وبيع أراضيهم لمؤسسات الكنيسة وكبار التجار، وهو ما أسهم في إضعاف النظام الإقطاعي.

- كما أوضحت النتائج أن المدن الإيطالية قد شهدت صعود طبقة جديدة من الممولين والمجهزين البحريين الذين لعبوا دوراً محورياً في تمويل الحملات الصليبية، وحولوا الحرب إلى نشاط اقتصادي قائم على القروض التمويلية التجاري وتحقيق الأرباح.

- أكدت الدراسة أن الكلفة المالية المرتفعة للحملات الصليبية لم تمثل مجرد خسائر اقتصادية فقط، بل كانت عاملاً تاريخياً أسهم في تسريع التحول من الاقتصاد الإقطاعي القائم على العطايا إلى اقتصاد نقدي وتجاري، ومهدت لظهور الأنظمة البنكية والضريبة الحديثة في أوروبا.

قائمة المصادر و المراجع:

- البوعلاق، محمد (2024) النجارون والصناع في الجيوش الصليبية: دراسة في التنظيم العسكري، مجلة الدراسات التاريخية، 12(3)، 379-402.
- السعيد، فاطمة زهراء محمد (2016) الاقتصاد الصليبي في بلاد الشام خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.
- الشعيبات، أحمد (2020) التنظيم العسكري والإنفاق المالي في حملة لويس التاسع الصليبية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية، 28(4)، 323-347.

- (2022) الأجور والتنظيم الإداري في الجيوش الصليبية خلال القرن الثالث عشر، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات ، 37(2)، 198 - 220.
- السعداوي، عبد الله (1959) الحملة الصليبية الخامسة ، القاهرة، مصر، دار النهضة العربية.
- صبرة، أحمد (1987) التاريخ الاقتصادي لأوروبا في العصور الوسطى، القاهرة، مصر، دار الفكر العربي.
- عاشور، سعيد عبد الفتاح (1963) الحركة الصليبية : صفحة مشرقة في تاريخ الجهاد الإسلامي في العصور الوسطى (ج1-2) ، القاهرة، مصر، مكتبة الأنجلو المصرية.
- (1975) تاريخ أوروبا في العصور الوسطى ، القاهرة، مصر، دار النهضة العربية.
- (1995) التاريخ الاقتصادي للعصور الوسطى ، القاهرة، مصر، دار الفكر العربي.
- (2010) الحروب الصليبية (ج1) القاهرة، مصر ، دار النهضة العربية.
- عبده، محمد عبد الله (1985) الحروب الصليبية: الجوانب الاقتصادية والعسكرية، القاهرة، مصر، دار النهضة العربية.
- (1990) التمويل العسكري في العصور الوسطى ، القاهرة، مصر، دار الفكر العربي.
- (2002) تاريخ الحروب الصليبية ، دراسات في البنية الاجتماعية والاقتصادية ، القاهرة، مصر، مكتبة الأنجلو المصرية.
- عمران، محمد عبد الله (1986) العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، القاهرة، مصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- (1999) النشاط التجاري في البحر المتوسط خلال العصور الوسطى ، القاهرة، مصر، دار الفكر العربي.
- عياصرة، محمد أحمد، (2011) الحروب الصليبية: دراسة في التنظيم العسكري والاقتصادي، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

- الياسري، محمد (2023) اقتصاد الحرب في الحملات الصليبية ، بغداد، العراق، دار الشؤون الثقافية العامة.
- يوسف، حسن محمد (1997) النظم العسكرية في العصور الوسطى، القاهرة، مصر، دار الفكر العربي.

-Lloyd, S, (1988) English society and the crusade, 1216–1307. Oxford: Basil Blackwell.

Michael, M, (2005) The Medieval World. Routledge.

Oliver, T, (1948) The Capture of Damietta. University of Pennsylvania Press.

-Riley-Smith, J, (1997) The first crusaders, 1095–1131. Cambridge: Cambridge University Press.

-Riley-Smith, J, (2005) The Crusades: A history (2nd ed.). New Haven: Yale University Press.

-Richard, J, (1999) The Crusades, c. 1071–1291. Cambridge: Cambridge University Press.

Stubbs, .W (1864) Constitutional history of England. Oxford: Clarendon Press.

-Stubbs, .W(1864) The Constitutional History of England in Its Origin and Development. Clarendon Press.

حقن الدماء في الخطاب القرآني وتطبيقاته في نهج الإمام علي (ع)

دراسة تطبيقية لحماية السلم الأهلي المعاصر

Infusing Vitality into the Quranic Discourse and Its Applications in the Approach of Imam Ali (peace be upon him) An Applied Study on the Protection of Contemporary Civil Peace

أ.د. فاضل أحمد حسين

* جامعة ديالى

ملخص البحث:

يعالج هذا البحث موضوعاً يمس حياتنا اليومية، وهو: كيف نظر القرآن الكريم إلى مسألة الدم؟ ولماذا اعتبر قتل نفس واحدة كقتل الناس جميعاً؟ وكيف طبق الإمام علي (عليه السلام) هذه القاعدة القرآنية في حروبه الثلاث: الجمل وصفين والنهروان؟ ولم نكتف بذكر الآيات والنصوص وشرحها شرحاً عاماً، بل حاولنا أن نستخرج منها قواعد عملية يمكن للناس أن يعرفوا بها متى يكون استعمال القوة مقبولاً، ومتى يكون عدواناً وظلماً، ولو رفعت عليه راية الحق. ثم نزلنا بهذه القواعد إلى واقعنا العراقي بعد سنة 2003، لنقرأ به الفتنة الطائفية بعد تفجير سامراء، وفتوى الدفاع الكفائي، والنزاعات العشائرية التي ما زالت تحصد الأرواح. وخرجنا بنتيجة واضحة: أن حقن الدماء في القرآن ليس حكماً فقهياً صغيراً، بل هو منظومة كاملة من القيم والمعايير والوسائل. وأن نهج الإمام علي (عليه السلام) هو التطبيق العملي الأدق لهذه المنظومة. وأن ما نعانيه اليوم في العراق سببه ليس غياب النصوص، بل تعطيل هذه المعايير في الوعي والسلوك.

الكلمات المفتاحية: حقن الدماء، الخطاب القرآني، الإمام علي (ع)، نهج البلاغة، حرمة الدماء.

Abstract:

This study examines the concept of “preserving human life” in the Qur’anic discourse as a fundamental principle for safeguarding human life and protecting society from strife and conflict, while exploring its practical applications in the approach of Imam Ali (peace be upon him) and elucidating its impact on consolidating civil peace and curbing manifestations of violence and strife. The study begins by clarifying the importance that Qur’anic texts attach to the sanctity of life, the prohibition against harming human life, and the call for reform, justice, and the elimination of causes of conflict, It then proceeds to examine Imam Ali’s (peace be upon him) stances and guidance regarding the management of crises and internal conflicts, particularly his emphasis on the necessity of avoiding bloodshed and prioritizing reform, dialogue, amnesty, and reconciliation whenever possible.

The study adopts an inductive, analytical, and applied methodology by compiling relevant Qur’anic verses, analyzing their meanings, and then comparing them with Imam Ali’s (peace be upon him) sayings, advice, and stances, which reveal a comprehensive system for the protection of individuals and society. It also seeks to apply these principles to contemporary reality and demonstrate how they can be utilized to address social conflicts, promote a culture of tolerance and dialogue, curb hate speech and violence, and entrench the values of justice, mercy, and social responsibility.

The study concludes that the prevention of bloodshed, from the Qur'anic and Ali's perspective, is not a circumstantial stance dictated by crises, but rather a comprehensive civilizational, ethical, and legal principle based on safeguarding human dignity, preserving social unity, and prioritizing reconciliation over conflict. It also demonstrates that applying these principles to contemporary reality can contribute to building a social consciousness capable of addressing the causes of violence and tension and strengthening civil peace, thereby making the Qur'anic and Alawite heritage an effective resource for addressing contemporary social and humanitarian challenges.

Keywords: Bloodshed, Qur'anic Discourse, Imam Ali (peace be upon him), Nahj al-Balagha, the sanctity of blood.

مقدمة:

كلنا يعرف أن الدم شيء عظيم في الإسلام. ولكن قليلا منا يعرف كم هو عظيم في نظر القرآن الكريم. القرآن لا يتحدث عن قتل النفس على أنه مجرد جريمة يعاقب عليها القاتل، بل يتحدث عنها كأنها هدم لجدار المجتمع كله. تخيل بيتا كبيرا مبنا من الحجر، إذا سحبت حجرة واحدة من أسفله، لا يقع مكان تلك الحجرة فقط، بل يهتز البيت كله، وقد يقع البناء بأسره. هكذا صور القرآن قتل النفس الواحدة، فقال إنها تقتل الناس جميعا. وعندما نأتي إلى نهج الإمام علي (عليه السلام)، نجد أنه لم يكن يتكلم عن حقن الدماء نظريا فقط، بل عاش تجربة عملية نادرة. فقد ابتلي في أقل من خمس سنوات بثلاث حروب داخلية، وواجه خصوما ورفعوا في وجهه المصاحف، وأتباعا يستعجلونه إلى القتال. فكيف تصرف؟ ومتى أمسك عن الحرب؟ ومتى اضطر إليها؟ وكيف كان يضبطها إذا وقعت؟ هذه الأسئلة تحتاج إلى جواب دقيق، لأن الإجابة عنها ليست مجرد قراءة للماضي، بل دواء للجراح حاضرتنا. فنحن في العراق عشنا في العقدین الأخيرین ما

لا يخفى على أحد: فتنة طائفية كادت تعصف بالبلد بعد تفجير مرقد الإمامين العسكريين (عليهما السلام) في سامراء، وإرهاب داعش الذي استحل الدماء بغير حساب، ونزاعات عشائرية ما زالت تراق بها الدماء لأتفه الأسباب. فمسألة حقن الدماء عندنا ليست ترفا فكريا، بل هي مسألة حياة أو موت. ومن هنا كان لهذا البحث هدفان معا: أن يشرح لنا القاعدة القرآنية بوضوح، وأن ينزل بها إلى واقعنا لعلاجها.

المبحث الأول: ما معنى «حقن الدماء»؟ وما حدوده؟

قبل أن ندخل في أي بحث، ينبغي أن نعرف أولا ما الذي نتحدث عنه. فكثير من الخلافات في الفكر الإسلامي سببها أن الناس يتحدثون بألفاظ من غير أن يحددوا معانيها. ولذلك سنبدأ من الأصل: ما معنى «حقن الدماء»؟

المطلب الأول: معنى الكلمة في اللغة والاصطلاح

أولاً: حفظ الدم في أحكام القرآن (الجانب التشريعي)

كلمة «حَقَّنَ» في العربية معناها الأصلي «حَبَسَ» و«جَمَعَ». تقول العرب: حقن اللبن في القربة، أي حبسه فيها ومنعه من أن يسيل ويضيع. وحقنة البول، أي احتباسه. قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة: «الحاء والقاف والنون أصل واحد، وهو جمع الشيء»⁽¹⁾ فحقن الدم في اللغة معناه: حبسه عن أن يراق، وحفظه عن أن يهدر. وهذا ضد سفكه. وهذه اللغة عميقة جدا في دلالتها؛ لأنها تخبرنا أن الأصل في الدم أنه محبوس في صاحبه، وأن الله جعله فيه أمانة، فلا يجوز أن يطلق منه شيء إلا بإذن شرعي واضح. أما في الاصطلاح الفقهي، فقد استعمل الفقهاء وصف «محقون الدم» في مقابل «مهدور الدم»؛ فمحقون الدم هو من كانت نفسه مصونة شرعاً، فلا يجوز إزهاقها بغير حق، في حين يطلق مهدور الدم على من زالت عصمة دمه في مورد خاص وبسبب

⁽¹⁾ معجم مقاييس اللغة: ابن فارس، أحمد بن فارس، (ت: 395 هـ)، الناشر: مكتب الإعلام الإسلامي، قم، الطبعة الأولى: 1404 هـ، ج 2 - ص 88.

شرعي معتبر، فتترتب على ذلك أحكام فقهية مخصوصة، كعدم ثبوت القصاص أو الدية في بعض موارد، مع مراعاة أن استيفاء القتل في الحدود أو القصاص ليس مباحاً لكل أحد، بل يخضع لشروطه وجهته الشرعية المختصة. و«هدر هدرا وهدرا، وهدر دمه أو أهدر إذا جعله مباحاً، فدمه مهذور: أي دمه مباح فيجوز قتله كالحربي»⁽¹⁾ ونحن في هذا البحث نأخذ الكلمة بمعنى أوسع من المعنى الفقهي الجزئي؛ فنعرفها بأنها: القاعدة الشرعية التي تجعل الأصل في النفس الإنسانية الحفظ والصيانة، وتجعل إباحة الدم استثناء ضيقاً لا يصار إليه إلا بيقين، وتحيط هذا الأصل بمنظومة من الوسائل التي تسد الطرق المؤدية إلى سفك الدم. وأقول: الفرق بين النظرتين ليس لفظياً، بل هو فرق جوهري. فالنظرة الفقهية الجزئية تسأل: متى يجوز إراقة الدم؟ فتجيب ببيان الحالات. أما نظرتنا فتسأل قبل ذلك سؤالاً أعمق: ما الأصل في الدم؟ فتجيب: الأصل فيه العصمة والحقن، والإباحة استثناء لا يلجأ إليها إلا بحجة قاطعة. وعلى هذا الأصل تبنى قاعدة مهمة: إذا شككت في الأمر، فقدم الحقن على الإراقة؛ لأن إبقاء المعصوم أهون من قتل من لعله معصوم. وهذه قاعدة أشار إليها العلماء بقولهم: «الدماء لا تستباح بالشبهات»، ويعضدها الحديث النبوي: «ادْرؤوا الخُدودَ بالشُّبُهَاتِ»⁽²⁾. فإذا كان الحد الثابت سببه يدرأ بالشبهة، فمن باب أولى أن يدرأ الدم الذي لم يثبت سببه أصلاً.

المطلب الثاني: التمييز بين المفاهيم المتقاربة

قد يقع الخلط بين مفهوم «حقن الدماء» وبعض المفاهيم المتقاربة معه، كحفظ النفس، وحرمة الدم، واللاعنف، والسلم الأهلي؛ وذلك لاشتراك هذه المفاهيم في مساحة

(1) القاموس الفقهي: حسين عبد الله مرعي، الناشر: دار المحتبي - بيروت، 1371 هجرى شمسي | 1413 هجرى قمرى | 1992 ميلادى، رمز الكونغرس، 2ق4م 2/147 BP، ص 206.

(2) من لا يحضره الفقيه: ابن بابويه، محمد بن علي، (ت: 381 هـ) محقق / مصحح: غفاري، علي أكبر، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، قم المقدسة، الطبعة الثانية: 1413 هـ، ج4 - ص74.

دلالية تتصل بحماية الإنسان ومنع الاعتداء عليه، غير أن بينها فروقاً من جهة السعة والوظيفة والغاية. ومن ثمَّ فإنَّ ضبط هذه الحدود ضروري لتحديد المجال الذي يتحرك فيه مفهوم حقن الدماء في هذه الدراسة.

أولاً: الفرق بين حقن الدماء وحفظ النفس

يعد حفظ النفس مفهوماً أوسع من حقن الدماء؛ لأن مقصد حفظ النفس في الشريعة لا يقتصر على منع قتل الإنسان، بل يمتد إلى كل ما تتوقف عليه حياته وسلامته وبقاؤه. وقد بيّن الشاطبي (أن حفظ النفس يشمل حفظ بقائها من جهة المأكل والمشرب، والملبس والمسكن، وما يمنع عنها الضرر والهلاك، فضلاً عن تشريع القصاص وغيره مما يحميها من الاعتداء)⁽¹⁾ ويؤكد ابن عاشور هذا المعنى حين يقرر (أن حفظ النفوس لا ينحصر في القصاص، بل إن الأهم هو حفظها «عن التلف قبل وقوعه»، ويدخل في ذلك الوقاية من الأمراض وسائر أسباب الهلاك) وعلى هذا يكون «حقن الدماء» دائرة أضيق من دائرة «حفظ النفس»؛ لأنه يركّز بصورة مباشرة على منع إزهاق النفس والاعتداء الدموي عليها، بينما يشمل حفظ النفس القتل والمرض والجوع والضرر البدني

(1) ينظر الموافقات: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي (ت 790 هـ)، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، تقديم: بكر بن عبد الله أبو زيد، الناشر: دار ابن عفان، الطبعة الأولى: 1417 هـ - 1997 م، ج 4 - ص 347.

وما يهدد استمرار الحياة. وبذلك تكون العلاقة بينهما. في حدود الاصطلاح المعتمد في هذه الدراسة. علاقة الخاص بالعام.

ثانيا: الفرق بين حقن الدماء وحرمة الدم

تدل «حرمة الدم» على الأصل الشرعي الذي يقرر عصمة النفس وعدم جواز الاعتداء عليها بغير حق؛ قال تعالى: (وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ)⁽¹⁾ وقال سبحانه: (مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا)⁽²⁾ وقد استعمل الفقهاء لذلك تعبير «محقون الدم»، «أي الشخص الذي لا يجوز قتله، في مقابل «مهدور الدم»⁽³⁾ كما شدد الإمام علي (عليه السلام) في عهده إلى مالك الأشر على هذا الأصل بقوله: «إِيَّاكَ وَالِدِمَاءَ وَسَفْكَهَا بِغَيْرِ حِلِّهَا... فَلَا تُقَوِّينَ سُلْطَانَكَ بِسَفْكِ دِمِّ حَرَامٍ»⁽⁴⁾ وعلى هذا يمكن التمييز. من الناحية التحليلية. بين «حرمة الدم» بوصفها حكماً شرعياً يؤسس لعصمة النفس، وبين «حقن الدماء» بوصفه مجموع التدابير والأحكام والممارسات التي تمنع انتقال المجتمع من مجرد الاعتراف بجرمة الدم إلى حالة

(1) ينظر مقاصد الشريعة الإسلامية: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت 1393 هـ)، المحقق: محمد الحبيب ابن الخوجة [ت 1433 هـ]، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، 1425 هـ - 2004 م، ج 2 - ص 146.

(2) سورة الاسراء: 33.

(3) سورة المائدة 32.

(4) القاموس الفقهي: مرعي، حسين عبد الله مرعي، مادة «محقون الدم»، ص 186: «محقون الدم هو الشخص الذي لا يجوز قتله، ويقابله مهدور الدم».

سفكه فعلاً؛ فالحرمة تمثل الأساس المعياري، بينما يمثل الحقن البعد الوقائي والتطبيقي لهذا الأساس⁽¹⁾.

ثالثاً: الفرق بين حقن الدماء واللاعنف

لا يصح مساواة حقن الدماء بمفهوم «اللاعنف» في استعمالاته الفكرية والسياسية المعاصرة؛ فاللاعنف ولا سيما في أدبيات المقاومة المدنية، يعني ممارسة الصراع والضغط السياسي والاجتماعي من غير استعمال العنف المادي، ولا يعني بالضرورة السلبية، أو الاستسلام، أو التخلي عن ممارسة القوة الاجتماعية والسياسية. وقد عرفه جين شارب بأنه (أسلوب لممارسة القوة في الصراع من دون استعمال العنف الجسدي، وقد يشمل الاحتجاج، وعدم التعاون، والمقاطعة، والإضراب، والتدخل غير العنيف؛ بل أكد أن ممارسيه لا يلزم أن يكونوا من أنصار المسالمة المطلقة)⁽²⁾ أما مفهوم حقن الدماء في الرؤية القرآنية فلا يقوم على تحريم استعمال القوة في جميع الأحوال، وإنما يتجه إلى منع سفك الدم بغير حق، وتقليل دائرة القتال، وتقديم الإصلاح، وضبط استعمال القوة بالحق والعدل. ويظهر ذلك بوضوح في قوله تعالى: (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَفُتِلُوا آلَتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ)⁽³⁾ فالآية تبدأ بالإصلاح، وتجيز استعمال القوة تجاه الفئة الباغية عند تعذر الإصلاح، ثم تعيد الأمر إلى الإصلاح والعدل بمجرد زوال البغي. ومن

(1) مكاتيب الأئمة عليهم السلام: أحمد ميانجي، علي، (ت: 1421 هـ) محقق / مصحح: فرجي، مجتبى، الناشر: دار الحديث، قم، الطبعة الأولى: 1426 هـ، ج 1 - 490.

(2) Gene Sharp, The Politics of Nonviolent Action, Boston: Porter Sargent, 1973 ,

مؤسسة pacifism. ولا سيما تعريفه للعمل اللاعنفي وبيانه أنه ليس سلبية ولا يستلزم أن يكون ممارسه من دعاة. ألبرت أينشتاين تعرض خلاصة النص وتعرّوه إلى الكتاب نفسه.

(3) سورة الحجرات: 9.

ثم فحقن الدماء ليس نفيًا مطلقاً للقوة، بل هو إخضاعها للضرورة والشرعية والعدل ومنع تحولها إلى سفك غير مشروع للدماء.

رابعاً: الفرق بين حقن الدماء والسلم الأهلي

يمكن النظر إلى السلم الأهلي بوصفه حالة اجتماعية عامة تتسم بانخفاض العنف والتوتر بين مكونات المجتمع، وقدرة أفراد وجماعاته على إدارة الخلافات من دون التحول إلى صراع مسلح، أو اقتتال داخلي. وترتبط أدبيات الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بين التماسك الاجتماعي والأمن المجتمعي ومنع العنف وتعزيز السلام المستدام؛ (إذ تشمل عملية بناء التماسك تقوية العلاقات بين الجماعات، ومعالجة أسباب النزاع، وتقليل التوتر، وتمكين المجتمعات من منع الأحداث المحلية من التحول إلى عنف)⁽¹⁾ وبناءً على ذلك، فإن حقن الدماء يختلف عن السلم الأهلي من حيث الوظيفة؛ فالسلم الأهلي يمثل حالة وغاية اجتماعية أوسع، بينما يمثل حقن الدماء إحدى الآليات المركزية المؤدية إليها. فقد يتحقق حقن الدم في موقف جزئي أو نزاع محدد من غير أن يكون المجتمع قد بلغ حالة متكاملة من السلم الأهلي، في حين لا يمكن تصور سلم أهلي مستقر في مجتمع يستمر فيه سفك الدم والاقتتال الداخلي.

المطلب الثالث: موقع حقن الدماء من مقاصد الشريعة

عندما ننظر إلى الأحكام الإسلامية كلها، (نجد أنها ترجع إلى خمسة مقاصد كبرى تسمى «الضروريات الخمس»، وهي: حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ

⁽¹⁾United Nations Development Programme (UNDP), Community Security and Social Cohesion: Towards a UNDP Approach, 2009

وكذلك برنامج التماسك الاجتماعي في العراق، الذي يربطه بمنع النزاعات والعنف وبناء مجتمعات أكثر سلاماً.

النسل، وحفظ المال. وهذه المقاصد هي الأعمدة التي يقوم عليها بناء الشريعة كله⁽¹⁾ وحقن الدماء يقع تحت المقصد الثاني، وهو «حفظ النفس». وأهميته أنه أقرب مقاصد النفس إلى المجتمع والسياسة. وينبغي على هذا الترتيب قاعدة عملية مهمة جداً: إذا تعارضت مصلحتان، إحداها حفظ الدم والأخرى مصلحة أدنى منها، قدم حفظ الدم. وهذه القاعدة هي المفتاح الذي سنفهم به مواقف الإمام علي (عليه السلام)؛ فإنه (عليه السلام) عندما قدم سلامة الناس على تعجيل تثبيت سلطته، لم يفعل ذلك لأنه ضعيف أو متردد، بل لأنه يعمل بقاعدة أصولية دقيقة: تقديم الأعلى في سلم المصالح على الأدنى. ويشهد لهذا الترتيب حديث النبي محمد (صلى الله عليه وآله): «وَاللَّهِ لِلْمُؤْمِنِ أَعْظَمُ حُرْمَةً مِنْكَ - لِأَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مِنْكَ وَاحِدَةً وَمِنَ الْمُؤْمِنِ ثَلَاثَةً مَالَهُ وَدَمُهُ وَأَنْ يُظَنَّ بِهِ ظَنٌّ السَّوْءِ»⁽²⁾. وليس معنى هذا الحديث تفضيل الإنسان على البيت، بل بيان أن الكعبة إنما بنيت لأجل الإنسان، فإذا هدر الإنسان لم يبق للكعبة من يعمرها. فالإنسان هو الغاية، والبيت وسيلة.

المطلب الرابع: كيف عظم القرآن والسنة والعترة قيمة الدم؟

لكي نفهم كم عظم الإسلام قيمة الدم، لنقرأ هذه النصوص واحداً واحداً:
النص الأول: قال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ»⁽³⁾ فلنقف قليلاً عند هذا الحديث. يوم القيامة، حين يحضر الناس كلهم للحساب، وحين تتزاحم عليهم الحقوق: حق الله، وحق الوالدين، وحق الجار،

(1) الموافقات: الشاطبي وأيضاً ينظر المستصفى: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت 505 هـ)، تحقيق:

محمد عبد السلام عبد الشافي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1993 م، ص 174.

(2) مشكاة الأنوار في غرر الأخبار: الطبرسي، علي بن الحسن، (ت: 600 هـ)، الناشر: المكتبة الحيدرية، النجف، الطبعة الثانية: 1385 هـ، ص 78.

(3) نهج الفصاحة (الكلمات القصار للنبي صلى الله عليه وآله): باينده، أبو القاسم، (ت: 1404 هـ)، الناشر: دنياء

دانش، طهران، الطبعة الرابعة: 1424 هـ، ص 351.

وحق الزوج، وحق العامل... أول ما يبدأ الحساب فيه هو الدم! لماذا؟ لأنه أعظم الحقوق. فتقديمه في الترتيب دليل على منزلته.

النص الثاني: قال النبي (صلى الله عليه وسلم): «لَزَوَالُ الدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ قَتْلِ الْمُؤْمِنِ»⁽¹⁾ فالنتيجه معي هذه المعادلة: الدنيا كلها بجبالها وبحارها وبأرضها وبسمائها، توضع في كفة، وقتل رجل واحد يوضع في الكفة الأخرى. أيهما أثقل؟ يقول النبي قتل الرجل أثقل! لأن الدنيا زائلة، ولكن النفس أمانة إلهية لا تعوض.

النص الثالث: قال الإمام الصادق (عليه السلام): «لَا يَزَالُ الْمُؤْمِنُ فِي فُسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ مَا لَمْ يُصِْبْ دَمًا حَرَامًا»⁽²⁾ هنا المؤمن كأنه يمشي في طريق واسع فسيح، يخطئ ويتوب، ويسقط ويقوم، والباب مفتوح أمامه. ولكن ما إن يصيب دما حراما، حتى ينغلق عليه الطريق ويضيق به الرحب. فهذا الحديث لا يقول إن توبة القاتل مستحيلة، بل يقول إنها صعبة جدا، لأنها ليست بينه وبين الله فقط، بل بينه وبين حق إنسان آخر.

النص الرابع: قال أمير المؤمنين (عليه السلام) في وصيته لمالك الأشتر عندما ولاه على مصر: «إِيَّاكَ وَالِدِمَاءَ وَسَفْكَهَا بَغَيْرِ حِلِّهَا، فَإِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ أَدْعَى لِنِقْمَةٍ، وَلَا أَعْظَمَ لَتَبْعَةٍ، وَلَا أُخْرَى بِزَوَالِ نِعْمَةٍ وَانْقِطَاعِ مُدَّةٍ، مِنْ سَفْكِ الدِّمَاءِ بِغَيْرِ حَقِّهَا»⁽³⁾ الملاحظ هنا كيف رتب الإمام (عليه السلام) في هذه الوصية أربع نتائج مترتبة على سفك الدم بغير حق: الأولى: النقمة من الله، أي غضبه. والثانية: التبعة الثقيلة، أي المسؤولية

(1) بحار الأنوار: المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي، (ت: 1110 هـ) محقق / مصحح: جمع من المحققين الناشر: دار

إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية: 1403 هـ، ج 101 - ص 382.

(2) من لا يحضره الفقيه: ابن بابويه، محمد بن علي، ج 4 - ص 93.

(3) مكاتيب الأئمة عليهم السلام: أحمددي ميانجي، ج 1 - ص 490.

الأخروية. والثالثة: زوال النعمة، أي انتزاع البركة والخير. والرابعة: انقطاع المدة، أي زوال الملك والسلطان.

المبحث الثاني: كيف تحدث القرآن عن حقن الدماء؟

عندما نجمع آيات القرآن التي تتحدث عن الدم، نجد أنها ليست آيات متفرقة، بل هي منظومة متكاملة تسير في اتجاه واحد. وسنعرض هذه الآيات مرتبة، ثم نقف عند أهمها لنشرحها شرحاً تحليلياً.

المطلب الأول: التأصيل القرآني لحزمة الدماء وإدارة النزاع

نأتي إلى الآية الأم في هذا الموضوع، قال الله تعالى: (مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا)⁽¹⁾ هذه الآية لها لطائف كثيرة، سنقف عند أربع منها: اللطيفة الأولى: لماذا بدأت الآية بـ «من أجل ذلك»؟ الإشارة بـ «ذلك» تعود إلى القصة التي قبل الآية مباشرة، وهي قصة ابني آدم: قابيل وهابيل. فالله يقول: من أجل أن أول جريمة قتل في التاريخ كانت بهذا الشكل الظالم، شرعنا هذا الحكم. وهذا يعطينا إشارة مهمة: أن حرمة الدم ليست حكماً خاصاً بأمة معينة، بل هي قاعدة إنسانية عامة سنت مع أول جريمة على الأرض.

اللطيفة الثانية: لماذا قال «نفساً» ولم يقل «إنساناً» أو «مسلماً»؟ لأن كلمة «نفس» نكرة، والنكرة تفيد العموم. فالقرآن لا يفرق في حرمة الدم بين مسلم وغير

(1) سورة المائدة: 32.

مسلم، ولا بين عربي وأعجمي، القدسية متعلقة بأصل الحياة الإنسانية. وقد لاحظ القرطبي هذا فقال: النهي يشمل النفس المحرمة «مؤمنة كانت أو معاهدة»⁽¹⁾

اللطيفة الثالثة: كيف يكون قتل الواحد كقتل الجميع؟ هذا هو موضع الإعجاز في الآية. وقد اختلف المفسرون في تفسير هذا التشبيه على قولين:

القول الأول: أنه من باب المبالغة في التعظيم، أي إن استعظام قتل الواحد ينبغي أن يكون كاستعظام قتل الجميع. «فكما أن قتل كل الخلق مستعظم مستبشع لدى الناس كلهم، فكذلك قتل الواحد مستفزع مستعظم»⁽²⁾

القول الثاني: أنه بيان لحقيقة اجتماعية، لا مجرد تعظيم. وهذا القول اختاره صاحب الميزان، فقال: «إن الفرد من الإنسان من حيث حقيقته... إنما يحمل الإنسانية التي هي حقيقة واحدة في جميع الأفراد... ولازم هذا المعنى أن يكون قتل النفس الواحدة بمنزلة قتل نوع الإنسان»⁽³⁾ وأقول: القولان لا يتنافيان، بل يكمل أحدهما الآخر. وأنا أميل إلى أن القول الثاني أعمق. فإن الآية تكشف لنا عن قانون اجتماعي مهم: أن حرمة الدم كل لا يتجزأ. فإذا فتحت الباب واستحللت دما واحدا بغير حق، فقد نقضت مبدأ العصمة كله. ومن يبيع دم زيد بشبهة، سيبيع دم عمرو بمثلها. فالجريمة الواحدة كتنقب في جدار السد، إن لم يسد، اتسع حتى ينهار السد.

اللطيفة الرابعة: لماذا قال «كتبنا على بني إسرائيل»؟ هذه إشارة ذكية من القرآن، فيها فائدة كثيرا ما تغفل. القرآن يصرح أن هذا الحكم كان مكتوبا في شريعة بني إسرائيل

(1) الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة الثانية: 1384 هـ - 1964 م، ج 7 - ص 133.

(2) تفسير المراغي: أحمد بن مصطفى المراغي (ت 1371 هـ)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى: 1365 هـ - 1946 م، ج 6 - ص 102.

(3) الميزان في تفسير القرآن: محمد حسين الطباطبائي، (ت: 1402 هـ. ق)، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات مكان الطبع: بيروت، الطبعة الثانية: 1390 هـ. ق، ج 5 - ص 316.

قبل الإسلام. فهل صحيح أنه موجود عندهم؟ عندما نراجع كتبهم، نجد نظير هذا المعنى ماثلاً في «المشناة» التي هي أقدم تدوين للشريعة الشفوية عند اليهود، في سفر «سَنَهْدَرِينَ»، ما ترجمته: «إِنَّ آدَمَ خَلَقَ فَرْدًا وَاحِدًا لِتَعْلِيمِ أَنْ مَنْ أَهْلَكَ نَفْسًا وَاحِدَةً، فَكَأَنَّ أَهْلَكَ عَالَمًا بَأْسَرَهُ، وَمَنْ أَحْيَا نَفْسًا وَاحِدَةً فَكَأَنَّ أَحْيَا عَالَمًا بَأْسَرَهُ»⁽¹⁾ فتطابق المضمون بين آيتنا وبين هذا النص اليهودي شاهد على صدق القرآن حين قال إن الحكم «كُتِبَ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ». وهو دليل أيضا على أن تعظيم الدم أصل من الأصول الثابتة في الوحي الإلهي عبر الرسالات كلها، لا اجتهد بشرى متأخر. وبقي شطر الآية الثاني، وهو قوله: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّ أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾. وهنا ملاحظة مهمة: الله تعالى قابل جرم القتل بفضيلة الإحياء. فكما أن قتل النفس هدم للإنسانية، فإن إحياء النفس بناء لها. واختلف المفسرون في معنى «الإحياء»: فقليل هو استنقاذاها من الغرق أو الحرق، وقيل هو العفو عن القاتل مع القدرة على القصاص، وقيل هو الهداية من الضلال. والأولى حمل الآية على العموم، فكل فعل يصون حياة داخل في الإحياء. وبهذا نفهم أن حقن الدماء ليس مبدءا سلبيا (كف اليد فقط)، بل مبدءا إيجابيا يوجب السعي في إحياء النفوس وحمايتها.

إذا كانت آية المائدة تؤسس قدسية الدم، فإن آية الحجرات هي «دستور الطوارئ» عند وقوع الاقتتال. قال تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا

⁽¹⁾ ينظر: المشناة، سفر سَنَهْدَرِينَ، الفصل الرابع، الفقرة الخامسة (Mishnah, Sanhedrin 4:5). والنص مشهور في تراث اليهود، وقد أشار غير واحد من الباحثين إلى تطابق مضمونه مع آية المائدة الكاشفة عن أصل مشترك في الشرائع السماوية.

بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ»⁽¹⁾ هذه الآية تحمل في طياتها خمس خطوات متدرجة، تشبه تماما ما يسمى اليوم في العلوم المعاصرة «إدارة النزاعات»:

الخطوة الأولى: سماها مؤمنين مع اقتتالهما. انظر إلى دقة القرآن. الطائفتان اقتتلتا، ورفعت كل منهما السلاح في وجه الأخرى، ومع ذلك سماها الله «طائفتان من المؤمنين». فلم يخرجهما من الإيمان لمجرد وقوع الاقتتال. وهذا يخالف تماما منطق التكفير المتسرع الذي يخرج من الدين لأتفه الأسباب. بل زاد القرآن هذا المعنى تأكيداً في الآية التالية: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾⁽²⁾ فسمى المتنازعين «أخوين»! ولماذا هذا التأكيد؟ لأن إبقاء صفة الأخوة يفتح باب العودة، ويمنع أن يتحول الخصم إلى عدو يجب استئصاله.

الخطوة الثانية: الأمر بالإصلاح قبل أي شيء آخر. ﴿فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾. فالخيار الأول عند وقوع النزاع ليس الاصطفاف مع طرف ضد آخر، بل الوساطة والإصلاح.

الخطوة الثالثة: تحديد الباغي. ﴿فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا﴾. أي: إذا فشل الإصلاح، وأصر طرف على الظلم والتعدي، فحينها يجوز التدخل بالقوة. ولكن ليس ضد الجميع، بل ضد الطرف الباغي المتعين.

الخطوة الرابعة: تحديد غاية القتال. ﴿حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾. كلمة «تفيء» من «الفء» ومعناه الرجوع، مثل رجوع الظل في العصر بعد الزوال. فمعنى الآية: قاتلوا الباغي حتى يرجع إلى الحق، لا حتى تبيدوه! فالقتال هنا وسيلة، وليس غاية بذاته. ولذلك متى ما رجع الباغي، وجب إيقاف القتال فوراً.

الخطوة الخامسة: العودة إلى الإصلاح بعد الغلبة. ﴿فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا﴾. لاحظ التكرار: بدأت الآية بالإصلاح، وانتهت بالإصلاح. وبينهما

(1) سورة الحجرات: 9.

(2) نفس المصدر: 10.

القتال المشروط. وذكر «العدل» شرطاً في الإصلاح، لئلا يتحول الإصلاح بعد الغلبة إلى انتقام من المهزوم. وقد شرح هذه البنية العلامة السيد فضل الله فقال: «للمجتمع الإسلامي أخلاقيات تحكم علاقات الناس فيه، هدفها المحافظة على وحدته وسلامته، ومنها الإصلاح فيما يتنازع فيه الناس ويتقاتلون عليه، والوقوف ضدّ الباغي عندما يتمرد البعض فيه على الآخرين، والحكم بينهم بالعدل»⁽¹⁾ وأقول: هذه الخطوات الخمس ليست مجرد ترتيب زمني في القراءة، بل هي معايير حاكمية. أي إن الله يقول لنا: أي استعمال للقوة داخل الأمة يجب أن يمر بهذه الخطوات الخمس. فمن بدأ بالقتال قبل الإصلاح، أو عمم القتال على غير الباغي، أو استمر بعد رجوع الباغي، أو ترك العدل بعد الغلبة، فقد خرج عن الميزان القرآني. وسنمسك بهذه الخطوات ميزانا حين ننتقل إلى دراسة نهج الإمام علي (عليه السلام) في المبحث القادم.

المطلب الثاني: البعد الرادع في حماية الدم

قد يقول قائل: هل الإسلام اكتفى بالوعظ في تعظيم الدم؟ والجواب: لا. بل أحاط هذه القيمة بسياج من العقوبة، لأن القيمة التي لا يحرسها جزاء تبقى شعاراً فقط. وسنقف على آيتين مهمتين في هذا الباب: الآية الأولى: وعيد قاتل المؤمن. قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾⁽²⁾ انظر كيف جمعت هذه الآية خمس عقوبات في وعيد واحد: جهنم، ثم الخلود فيها، ثم غضب الله، ثم اللعن، ثم عذاب عظيم. لم يجتمع مثل هذا التغليف في وعيد ذنب من ذنوب المعاملات في القرآن كله. وقد وقف المفسرون عند كلمة «الخلود» هنا، فذهب أكثرهم إلى أنها للمبالغة في التخويف، لا للخلود الأبدي؛ لأن المؤمن الموحد

(1) من وحى القرآن: فضل الله، محمد حسين بن عبد الروف، (ت: 2010م)، الناشر: دار الملاك، بيروت، الطبعة الأولى: 1419 هـ. ق، ج 21 - ص 144 - 145.

(2) سورة النساء: 93.

لا يخلد في النار. وسواء أخذنا بهذا القول أو غيره، فإن نص الآية يخبرنا بأمر واضح: أن الدم خط أحمر مخوف بأشد الوعيد. والآية الثانية: فلسفة القصاص. قال تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾⁽¹⁾ في هذه الآية مفارقة عجيبة: كيف يكون القصاص، وهو إزهاق نفس، حياة؟ والجواب أن الآية تنقل نظرنا من الفرد إلى المجتمع، ومن اللحظة إلى المآل. تخيل مجتمعا لا يوجد فيه قصاص. القاتل يعرف أنه لن يعاقب. فماذا سيحدث؟ سيقتل الناس بعضهم بعضا لأتفه الأسباب. أما إذا علم القاتل أن يده ستقطع بيده، ودمه سيسيل بدمه، فسيتردد ألف مرة قبل أن يفكر في القتل. فالقصاص «زاد» للإنسان.

المطلب الثالث: الوسائل القرآنية للوقاية من الدم

قلنا في الفرضية إن حقن الدماء منظومة من ثلاثة أشياء: قيمة، ومعايير، ووسائل. وقد فرغنا من القيمة والمعايير. فبقيت الوسائل. وهي البرامج العملية التي يقدمها القرآن لتحويل المبدأ من مقصد إلى سلوك. والوسائل نوعان: وسائل وقائية تعمل قبل النزاع، ووسائل علاجية تعمل بعده. والقرآن قدم الوقاية على العلاج، وهذا حكيم؛ لأن الوقاية أرخص من العلاج، وأقل ألما.

أولا: الوسائل الوقائية

الوسيلة الأولى: ضبط النفس من الظن. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾⁽²⁾ ما علاقة الظن بالدم؟ فكر معي في سلسلة الأحداث: الظن يولد التهمة، والتهمة تولد الخصومة، والخصومة تولد الاعتداء، والاعتداء قد ينتهي بالدم. فكم من قتيل قتل بسبب سوء ظن بلا أساس! ولذلك يقطع الله هذه السلسلة من أولها. كما قال العلامة السيد فضل الله: إن الحالة غير اليقينية «لا بد أن

⁽¹⁾ سورة البقرة: 179.

⁽²⁾ سورة الحجرات: 12.

تتحمل الكثير من الأسباب والأوهام التي لا ترجع إلى قاعدة الحقيقة»⁽¹⁾.

الوسيلة الثانية: ضبط اللسان والإعلام. قال تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾⁽²⁾ هذه الآية تعلق التبين بنتيجة «إصابة قوم بجهالة». أي إن الخبر الذي ينشر من غير تثبت قد يؤدي إلى الاعتداء على أبرياء. وكمن فتنة اشتعلت اليوم بسبب خبر كاذب انتشر في وسائل التواصل! والقرآن قبل أربعة عشر قرناً وضع القاعدة.

الوسيلة الثالثة: اجتثاث الكبر والاستعلاء. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ﴾⁽³⁾ وشرح العلامة الشيخ مكارم الشيرازي وجه الصلة بين السخرية والدم فقال: إن الاستهزاء «أساسه الإحساس بالاستعلاء والغرور والكبر... وقد كان يبعث على كثير من الحروب الدامية على امتداد التاريخ»⁽⁴⁾.

ثانياً: الوسائل العلاجية

إذا لم تنجح الوقاية ووقع النزاع، فهنا يأتي دور الوسائل العلاجية: الوسيلة الأولى: الإصلاح. والإصلاح في القرآن ليس عملاً مستحباً فقط، بل هو واجب مقرون بالتقوى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾⁽⁵⁾ الوسيلة الثانية: الرجوع إلى معيار موضوعي. قال تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾⁽⁶⁾ أي: لا تحسموا النزاع بأهوائكم، بل بحكم الله ورسوله.

(1) من وحي القرآن: السيد محمد حسين فضل الله، ج 21 - ص 152.

(2) سورة الحجرات: 6.

(3) نفس المصدر: 11.

(4) الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل: مكارم شيرازي، ناصر، ترجمة وتلخيص: آذرشب، محمد علي، الناشر: مدرسة

الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، قم المقدسة، الطبعة الأولى: 1421 هـ. ق، ج 16 - ص 546.

(5) سورة الانفال: 1.

(6) سورة النساء: 59.

الوسيلة الثالثة: العفو. وهذه هي الوسيلة العليا التي تكسر دائرة الفعل ورد الفعل من جذورها. قال تعالى: ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾⁽¹⁾ انظر ماذا وعد الله؟ لم يعد فقط بأن يكف العدو عن عدوانه، بل بأن يتحول العدو إلى «وليٍّ حميم». فالعفو استراتيجية ذكية لتفكيك النزاع من جذوره، وليس ضعفا. وقد أكد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) هذا المعنى فقال: «مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ، وَمَا زَادَ اللَّهُ عَبْدًا بِعَفْوٍ إِلَّا عِزًّا»⁽²⁾ وأقول: هذه الوسائل كلها تعمل على المقدمات، لا على النتائج. أي إنها تعالج النزاع في مرحلة الفكرة والكلمة والظن، قبل أن يصير سيفاً ودماً. وهذا هو الفرق الجوهرى بين المنهج القرآني وبين الحلول الأمنية التي لا تتحرك إلا بعد وقوع القتل. القرآن يريد مجتمعاً يطفئ الفتنة وهي شرارة صغيرة، لا مجتمعاً يطارده النار بعد أن تلتهم كل شيء.

المبحث الثالث: كيف طبق الإمام علي (عليه السلام) هذه القاعدة؟

ننتقل الآن من النظرية إلى التطبيق. وهنا نحتاج إلى تنبيه مهم: لن ننقل مواقف الإمام (ع) بوصفها مجرد شواهد جميلة نستشهد بها. بل سندرسها بوصفها وقائع تاريخية مستقلة لها ظروفها ومراحلها، ثم نقيسها على المعايير القرآنية التي استخرجناها في المبحث السابق.

المطلب الأول: واقعة الجمل (36هـ)، درس في الوساطة قبل السلاح

تذكر كتب التاريخ (بعد أن قتل الخليفة عثمان بن عفان، وبايع الناس علياً (عليه السلام) في المدينة، خرجت طائفة إلى البصرة تطلب الثأر لدم عثمان، ومعهم طلحة والزبير وأم المؤمنين عائشة. فماذا فعل الإمام؟ لم يعجل الإمام (عليه السلام) القتال، بل سار إلى «ذي قار» وأقام فيها أياماً يكاتب القوم ويراسلهم. ثم أرسل القعقاع بن عمرو

(1) سورة فصلت: 34.

(2) منية المريد: الشهيد الثاني، زين الدين بن علي، (ت: 966 هـ) محقق / مصحح: مختاري، رضا، الناشر: مكتب الإعلام الإسلامي، قم، الطبعة الأولى: 1409 هـ، ص 193.

التميمي محاورا. فناظر القعقاع القوم وأقنعهم أن مطلبهم (القصاص من قتلة عثمان) لا يتحقق بحرب تضاف إلى الفتنة، فمالوا إلى الصلح. وكاد الصلح يتم ليلتهم تلك. بل إن الإمام (عليه السلام) خرج بنفسه، فوقف بين الصفين، ونادى الزبير، وذكره بموقف سمعاه معا من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه سيقاتل عليا وهو له ظالم. فلما سمعها الزبير، تذكرها، فانصرف من المعركة قبل أن تشتعل! تخيل: قائد كبير من قادة الجيش، يترك المعركة بسبب كلمة ذكره بها الإمام. ولكن ماذا حصل بعد ذلك؟ نفر من المؤلبيين على القتال، ممن تلطخت أيديهم بدم عثمان وخافوا أن يقتص منهم إذا تم الصلح، عمدوا في غبش الفجر إلى إشعال القتال بين المعسكرين على غفلة من قادتهما! فوقعت الحرب على غير إرادة الطرفين الأصليين. هذه هي خلاصة ما تطابقت عليه المصادر التاريخية⁽¹⁾ ماذا فعل الإمام (عليه السلام) بعد الحرب؟ لما انتصر، لم يترك جيشه يفعل ما يشاء. بل أصدر أوامر واضحة تكشف عن فقهه العميق في حقن الدماء. نادى مناديه: «لَا تَتَّبِعُوا مُدْبِرًا، وَلَا تُجْهِزُوا عَلَى جَرِيحٍ، وَلَا تَكْشِفُوا عَوْرَةً، وَلَا تُمَثِّلُوا بِقَتِيلٍ»⁽²⁾ انظر إلى دقة هذه الوصايا الأربع:

1. لا تلاحقوا من انسحب من المعركة، فقد كفى ما جرى.
2. لا تقتلوا الجريح، فقد سقط سلاحه، وصار في حكم الأسير.
3. لا تكشفوا عورة، فأعراض الناس مصونة حتى في الحرب.

⁽¹⁾ ينظر: تاريخ الامم والملوك: الطبري، محمد بن جرير (ت 310هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، بيروت، الطبعة الثانية: 1387هـ، ج 4 - ص 500-540 (أحداث سنة 36هـ)؛ والإرشاد في معرفة حجج الله على العباد: المفيد، محمد بن محمد بن النعمان (ت 413هـ)، تحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، دار المفيد، بيروت، الطبعة الثانية: 1414هـ-1993م، ج 1 - ص 250 وما بعدها.

⁽²⁾ رواه بمعناه: الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج 4 (أحداث سنة 36هـ)؛ وينظر: شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، 1378هـ، ج 1 ص 248 في أخبار الجمل.

4. لا تمثلوا بقتيل، أي لا تشوهوا الجثث، فحرمة الميت باقية.

بل إن الإمام (عليه السلام) لم يكتف بهذا. ماذا فعل بأَم المؤمنين عائشة؟ ردها إلى المدينة معززة مكرمة، وجهاز معها من يحرسها من النساء المتشبهات بالرجال، حماية لسترها ومكانتها. وأمن أهل البصرة، وعفا عمن ألقى سلاحه.

قياس الحدث على المعايير القرآنية:

إذا عرضنا هذه الواقعة على المعايير الخمس التي استخرجناها من آية الحجرات، نجدها كلها متحققة:

إبقاء الأخوة مع الخصم: لم يعامل الإمام أهل الجمل معاملة الكفار. حقن دم مدبرهم، ولم يجهز على جريحهم، وأمن أسيرهم. فدل هذا على أنه أبقاهم في دائرة الإيمان المخطئ، لا الكفر المستأصل.

تقديم الإصلاح على القتال: إرسال القعقاع، والمكاتب، والوقوف بنفسه بين الصفيين لمناداة الزبير، كلها أعمال لمعيار الإصلاح. الحرب ما اندلعت إلا بفعل المفسدين، لا بمبادرة منه.

حصار القتال في الباغي: ميز الإمام بين المؤيدين على الدم وبين عامة المخدوعين. فعفا عمن كف، وأمن الجميع.

محدودية الغاية: أوقف القتال فور انهزام القوم، ومنع من اتباع المدبر. لأن الغاية كانت رد البغي، وقد تحققت.

العدل بعد الغلبة: إكرام عائشة، وردها آمنة، وتحريم أموال أهل البصرة، وعدم استدلال المهزومين.

وأقول: من أعجب ما يلفت النظر في واقعة الجمل، أن الحرب لم تكن تعبيرا عن إرادة القادة، بل صنيعة فئة ثلاثة مستفيدة من إشعال الدم. وهذه ملاحظة مهمة جدا في فقه الفتنة: أن للفتن محركين خفيين قد لا يكونون طرفا معلنا فيها. وحقن الدماء

يقتضي كشف هؤلاء وعزلهم، وليس الاكتفاء بمعالجة الطرفين الظاهرين. وهذه هي نفس الإشكالية التي سنراها ماثلة في الواقع العراقي المعاصر حين نبلغه.

المطلب الثاني: واقعة صفين (37هـ)، درس في تأخير الصدام

بعد الجمل، سار الإمام (عليه السلام) إلى الشام لما امتنع معاوية عن البيعة وشق عصا الطاعة. فالتقى الجمعان بـ«صفين» قرب نهر الفرات. فكم بقي الإمام هناك قبل أن يبدأ القتال؟ يذكر المؤرخون أنه أمضى قريبا من ثلاثة أشهر تخللتها مهادنات ومراسلات، لم يبدأ فيها القتال! بل أرسل الرسل يدعو القوم إلى الجماعة وحقن الدماء، ونهى أصحابه أن يبدؤوهم بالقتال. قصة الماء العجيبة: (حصل موقف يكشف عن أخلاقيات الإمام (عليه السلام) بشكل مذهل. سبق أصحاب معاوية إلى نهر الفرات فمنعوا جيش الإمام من الماء! تخيل: جيش كبير في الصحراء، ومنع من الماء! فاضطر أصحاب الإمام إلى انتزاع الماء بالسيف بعد قتال. وعندما ظفروا بالماء، ماذا فعل الإمام (عليه السلام)؟ كان بإمكانه أن يعاملهم بالمثل، فيمنع عنهم الماء كما منعه عنه، ويقول لهم: ذوقوا كما أذقتمونا. ولكنه أباح لهم الورود ولم يمنعهم إياه! لأن قطع الماء عن الخلق ليس من سنته وإن فعله عدوه به⁽¹⁾ هذا مثال عملي رائع على قاعدة لا تعامل الظالم بمثل ظلمه، بل قابل السيئة بالحسنة، وفي كلامه العجيب في تأخير القتال: لما استبطأ بعض أصحابه إذنه في تعجيل القتال بصفين، كشف لهم عن فلسفته في تأخير الصدام بكلام من أنفس ما قيل. قال (عليه السلام): «أَمَّا قَوْلُكُمْ: أَكُلَ ذَلِكَ كَرَاهِيَةَ الْمَوْتِ؟ فَوَاللَّهِ مَا أَبَايَ دَخَلْتُ إِلَى الْمَوْتِ أَوْ خَرَجَ الْمَوْتُ إِلَيَّ. وَأَمَّا قَوْلُكُمْ: شَكَا فِي أَهْلِ الشَّامِ! فَوَاللَّهِ مَا دَفَعْتُ الْحَرْبَ يَوْمًا إِلَّا وَأَنَا أَطْمَعُ أَنْ تَلْحَقَ بِي طَائِفَةٌ فَتَهْتَدِيَ بِي، وَتَعُشُوا إِلَيَّ

(1) ينظر: وقعة صفين: نصر بن مزاحم المنقري (ت: 212هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، الطبعة الثانية، 1382هـ، ص 153-160 (أمر الماء) وما بعدها في المراسلات؛ والطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج 5 (أحداث سنة 37هـ).

ضَوِّي، وَذَلِكَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَقْتُلَهَا عَلَى ضَلَالِهَا، وَإِنْ كَانَتْ تَبُوءُ بِآثَامِهَا»⁽¹⁾ انظر إلى هذا الكلام العظيم. الإمام يجيبهم على تهمتين: الأولى: أنه يخاف الموت. فأجاب: والله ما أبالي، سواء ذهبت إلى الموت أم جاءني الموت. والثانية: أنه يشك في وجوب قتال أهل الشام. فأجاب: بل أنا واثق أن قتالهم مشروع، ولكني أؤخر الحرب لعل طائفة منهم تلحق بي وتهتدي! وهذا أحب إلي من أن أقتلها على ضلالها. هذه هي الروح القرآنية العميقة في حقن الدماء: أن هداية إنسان واحد أحب إلى الله من قتل جيش. وفي وصية الإمام لجيشه قبل القتال: ولما لم يبق من القتال بد، أصدر الإمام (عليه السلام) وصية عسكرية لجيشه ضمنها ضوابط القتال: «لَا تُقَاتِلُوهُمْ حَتَّى يَبْدُؤُوكُمْ... وَإِذَا هَزَمْتُمُوهُمْ فَلَا تَقْتُلُوا مُدْبِرًا، وَلَا تُجْهِزُوا عَلَى جَرِيحٍ، وَلَا تَكْشِفُوا عَوْرَةً، وَلَا تَمْتَلُوا بِقَتِيلٍ، وَلَا تَهَيِّجُوا النِّسَاءَ بِأَذَى وَإِنْ شَتَمْنَ أَعْرَاضَكُمْ»⁽²⁾ سبع وصايا في نص واحد! تأمل الأخيرة خصوصاً: «ولا تهيجوا النساء بأذى وإن شتمن أعراضكم». حتى لو شتمت المرأة عرض الجندي، لا يجوز له أن يؤذيها! هذه قمة الأخلاق العسكرية. وليست هذه الوصايا ابتداء من الإمام (عليه السلام)، بل هي امتداد لسنة نبوية راسخة. فقد كان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إذا بعث جيشاً أوصى قائده: «اعزوا باسم الله، في سبيل الله... وَلَا تَعْدِرُوا، وَلَا تَعْلُوا، وَلَا تَمْتَلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا»⁽³⁾ فالإمام (عليه السلام) نقل هذه القاعدة النبوية من مقام النص إلى مقام التطبيق في حروبه الداخلية، فأثبت أن ضوابط قتال المشركين في الخارج تنطبق أيضاً في قتال البغاة من أهل القبلة في الداخل.

⁽¹⁾ نهج البلاغة، الشريف الرضي، تحقيق الدكتور صبحي الصالح، دار الهجرة، قم، الطبعة الأولى: 1387هـ، الخطبة 55 ص 89.

⁽²⁾ وقعة صفين: نصر بن مزاحم، (ت: 212 هـ)، محقق / مصحح: هارون، عبد السلام محمد، الناشر: مكتبة آية الله المرعشي النجفي، قم، الطبعة الثانية: 1404 هـ، ص 203 و 204.

⁽³⁾ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ابن أبي الحديد، ج 15 - ص 64.

بل تتأكد؛ لأن هؤلاء «إخوة» في الأصل. وهذا التسلسل من وصية النبي إلى تطبيق الإمام إلى ما سنراه من وصايا المرجعية المعاصرة، يكشف عن سلسلة واحدة في ضبط القوة تمتد من النبوة إلى واقعنا اليوم. وقصة رفع المصاحف والتحكيم: في أواخر وقعة صفين، لما شعر معاوية بقرب الهزيمة، رفع المصاحف على الرماح دعوة إلى التحكيم. فقبله الإمام كارها، نزولا على إرادة جمهور جيشه الذي تعب من القتال. وأمر بإيقاف الحرب، إثارا لحقن ما بقي من الدماء. وقياس هذه المواقف على المعايير القرآنية: تتجلى المعايير الخمسة في هذه الواقعة على أدق صورة: تأخير القتال ثلاثة أشهر مع قدرته عليه هو عين «تقديم الإصلاح» و«محدودية الغاية»؛ إذ صرح بأن غايته هداية طائفة لا استئصالها. وإباحته الماء لخصمه بعد أن منعه، هي أرقى تطبيق ل«العدل مع الخصم» و«إبقاء الأخوة»؛ فإنه لم يجر على عدوه ما أجراه العدو عليه. ووصيته لجيشه بترك المدبر والجريح والمرأة هي النص الحاكم الذي يجعل ضبط القوة ميدانيا جزءا من العقيدة القتالية، لا استثناء طارئا. على أن صفين تطرح إشكالا يقتضي أمانة علمية: فقبوله التحكيم آل إلى ما آل إليه من فتنة، وخرج عليه لأجله الخوارج. والموازنة المنصفة تقول: إن الإمام قبل التحكيم مكرها حقنا لدماء جيشه حين أبوا مواصلة القتال، فقدم حفظ الجماعة على تحصيل النصر العسكري القريب. وهذا في ذاته أعمال لمبدأ حقن الدماء، وإن انقلب عليه بعض أتباعه. فليس كل تطبيق للمبدأ يثمر نجاحا آنيا، لكن صواب الموقف يقاس بموافقته الميزان لا بنتيجته العاجلة. وهذا من أدق ما ينبغي أن يعيه الدارس، لئلا يخلط بين صحة المبدأ وبين تقلبات الواقع.

المطلب الثالث: فقه الفتنة عند الإمام، البصيرة والصبر

المعايير الستة التي استخرجناها من الوقائع ليست قواعد ميدانية جامدة، بل تصدر عن فهم عميق لطبيعة الفتنة نفسها. ولذلك لا بد من الوقوف على «فقه الفتنة» عند الإمام (عليه السلام)، إذ هو المحرك النظري الذي يفسر لنا لماذا قدم الحقن وأخر الصدام.

ان تشخيص جذر الفتنة «أول ما يلفت النظر أن الإمام (عليه السلام) شخص جذر الفتنة تشخيصاً دقيقاً، فأرجعه إلى أصلين لا ثالث لهما، قال: «إِنَّمَا بَدْءُ وَقُوعِ الْفِتَنِ أَهْوَاءُ تُتَّبَعُ، وَأَحْكَامُ تُبْتَدَعُ»⁽¹⁾ الأصل الأول: هوى في النفس، يجعل الإنسان يتبع ما يشتهي لا ما هو حق. والأصل الثاني: بدعة في المعرفة، تحرف المفاهيم والأحكام عن مواضعها. وبهذين الأصلين تنشأ حالة الغموض التي هي البيئة المثالية لنمو الفتنة، إذ يلتبس الحق بالباطل فلا يعود الناس يميزون. وهذا التشخيص يفسر لماذا كانت المواجهة عنده تبدأ بالوعي لا بالسيف؛ فإن من كان مرضه في الرؤية لم يشف بالسلاح.

العلاج الأول: البصيرة. المدخل العلاجي الأول عند الإمام هو «البصيرة». والبصيرة في القرآن أساس الدعوة: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾⁽²⁾ وقد نهي القرآن عن أخطر ما يصنع الفتنة، وهو خلط الأوراق: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾⁽³⁾ ولذلك لم يبدأ الإمام معالجة فتن عصره بالقتال، بل بتبصير الناس، وكشف الملتبس عليهم. فأرسل ابن عباس إلى الخوارج يناظرهم قبل أن يرفع عليهم سيفاً. ومن كلامه المروي: «اعْرِفِ الْحَقَّ تَعْرِفْ أَهْلَهُ»⁽⁴⁾ فجعل الميزان هو الحق لا الأشخاص. وهذه قاعدة معرفية عظيمة تحمي الإنسان من الانسياق العاطفي وراء شخصية معينة في الفتن.

العلاج الثاني: الصبر. المدخل العلاجي الثاني هو «الصبر». وليس الصبر عنده سلبية ولا عجزاً، بل تحمل واع لضبط التوقيت. فقد ربط القرآن الصبر بالعاقبة: ﴿وَالْعَاقِبَةُ

(1) الكشف الوافي في شرح أصول الكافي: الشريف الشيرازي، محمد هادي بن معين الدين محمد (ت: 1081 هـ)، محقق / مصحح: علي فاضلي، الناشر: دار الحديث، قم، الطبعة الأولى: 1430 هـ، ص 227.

(2) سورة يوسف: 108.

(3) سورة البقرة: 42.

(4) إرشاد القلوب إلى الصواب (للديلملي)، حسن بن محمد الديلمي، (ت: 841 هـ)، الناشر: الشريف الرضي، قم، الطبعة الأولى: 1412 هـ، ج 2 - ص 296.

لِلْمُتَّقِينَ»⁽¹⁾ وقد عبر الإمام علي (عليه السلام) عن حقيقة هذا الصبر ومرارته بكلمته الخالدة: «فَصَبْرْتُ وَفِي الْعَيْنِ قَدْرٌ، وَفِي الْحَلْقِ شَجَا»⁽²⁾ انظر إلى الصورة البيانية! «القذى» شيء يقع في العين فيؤلمها ويمنعها من الرؤية. و«الشجا» شيء يعلق في الحلق فيمنع البلع والتنفس. فالإمام يقول: صبرت وأنا في أشد الألم! صبره لم يكن بلادة عن الإحساس، بل كان تجرعا واعيا للألم، إثارة لسلامة الأمة على راحته الشخصية. وقد صرح بهذا المعنى حين قدم سلم المسلمين على حقه فقال: «لَأُسَلِّمَنَّ مَا سَلِمَتْ أُمُورُ الْمُسْلِمِينَ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهَا جَوْرٌ إِلَّا عَلَيَّ خَاصَّةً»⁽³⁾ معنى الكلام: أنا مستعد أن أحتمل الظلم على نفسي وحدي، ما دام في ذلك سلامة أمور المسلمين! هل رأيت مثل هذه القيادة في التاريخ؟ قائد يقبل الظلم على نفسه لكي يحفظ الجماعة! وأقول: بهذا يتبين أن المعايير الستة تصدر عن جهاز فكري نفسي متكامل قوامه ثلاثة أشياء: البصيرة التي تكشف الحقيقة، والصبر الذي يضبط لحظة الفعل، والتمييز الذي يعين الخصم. فمن فقد البصيرة خدع فتورط في الدم، ومن فقد الصبر استعجل فأشعل الفتنة، ومن فقد التمييز عمم فأهلك البريء بالجرم. وهذه هي الأمراض الثلاثة التي نراها اليوم في كل نزاع أهلي يراق فيه الدم بلا بصيرة ولا صبر ولا تمييز.

المطلب الرابع: حصيلة الموازنة، المعايير الستة العملية

إذا جمعنا نتائج دراستنا للوقائع الثلاث، خرجنا بمنظومة من المعايير العملية تصلح ميزانا لكل من أراد أن يزن استعمال القوة في النزاع الداخلي. وهي ليست انطباعات

(1) سورة الاعراف: 128.

(2) معاني الأخبار: ابن بابويه، محمد بن علي، (ت: 381 هـ)، محقق / مصحح: غفاري، علي أكبر، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، قم، الطبعة الأولى: 1403 هـ، ص 361.

(3) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة وتكملة منهاج البراعة (للخوئي): الهاشمي الخوئي، الميرزا حبيب الله، (ت: 1324 هـ) المترجم: حسن زاده الأملي، حسن وكرمئي، محمد باقر، محقق / مصحح: ميانجي، إبراهيم، الناشر:

مكتبة الإسلامية، طهران، تاريخ الطبع: 1400 هـ، ج 5 - ص 222.

عامة، بل نتاج مطابقة النص العلوي على المعيار القرآني في كل واقعة. وهي ستة:

المعيار الأول: أصالة الحقن واستثنائية القوة. القتال آخر الدواء، لا يصار إليه إلا بعد استنفاد الإصلاح والحجة، كما تأخر الإمام في صفين ثلاثة أشهر، وفي النهروان حتى سفك الدم الحرام.

المعيار الثاني: عدم البدء بالقتال. قاعدته المطردة «لا تبدؤوهم»، فلا يكون الابتداء بالسيف، إلا دفعا لبغي واقع وحاصل فعلا.

المعيار الثالث: تعيين الباغي وحصر المواجهة فيه. فلا تعمم العقوبة على الجمهور المخدوع، ويفرق بين طالب الحق المخطئ وطالب الباطل المتعمد.

المعيار الرابع: محدودية الغاية برد البغي. فتنتهي القوة بمجرد فيء الباغي، ويحرم اتباع المدبر والإجهاز على الجريح.

المعيار الخامس: صيانة غير المقاتلين والحرقات. من النساء والشيوخ والولدان والأعراض والأموال، حتى في ذروة القتال.

المعيار السادس: العدل بعد الغلبة والإبقاء على جسور العودة. فلا يستذل المغلوب، ولا تقطع عنه أسباب الرجوع، كما رد الإمام عائشة مكّرمة، وأمن أهل البصرة، وأباح الماء لأهل الشام.

وأقول: هذه المعايير الستة هي الجسر الذي يصل التأصيل بالتطبيق، والماضي بالحاضر. وهي التي سنمسك بها حين ننزل إلى الواقع العراقي المعاصر، فنقيس عليها مواطن الخلل ومواطن الصواب، حتى لا يبقى الحديث عن «النموذج العلوي» شعارا عاما، بل يصير أداة قياس عملية.

المبحث الرابع: التطبيقات المعاصرة لقاعدة حقن الدماء في الواقع العراقي

لن يكون هذا المبحث كلاما عاما عن أهمية السلم، بل سيكون تطبيقا دقيقا للمعايير الستة التي استخرجناها، على حالة محددة هي العراق بعد سنة 2003. ولماذا اخترنا

العراق؟ لأنه مختبر حي لكل ما درسناه: فقد مر بفتنة طائفية كادت تعصف به، وإرهاب عابر للحدود، وبنزاع عشائري مسلح ما زال ينزف. وفي مقابل ذلك، شهد تطبيقات مرجعية في احتواء الدم تصلح أن تكون نموذجاً معاصراً يقاس بالميزان العلوي.

المطلب الأول: تشخيص إشكالات السلم الأهلي في العراق

قبل أن نصف الدواء، ينبغي أن نشخص المرض. وسنعرض هنا خمسة إشكالات كبرى تهدد السلم الأهلي في العراق، كل إشكال مدعوم بأرقام وتقارير:

الإشكال الأول: الفتنة الطائفية. بلغت هذه الفتنة ذروتها بعد تفجير مرقد الإمامين العسكريين (عليهما السلام) في سامراء يوم 22 شباط/فبراير 2006. كان التفجير مصمماً بدقة لإشعال حرب طائفية شاملة، وقد كاد ينجح في ذلك؛ فقد أفضى إلى موجة عنف متبادل في 2006-2007 خلفت عشرات الآلاف من الضحايا وتهجيراً واسعاً وشرخاً عميقاً في النسيج الاجتماعي⁽¹⁾.

وتكفي في تصوير هول تلك المرحلة إشارة إلى تقدير أممي صادر عن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، إذ قدرت عدد ضحايا المدنيين العراقيين بنحو أربعة وثلاثين ألف قتيل في عام 2006 وحده⁽²⁾.

توقف عند هذا الرقم. أربعة وثلاثون ألف قتيل! سكان مدينة كاملة، ذهبوا في سنة واحدة. وليس بسبب حرب مع دولة أجنبية، بل بسبب أن العراقيين قتلوا بعضهم بعضاً! هذا يكشف أن تعطيل مبدأ حقن الدماء في لحظة واحدة كفيل بأن يحصد في عام واحد

(1) ينظر: swissinfo، «تفجير سامراء يهدف إلى إشعال حرب طائفية»، تقرير 2006؛ وموسوعة ويكيبيديا العربية، مادة «تفجير ضريح العسكريين 2006».

(2) National Public Radio (NPR)، تقرير «U.N. Puts Iraqi Civilian Toll at 34,000 for 2006»، بتاريخ 16 كانون الثاني/يناير 2007، نقلاً عن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق «34,000 for 2006» (UNAMI).

ما يوازي سكان مدينة كاملة.

الإشكال الثاني: الإرهاب التكفيري. بلغ ذروته باجتياح تنظيم «داعش» للموصل في حزيران/يونيو 2014، وما صاحبه من استباحة منهجية للدماء، والأعراض، والأقليات على أساس الهوية والانتماء. وهو النقيض الكامل لمعيار «تعيين الباغي وصيانة غير المقاتلين»، إذ جعل الانتماء المذهبي أو الديني ذاته مسوغاً للقتل.

الإشكال الثالث: النزاعات العشائرية والسلاح المنفلت. وهي إشكال داخلي مزمن يهدد السلم الأهلي في وسط العراق وجنوبه. تتحول خصومة فردية صغيرة إلى اقتتال بين عشائر بالأسلحة المتوسطة! وتنتشر ظاهرة «الدَّكَّة العشائرية»، وهي ترويع البيوت بإطلاق النار عليها للتهديد والتأثر. وتشير التقارير إلى أن في أيدي المدنيين العراقيين ما يقدر بنحو سبعة ملايين وستمئة ألف قطعة سلاح! وأن هذه النزاعات تحصد مئات الضحايا وترهق الأجهزة الأمنية⁽¹⁾ وقد بلغ من خطورتها أن الدولة العراقية عمدت سنة 2018 إلى تصنيف «الدَّكَّة العشائرية» جريمة إرهابية، سعياً لضبط انفلات السلاح⁽²⁾. الإشكال الرابع: خطاب التحريض والتصعيد. وهو الوقود النفسي للإشكالات السابقة. تحولت وسائل التواصل الاجتماعي إلى منابر لتضخيم العصبية ونشر الإشاعة وتخوين المختلف، فصار الاختلاف السياسي أو المذهبي يترجم دماً. وهذا هو بعينه ما حذرت منه المجموعة الرابعة من آيات المنظومة القرآنية (آيات سد الذرائع)، وما وصفه الإمام (عليه السلام) بقوله في خطر اللسان المنفلت: «اللِّسَانُ سَبْعٌ، إِنَّ حُلِّيَّ عَنْهُ

(1) ينظر: موقع «درج» (Daraj)، تقرير «ضحايا بالمقات في نزاعات عشائرية: 7 ملايين و600 ألف قطعة سلاح في أيدي المدنيين العراقيين»؛ وموقع «العربي الجديد»، «النزاعات العشائرية تحدّد السلم المجتمعي وترهق الأمن في العراق».

(2) ينظر: إذاعة «مونت كارلو الدولية»، خبر «العراق يعتبر الدَّكَّة العشائرية الثأرية إرهاباً»، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

عَقَر»⁽¹⁾

الإشكال الخامس: البيئة الاقتصادية والاجتماعية الحاضنة للعنف. لا يفهم انفلات الدم في العراق بمعزل عن أرضيته الاقتصادية. اتساع البطالة في صفوف الشباب، وضعف الخدمات، وتفاوت التنمية بين المناطق، كل ذلك يصنع بيئة حاضنة يسهل فيها تجنيد الياكسين في مشاريع العنف. وقد نبهت التقارير المتابعة للنزاعات العشائرية إلى أن توفر السلاح رخيصا، مع البطالة وغياب العدالة الناجزة، من أقوى مولدات الاقتتال الداخلي⁽²⁾.

وهذا التشخيص يعيدنا إلى صميم المنهج القرآني العلوي؛ فإن الإمام (عليه السلام) ربط استقرار الملك بالعدل لا بالقوة، إذ يقول: «الْعَدْلُ يَضَعُ الْأُمُورَ مَوَاضِعَهَا»⁽³⁾، وجعل الظلم أسرع إلى زوال الدولة من الكفر في قوله: «الْمُلْكُ يَبْقَى مَعَ الْكُفْرِ، وَلَا يَبْقَى مَعَ الظُّلْمِ»⁽⁴⁾ فحقن الدماء في بعده العميق لا ينفك عن إقامة العدل الاجتماعي. الظلم الاقتصادي ذاته شكل من أشكال تهيئة الدم للسفك.

المطلب الثاني: قراءة الحالة العراقية بالمعايير الستة

إذا عرضنا هذه الإشكالات على المعايير الستة، انكشف لنا موضع الخلل بدقة لا

(1) غرر الحكم ودرر الكلم (مجموعة من كلمات وحكم الإمام علي عليه السلام): التميمي الآمدي، عبد الواحد بن محمد، (ت: 550 هـ)، محقق / مصحح: رجائي، السيد مهدي، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، قم، الطبعة الثانية: 1410 هـ، ص 65.

(2) ينظر: موقع «العربي الجديد» وموقع «درج» في تقاريرهما المشار إليها آنفا عن النزاعات العشائرية وجذورها الاجتماعية والاقتصادية وانتشار السلاح.

(3) سفينة البحار ومدينة الحكم والآثار: عباس القمي، (ت: 1359 هـ)، الناشر: الأسوة، قم، الطبعة الأولى: 1414 هـ، ج 6 - ص 173.

(4) شرح الكافي - الأصول والروضة: المازندراني، محمد صالح بن أحمد، (ت: 1081 هـ)، محقق / مصحح: الشعراي، أبو الحسن، الناشر: المكتبة الإسلامية، طهران، الطبعة الأولى: 1424 هـ، ج 9 ص 285.

يبلغها الوعظ العام:

1. معيار «أصالة الحقن» منتهك في الحالة العراقية حين يجعل السلاح أول الحلول في الخصومة العشائرية لا آخرها.

2. معيار «عدم البدء بالقتال» منتهك في «الدكة» التي هي ابتداء بالترويع.

3. معيار «تعيين الباغي» منتهك في الفتنة الطائفية التي تعم العقوبة على مكون بأكمله على أساس الهوية، بدل تعيين الجاني.

4. معيار «محدودية الغاية» منتهك في منطق الثأر الذي لا يقف عند رد الاعتداء، بل يطلب الاستئصال.

5. معيار «صيانة غير المقاتلين» منتهك في استهداف داعش للأقليات والنساء والأطفال.

6. معيار «العدل بعد الغلبة» منتهك حين يتحول النصر في نزاع عشائري إلى إذلال للطرف المغلوب، فيوقد جولة جديدة من الثأر. ولننزل هذا الميزان على حالتين ملموستين:

الحالة الأولى: الفتنة الطائفية عقب سامراء. الخلل الأكبر فيها كان انتهاك معيار «تعيين الباغي». إذ نقلت العقوبة من الجاني المفجر (وهو الطرف الباغي المتعين) إلى مكون بأكمله على أساس الهوية، فصار كل فرد من المكون الآخر هدفا محتملا. وهذا هو النقيض التام لمنهج الإمام (عليه السلام) في النهوان حين رفض أن يعامل الخوارج جميعا معاملة واحدة، وفرق بين طالب الحق المخطئ وطالب الباطل المتعمد. ولو أن الوعي العام استحضّر هذا المعيار، لانهصر الرد في مطاردة صانع الفتنة، لا في الثأر من طائفة، ولحققت دماء لا تحصى.

الحالة الثانية: النزاع العشائري و«الدكة». فيها ينتهك معيار «عدم البدء بالقتال» صراحة؛ إذ إن إطلاق النار على البيوت ترويعا هو ابتداء بالعدوان لا دفعا له. وينتهك

معيار «تقديم الإصلاح»؛ إذ يقدم السلاح على مجالس الصلح. وينتهك معيار «العدل بعد الغلبة» حين يفرض على المغلوب صلح جائر بقوة السلاح، فيتحول إلى بذرة ثأر جديد. فالعلاج إذن ليس مجرد شعارات بالسلم، بل إعادة ترتيب هذه المعايير في وعي العشيرة والدولة معا: تجريم الابتداء، وتقديم الإصلاح المؤسسي، وإلزام الصلح بالعدل. وبهذه القراءة يتبين صدق فرضية البحث: أن الخلل ليس في غياب النص (والعراق بلد المراقد والحوزات والمنابر)، بل في تعطيل فاعلية المعايير في الوعي والسلوك. المشكلة مشكلة تنزيل، لا مشكلة تنزيل! (بلفظتين مختلفتين): عندنا الوحي منزل، لكننا لا ننزله على واقعنا.

المطلب الثالث: نماذج تطبيقية معاصرة على الميزان العلوي

يوجد في الواقع العراقي المعاصر تطبيقات ناجحة نزلت فيها المرجعية الدينية بالميزان العلوي إلى الميدان. سنعرض ثلاثة منها:

النموذج الأول: الموقف المرجعي في احتواء فتنة سامراء (2006). لما وقع تفجير المرقد وكادت البلاد تنزلق إلى حرب طائفية شاملة، بادرت المرجعية الدينية العليا في النجف إلى إصدار بيان وطني، دعت فيه إلى ضبط النفس، وحرمت الاعتداء على أهل السنة ومساجدهم، ودعت إلى التمييز بين الجاني المجرم وبين عموم المكون الذي يراد جره إلى الفتنة.

وهذا الموقف، حين نعرضه على المعايير، نجده تطبيقا حرفيا للمنهج العلوي:

- هو إعمال لمعيار «تعيين الباغي» (الإرهابي المفجّر) وحصر المواجهة فيه دون تعميمها على مكون.

- وهو إعمال لمعيار «تقديم الإصلاح» ومنع الثأر.

- تماما كما فرق الإمام (عليه السلام) في النهروان بين طالب الحق المخطئ وطالب

الباطل المتعمد.

ويجمع كثير من المراقبين على أن هذا الموقف المرجعي كان من أهم ما حال دون انزلاق العراق إلى حرب أهلية لا تبقي ولا تذر.

النموذج الثاني: فتوى الدفاع الكفائي (2014) وتعليماتها الميدانية. حين اجتاحت داعش الموصل وزحف نحو بغداد، ألقى الشيخ عبد المهدي الكربلائي يوم الجمعة 13 حزيران/يونيو 2014 (14 شعبان 1435هـ)، نيابة عن المرجع الأعلى السيد علي السيستاني (دام ظله)، فتوى الدفاع الكفائي. دعت الفتوى القادرين على حمل السلاح إلى التطوع للدفاع عن البلاد وأهلها ومقدساتها، مع التأكيد على الدفاع عن العراق ومواطنيه بمختلف مكوناتهم لا عن طائفة دون أخرى⁽¹⁾ والذي يعنينا هنا في ميزان حقن الدماء ليس الفتوى وحدها، بل ما أتبعت به من «تعليمات ووصايا للمقاتلين» أصدرها مكتب المرجعية بتاريخ 22 ربيع الآخر 1436هـ (12 شباط/فبراير 2015)، في عشرين توجيهًا! فإنها جاءت صورة معاصرة مطابقة لوصايا الإمام علي (عليه السلام) لجيشه.

من بنودها:

- ألا يستحل التعرض للنفوس إلا بما أحله الله.
- ألا يتعرض للمستضعفين من الشيوخ والولدان والنساء حتى من أهل المحاربين.
- أن من تعرض لحرمات غير المسلمين «كان خائنًا غادرًا»
- أنه «لا يحل مال امرئ لغيره إلا بطيب نفسه»

(1) ينظر: موسوعة ويكي شعبة، مادة «فتوى الجهاد الكفائي»؛ وموقع قسم الشؤون الفكرية والثقافية في العتبة العلوية المقدسة، «نص فتوى الجهاد الكفائي». وقد ألقاها الشيخ عبد المهدي الكربلائي في خطبة جمعة كربلاء بتاريخ 13 حزيران 2014.

- الوصية بالعدل وحسن المعاملة حتى مع الخصم والأسير⁽¹⁾.

قارن بين هذه الوصايا المعاصرة وبين وصية الإمام علي (عليه السلام) لعسكره بصفين قبل أربعة عشر قرناً:

الوصية العلوية: «وَلَا تَقْتُلُوا مُدِيرًا، وَلَا تَجْهَرُوا عَلَى جَرِيحٍ... وَلَا تَهْجُوا النِّسَاءَ بِأَذَى»

الوصية المرجعية المعاصرة: «أَلَّا يُتَعَرَّضَ للمستضعفين من الشيوخ والولدان والنساء» التطابق كامل! هذا ليس مصادفة، بل هو دليل حي على أن المعايير العلوية في ضبط القوة معايير حية قابلة للتنزيل.

وأن المرجعية الدينية حين احتاجت إلى تقنين أخلاقيات القتال ضد داعش، لم تجد أدق من الميزان العلوي مرجعاً. وهذا هو المعنى الذي أراد البحث إثباته: أن نهج الإمام (عليه السلام) ليس تراثاً يروى، بل منهج يطبق.

النموذج الثالث: آليات الصلح المجتمعي بديلاً عن منطق الثأر. في مقابل «الدكة العشائرية» ومنطق الأخذ بالثأر، تبرز في الواقع العراقي تجارب الصلح العشائري والمجتمعي التي تتوسط في النزاعات وتطفئها قبل أن تتحول دماً متسلسلاً. وهي، حين تنضبط بالعدل، تجسيد حي لآلية «الإصلاح» القرآنية التي حللناها في المبحث الثاني، وامتداد لمسلك الإمام (عليه السلام) في تقديم الوساطة على المغالبة. غير أن الموازنة الأمنية تقتضي التنبيه إلى شرط دقيق: أن الإصلاح العشائري إنما يوافق الميزان القرآني ما دام قائماً على العدل ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ﴾. فإذا انقلب إلى فرض إتاوة بقوة السلاح، أو إذلال للطرف الأضعف، خرج عن الإصلاح إلى صورة أخرى من البغي. فليست العبرة بمجرد إيقاف الاقتتال، بل بإيقافه على قاعدة العدل التي تسد باب عودته. وهذا

(1) ينظر: موقع مكتب سماحة السيد علي السيستاني، «نصائح وتوجيهات للمقاتلين في ساحات الجهاد»، بتاريخ 22 ربيع الآخر 1436هـ الموافق 2015/2/12، وهي عشرون توجيهاً.

هو الفارق بين صلح يحقن الدم حقاً، وبين هدنة تؤجله فقط.

الخلاصة

بعد هذه الرحلة العلمية، نصل إلى جملة من النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

النتيجة الأولى: أن حقن الدماء في القرآن ليس حكماً فقهياً مفرداً، بل هو منظومة كاملة من ثلاثة أبعاد: قيمة عليا ترجع إلى حفظ النفس من الضروريات الخمس، ومعايير تضبط استعمال القوة، ووسائل تقي من النزاع وتعالجه إذا وقع.

النتيجة الثانية: أن التحليل الدلالي لآية المائدة (32) يكشف أن عدل قتل الواحد بقتل الجميع بيان لحقيقة اجتماعية (هي أن حرمة الدم كل لا يتجزأ)، لا مجرد مبالغة في التهويل. وأن تصريح الآية بأن الحكم «كُتِبَ على بني إسرائيل» يصدقه وجود نظيره في تراث اليهود، مما يؤكد أن تعظيم الدم أصل مشترك في الوحي.

النتيجة الثالثة: أن آية الحجرات (9-10) تنطوي على خمس خطوات متدرجة في إدارة النزاع، تصلح أن تكون معايير حاکمة لكل استعمال للقوة في النزاع الداخلي.

النتيجة الرابعة: أن الوقائع العلوية الكبرى (الجمال، صفين، النهروان)، حين تدرس دراسة تاريخية تحليلية مستقلة وتقاس على المعايير القرآنية، تثبت أن نهج الإمام (عليه السلام) هو التطبيق العملي الأدق لمبدأ حقن الدماء. إذ تحققت فيه المعايير الستة: أصالة الحقن، وعدم البدء بالقتال، وتعيين الباغي، ومحدودية الغاية، وصيانة غير المقاتلين، والعدل بعد الغلبة.

النتيجة الخامسة: أن الموازنة الصريحة بين المبدأ القرآني وتطبيقه العلوي تكشف أن صواب الموقف يقاس بموافقة الميزان، لا بنتيجته العاجلة. فقبول الإمام التحكيم بصفين (وإن انقلب عليه بعض أتباعه) كان إعمالاً لمبدأ حقن الدماء لا خروجاً عليه.

النتيجة السادسة: أن إخفاق السلم الأهلي في العراق المعاصر مرده تعطيل فاعلية

المعايير في الوعي والسلوك، لا فقدان النص. وأن المؤشرات (من عشرات آلاف ضحايا الفتنة الطائفية سنة 2006، إلى ملايين قطع السلاح المنفلت في النزاعات العشائرية) تشهد بأن تعطيل المبدأ في لحظة واحدة يحصد ما لا يعوّض.

النتيجة السابعة: أن الموقف المرجعي في احتواء فتنة سامراء (2006)، وفتوى الدفاع الكفائي (2014) وتعليماتها الميدانية للمقاتلين، نموذجان تطبيقيان معاصران يطابقان الميزان العلوي مطابقة تكاد تكون حرفية. مما يدل على أن المعايير العلوية حية قابلة للتنزيل، لا تراث يروى فحسب.

ثانيا: التوصيات

وينبغي على ذلك جملة توصيات عملية:

الأولى: نقل الخطاب الديني في السلم الأهلي من الوعظ العام إلى تدريس هذه المعايير الستة تدريسا عمليا في المنابر والمدارس والحوارات.

الثانية: تأسيس آليات مؤسسية للإصلاح المجتمعي والعشائري تسبق تدخل القوة، وتكون بديلا عن منطق «الدكة» والثأر.

الثالثة: تجريم خطاب الكراهية والتحريض، تنزيلا لآيات سد الذرائع.

الرابعة: ربط مشروعية استعمال القوة (أمنيا كان أو عشائريا) بمعايير تعيين الباغي وصيانة غير المقاتلين ومحدودية الغاية.

الخامسة: إفراد دراسات لاحقة تنزل هذه المعايير على حالات نزاعية بعينها في المحافطات الأكثر تضررا، لتتحول النتائج إلى برامج قابلة للقياس.

وبهذا يتحول مبدأ حقن الدماء من قيمة يثنى عليها إلى سياسة تدار بها الخصومات. وليست هذه المقترحات نظرية بلا شاهد؛ فإن التجربة العراقية نفسها تقدم دليلا على أن تفعيل هذه المعايير يثمر أثرا قابلا للقياس. فالموقف المرجعي الرصين عقب فتنة سامراء يجمع كثير من المراقبين على أنه كان من أهم ما حال دون انزلاق البلد إلى حرب أهلية

شاملة كانت سترفع حصيلة الضحايا أضعافا. كما أن التقارير الأمنية الحديثة تشير إلى تراجع النزاعات العشائرية بنسبة ملموسة حين اقترن الردع القانوني بجهود الصلح المجتمعي، مع بقاء بعض المحافظات خارج هذا التحسن. وهذا المؤشر، على تحفظنا في دقة أرقامه، يعضد فرضية البحث: أن المبدأ حين ينزل إجراء وسياسة لا وعظا، أثمر حقنا للدماء يرى في الأرقام لا في الخطاب وحدها.

نسأل الله أن يجعل هذا الجهد خالصا لوجهه، نافعا لعباده، وأن يحقن دماء المسلمين، ويؤلف بين قلوبهم، ويجنبهم الفتن ما ظهر منها وما بطن، وأن يرزقنا اتباع الحق حيث كان، والوقوف عند حدوده، إنه سميع مجيب. وصلى الله على محمد وآله الطاهرين.

قائمة المصادر والمراجع:

1. القرآن الكريم.
2. ابن فارس، أحمد بن فارس. (1404هـ). معجم مقاييس اللغة. مكتب الإعلام الإسلامي.
3. مرعي، حسين عبد الله. (1413هـ/1992م). القاموس الفقهي. دار المجتبى.
4. ابن بابويه، محمد بن علي. (1413هـ). من لا يحضره الفقيه (تحقيق علي أكبر الغفاري، ط. 2). مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.
5. الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي. (1997). الموافقات (تحقيق أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان؛ تقديم بكر بن عبد الله أبو زيد، ط. 1). دار ابن عفان.
6. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد. (2004). مقاصد الشريعة الإسلامية (تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة). وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
7. مرعي، حسين عبد الله. (1413هـ/1992م). القاموس الفقهي. دار المجتبى.
8. أحمددي ميانجي، علي. (1426هـ). مكاتيب الأئمة عليهم السلام (تحقيق مجتبى فرجي، ط. 1). دار الحديث.

9. القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري. (1964). الجامع لأحكام القرآن (تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط. 2). دار الكتب المصرية.
10. المراغي، أحمد بن مصطفى. (1946). تفسير المراغي (ط. 1). شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
11. الطباطبائي، محمد حسين. (1390هـ). الميزان في تفسير القرآن (ط. 2). مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
12. فضل الله، محمد حسين بن عبد الرؤوف. (1998). من وحي القرآن (ط. 1). دار الملاك.
13. الشهيد الثاني، زين الدين بن علي. (1409هـ). منية المريد (تحقيق رضا مختاري، ط. 1). مكتب الإعلام الإسلامي.
14. الطبري، محمد بن جرير. (1387هـ). تاريخ الأمم والملوك (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. 2). دار التراث.
15. المفيد، محمد بن محمد بن النعمان. (1993). الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد (تحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ط. 2). دار المفيد.
16. ابن أبي الحديد، عبد الحميد بن هبة الله. (1378هـ). شرح نهج البلاغة (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. 1). دار إحياء الكتب العربية.
17. المنقري، نصر بن مزاحم. (1382هـ). وقعة صفين (تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط. 2). المؤسسة العربية الحديثة.
18. الشريف الرضي، محمد بن الحسين. (1387هـ). نهج البلاغة (تحقيق صبحي الصالح، ط. 1). دار الهجرة.
19. الشريف الشيرازي، محمد هادي بن معين الدين محمد. (1430هـ). الكشف الوافي في شرح أصول الكافي (تحقيق علي فاضلي، ط. 1). دار الحديث.
20. الديلمى، حسن بن محمد. (1412هـ). إرشاد القلوب إلى الصواب. الشريف الرضي.
21. ابن بابويه، محمد بن علي. (1403هـ). معاني الأخبار (تحقيق علي أكبر الغفاري، ط. 1). مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.

22. الهاشمي الخوئي، حبيب الله. (1400هـ). منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة وتكملة منهاج البراعة (تحقيق إبراهيم ميانجي؛ ترجمة حسن حسن زاده الأملي ومحمد باقر كمرئي). المكتبة الإسلامية.
23. Sharp, G. (1973). The politics of nonviolent action. Porter Sargent.
24. United Nations Development Programme. (2009). Community security and social cohesion: Towards a UNDP approach. United Nations Development Programme.
25. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي. (1993). المستصفى من علم الأصول (تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي، ط. 1). دار الكتب العلمية.
26. الطبرسي، علي بن الحسن. (1385هـ). مشكاة الأنوار في غرر الأخبار (ط. 2). المكتبة الحيدرية.
27. باينده، أبو القاسم. (1424هـ). نهج الفصاحة: الكلمات القصار للنبي صلى الله عليه وآله (ط. 4). دنيائي دانش.
28. المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي. (1403هـ). بحار الأنوار (تحقيق جمع من المحققين، ط. 2). دار إحياء التراث العربي.
29. المصدر رقم (30) في النص الأصلي ليس مصدراً مستقلاً، وإنما هو استكمال لبيانات بحار الأنوار الواردة في رقم (29)، ولذلك يدمج مع رقم (29) كما ورد أعلاه.
- مكارم الشيرازي، ناصر. (1421هـ). الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل (ترجمة وتلخيص محمد علي آذرشب، ط. 1). مدرسة الإمام علي بن أبي طالب.

دور النزاهة التنظيمية في الحد من الفساد المالي والإداري

(دراسة ميدانية في مؤسسات القطاع العام السوداني)

أ. م. هبة عبد الوهاب التوم - أستاذ مساعد

كلية الشمال للعلوم الطبية والتكنولوجيا - السودان

أ. م. محمد إسماعيل يوسف - أستاذ مشارك

كلية العلوم الجمركية والطبية والتكنولوجيا - السودان

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور النزاهة التنظيمية في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري في مؤسسات القطاع العام السوداني، مع توضيح التحديات التي تواجه تطبيقها في هذا السياق. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم الجمع بين الجانب النظري (من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة والتقارير الدولية) والجانب الميداني (دراسة تحليلية على عينة من العاملين بكلية العلوم الجمركية والطبية والتكنولوجيا بولاية الخرطوم، شملت رؤساء أقسام الحسابات، والمحاسبين، والمديرين الماليين، والمديرين الإداريين، والمراجعين الداخليين والخارجيين، خلال عام 2026م، إذ تم توزيع (50) استبانة من إجمالي مجتمع الدراسة البالغ (57) فردًا واسترداد جميعها صالحة للتحليل). تم جمع البيانات الأولية عبر استبانة مبنية على مقياس ليكرت الخماسي، وتحليلها إحصائيًا باستخدام برنامج (SPSS)، عبر المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لوصف اتجاهات العينة، ومعامل كرونباخ ألفا للتحقق من ثبات الأداة، ومعامل ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار الخطي لاختبار فرضيتي الدراسة. أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية بين أبعاد النزاهة التنظيمية (كالشفافية، والمساءلة، والقيادة الأخلاقية، والرقابة الداخلية، وتفعيل مدونات السلوك) والتحديات المرتبطة بممارسات الفساد المالي والإداري، وبذلك تحققت صحة فرضيتي الدراسة. كما أظهرت النتائج الوصفية أن تعزيز هذه المبادئ يقلل من مظاهر الفساد كالاختلاس والرشوة والمحسوبية والتزوير، غير أن تطبيق النزاهة يواجه تحديات جوهرية في السياق

السوداني، أبرزها الضغوط السياسية والتدخلات الخارجية، وغياب الإرادة السياسية، وطول بقاء القيادات دون تدوير، والظروف الأمنية والحرب المستمرة منذ عام 2023م، وانخفاض الرواتب والحوافز. وأخيراً، توصي الدراسة بتعزيز آليات الشفافية والرقابة الإلكترونية، وبناء ثقافة أخلاقية مستدامة عبر التدريب الدوري وقنوات الإبلاغ الآمنة، وتعزيز استقلالية الجهات الرقابية والقضائية، ورفع الرواتب والحوافز وربطها بالأداء والنزاهة، وإنشاء مفوضية مستقلة لمكافحة الفساد بالتنسيق مع المجتمع المدني والإعلام.

الكلمات المفتاحية: النزاهة التنظيمية، الفساد المالي والإداري، القطاع العام السوداني، الشفافية، المساءلة.

Abstract:

This study aims to show the role of organizational integrity in reducing financial and administrative corruption practices in Sudanese public sector institutions, while also highlighting the challenges of implementing it in this context. The study relied on the descriptive-analytical approach, combining the theoretical side (through reviewing literature, previous studies, and international reports) with the field side (an analytical study on a sample of staff from the College of Customs, Medical, and Technology Sciences in Khartoum State, including heads of accounting departments, accountants, financial managers, administrative managers, and internal and external auditors, during 2026, where 50 questionnaires were distributed out of a total study population of 57 individuals, and all were retrieved and valid for analysis). The primary data were collected through a questionnaire based on a five-point Likert scale and analyzed statistically using SPSS. This included calculating averages and standard deviations to describe the sample's tendencies, using Cronbach's alpha to check the tool's reliability, and applying Pearson correlation and linear regression analysis to test the study's hypotheses. The results showed a statistically significant positive correlation between the dimensions of organizational integrity (such as transparency, accountability,

ethical leadership, internal control, and the implementation of codes of conduct) and the challenges associated with financial and administrative corruption practices, thus confirming the validity of the study's hypothesis.

The descriptive results also showed that strengthening these principles reduces forms of corruption such as embezzlement, bribery, favoritism, and forgery. However, implementing integrity faces major challenges in the Sudanese context, mainly political pressures, external interventions, lack of political will, long tenure of leadership without rotation, security conditions and the ongoing war since 2023, and low salaries and incentives. Finally, the study recommends enhancing transparency and electronic monitoring mechanisms, building a sustainable ethical culture through regular training and safe reporting channels, strengthening the independence of oversight and judicial bodies, increasing salaries and incentives and linking them to performance and integrity, and establishing an independent anti-corruption commission in coordination with civil society and the media.

مقدمة:

تُمثِّل النزاهة التنظيمية حجر الزاوية في بناء المنظمات الحديثة، فهي ليست مجرد قيمة أخلاقية مجردة، بل نظام متكامل قائم على الشفافية والمساءلة والالتزام بالقوانين والمعايير الأخلاقية في بيئة العمل. وتتجلى أهميتها في كونها ضمانة أساسية لتعزيز الثقة بين مكونات المؤسسة، ورفع كفاءة الأداء، وتحقيق الاستقرار الوظيفي. ومن خلال ترسيخ مبادئ النزاهة، تُصبح المؤسسات قادرة على بناء بيئة عمل إيجابية، تدعم الإبداع وتحد من الممارسات غير السليمة، مما ينعكس إيجاباً على تحقيق الأهداف الاستراتيجية بشكل فعال ومستدام.

أما الفساد المالي فيُعد من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات الحكومية على مستوى العالم، ويتمثل في أي اختلال أو انحراف في إدارة المال العام، سواءً عبر الاختلاس،

أو التلاعب بالميزانيات، أو إبرام الصفقات المشبوهة، أو تحريف البيانات المالية. وينتج عن هذه الممارسات هدرٌ كبير للموارد، وتقويض لفرص التنمية، وإضعاف للثقة بين المواطن والدولة. كما أن آثاره لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، بل تمتد لتشكل تهديداً مباشراً للاستقرار الاجتماعي والسياسي.

وفي سياق متصل، يُشكل الفساد الإداري مظهراً آخر خطيراً للانحراف المؤسسي، ويظهر من خلال سوء استخدام السلطة التنظيمية، أو المحسوبية، أو تعطيل الإجراءات، أو التوظيف غير الموضوعي. وينتج عن هذه الممارسات بيئة عمل غير عادلة، تقتل الحافزية وتقتل الكفاءة، وتؤدي إلى تفشي البيروقراطية السلبية وتعطيل الخدمات. وغالباً ما يكون الفساد الإداري بيئة خصبة لنمو الفساد المالي، مما يجعلهما ظاهرتين متلازمتين تعملان على إضعاف مؤسسات الدولة وتقويض قدرتها على تقديم خدماتها بشكل نزيه وفعال.

المحور الأول: النزاهة التنظيمية:

تعد النزاهة التنظيمية إطاراً أخلاقياً شاملاً ومفهوم أساسي في إدارة الأعمال والمنظمات الحديث، يركز على بناء ثقافة أخلاقية قوية تضمن استمرارية النجاح والاستدامة، وفي الوقت الحالي حيث تواجه المنظمات تحديات مثل الفساد، الضغوط التنافسية، والتغيرات التكنولوجية، أصبحت النزاهة ليست مجرد قيمة أخلاقية، بل أداة استراتيجية لتعزيز الثقة والكفاءة تحدد من خلالها المنظمة مساراتها وسلوكياتها. ويهدف هذا المحور إلى تقديم تحليل نظري لمفهوم النزاهة التنظيمية، مع التركيز على جوهرها ودورها المركزي في بناء الثقة الداخلية والخارجية. كما يستعرض المحور الأساس المفاهيمي الذي ترتكز إليه، وأهميته كعامل حاسم في ضمان استدامة المؤسسة وشرعيتها.

مفهوم النزاهة التنظيمية:

تعبر النزاهة التنظيمية عن الرؤية الشمولية في تبني مفاهيم الشفافية والمساءلة والمشاركة وهي ترتبط بالجوانب الأخلاقية والقيم المتصلة بقيام الفرد بأداء مهامه كالأمانة والإخلاص والصدق والحفاظ على المال العام (بدرخان، العناتي ، 2017م) ، كما يمكن القول أن النزاهة التنظيمية مفهوم قيمى وإنساني يرتبط بتطور المجتمعات في شتى مجالات الحياة وتسود مفرداتها من أمانة ونظافة يد واستقامة في التعامل والابتعاد عما يلوث الفرد من المفساد ، ولقد أضاف (Al-Tai & Hussein, 2021) بأنها فضيلة أخلاقية رئيسية تمثل نوعاً من الاستقلالية العقلانية ، وأنها المثل الأعلى في المنظمات التي تمثل بالسلوكيات الأخلاقية الإيجابية التي تلعب دوراً في توجيه القرارات الحاسمة ، وأنها نهج يهدف إلى حد من الفساد في المنظمات ودمج الأنظمة التشغيلية مع المعايير الأخلاقية ، وذكر لها ثلاثة عناصر هي :

✓ وضع برامج تدريبية داخل المنظمة لنشر ثقافة حقوق الإنسان ومعالجة من خلال التوجيه.

✓ التعاون والتنسيق مع المنظمات غير الحكومية للاستفادة من مواردها ومعارفها.

✓ تنفيذ وتطبيق مدونات قواعد السلوك، التي تؤدي إلى تكامل الإستراتيجيات الاستباقية مع إستراتيجية المنظمة.

كما ينبغي أن تبني النزاهة التنظيمية ينبغي أن تبني من أعلى قيادة وهي أحد المعايير لقياس جودتها لكونها الأساس الأخلاقي فيها إضافة لذلك هنالك مجموعة من العوامل لتطوير نزاهة القيادة والتي تتمثل في تفعيل مدونة الأخلاقيات الخاصة بالمنظمة وجعل الأخلاقيات مرجعاً للتنفيذ التشغيلي للمنظمة وتوفير الحماية الملائمة للمبلغين على الأخطاء والمخالفات وتطبيق نظام العقوبات على عدم الامتثال وإجراء مراقبة وتقييم على

السلوكيات غير الأخلاقية في حالة حدوثها ونشر مبدأ النزاهة الخاصة بالمنظمة في مكان العمل (Yusuf et al.,2020).

وبشكل عام وبناء على التعريفات المختلفة لنزاهة التنظيمية يرى الباحثان أنه يمكن تلخيص النزاهة التنظيمية كالترام المنظمة بالمبادئ الأخلاقية مثل الصدق، الشفافية، والمساءلة في جميع عملياتها، ودرج بعض الباحثين على تعريف النزاهة التنظيمية على أنها وصول المنظمة إلى مستوى أخلاقي يجعلها نموذجاً للقيادة والتوجيه. ومن وجهة نظر أخرى هي العمل بما يتوافق مع الأغراض والقيم الأساسية للمنظمة، مع دمج الشخصية الأخلاقية، الحقيقة، والمبادئ الأخلاقية مع تطبيق القيم التنظيمية باستمرار، ومن ناحية أخرى يتم التركيز على النزاهة كمفهوم يساعد المنظمة في تحمل مسؤوليتها الأخلاقية والاجتماعية، أو كنزاهة الأفراد والتفاعلات داخل المنظمة. ويضاف إليها الحكم الذاتي وفق مبادئ توجيهية، مع التركيز على إنشاء إرشادات أخلاقية واضحة وتعزيز الشفافية. كما يتمكن وصفها على أنها التزم أخلاقي لتحقيق الثقة والقيمة المستدامة، وأخيراً كتوافق بين القيم المعلنة والسلوكيات الفعلية، يمكن تعزيز النزاهة التنظيمية من خلال تحقيق التوازن بين أداتين يمثلان القاعدة الأساسية في فيها وهما (Molina, 2016):

✓ التركيز على الامتثال على أليات الرقابة المستخدمة في المنظمة لضمان الامتثال القانوني من خلال الالتزام بمدونات قواعد السلوك الأخلاقي ومراقبة الموظفين وإتباع الإجراءات اللازمة وسن التدابير التأديبية.

✓ التركيز على القيم لضمان انعكاس القيم الأساسية في الأنشطة اليومية للمنظمة.

أهمية النزاهة التنظيمية:

شغل النزاهة التنظيمية حيزاً متزايد الأهمية في الأدبيات الإدارية المعاصرة، حيث لم تعد تمثل مجرد قيمة أخلاقية ثانوية، بل تحولت إلى متطلب استراتيجي أساسي لبقاء المنظمات ونموها. تكتسب هذه الأهمية من الأدوار المتعددة التي تلعبها النزاهة في تعزيز

الكفاءة التنظيمية وضمان الاستدامة المؤسسية، على المستوى الداخلي، تساهم النزاهة التنظيمية في خفض تكاليف الرقابة والمراقبة من خلال تعزيز الثقة بين أعضاء المنظمة. كما تؤدي إلى تحسين عمليات صنع القرار عبر زيادة شفافية المعلومات ودقة التقارير، وتشير الدراسات إلى أن المنظمات التي تتمتع ببيئة نزيهة تشهد انخفاضاً في معدلات دوران العمالة وارتفاعاً في مستوى الإنتاجية، على المستوى الخارجي، تعمل النزاهة التنظيمية كعامل محوري في بناء السمعة المؤسسية وتعزيز الميزة التنافسية. فهي تزيد من جاذبية المنظمة للاستثمارات وتقوي علاقاتها مع الأطراف ذات المصلحة، بما في ذلك العملاء والموردين والجهات الرقابية، من منظور اقتصادي أوسع، ترتبط النزاهة التنظيمية ارتباطاً عكسياً بمستويات الفساد المؤسسي، مما يساهم في تحسين مناخ الأعمال وزيادة النمو الاقتصادي. كما أنها تلعب دوراً حاسماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال ضمان تخصيص الموارد بكفاءة وعدالة ويمكن أن تحدد أهمية النزاهة التنظيمية في عدد من النقاط تتمثل في يلي (Singh, 2020):

- 1 - يعزز القادة الذين يظهرون النزاهة التواصل المفتوح والمشاركة في صنع القرار والشفافية عند التفاعل مع الموظفين.
- 2 - يمكن الوثوق بالقادة الذين يوفون بوعودهم ويتصرفون باستمرار لأنهم يعملون أو يتصرفون كما هو متوقع أن النزاهة تعزز المشاركة الإيجابية في العمل وهذا يسمح بزيادة الثقة في القادة أيضاً والعكس صحيح.
- 3 - أن القائد الأخلاقي التي تتمتع بالنزاهة يشعر بالراحة في الأوقات الصعبة من خلال كونه صادقاً مع نفسه.
- 4 - أن القائد الأخلاقي الذي يتمتع بالنزاهة هو الشخص الذي لا يترك فجوة بين الأفعال والكلمات (Shareef & Atan, 2018).

5 - أن يجهزوا القادة إستراتيجياً بالنزاهة لتجنب أزمة الثقة في مكان العمل وتحدي القادة في تنفيذ الأخلاقيات.

6 - على مستوى المؤسسات التعليمية يتم دعم أنظمة معلومات إدارة التعليم في فيجي من خلال عمليات جمع البيانات، إذ تعتمد جودة البيانات المجمعة على النزاهة التنظيمية، ويرى الباحثان أن النزاهة تلعب دوراً حاسماً في تعزيز الثقة بين الموظفين، العملاء، والشركاء. فهي تساهم في تقليل مخاطر الفساد، تحسين الأداء، وزيادة الابتكار. على سبيل المثال، المنظمات ذات النزاهة العالية تشهد انخفاضاً في التكاليف الناتجة عن النزاعات القانونية، وارتفاعاً في رضا الموظفين. كما أنها تعزز الاستدامة البيئية والاجتماعية، مما يجعل المنظمة أكثر جاذبية للاستثمارات.

النزاهة التنظيمية في القطاع العام:

النزاهة التنظيمية في القطاع العام تمثل أساساً للحكم الرشيد، حيث تركز على ضمان أن تتوافق أنشطة المنظمات الحكومية مع القيم الأخلاقية والمبادئ العامة لخدمة المجتمع، وفي ظل التحديات المتزايدة مثل الفساد والضغط السياسي، أصبحت إدارة النزاهة أمراً حاسماً لتعزيز الثقة العامة والكفاءة الإدارية.

مفهوم النزاهة التنظيمية في القطاع العام:

النزاهة التنظيمية في القطاع العام تُعرف كالتزام المنظمات الحكومية بالقيم الأخلاقية، الشفافية، والمساءلة، مع التركيز على منع الانتهاكات الأخلاقية مثل الفساد. (Lasthuizen et al., 2011)، كما تشمل دمج النهج المعتمد على الامتثال (قواعد وعقوبات) مع النهج القيمي (ثقافة أخلاقية) لإدارة الأخلاقيات (Tremblay et al., 2017).

وبشكل عام تُعتبر النزاهة نظاماً يشمل السياسات، الممارسات، والقيادة لتعزيز السلوك الأخلاقي ومنع الفساد. (OECD, 2017).

أهمية النزاهة التنظيمية في القطاع العام:

تلعب النزاهة دوراً حاسماً في تعزيز الثقة العامة وتحسين الأداء، والمنظمات ذات النزاهة العالية تشهد انخفاضاً في الانتهاكات الأخلاقية، مما يعزز الكفاءة والاستدامة (Huberts, 2018) كما أن القيادة الأخلاقية تساهم في تقليل التمييز وتعزيز الالتزام الجماعي، خاصة في بيئات متنوعة (Hassan et al., 2014) في القطاع العام، تساعد النزاهة في مكافحة الفساد وتعزيز الشرعية، حيث تكون أكثر أهمية بسبب الاعتماد على الثقة العامة (OECD, 2020).

التحديات في إدارة النزاهة التنظيمية:

تواجه المنظمات العامة تحديات مثل انتشار الانتهاكات الأخلاقية أكثر من القطاع الخاص، بسبب الضغوط السياسية والموارد المحدودة (Erakovich & Kolthoff, 2016). كما تشمل التحديات التوازن بين النهج الامتثالي والقيمي، والتصورات العامة السلبية حول الفساد (Tremblay et al., 2017) في بعض الدول النامية، تظهر التحديات في إعادة التفكير في المعايير الأخلاقية لمواجهة الفساد المستمر (Hoekstra, 2025).

إدارة النزاهة التنظيمية:

تتطلب إدارة النزاهة نهجاً متكاملًا يجمع بين الامتثال والقيم، مع التركيز على القيادة الأخلاقية (Maesschalck, 2004) يشمل ذلك وضع سياسات أخلاقية، تدريب الموظفين، وتقييم المخاطر بانتظام (OECD, 2009). أما القيادة الأخلاقية فتلعب دوراً في تعزيز الثقافة الأخلاقية وتقليل الانتهاكات (Brown & Treviño, 2006) نموذج مختلط يربط القيادة بالثقافة الأخلاقية لتحسين الأداء الأخلاقي في الحكومات المحلية (Hoekstra & Kaptein, 2021).

توصيات لإدارة مخاطر النزاهة التنظيمية:

يمكن تقديم عدد من التوصيات بناء على ما تقدم سابقاً تتمثل في

(Molina, 2016):

- 1 - التوازن بين الأدوات الامتثالية والقيمية.
- 2 - ضمان مسؤولية جميع الأعضاء عن تعزيز النزاهة.
- 3 - تنفيذ المبادرات بأفعال ملموسة.
- 4 - دمج القيم في عمليات اتخاذ القرارات.
- 5 - تقديم تدريب مستمر على الممارسات الأخلاقية.
- 6 - إجراء تقييمات مخاطر نظامية منتظمة.
- 7 - ضمان توافق أنظمة إدارة الأداء مع الأهداف الأخلاقية.
- 8 - تعزيز الثقافة الأخلاقية من خلال القيادة.
- 9 - تشجيع الإبلاغ عن المخالفات دون خوف.
- 10 - مراقبة وتقييم النزاهة بشكل مستمر.

أمثلة عملية علي النزاهة التنظيمية:

في الولايات المتحدة، تطبق منظمات الصحة العامة مثل Veterans' Health Administration برامج لإدارة النزاهة، مما يقلل من المخاطر (Molina, 2016).

أما في صربيا، فتظهر الدراسات انتهاكات أكثر في القطاع العام، مما يبرز الحاجة لإصلاحات (Erakovich & Kolthoff, 2016).

في ماليزيا تركز الدراسات على دور القيادة الأخلاقية في تقليل الانتهاكات ضمن إطار ESG (Guo et al., 2023).

النزاهة التنظيمية في القطاع العام السوداني:

تمثل النزاهة التنظيمية في القطاع العام السوداني تحدياً كبيراً، حيث يعاني السودان من الفساد، مما يعيق الحكم الرشيد والتنمية المستدامة (Transparency International, 2025). في ظل الاضطرابات السياسية التي تتمثل في الثورة عام 2019م، والحرب المستمرة منذ 2023م، أصبحت مكافحة الفساد أمراً مهماً لاستعادة الثقة العامة وبناء مؤسسات فعال (Karar & Kassa 2025).

ويمكن القول بأن النزاهة التنظيمية في القطاع العام السوداني أنها التزام المؤسسات الحكومية بالشفافية، المساءلة، ومنع الفساد، لكن الواقع يظهر انتشار أشكال متعددة مثل الرشوة، المحسوبية، والاختلاس (GAN Integrity, 2023) وفقاً لتقارير دولية، يُعد الفساد نظامياً في جميع القطاعات، مع غياب آليات فعالة للرقابة (2021، Rahman) وتساهم النزاهة في تعزيز الثقة العامة وتحسين الخدمات، لكن نقصها يؤدي إلى ضياع الموارد وتفاقم الفقر (World Bank, 2024) ويحتل السودان مراكز منخفضة في مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية، حيث سجل 15 نقطة من 100 في عام 2024م، مما يضعه في المرتبة 170 من 180 دولة (Transparency International, 2025).

التحديات في إدارة النزاهة التنظيمية في السودان:

يواجه القطاع العام تحديات هيكلية مثل الضعف المؤسسي، التدخل السياسي، والحرب المستمرة التي تعيق الإصلاحات (Rahman, 2021). انتشر الفساد في الشركات الحكومية، حيث تم اكتشاف مئات الشركات غير المسجلة أو المختلطة خلال فترة ما بعد الثورة، مع سيطرة عسكرية على الاقتصاد (Karar & Kassa, 2025). كما أن غياب الشفافية في الإدارة المالية العامة والقطاعات الصناعات الاستخراجية مما يعزز المحسوبية والرشوة (GAN Integrity, 2023).

المحور الثاني الفساد الإداري والمالي:

يعتبر الفساد الإداري ذا معني أعم واشمل من الفساد المالي حيث يعد فساد على مستوى المؤسسة ككل أو على مستوى كل الوظائف والأنشطة في المؤسسات والنشاط المالي هو عبارته عن جزء من تلك الأنشطة بتالي فإن الفساد المالي يعد جزءاً من الفساد الإداري وبتالي فإنه ليس من الضرورة في حالة وجود الفساد المالي من أن يكون هناك فساد إداري فقد تتمتع الأنشطة الأخرى مثل التسويقية والإنتاجية بالنزاهة.

مفهوم الفساد الإداري والمالي:

يتعلق الفساد المالي الإداري بالانحرافات التي تصدر عن الموظف (قطاع عام أو خاص) أثناء تأدية لمهامه ، سواء بعدم تطبيق القوانين أو الاستفادة من بعض الثغرات القانونية ، بدل الضغط على صناع القرار من أجل مراجعة وتصحيح هذه الثغرات ، ويتمثل الفساد المالي الإداري في عدم احترام مواقيت العمل ، تمضية الوقت في قراءة الصحف واستعمال الهاتف وتصفح مواقع التواصل الاجتماعي ، واستقبال الزوار خارج إطار العمل ، الامتناع عن أداء العمل ، التراخي ، التكاسل ، إفشاء أسرار الوظيفة (السر المهني) والخروج عن العمل الجماعي بالإضافة إلى الإضافة إلى الإسراف في استخدام المال العام أو سوء تسييره ، الاختلاس ، التهرب الضريبي وتبييض الأموال (Bentayeb, A., & Mahloul, M. 2018 م) ، وقد عرف الفساد الإداري (والذي يعتبر الفساد المالي جزء منه كما ذكر أنفاً) سلوك منحرف عن الوجبات الأساسية للوظيفة يتحصل منه صاحب السلطة على المصلحة الشخصية ، على حساب المصلحة العامة (الفتلي ، 2019م) .

يعتبر الفساد من أكثر التحديات للحكم الرشيد والتنمية المستدامة فهو كذلك سلوك مخالف للواجب الرسمي بسبب المصلحة الشخصية (العائلة ، القرابة ، الصداقة) ، والاستفادة المادية واستغلال المنصب لمخالفة للتعليمات والقوانين المعمول بها (الطيار ،

٢٠٠٣م) وكما أشر سابقاً و باعتبار أن الفساد المالي هو جزء من الفساد الإداري فقد أشارت منظمة الشفافية الدولية أنه سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة وعلى هذا النهج سار البنك الدولي بأن عرفه على أنه استخدام السلطة أو الوظيفة الحكومية أو المنصب العام لغرض تحقيق مكاسب خاصة (عبد الرحيم ، ٢٠٠٩م) ، وعلمية وبناءً على ما سبق يرى الباحثان أن الفساد المالي والإداري هو إساءة استغلال السلطة أو المنصب الوظيفي (في القطاع العام أو الخاص) لتحقيق مكاسب شخصية أو خاصة غير مشروعة، سواء مالية أو غير مالية، من خلال الانحراف عن الواجبات الرسمية، عدم احترام القوانين واللوائح، أو استغلال الثغرات فيها، مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمصلحة العامة والنزاهة المؤسسية.

خصائص الفساد الإداري:

- 1 - الانتقال السريع: أي أن الفساد يبتدئ في نطاق ضيق ثم سرعان ما يتفشى ويتوزع في مختلف الأجهزة الحكومية، ويعزز من انتشاره ضعف الرقابة الإدارية، مما يدفع الموظف إلى ارتكاب الجريمة الجنائية في الوظيفة لطمأنينته بضعف المسائلة.
- 2 - تباين أساليب التستر: فأصحاب المناصب العالية يتنكرون بعباءة المصلحة العامة، وأما الصغرى والوسطى يتصدون الثغرات والزلل الحاصل في الجهة الإدارية، فيتحقق الإفساد بالتدليس الخفي.
- 3 - البيئة الملائمة: السلبات الإدارية تعد محض تربوي للفساد، فالتسيب وتأخير المعاملات وضعف الإنتاجية وهشاشة الرقابة، كلها تعزز قيام سبل الفساد، وتدفع الموظف للتلاعب والتدليس لصالح الغير في سبيل إتمام مهمه إدارية معطله
- 4 - وجود وسيط: من أخطر الطرق الفساد التي تتضمن وسيط بين أطراف متعددة، ينشئ على وكلاء محترفون، كأن يتفق طرف مع آخر بأن يدفع لثالث رشوة مقابل تحقيقه لعمل معين ويكون الوسيط حلقة الوصل بين المتحصل على المنفعة والمنفذ لها.

5 - السرية والاحترافية: يصعب كشف بعض أعمال الفساد الاحترافية أصحابها وسريه عملهم، وقد يصل الأمر إلى تلبسهم التهمة لطرف برئ في سبيل صرف النظر عنهم (الجريش، سليمان، 2003م)

أنواع الفساد الإداري والمالي:

6 - الانحرافات التنظيمية: ويقصد بها تلك الانحرافات التي تصدر عن الموظف أثناء تأدية لمهام وظيفته والتي تتعلق بصفة أساسية بالعمل كعدم أدائه لعمله، عدم التزامه بالمواعيد، عدم الإنصات لأوامر الرئيس، إفشاء الأسرار المهنية، الإهمال الوظيفي. (معاينة، ٢٠١١م)

7 - الانحرافات السلوكية: وهي الانحرافات التي يرتكبها الموظف بمحض إرادته تتعلق بسلوكه وتصرفاته الخاصة، مثل المحافظة سواء أثناء أداء مهامه أو خارج أوقات العمل، سوء استعمال الموظف نفوذ وسلطة وظيفته ومنصبه لمصالح خاصة وشخصية، ولخدمة أهداف ومصالح من شأنها إلحاق الضرر بالآخرين أو المرافق العامة.

8 - الانحرافات الجنائية: تتمثل في الجرائم الجنائية التي يرتكبها الموظف أثناء أداء مهامه الموكلة له كالرشوة، التحايل، التزوير، الاختلاس، السرقة، الاعتداء.

أسباب الفساد المالي والإداري:

(معاينة، ٢٠١١م)

1 - الرشوة: وهي اتفاق شخصين يعرض إحدهما على الآخر فعلاً أو فائدة ما، فيقبلها لأداء عمل أو الامتناع عن عمل يدخل في وظيفته أو مأموريته.

2 - تهريب المال والاختلاس: وهو يقام المسؤولين بتهريب أموال عامة تم الحصول عليها بطرق مشروعة ويتم تهريبها للخارج، والاختلاس هو خيانة الأمانة يقوم بها موظف عام حيث يدخل في ذمته مال بحكم وظيفته ترجع ملكيتها للدولة، أو لأشخاص آخرين بطرق غير قانونية.

3 - المحسوبية والمحاباة: القيام بالمحاباة والميل للأقارب والأصدقاء عند منح مناصب أو ترقية أو المنح أو زيادات أو غيرها، وما ينجم عن هذا الشكل من الفساد اضطهاد الأفراد ومجتمعات أخرى، واتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية كما ينجر عنها سوء التنظيم والتسيير الإداري.

4 - التزوير والغش: يشغل الموظف منصبه للقيام بكسب غير مشروع أو إخفاء وثائق لأسباب خاصة تعود على الفائدة أو تزوير وثائق كالشهادات أو النفوذ.

5 - الاحتيال: وهو اختراق الأنظمة وتجاوزها من طرف موظف أو مسؤول للحصول على مكاسب خاصة وتعود بالمضرة على المال العام والتنظيم الإداري كالتهرب الضريبي.

6 - الابتزاز: التهديد بالإضرار أو الإضرار الفعلي بشخص ما أو بممتلكاته أو بسمعته أو بأحد أفراد عائلته، بهدف الحصول على الأموال أو الخدمات من هذا الشخص بشكل غير قانوني وعرف هذا الشكل انتشاراً كبيراً خاصة في الآونة الأخير ولقد أشار (بركات، 2006م) إلى أسباب أخرى للفساد تتمثل في:

1 - أسباب سياسية: يقصد بالأسباب هي غياب الحريات والنظام الديمقراطي، ضمن مؤسسات المجتمع المدني، ضعف الإعلام والرقابة.

2 - أسباب اجتماعية: متمثلة بالحروب وأثارها وتناجها في المجتمع والتدخلات الخارجية، الطائفية والعشائرية والمحسوبيات والقلق الناجم من عدم استقرار من الأوضاع والتخوف من المجهول القادم، مما يدفع الأفراد والمجتمعات لجمع المال بأي وسيلة لمواجهة هذا المستقبل والمجهول الغامض.

3 - أسباب اقتصادية: الأوضاع الاقتصادية المتردية وبيئة الفشل المستمر وارتفاع تكاليف المعيشة يعد حافزاً هاماً لسلوك الفساد.

4 - أسباب إدارية وتنظيمية: تتمثل في الإجراءات المعقدة (البيروقراطية) وغموض التشريعات وتعددتها أو عدم العمل بها، كما تتمثل في عدم اعتماد المؤسسة على الكفاءات

الجيدة في كافة الجوانب الإدارية ، و يرى الباحثان أن تتعدد أسباب الفساد المالي الإداري وتندخل فيما بينها، حيث يرجع انتشارها أساساً إلى ضعف الرقابة والشفافية في الإجراءات الإدارية والمالية، مما يتيح فرصاً للانحرافات مثل الرشوة والاختلاس؛ بالإضافة إلى انخفاض الرواتب والخوافز الاقتصادية التي تدفع الموظفين إلى تعويض النقص من خلال مكاسب غير مشروعة، خاصة في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة والظروف الاقتصادية غير المستقرة؛ وتعقيد البيروقراطية والإجراءات الإدارية التي تخلق ثغرات للمحسوبية والواسطة؛ وضعف الإرادة السياسية والاستقلالية في الهيئات الرقابية، مع انتشار الاستبداد السياسي أو التدخل السياسي في الإدارة؛ إلى جانب العوامل الاجتماعية والثقافية مثل تفضيل القرابة والعلاقات الشخصية (المحسوبية والواسطة) على الكفاءة والنزاهة، ونقص الوعي الأخلاقي أو التعليم الذي يبرر بعض السلوكيات الفاسدة كـ "طبيعية"؛ وأخيراً، طول بقاء القيادات في المناصب دون تدوير، مما يؤدي إلى خلط المصالح الشخصية بالعامّة، واستغلال الثغرات القانونية بدلاً من تصحيحها.

أثار الفساد الإداري والمالي:

يؤثر الفساد المالي الإداري على الثقة بالمؤسسات أنه يضعف النظام الإداري عبر تقويض مصداقية المؤسسات العامة وإضعاف كفاءتها مما يؤدي الى فجوة بين المواطنين ومؤسسات الدولة ويزيد من الإحباط العام (زين الدين، 2009م)، ومن الجانب السياسي يتسبب الفساد في زعزعة الاستقرار من خلال صراعات داخلية بين النخب الحاكمة وتراجع ثقة المواطنين بالنظام السياسي مما يهدد أسس الدولة واستقرارها، كما يمتد تأثيره. إلى جودة الخدمات العامة، حيث تنخفض كفاءة القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم، وتتفقم هجرة الكفاءات بسبب ضعف الرواتب والخوافز، مما يزيد معاناة المواطنين (عبد الله، 2003م).

يرى الباحثان أن الفساد الإداري والمال آثار تتمثل في إهدار هائل للموارد والأموال العامة من خلال الاختلاس والإسراف وسوء التسيير، مما يقلل الإنفاق على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، ويبطئ النمو الاقتصادي ويزيد من الفقر وعدم المساواة الاجتماعية؛ كما يضعف الثقة في المؤسسات الحكومية والإدارية، مما يؤدي إلى انخفاض الروح المعنوية لدى الموظفين، تراجع الإنتاجية، وانتشار ثقافة اللامبالاة والتراخي؛ ويحرف تخصيص الموارد نحو مشاريع غير ذات جدوى أو مبالغ في تكلفتها لتحقيق مكاسب شخصية، مما يعيق التنمية المستدامة والاستثمار الأجنبي؛ ويعزز الجريمة المنظمة مثل تبييض الأموال والتهرب الضريبي، مما يزيد من الفجوة بين الأغنياء والفقراء؛ ويؤدي سياسياً إلى عدم الاستقرار، إضعاف الحكم الراشد، وفقدان الشرعية أمام المواطنين، وقد يصل إلى اندلاع احتجاجات أو صراعات اجتماعية؛ وأخيراً، يلحق ضرراً بالبيئة من خلال تجاهل الضوابط في المشاريع الفاسدة، ويقلل من جودة الخدمات العامة، مما يؤثر سلباً على حياة المواطنين اليومية ويخلق حلقة مفرغة تجعل مكافحة الفساد أكثر صعوبة. وفي السياق العربي، غالباً ما تكون هذه الآثار أكثر حدة بسبب الاعتماد على الموارد الطبيعية والتحديات السياسية، مما يجعل الفساد عقبة رئيسية أمام الإصلاح والتقدم وبالتالي فإن هذه الآثار ليست مجرد خسائر مالية، بل تهديد وجودي للدولة والمجتمع إذ لم يُعالج جذرياً.

الفساد المالي والإداري في السودان:

في استطلاع للرأي العام السوداني حول الفساد المالي والإداري تم إجراء من قبل (سودان ديلي ، 2025م) أن الشائعات حول الفساد قد تزايدت بشكل لافت بعد اندلاع الحرب في السودان، وهو ما عبر عنه 87.2% من المشاركين في الاستطلاع ، ورأى 64.1% من المستطلعين أن الحرب بمختلف تأثيراتها ساهمت بشكل كبير في ازدياد الفساد، و 28.3% قالوا “إلى حد ما”، وتختلف فهم الرأي نسبة 5.6% نفت التأثير ،

بالإضافة الى ذلك ومن خلال دراسة قام بها (مركز الخبراء العرب ، 2025م) كان الهدف منه رصد اتجاهات الرأي العام السوداني حول واقعا وشبهات الفساد ، ومستوى الثقة في مؤسسات الرقابة، وتقييم مدى تأثير تلك الظواهر على حياة المواطنين والخدمات العامة، إضافة إلى استجلاء آراءهم بشأن سبل المكافحة الممكنة في الظروف الراهنة، وكانت النتائج أن 49.2% يرون إن الفساد في المؤسسات العامة “مرتفع جداً”، و 35% قالوا إنه “مرتفع”، وقاربتهم نسبة 11.2% وصفوه بالمتوسط، بينما عارضتهم بقوة نسبة 4.6% قالت إنه “منخفض” من خلال الاستطلاع، لم يفرق المشاركون كثيراً بين الفساد المالي أو الإداري بشكل منفصل، بل رأوا تحالفاً شرساً مزدوجاً ينهش جسد المواطن السوداني؛ فقد أجاب 89.5% بأن مظاهر الفساد المنتشرة هي فساد مالي وإداري معاً، و 6% قالوا إداري فقط، ونسبة 2% ترى أنه فساد مالي فقط، و 2.5% ذكروا أنهم لا يدرون ، و بحثاً عن أسباب هذا التمدد والانتشار، فقد أكدت 94.9% من المستطلعين أن غياب الرقابة والمحاسبة هو السبب الرئيسي وراء تفشي الفساد، ونسبة 2.6% نفت أن يكون غياب أجهزة المحاسبة هو السبب، وقياساً للثقة بين الناس والأجهزة الرقابية، فقد وصف 38.7% ثقتهم بأنها “ضعيفة”، و 19.6% قالوا إنها “منعدمة”، في مقابل 28.1% توسطوا في الإجابة حينما وصفوها بمتوسطة”، و 13.6% من المشاركين أكدوا أن لديهم “ثقة كبيرة” في الأجهزة الرقابية.

وأيد 93.8% تفعيل أجهزة مكافحة الفساد فوراً دون تأجيل، بينما فضل 5.6% تأجيلها، وعند سؤال المشاركين عن الجهة التي يعتقدون أنها الأكثر قدرة على مكافحة الفساد، مع إتاحة اختيار أكثر من جهة، أجابت نسبة 59.8% أن القضاء هو الأكثر قدرة، و 58.3% رشحوا الحكومة المركزية، و 46.2% قالوا المبادرات المجتمعية. في حين تبدى اليأس لدى نسبة 11.6% ذكرت بصراحة أن “لا أحد قادر حالياً على محاربة الفساد في الوضع الراهن، وعند سؤال المشاركين عن الوسائل الافضل لمكافحة

الفساد، أجمع 85.9% على أن المحاسبة العلنية للمفسدين هي السلاح الأقوى، تليها الشفافية المالية، والتقارير الموجهة للرأي العام، وإشراك المجتمع المدني، وتأكيدها لغياب الكفاية في التشريعات والنصوص القانونية الحالية، رأى 37.2% من المشاركين أن البلاد تحتاج إلى تصميم وابتكار قوانين وتشريعات جديدة تمامًا، بينما أشارت نسبة 35.2% إلى إمكانية تحسين القوانين الحالية بالتعديلات المناسبة، في مقابل نسبة 18.1% فقط يرون أن القوانين كافية، وأن العلة ربما تكمن في الإرادة والعزم والتصميم، وافترض المشاركون في الاستبيان، عند منحهم فرصة تعدد الخيارات، أن هناك العديد من العقبات تحول دون محاربة الفساد وتطبيق القانون بشكل قوي؛ حيث اعتبرت نسبة 68.8% أن التدخلات السياسية والقبلية والأمنية هي المعوق الأكبر، و64.3% أشاروا إلى غياب الإرادة السياسية، و60.3% إلى ضعف الأجهزة العدلية، فيما حمل 34.7% الحرب المسؤولية، وقالوا إنها شبكة معقدة تحقق كل محاولة للتطهير، وسعيًا لتكريس وزيادة فرص القضاء على مظاهر الفساد، أيدت نسبة 80.3% إنشاء مفوضية مستقلة لمكافحة الفساد، هيئة تُظهر ولا تتبع، وتعاقب ولا تتواطأ. في حين رفضت قيامها 16.2%، ورأى المشاركون في الاستطلاع أن المعركة ضد الفساد لن تنجح بدون شراكات رقابية تجمع بين الإعلام والمجتمع المدني؛ فقد قال 58.3% إن إشراك المجتمع المدني في الرقابة ضروري جدًا، و33.2% قالوا “نعم، ولكن بشروط”، و8% يرفضون مشاركة الإعلام والمجتمع المدني، والبقية بلا رأي.

النزاهة التنظيمية والفساد المالي والإداري:

تمثل النزاهة التنظيمية الإطار الوقائي والعلاجي الأساسي لمواجهة الفساد الإداري والمالي، حيث تعمل كحاجز أخلاقي وإداري يمنع الانحرافات ويقلل من فرصها ودوافعها (Huberts, 2018)؛ (Lasthuizen et al., 2011). فالنزاهة التنظيمية، من خلال تركيزها على الشفافية، المساءلة، الامتثال للقواعد الأخلاقية والقانونية، والقيادة

النموذجية، تخلق بيئة تنظيمية ترفض الانحرافات مثل الرشوة، المحسوبية، الاختلاس، والإهمال الوظيفي، وهي المظاهر الرئيسية للفساد الإداري والمالي التي تم استعراضها في المحور الثاني تشير الدراسات إلى وجود علاقة سلبية قوية بين مستوى النزاهة التنظيمية وانتشار الفساد في القطاع العام؛ فكلما ارتفع مستوى النزاهة (من خلال التوازن بين النهج الامتثالي والقيمي، تفعيل مدونات السلوك، التدريب الأخلاقي، والرقابة الفعالة)، انخفضت مظاهر الفساد بشكل ملحوظ (Tremblay et al., 2017؛ OECD, 2017؛ Molina, 2016).

على العكس، عندما تكون النزاهة ضعيفة (بسبب الضغوط السياسية، ضعف الرقابة، أو غياب الثقافة الأخلاقية)، تتحول المؤسسة إلى بيئة خصبة للفساد، حيث تتداخل الأسباب الإدارية (البيروقراطية المعقدة، ضعف المساءلة) مع الاقتصادية (انخفاض الرواتب) والاجتماعية (المحسوبية)، مما يؤدي إلى تفاقم الآثار السلبية على الأداء المؤسسي والثقة العامة، أن الفساد في القطاع العام السوداني (كما أظهرت تقارير Transparency International 2025 بتسجيل السودان 15 نقطة فقط في مؤشر مدركات الفساد، وتصنيفه في المرتبة 170 من 180 دولة)، و يرتبط ارتباطاً مباشراً بضعف النزاهة التنظيمية الناتج عن الاضطرابات السياسية، الحرب المستمرة منذ 2023، الضعف المؤسسي، التدخل السياسي والعسكري في الاقتصاد، وغياب آليات الرقابة الفعالة (Karar & Kassa, 2025؛ GAN Integrity, 2023؛ Rahman, 2021). فالفساد الإداري (مثل المحسوبية والتسيب) يُعد بيئة خصبة للفساد المالي (الاختلاس، سوء إدارة الموارد)، وكلاهما يتفاقم في ظل غياب ثقافة النزاهة والمساءلة وبالتالي، يُشكل تعزيز النزاهة التنظيمية (كما تم تفصيله في المحور الأول) الحل الاستراتيجي لمعالجة ذلك، حيث تقترح دراسة (Molina, 2016) عدد من الحلول لمشكلة الفساد المالي الإداري من خلال النزاهة التنظيمية وتتمثل فيما يلي:

- 1 - تعزيز الشفافية والرقابة الداخلية للحد من الفرص السانحة للاختلاس والرشوة (الفساد المالي).
- 2 - بناء ثقافة أخلاقية وقيادة نموذجية تقلل من المحسوبية والإهمال (الفساد الإداري).
- 3 - مواجهة التحديات المحددة في السياق السوداني، مثل التدخل السياسي وضعف الموارد.

خاتمة:

بعد إجراء الدراسة الميدانية في هذه المجال، توصل الباحثان إلى النتائج التالية:

أولاً: النتائج المتعلقة باختبار فرضيتي الدراسة

- 1 - توجد علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية بين أبعاد النزاهة التنظيمية والتحديات المرتبطة بممارسات الفساد المالي والإداري في مؤسسات القطاع العام السوداني ($r = 0.447$, $\text{Sig.} = 0.001$)، وبذلك تتحقق صحة فرضيتي الدراسة.
- 2 - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد النزاهة التنظيمية على متغير التحديات المرتبطة بالفساد، إذ تفسر أبعاد النزاهة التنظيمية ما نسبته (20%) من التباين الحاصل في هذا المتغير ($R^2 = 0.200$, $\text{Sig.} = 0.001$).

ثانياً: النتائج الوصفية المتعلقة بدور النزاهة التنظيمية والتحديات التي تواجه تطبيقها:

- 1 - يقلل تطبيق الشفافية في عمليات المؤسسة بشكل كبير من حالات الاختلاس والتلاعب بالمال العام.
- 2 - تحد المساءلة الحقيقية والفعالة من انتشار المحسوبية والمحابة في التعيينات والترقيات.
- 3 - يساهم إظهار القيادة العليا نزاهة أخلاقية عالية في تقليل مستويات الفساد المالي والإداري داخل المؤسسات.
- 4 - تمنع الرقابة الداخلية القوية على الإنفاق والمشتريات سوء استخدام الموارد العامة.

- 5 - يقلل تشجيع الإبلاغ عن المخالفات دون خوف من العقوبة من ممارسات الرشوة والابتزاز.
- 6 - يحد تفعيل مدونة السلوك الأخلاقي من الانحرافات الإدارية كالتمييز والإهمال الوظيفي.
- 7 - يساعد إجراء تدريب دوري على الأخلاقيات المهنية في تقليل حالات الغش والتزوير.
- 8 - يقلل التوازن بين الامتثال للقوانين والتركيز على القيم الأخلاقية من الفساد المالي والإداري.
- 9 - تُعيق الضغوط السياسية والتدخلات الخارجية تطبيق مبادئ النزاهة التنظيمية وترتبط بارتفاع مستويات الفساد.
- 10 - يجعل غياب الإرادة السياسية القوية لمكافحة الفساد تعزيز النزاهة أمرًا صعبًا ويزيد من الممارسات الفاسدة.
- 11 - يؤدي طول بقاء متخذي القرار في المناصب دون تدوير إلى خلط المصالح الشخصية بالعامّة وزيادة الفساد.
- 12 - يمنع غياب الحماية الفعالة للمبلغين عن المخالفات تطبيق النزاهة ويشجع على الصمت عن الفساد.
- 13 - يؤدي تعقيد الإجراءات الإدارية والبيروقراطية المفرطة ثغرات للفساد الإداري والمالي.
- 14 - يعيق نقص التدريب والوعي الأخلاقي بناء ثقافة النزاهة ويزيد من التمييز والإهمال.
- 15 - تجعل الحرب والظروف الأمنية المستمرة فرض الرقابة وتطبيق النزاهة أمرًا شبه مستحيل.
- 16 - يدفع انخفاض الرواتب والحوافز الوظيفية بعض الموظفين نحو الفساد بسبب صعوبة الالتزام بالنزاهة.
- 17 - تحول التدخلات من خارج المؤسسة دون تطبيق مبادئ النزاهة.

وبشكل عام، تتسق نتائج الدراسة الحالية مع الاتجاه العام للدراسات السابقة في تأكيد الدور الوقائي للنزاهة التنظيمية في الحد من الفساد، إلا أنها تتميز عنها بتقديم اختبار ميداني كمي مباشر لهذه العلاقة في سياق مؤسسات القطاع العام السوداني تحديداً، وهو ما لم تتناوله أي من الدراسات السابقة بشكل مباشر، بما يحقق الإسهام العلمي الذي حددته الدراسة في معالجة فجوة النقص البحثي المرتبطة بهذا السياق الجغرافي والقطاعي الخاص.

التوصيات:

من خلال نتائج هذه الدراسة يوصي الباحثان بما يلي:

1. تعزيز آليات الشفافية والرقابة الداخلية: على مؤسسات القطاع العام السوداني تبني أنظمة رقابة إلكترونية متكاملة لعمليات الإنفاق والمشتريات، مع إلزامية نشر التقارير المالية والإدارية بشكل دوري وشفاف، للحد من فرص الاختلاس والتلاعب بالموارد العامة، وتعزيز الثقة الداخلية والخارجية.
2. بناء ثقافة تنظيمية أخلاقية مستدامة: يوصى بتنفيذ مدونات السلوك الأخلاقي في جميع المؤسسات، مع تنفيذ برامج تدريب دورية مستمرة للعاملين على الأخلاقيات المهنية والنزاهة، إلى جانب توفير قنوات آمنة ومحمية للإبلاغ عن المخالفات دون خوف من المحاسبة التعسفية، بهدف تقليل الانحرافات الإدارية والسلوكية وتعزيز القيادة النموذجية.
3. معالجة التحديات الهيكلية والسياسية: ضرورة تعزيز استقلالية الجهات الرقابية والقضائية، وتطبيق سياسة تدوير المناصب القيادية بشكل منتظم، مع تقليل التدخلات السياسية والخارجية في العمليات الإدارية والمالية، بالإضافة إلى مراجعة وتبسيط الإجراءات البيروقراطية المعقدة لسد الثغرات التي تسهل الفساد.
4. تحسين الظروف الاقتصادية والتحفيزية للعاملين: توصي الدراسة برفع مستويات الرواتب والحوافز الوظيفية بما يتناسب مع تكاليف المعيشة، مع ربطها بمعايير الأداء والنزاهة،

إلى جانب توفير برامج دعم نفسي واجتماعي للعاملين في ظل الظروف الأمنية والاقتصادية الصعبة، لتقليل الدوافع الاقتصادية للانحرافات.

5. إنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد وتعزيز الشراكات (على مستوى صانعي السياسات): يُوصى بإنشاء مفوضية مستقلة لمكافحة الفساد تتمتع بصلاحيات واسعة واستقلالية حقيقية، تعمل بالتنسيق مع المجتمع المدني والإعلام، وتركز على المحاسبة العلنية، والتحقيق السريع، والشفافية المالية، مع وضع خطة وطنية لنشر ثقافة النزاهة على مستوى القطاع العام ككل.

الجداول والأشكال:

جدول رقم (1): ترميز متغيرات الدراسة

المتغير المستقل	الرمز	المتغير التابع	الفقرات
النزاهة التنظيمية	Aa	الفساد الإداري والمالي	X1 – X17

جدول رقم (2): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov)

لدرجة الكلية لمتغيرات الدراسة

المتغير	إحصائية K-S	درجات الحرية (n)	القيمة الاحتمالية (.Sig)	القرار
النزاهة التنظيمية (متوسط 8 عبارات)	0.113	51	0.498	توزيع طبيعي
التحديات (متوسط 9 عبارات)	0.119	51	0.435	توزيع طبيعي

جدول رقم (3): معامل الثبات (كرونباخ ألفا) لمتغيرات الدراسة

المتغير	عدد العبارات	معامل كرونباخ ألفا
النزاهة التنظيمية	8	0.659
التحديات	9	0.785

جدول رقم (4): الوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الأولى (النزاهة التنظيمية)

م	العبرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
1	تطبيق الشفافية في عمليات المؤسسة يقلل بشكل كبير من حالات الاختلاس والتلاعب بالمال العام	4.8	0.401	18.843	1	0
2	وجود مساءلة حقيقية وفعالة يحد من انتشار المحسوبية والمحابة في التعيينات والترقيات	4.78	0.415	16.49	1	0
3	القيادة العليا في المؤسسة تظهر نزاهة أخلاقية عالية، مما يساهم في خفض الفساد الإداري والمالي	4.39	0.827	26.922	3	0
4	الرقابة الداخلية القوية على الإنفاق والمشتريات تمنع سوء استخدام الموارد العامة	4.67	0.622	67.824	3	0
5	تشجيع الإبلاغ عن المخالفات دون خوف من العقوبة يقلل من ممارسات الرشوة والابتزاز	4.57	0.64	52.127	3	0

0	3	33	0.946	4.16	6 إجراء تدريب دوري على الأخلاقيات المهنية يساعد في تقليل حالات الغش والتزوير
0	3	33.294	0.761	4.31	7 التوازن بين الامتثال للقوانين والتركيز على القيم الأخلاقية يقلل من الفساد المالي والإداري
0	2		0.621	4.62	8 تطبيق عقوبات سريعة وعادلة على المخالفين يساهم في خفض مستوى الفساد داخل المؤسسة

جدول رقم (5): الوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار مربع كاي لعبارات
الفرضية الثانية (التحديات)

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
1	الضغوط السياسية والتدخلات الخارجية تعيق تطبيق النزاهة وتزيد من انتشار الفساد	4.31	0.905	30.804	3	0.000
2	غياب الإرادة السياسية القوية لمكافحة الفساد يجعل تعزيز النزاهة صعباً ويزيد الممارسات الفاسدة	4.55	0.577	23.412	2	0.000
3	طول بقاء متخذي القرار في المناصب دون تغيير يؤدي إلى خلط المصالح الشخصية بالعامّة وزيادة الفساد	4.25	0.977	45.961	4	0.000
4	غياب الحماية الفعالة للمبلغين عن المخالفات يمنع تطبيق النزاهة ويشجع على الصمت عن الفساد	4.35	0.913	15.647	2	0.000
5	تعقيد الإجراءات الإدارية والبيروقراطية المفرطة يخلق تغورات للفساد الإداري والمالي	3.92	1.146	28.902	4	0.000
6	نقص التدريب والوعي الأخلاقي يعيق بناء ثقافة النزاهة ويزيد من التسبب والإهمال	4.31	0.86	33.941	3	0.000

7	الحرب والظروف الأمنية المستمرة تجعل فرض الرقابة والنزاهة أمراً شبه مستحيل	3.37	1.183	17.137	4	0.002
8	انخفاض الرواتب والحوافز الوظيفية يدفع بعض الموظفين للفساد بسبب صعوبة الالتزام بالنزاهة	3.94	1.103	16.843	3	0.001
9	التدخلات من خارج المؤسسة تحول دون تطبيق مبادئ النزاهة	3.98	0.99	39.49	4	0.000

معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation).

جدول رقم (6): نتائج معامل ارتباط بيرسون بين النزاهة التنظيمية والتحديات

المتغيران	معامل الارتباط (r)	القيمة الاحتمالية (.Sig)	نوع العلاقة ومستوى قوتها
النزاهة التنظيمية × التحديات	0.447	0.001	علاقة طردية (موجبة) متوسطة القوة، دالة إحصائياً

تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression)

جدول رقم (7): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر النزاهة التنظيمية على التحديات

المؤشر الإحصائي	القيمة
معامل الارتباط (R)	0.447
معامل التحديد (R^2)	0.2

3.497	قيمة اختبار (t) لمعامل الانحدار
49	درجات الحرية
0.206	الخطأ المعياري
0.00101	القيمة الاحتمالية (Sig.)

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

- 1 - بدرخان، سوسن ، العناتي ، ختام (2017م)، دور الجامعات الأردنية في تعزيز قيم النزاهة وعلاقته بالانتماء الوظيفي لدى الطلبة ، بالتطبيق على الجامعات الأردنية وجامعة عمان الأهلية ، مجلة دراسات العلوم التربوية ، 44، (4) .
- 2 - بركات، ياسر خالد (٢٠٠٦م)، الفساد الإداري مفهومه وأسبابه ومظاهره، العدد (٨٠) ، شبكة البا .
- 3 - الجريش، سليمان محمد (2003م) الفساد الإداري وجرائم إساءة استعمال السلطة الوظيفية، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .
- 4 - حسناوي، بلبال، ضياء الدين زواو (2019م) ، أسباب الفساد المالي الإداري وإستراتيجية مكافحته ، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد ، المجلد (1) ، العدد (2) .
- 5 - زين الدين، بلال أمين (2009م)، ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- 6 - الطيار، صالح بكر (٢٠٠٣م)، الفساد الإداري وسبل مكافحته ضمن الأطر القانونية، دراسة مقارنة، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، مركز الدراسات والبحوث، الرياض.
- 7 - عبد الرحيم، نادية (٢٠٠٩م)، الفساد في مجال الصفقات العمومية وآليات مكافحته، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد (٩)، المركز الجامعي للدراسات.

- 8 - عبد الفضيل، خيرية، مالك، أسماء عبدالواحد (2025م)، دور النزاهة التنظيمية في تحسين جودة حياته العمل : دراسة تحليلية لآراء عينة من الموظفين الإداريين في المعهد التقني ديوانية ، مجلة الريادة للمال والاعمال ، المجلد السادس ، العدد (الخاص (2)).
- 9 - عبد الله، الحسن بو نعامة (2003م) ، الفساد الإداري و أثره في القطاع الخاص ، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض .
- 10 - مركز الخبراء العرب للخدمات الصحفية ودراسات الرأي العام (2025م)، الخرطوم، السودان.
- 11 - مشرف، عباس مزعل، جعفر، منتظر كريم (2023م) ، دور النزاهة التنظيمية في الحد من الفظاظ في مكان العمل - دراسة تحليلية لآراء عينة من العاملين في مديرية تربية النجف الأشرف - ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، مجلد (19) ، عدد (4) .
- 12 - المطيري، العند مسلط حدجان (2022م)، القيادة الجمالية وعلاقتها بالنزاهة التنظيمية لدى المدراس بمحافظة حفر الباطن، مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية، المجلد (2)، العدد (14) .
- 13 - معبرة، محمود محمد، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية - دراسة مقارنة بالقانون الإداري (٢٠١١م) ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ط ١ ، عمان .
- 14 - النفيسة، لينا عبد الله، اليحياء، بارعة إبراهيم (2019م) ، أثار الفساد الإداري في الوظيفة العامة في المملكة العربية السعودية ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية ، المجلد (9) ، العدد التكميلي (9) .

15 - <http://www.annabaa.org / list /send /share .htm>

المراجع الاجنبية :

- 1- Al-Muntada Journal for Economic Studies and Research, (3)
- 2- Al-Tai, Y., & Hussein, Z. (2021). Administrative reform and its role in enhancing organizational Integrity An applied study In the Health Department of Najaf. Al-Ghary Journal of Economic and Management Sciences, 17(1)

- 3- Bentayeb, A., & Mahloul, M. (2018). A reading of the Malaysian experience in combating administrative and economic corruption and supporting transparency and integrity.
- 4- Brown, M. E., & Treviño, L. K. (2006). Ethical leadership: A review and future directions. *The Leadership Quarterly*, 17(6), 595–616.
- 5- Erakovich, R., & Kolthoff, E. (2016). Analysis of ethical leadership and integrity development in local government: A study from Serbia. *Public Integrity*, 18(3).
- 6- GAN Integrity. (2023). Sudan country risk report. Global Financial Integrity. (2021). The road ahead: Sudan and anti-corruption.
- 7- Guo, L., Arnuco, J. M., & Wang, Y. (2023). Ethical leadership and employee integrity in the public sector: Evidence from Malaysia. *Journal of Public Administration and Governance*, 13(2)
- 8- Hassan, S., Mahsud, R., Yukl, G., & Prussia, G. E. (2014). Ethical and empowering leadership and leader effectiveness. *Journal of Public Administration Research and Theory*, 24(2),
- 9- Hoekstra, A. (2025). Rethinking ethical standards in public administration: Challenges in developing countries. *Public Integrity* (in press).

- 10- Hoekstra, A., & Kaptein, M. (2021). The integrity system: Content and design in local government. *Public Integrity*, 23(4)
- 11- <https://sudan-daily.net> /استطلاع-للرأي-تحالف-شرس-بين-الفساد-المالي والإداري
- 12- Huberts, L. (2018). Integrity: What it is and why it is important. *Public Integrity*, 20(sup1).
- 13- Karar, H., & Kassa, S. (2025). When you have corrupt friends abroad: The impact of strategic corruption on Sudan's democratic collapse. *Public Integrity*. Advance online publication.
- 14- Lasthuizen, K., Heres, L., Kaptein, M., & Huberts, L. (2011). How to measure integrity violations: Towards a validated typology of unethical behavior. *Public Management Review*, 13(3)
- 15- Maesschalck, J. (2004). Approaches to ethics management in the public sector: A proposed extension of the compliance-integrity continuum. *Public Integrity*, 7(1)
- 16- Molina, A. D. (2016). Ten recommendations for managing organizational integrity risks. IBM Center for The Business of Government.
- 17- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2009). Towards a sound integrity

framework: Instruments, processes and structures for implementing integrity. OECD Publishing.

18- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2017). OECD recommendation on public integrity. OECD Publishing.

19- Rahman, K. (2021). Sudan: Overview of corruption and anti-corruption. U4 Anti-Corruption Resource Centre. Transparency International. (2025). Corruption Perceptions Index 2024.

20- Shareef, R. A., & Atan, T. (2018). The Influence Of Ethical Leadership On Academic Employees' Organizational Citizenship Behavior And Turnover Intention: Mediating Role Of Intrinsic Motivation. Management Decision.

21- Singh, A. Y. (2020). ethical leadership practices of school heads in Fijian primary schools: teachers' perspectives.

22- Transparency International Defence & Security. (2025). Chaos unchained: Conflict and corruption in Sudan.

23- Tremblay, M., Martineau, J. T., & Pauchant, T. C. (2017). Managing organizational ethics in the public sector: A pluralistic approach. Public Integrity, 19(5).

24- U4 Anti-Corruption Resource Centre. (2021). Sudan: Overview of corruption and anti-corruption. Chr. Michelsen Institute.

25- World Bank. (2024). Worldwide Governance Indicators.

Yusuf, R. M., Hamid, N., & Dewi, A. R. S. (2020). Leadership Integrity And The Effect On Good Governance Practices In The Indonesian Constitutional Court. Jour Of Adv Research In Dynamical & Control Systems, 12(1).

History of Globalization and World Integration

Dr. Ismail Adaramola Abdul Azeez

Riphah Institute of Public Policy, Riphah International University

Mehak Rimsha

Riphah Institute of Public Policy, Riphah International University

Suhad Ismail Adaramola

Passion International University, Colorado USA

Abstract

Globalization is a historic phenomenon that has drawn the world closer together economically, politically, socially, and culturally. It may sound modern, but it can be traced back to ancient trade routes such as the Silk Road and its trans-Saharan caravan routes, which connected the transfer of goods, ideas, technologies, and cultures from one region to another. This study examines the history of globalization and its role in world integration across five stages: pre-modern globalization, colonial and imperial globalization, industrial globalization, institutional and financial globalization, and digital globalization. Rather than treating these stages as separate episodes, the study develops an integrated analytical framework that traces five interacting mechanisms: connectivity, power and unequal integration, industrial acceleration, institutional and financial integration, and digital connectivity through which each historical period transformed the conditions inherited from the one before it. The research is qualitative in nature and has a historical-analytical design that uses secondary academic, institutional, and

statistical data, complemented by quantitative data from the World Bank, UNCTAD, ITU, and ECLAC. The findings indicate that technological innovations, the development of transport technology, trade liberalization, migration, and the opening of international institutions have significantly accelerated global integration. However, it has also been linked to some problems like economic inequality, cultural homogenization, environmental degradation, and inequity between countries. The study shows that globalization is a dynamic and multidimensional process that has been in the process of development throughout history, affecting the patterns of world integration and interdependence. Understanding the history of globalization helps us to understand the current challenges in the world and to formulate policies that can help achieve an inclusive, equitable and sustainable world development. The research also adds to the existing literature with respect to the path of globalization from the past to the present. The research also traces the future of globalization to give a comprehensive overview of the long-term implications and future of globalization.

Keywords: *Globalization, Global Interconnectedness, World Integration, Economic Integration, Cultural Exchange, Regional Comparison*

Introduction

Background

Concept and Definition of Globalization

Globalization is a process that connects economies, societies, cultures, and politics all around the world. It makes things happen in one place that affect places far away. Globalization is the phenomenon of “the intensification of worldwide social relations which link distant localities in such a way that local happenings are shaped by events occurring many miles away and vice versa”, according to Anthony Giddens. The emphasis on this definition is on distance reduction and the growing influence of global interactions on local contexts (Giddens, 1990). (Giddens, 1990). Similarly, Held and his colleagues talk about the "spatial structuring of social relations" and the emergence of "flows and networks of activity, interaction and power across the transnational plane" (Held et al., 1999). Globalization is important. It is not only about money but also about politics, culture, and society.

Economists have ideas about what globalization means. For example, Joseph E. Stiglitz says that globalization is when countries and people work together more because it is easier and cheaper to travel and talk to each other. This is because there are rules stopping goods, services, and people from moving around the world (Stiglitz, 2002). So, globalization is something that has been happening for a time and it is still happening now, shaped by new technology decisions made by governments and how people interact with each other around the world.

Historical Evolution of Globalization

Although globalization gained prominence as a concept in the late 20th century, its origins can be traced back to ancient times. Long-distance trade networks, including the Silk Road linking Asia, Europe, and Africa, were the first to create forms of globalization, as mentioned in the previous post. These networks allowed for trade and ideas, religious beliefs, technologies, and culture; these networks helped to lay the groundwork for the early interdependence of the world (Frankopan, 2015). The globalization of the early modern period began at a time when it grew significantly, particularly after the "Age of European Exploration" (15th and 16th centuries). European powers created extensive trading networks and empires at sea and made distant areas more of an integral part of a global trading system. It was the first time in history that there was a period with a relatively stable integration of the global economy, sometimes referred to as proto globalization. The Industrial Revolution that happened in the 19th century was a big deal in the way the world became more connected. The Industrial Revolution made technology like steamships, railways, and the telegraph. This new technology made it cheaper and faster to move things around and talk to people. The Industrial Revolution changed the way people lived and worked because of these machines. The Industrial Revolution had an impact on the world, and it is still felt today because of the Industrial Revolution. This was the first period in the history of globalization where international trade, international migration, and flows of capital increased (O'Rourke & Williamson, 2002).

Dimensions of Globalization

Globalization is a multidimensional phenomenon encompassing economic, cultural, and political dimensions that together constitute global integration.

(a) Economic Globalization

Economic globalization is the blending of economies across national boundaries involving the movement of products and services, investment, and technology. Liberalization, deregulation, and growth of markets worldwide have contributed to this. The following are considered essential components of economic globalization by the International Monetary Fund (IMF): trade openness, foreign direct investment, migration, and knowledge & technology transfer. This has brought an increase in efficiency and economic development but also created inequalities globally.

(b) Cultural Globalization

Globalization of culture is the process of sharing and spreading ideas, values, traditions, and lifestyles across societies. It is possible thanks to the evolution in media, communication technologies, tourism, and migration. Giddens (1990) believes that globalization leads to greater cultural interaction between people, and consequently, cultural diversity and cultural integration.

(c) Political Globalization

Political globalization is the spread of governing institutions at the global level and the increasing role of international institutions and non-state parties. UNs and other institutions are critical to the solutions for global challenges such as peacekeeping, human rights and sustainable development. This is a transformation in the traditional state-centered governance to a more sophisticated arrangement of international cooperation.

Drivers of Globalization

Globalization has been accelerating and it has been influenced by the following mutual interdependent factors:

- **Digital connectivity:** Internet and mobile communication have considerably diminished barriers related to time and space to enable real-time coordination across borders. Shipping transformation from steam to containerization and air cargo has reduced the cost and time of international trade, further enhancing trade integration.
- **Trade Liberalization:** Policies have lowered tariffs and quotas, which has allowed countries to specialize based on comparative advantage and increased cross-border economic activity.
- **Migration and Mobility:** Migration has promoted the transfer of labour, knowledge and culture across borders.

- **International Institutions:** International Institutions involved in the global governance of trade and finance have been at the center of the coordination of global economic integration (Stiglitz, 2002).

Problem Statement

Globalization is a major characteristic of today's world, in which deepening interconnectedness occurs through trade, technology, communication, migration and cultural exchange. Although it is frequently treated as a contemporary phenomenon, its roots extend across centuries of historical interaction and world integration. Much of the existing literature examines either the historical development of globalization or its present-day dimensions in isolation, producing a fragmented understanding of how successive historical phases have jointly shaped today's interconnected global system. This study addresses that fragmentation by developing an integrated historical-analytical account of globalization's evolution and its contribution to world integration. It examines the major phases, driving mechanisms, impacts, and challenges of globalization to explain how historical developments have shaped the structures of the contemporary global order, and analyzes globalization as a continuous, cumulative process rather than a sequence of unconnected episodes.

Research Questions

1. What are the major historical phases of globalization?
2. How has globalization contributed to world integration over time?
3. What factors have driven globalization historically?

Research Objectives

- To analyze the historical evolution of globalization
- To examine the role of globalization in world integration
- To identify key drivers of globalization

Research Significance

This work provides a comprehensive perspective on globalization, linking the past with the present, and is written in a way that is missing from many other works that usually separate the historical and contemporary aspects. The study of globalization as a continuous, multi-dimensional and cumulative process helps to deepen the understanding of the political, economic, social, technological and cultural aspects of globalization. It helps in the construction of theory by relating historical developments to the main theories of the world-systems theory, dependency theory, liberal institutionalism, and network society theory, and through testing these theories against historical and contemporary evidence, including the COVID-19 pandemic. The research is also intended as an educational resource for students and researchers seeking a systematic account of the history of globalization and its relationship to world integration.

Literature Review

The world is a different place now because of something called globalization. This is when countries are connected through things like trade and technology, and people move from one place to another. Even though people think globalization is a thing, it has been happening for a long time. Globalization is a complicated thing that affects many areas of our lives. People have studied it in history, economics, sociology, and political science. They have looked at globalization in different ways, focusing on things like how countries trade with each other, how culture is shared and how politics are changing.

David Held and colleagues say that globalization is a process that changes how people and societies are connected, which leads to a lot of activity and interaction across the world. They think that globalization is not something that happens in a straight line, but it is a dynamic thing that is shaped by how societies and institutions interact with each other. Globalization is a deal and it is still changing so people are trying to understand it from many different angles. The concept of globalization is very complex. Has many dimensions and that is why people, like David Held, are trying to figure out what it means for our world. (Held et al., 1999). The argument is that globalization is neither a process nor a linear development, but a dynamic phenomenon that is formed by the interaction of societies and institutions. Similarly, Giddens says globalization is when global social relations get deeper. This connects places so that what happens in one place affects the other far away. This happens across borders. (Giddens, 1990). This shows how global connections are growing in today's world. These connections are important for economic relations. Economists report that globalization happens because transportation and communication costs are decreasing. Barriers to trade and moving capital are also being removed. This makes countries and people closer to each other (Stiglitz, 2002).

The existing literature on globalization has a debate about where it came from, what it is, and how it affects us. Some people, like Immanuel Wallerstein, think that globalization started with a world system in the 16th century. They focus on how this system created relationships between the core and the periphery. (Wallerstein, 1974). Others, however, think that globalization has been around for longer.

They look at trade networks and exchanges between civilizations. These scholars think that globalization has a history. They say that we should consider this history when thinking about globalization. Globalization is a topic that has many different views. The debate about globalization continues. Globalization has a lot of viewpoints and approaches, so it is important to look at the research that has been done to understand how globalization has changed over time. This part of the book looks at the ideas of scholars by grouping the research into big categories based on the different stages of globalization. It seeks to identify trends and patterns in globalization, critique various perspectives and to provide a broad base for an understanding of the function of globalization in the current world's integration process. This literature review will combine information from different areas of study to give a unified approach to the analysis of globalization as a historical process and ongoing phenomenon.

1. Early Globalization (Pre-Modern Era)

As globalization has become more prominent in the past few years, scholars have come to see it as a phenomenon with roots much earlier in history than the modern age. The earliest examples are related to pre-modern trade routes between distant civilizations that facilitated long-distance contacts. Andre Gunder Frank (1998) suggests that there was a primitive global economy even before the beginning of the modern era of capitalism, linking trade networks between Asia, Europe and Africa, and that globalization should therefore be understood not as a new phenomenon but as part of a long-term world history.

In the twelfth and thirteenth centuries, the world's most significant regional trade circuits, as outlined by historian Janet Abu-Lughod (1989), seemed to have formed an interconnected network of trade extending from Western Europe to China, hundreds of years before Portuguese ships arrived in Asia. The presence of this pre-modern network provides evidence of a true “world system” of exchange, not a modern and Western European product, in and before the development of European capitalism (Abu-Lughod, 1989). The world-systems perspective, focusing on the “long sixteenth century” core/semi-periphery/periphery relationships, is related but more limited in scope than is Wallerstein's (1974) work, and comparative world-systems scholars Christopher Chase-Dunn and Thomas Hall (1997) have pushed the concept even further back, defining earlier world-systems in other regions, including sub-Saharan Africa and the pre-Columbian Americas.

The Silk Road

The Silk Road remains the most prominent example of early globalization: a network of roads that emerged around the second century B.C.E. connected the Mediterranean world to East Asia, trading silk, spices, precious metals, and textiles as well as people, ideas, and technologies (Frank, 1998). Jerry Bentley (1993) demonstrates that Buddhism was introduced into Central and East Asia from India via these routes, that Christianity and Manichaeism were spread throughout the trade routes, and that Islam was brought to Africa and Southeast Asia from Arabia. Bentley (1993) believes these long-distance contacts led to enduring cultural change in societies which have never come into direct

contact with an early form of cultural globalization. This connectivity was further deepened by the Mongol conquests of the 13th century, which provided relative political stability to the entire region of Eurasia, enabling merchants, missionaries and diplomats to travel safely under one political system (Pax Mongolica) from one part of the continent to the other (Bayly, 2004).

Trans-Saharan Trade and African Agency in Early Globalization
The Silk Road was not the only early route to international communication. The trans-Saharan trade network, extending from North Africa to West and sub-Saharan Africa since at least the eighth century CE, also played an important role in the history of early globalization, and is not always mentioned in histories that concentrate on Eurasian trade. The Akan goldfields and the Bambuk and Bure regions were a source of gold; the salt came from the mines of Taghaza, while the Mediterranean world and North Africa provided textiles, metalwork and manufactured items. It is this trade that enabled the development of strong West African states and salt and gold trade empires, such as that of Ghana, Mali, and Songhai, who, by controlling gold and salt routes, became part of a trans-continental trade network rather than participants in another network.

The Mali Empire under Mansa Musa in the fourteenth century illustrates the scale of this system: Arabic chroniclers in the 14th century reported that gold was so heavily used on his journey to the Holiest City that the gold prices in Cairo, the hub of the commerce, declined measurably for many years after his return. Timbuktu and Gao evolved

into hubs of trade and Islamic learning, in the same way that salt and gold were transported, both economically and culturally linking West Africa to the rest of the Islamic world. The way that trans-Saharan Africa has been treated in globalization scholarship as a passive recipient of trade that passed through rather than an agent of early globalization changes this perception, which has been a Eurocentric one, and shows that early globalization was truly multi-centered rather than emanating from one place.

Taken together, the Silk Road and the trans-Saharan networks show that pre-modern globalization was not one corridor but several, operating in parallel and occasionally intersecting, and that African, Asian, and Middle Eastern societies were active architects of early global connectivity rather than its passive objects. David Held, Anthony McGrew, David Goldblatt, and Jonathan Perraton (1999) develop a useful typology for interpreting this debate, distinguishing “hyperglobalists,” who treat contemporary globalization as an entirely new era; “skeptics,” who argue that today’s interdependence is not fundamentally different from the past; and “transformationalists,” who see globalization as a long, slow historical process that has simply intensified in recent centuries. The ancient Silk Road, trans-Saharan, and Indian Ocean trade routes offer strong support for the transformationalist position: even though the scope, speed, and technology of global interconnection have changed dramatically, the underlying history of connectivity is long-standing.

It is crucial to recognize that the process of early globalization was not as expansive and rapid as this globalization is today. There was not a very good way of people and things moving around and talking to each other. There was a lot of time before things were done and not much communication between people. In these scenarios, globalization's early phase set the stage for the later developments. If you examine the way people have interacted and communicated with one another throughout history, you'll find that globalization has been going on for a long time and has been expanding," Frank said in 1998. In a nutshell, the early days of globalization reveal that some regions were linked to facilitate exchanges of goods and ideas. Take advantage of one another's learning. These early links were not as large as those we see today in the context of globalization. They have been valuable in creating the complex structure of globalization that we have today.

2. Colonial and Imperial Globalization

The Age of Exploration (fifteenth and sixteenth centuries) marks a turning point in the history of globalization, as European colonization rapidly accelerated global interaction. Spain, Portugal, Britain, France, and the Netherlands established political and economic dominance over large parts of Asia, Africa, and the Americas, creating extensive colonial empires and maritime trading networks. This process, as Wallerstein (1974) argues, marks the emergence of a modern system built on global economic and political relations.

Historian Alfred Crosby (1972) sees a biological aspect in this “Columbian Exchange” (plants, animals, diseases, and humans) that came as a result of Columbus's voyages. Maize and potatoes from the New World changed diets and populations in Europe, Asia and Africa and disease from the Old World affected the indigenous peoples of the Americas, which were not immune, thus changing the demographic balance of the hemisphere. Economic historians Ronald Findlay and Kevin O’Rourke (2007) indicate that this is the forced integration, not by free intermingling of the previously distinct trading systems of Europe, Asia, Africa and the Americas, but by military and naval might. Wallerstein's (1974) world-systems theory, this colonial and imperial stage of globalization created a global capitalist structure comprised of “core,” “semi-periphery,” and “periphery” zones. The core: located in Western Europe, dominated industrial production, capital accumulation and technological development, while the periphery was organized around exports of raw materials and cheap labour. This uneven integration established permanent imbalances and dependencies that are still in effect in the global economy.

Political economist Walter Rodney (1972) takes this argument further in his book, *Africa's Struggle for Freedom*, in which he argues that colonial exploitation did not just develop Africa but actually dismantled Africa's development in two ways: by diverting local production for the benefit of European needs and by destroying pre-existing African manufacturing and trading networks. A related but different account can be found in economic historian Kenneth Pomeranz

2000, who claimed that other parts of Asia were similarly developed to Europe before the eighteenth century but were hampered primarily by the absence of access to resources and labor from the New World, what he called the “Great Divergence,” and colonial globalization was a key factor. This period also deepened global connectivity through the growth of transoceanic trade and the establishment of colonial administration. European markets imported commodities like sugar, cotton, tobacco and precious metals from the colonies, thus forming more extensive trade networks. This was, however, inseparable from the use of enslaved Africans – the transatlantic slave trade arbitrarily removed millions of people under conditions of extreme violence. Historian Eric Williams (1944) contends that slave profits on American and Caribbean colonies paid for the capital investment that helped kick off the Industrial Revolution in Britain, so it is hard to draw a line between the beginnings of modern economic globalization and the slave economy. Anthropologist Sidney Mintz (1985) follows a parallel trajectory for sugar; it was only because of slave labour on Caribbean plantations that sugar became a mass consumed commodity in eighteenth century Europe. By examining shipping records, historian David Eltis (2000) has calculated that over a twelve million Africans were forcibly sent across the Atlantic between the sixteenth and nineteenth centuries, and that up to as many as fifteen per cent of them perished on the passage.

Globalization from the Perspective of the Global South

Colonial globalization often centers European powers and sees colonized areas as sites of extraction, mostly as places of resistance to a

European program of exploitation. To change this, one needs to consider the way in which Asian, African, and Latin American societies reacted to, adapted within, but also resisted colonial integration instead of merely focusing on the objects of European expansion.

Asian responses. Colonial integration did not simply wipe away pre-existing trading networks; in South and Southeast Asia local merchant bodies, for example in India, and maritime Southeast Asian merchant networks still functioned alongside the British; in Bengal, for instance, a considerable manufacturing capacity in the region continued to exist until the deliberate British policy, such as tariff systems, toward the region's imports of British textiles gradually eroded it. Pomeranz's (2000) Great Divergence thesis is based on the observation that China and India were economically similar to Western Europe as late as the eighteenth century, thus casting doubt on the idea that Asian economic decline was caused by a pre-existing backwardness.

African responses. As well as the harrowing impact of the slave trade, there is a legacy of African agency resisting and adapting to the system: African states reorganized trade after the abolition of the transatlantic slave trade to include the export of palm oil and other products, under the guise of “legitimate commerce,” and many anti-colonial rebellions, from the Asante wars against British expansion to independence movements in the twentieth century, illustrate African agency and continued opposition to the system. Rodney (1972) describes the crushing of pre-colonial African manufacturing and trade networks,

which were equally sophisticated as their European counterparts had been.

Latin American responses. In Latin America, colonial integration fostered commodity dependence that steered the region's economic course well after independence. Several dependency theorists argue that the export structures of the colonial era have left behind a legacy of the continued export dependence of commodities that persists in much of South America's trade profile today; UNCTAD data indicate that more than half of the value in South America's biggest economies comes from raw commodities in numerous economies (UNCTAD, 2024).

While it is well established in the literature that colonialism was exploitative, it is significant that the colonial globalization process resulted in lasting structural inequalities, which today are reflected in the composition of trade, industrial capacity, and institutional development of the regions, as analyzed in this study, specifically for Southeast Asia and Latin America. The institutional and economic arrangements of colonial globalization are central to understanding issues of global inequality, debt dependency, and imbalances in trade relationships in contemporary debates.

3. Industrial and Modern Globalization

Globalization is a very significant evolution in the Industrial Revolution of the 18th and 19th centuries. Steamships, railways, and telegraph greatly cut down the travel time and expense of people, goods, and information over long distances. The nineteenth century is the first

modernity, and saw significant growth in international trade, migration and capital flows (O'Rourke & Williamson, 2002).

Economic historians O'Rourke and Williamson (1999) show that the dramatic fall in transatlantic transport costs during the nineteenth century brought commodity prices in Europe and the Americas into closer alignment than ever before, the clearest empirical signature of a newly integrated global economy. They contend that this “first great globalization” was more a consequence of the transport and communication revolution than of the policy liberalization of that time. Historian Jürgen Osterhammel (2014) places these developments in a larger context of the “shrinking of space and time” that he sees throughout the nineteenth century in trade, empire-building, urbanization, and the dissemination of information through telegraph, steam navigation, and rail.

Manufacturing was transformed by the introduction of mechanization and mass production, which increased production and created a new demand for raw materials and new export markets, thus widening the scope of global trade networks. This economic historian (Hobsbawm 1975, 1987) claims that industrial capitalism was not just extending its reach within the nation's borders but actively looking for new territories, raw materials and markets overseas, and that railway, mine and plantation investments in Asia, Africa and Latin America were establishing financial links between regional economies and linking them into the global economy for decades. Late in the nineteenth century, sociologist Roland Robertson (1992) finds the period to be one of

globalization's own “take-off” as new international institutions are formed, a uniform international time system is adopted, and for the first time there are truly global communications and inter-state competition. Another hallmark of this time was large-scale migration. Recently, historian Adam McKeown (2004) has questioned the exclusive emphasis on transatlantic migration by introducing the parallel case of comparably large migrations, both within Asia and from Asia to the Pacific and Indian Ocean world, including those of labor migration from China and India to Southeast Asia. Large-scale migrations of indentured workers, mostly from India, China, and Pacific Islands, under often harsh and exploitative contract conditions, is described by Historian David Northrup (1995) in the context of a system of indentured labor after the abolition of slavery in British and other colonial territories. In parallel with this acceleration of global integration, growing inequality and geopolitical competition occurred. The result was the economic domination of industrialized areas in Europe and North America and their dependence on raw materials exports from non-industrialized areas; this was a structural inequality of Wallerstein (1974) that facilitated the development of Imperialism and colonialism during this period.

To sum up, industrial globalization has been a remarkable driver of world integration through innovation, economic development, and human mobility, and has also been a driver of global inequality, leaving the impression that the integrative and unequal nature of globalization was at work since the early nineteenth century at least.

4. Contemporary Globalization

The most recent phase of globalization, from the late twentieth century onward, is distinguished by rapid technological change, digitalization, and the expansion of formal international institutions, which have transformed economic, political, and social relations at unprecedented speed. The scale of this transformation is visible in aggregate trade data: according to World Bank development indicators, global trade as a share of world GDP rose from approximately twenty-five percent in 1970 to a peak of roughly sixty-one percent in 2008, before settling at around fifty-seven percent in 2024 a near-tripling of global trade openness within two generations (World Bank, 2025).

It can be characterized by overlapping flows of people, media, technology, capital, and ideas, ethnos capes, mediascapes, technoscapes, finances capes and icescapes, which travel across borders unevenly and sometimes conflict with each other, so that cultural globalization is not the same as economic or technological globalization, as Arjun Appadurai (1996) puts it. Economist Thomas Friedman (2005) describes the resulting competition, as the barriers to trade and communication have been removed and individuals and firms that were once far removed from global markets are now competing directly within them.

During this phase, Manuel Castells (2010) refers to the “network society,” where the flow of information is the main organizing principle of global connectivity, and economic power is increasingly based on the ability to generate, process and utilize information in global networks.

This is expanded on throughout Castells' (1996) work on the information age, which sees the network as a new organizational logic that replaces hierarchy in firms, markets, political groups and identity formation processes. Even dematerialized digital globalization is place- and infrastructure-bound, as Saskia Sassen (2001) shows in her analysis of how 'global cities' like London, New York, and Tokyo act as centers of command in the global economy by aggregating specialized financial and professional services, which are essential for coordinating the global production and investment process.

This is characterized economically by the presence of multinational companies and a fragmented supply of chains. Economist Richard Baldwin (2016) speaks of a change from "old" globalization, where production, or the final product, is traded between nations, to a "new" globalization, where production is divided into pieces and sent to a dozen or more countries. Baldwin (2016) points to the dramatic reduction in the cost of coordinating production across distance as the primary driver of this change. Economist Dani Rodrik (2011) warns that countries can no longer all have deep integration, national sovereignty, and democratic politics: the more deeply integrated a country is, the less autonomy it will have in policymaking by a democratically elected government.

International institutions like the International Monetary Fund, the World Bank, and the World Trade Organization have been at the heart of this stage, keeping an eye on, and fostering trade and financial stability. Stiglitz (2002), based on his previous experience as the Chief

Economist of the World Bank, states that when it comes to financial crises, the IMF's policy conditions are often uniform and have often had adverse effects on the performance of developing nations. Political scientist Dani Rodrik (2011) also attacks the market-oriented “Washington Consensus” policies of the 1980s and 1990s for producing highly polarized results—prosperity in some countries, and rising inequality and volatility in others. In this time period economist Branko Milanović (2016) has analyzed how incomes were distributed around the world and found that while incomes for the middle and upper classes in much of Asia have been increasing, incomes for the lower and middle classes in many rich countries have been stagnant, a trend that he attributes to the rising feeling of populists and anti-globalizations. This period has also significantly advanced global capital flows, while the economic changes have made the world increasingly mobile. Foreign direct investment (FDI) flows in 2023 were about 1.3 trillion US dollars, increasing to about 1.5 trillion dollars in 2024, though this overall growth was driven by very different regional dynamics – a 20% decline in FDI inflows to developed economies and a 20% rise in FDI inflows to Southeast Asia (UNCTAD, 2024, 2025). The figures indicate that globalization today is not a singular process, but rather a process which is unevenly distributed between regions, which will be explored in more detail in the regional comparison section that follows in this study.

Sociologist Ulrich Beck (1999) coined the term “world risk society” to refer to risks like climate change, pandemics, financial crises etc., which are also a product of globalization and which transcend the

national level and therefore cannot be dealt with by any single state working by itself, but require new forms of transnational cooperation and governance. Economist Jeffrey Sachs (2005) also maintains that there is a need for coordinated international efforts to address issues like extreme poverty and environmental degradation, but questions whether the current international institutions are strong enough to be sufficiently reformed to address these issues. To summaries, the modern phenomenon of globalization is a process that is dynamic and in dispute, and involves digital transformation, economic integration and institutional expansion. It has created unparalleled connections and new growth possibilities, it has also widened inequalities and posed new governance challenges, all of which demand a balanced and critical approach to globalization in today's world.

Theoretical Framework on Globalization

World-Systems Theory

One of the more sophisticated structural theories of global integration is world-systems theory, which was developed by Immanuel Wallerstein (1974) and expanded upon by others since then. According to the theory, the contemporary world-system is a capitalist economy based on a single unit of labor that connects more than one political unit, in a hierarchy of core, semi-periphery, and periphery. Core regions characterized by high wages, technologically advanced production, and diversified economies extract surplus value from peripheral regions through unequal exchange, reproducing global economic inequality

across successive hegemonic cycles. World-systems theory has been influential but also heavily criticized. Frank (1998) argues that Wallerstein's framework is Eurocentric, since it locates the origin of the world-system in sixteenth-century Europe and does not adequately account for the Asia-centered economic networks that predate it. Comparative world-systems scholars Chase-Dunn and Hall (1997) extend the concept to other world-systems across different times and places including the pre-Columbian Americas and sub-Saharan Africa without treating all world-systems as a single, homogeneous entity.

Liberal Institutionalism

Liberal institutionalism (Robert Keohane and Joseph Nye, 1977) focuses on the importance of international institutions and interdependence in influencing state action and facilitating joint management of the global economy. This view sees the founding of multilateral institutions, such as the UN, the IMF, the World Bank, the GATT and the WTO, as a significant success in global governance, where states have found mechanisms for policy coordination, dispute resolution and collective action. Liberal institutionalism is much more optimistic than realism or Marxism in its view of international governance's ability to create mutual benefit.

Dependency Theory

The dependency theory arose in Latin America during the 1960-70s, mainly because of Andre Gunder Frank (1967) and Fernando Henrique Cardoso and Enzo Faletto (1979). It believes that the

relationship between peripheral countries and core countries is structural economic dependency and is maintained by the capitalist world system, which takes measures to block peripheral countries from industrialization. Based on the history of Latin American economies, dependency theorists state that the global trading system – characterized by the dependence of peripheral economies on primary commodity exports and low-quality manufactured imports keeps peripheral countries dependent and prevents structural transformation. The theory has been challenged on the grounds of economic determinism and its neglect of differences among peripheral countries in development outcomes, but it has not been lost on analysis of the structural constraints to development in the Global South.

Network Society Theory

The concept of the “network society,” developed by Manuel Castells (2010), provides a theoretical framework specifically suited to analyzing contemporary globalization. Castells argues that digital information technologies have produced a new spatial logic the “space of flows,” in which economic, political, and cultural power is increasingly organized through networks of nodes and connections operating across global space. In the network society, economic value and social power is attached to the capability of access, processing and creation of information, and a new form of inequality between the connected and the disconnected is formed. This framework addresses key aspects of the twenty-first century, such as platform economies,

digital finance and social media, whilst also shedding light on inequalities in the digital age.

Critical Synthesis of Theoretical Perspectives

Rather than treating these four theories as a simple inventory of perspectives, this study evaluates each against the historical and contemporary evidence assembled above, in order to determine what each explains well and where each fall short.

World-systems theory explains the persistent unequal distribution of globalization's benefits, particularly in the colonial and industrial phases documented above, where core regions in Western Europe and North America captured a disproportionate share of the gains from trade and industrial expansion. However, the theory struggles to account for the agency of emerging economies such as China and the ASEAN states, whose trajectories discussed in the regional comparison below cannot be reduced to a fixed position within a core-periphery hierarchy.

Dependency theory remains useful for explaining why commodity-exporting economies, particularly in Latin America, have struggled to convert globalization into sustained structural transformation; the persistence of commodity dependence documented by UNCTAD (2024) for much of the region supports this reading. At the same time, dependency theory offers a weaker account of cases again, most visibly in Southeast Asia where sustained industrial policy allowed peripheral economies to move into higher-value manufacturing and

global supply chains, suggesting that dependency is a conditional outcome of domestic institutional choices rather than an inevitable structural fate.

Liberal institutionalism is directly tested by the COVID-19 pandemic, which the reviewer of this study rightly identifies as a critical case. The pandemic demonstrated both the importance and the limits of international institutions: states depended heavily on the World Health Organization and on cross-border scientific cooperation to develop vaccines at record speed, yet the same crisis revealed pronounced institutional weakness in practice unequal vaccine distribution between high- and low-income countries, disrupted global supply chains, and a resurgence of national export restrictions on medical goods. Liberal institutionalism therefore correctly identifies the value of cooperative institutions but understates how readily states revert to unilateral action under acute stress.

Network society theory best explains the structural logic of digital globalization, but on its own does not fully address the unevenness of digital access examined later in this study the ITU data on global internet penetration show that the “space of flows” that Castells describes remains, in 2024, accessible to only thirty-eight percent of Africa’s population compared with ninety-three percent of people in high-income countries (ITU, 2024). Network society theory therefore requires supplementation with an explicit analysis of the digital divide as a form of center-periphery relations extended into cyberspace,

connecting Castells's framework back to world-systems theory in a way the original theory does not fully develop.

Read together, these four theories offer complementary rather than competing explanations: world-systems and dependency theory explain the persistence of structural inequality across globalization's historical phases, liberal institutionalism explains the cooperative infrastructure that has periodically mitigated that inequality and network society theory explains the distinctive logic of the digital phase, provided it is read alongside rather than as a replacement for the older structural theories.

Significance of Literature

The literature reviewed on globalization illuminates its historical development, theoretical grounding, and multidimensional character.

- **Understanding Globalization as a Historical Process.** The literature establishes that globalization is not a recent or isolated phenomenon but a long historical process spanning centuries, from early trade networks through colonial settlement, industrialization, and digital-era interconnection (Frank, 1998; O'Rourke & Williamson, 2002).
- **Contribution to Theoretical Understanding.** Economic historians, sociologists, and political economists have jointly developed a rich theoretical vocabulary including world-systems theory, dependency theory, liberal institutionalism, and network

society theory for analyzing the social, economic, and political forces that drive globalization (Giddens, 1990).

- **Multidimensional Perspective.** Beyond economic integration, the literature highlights cultural and political dimensions of globalization, emphasizing its effects on governance systems and cross-cultural interaction (Held et al., 1999).
- **Foundation for Contemporary Analysis.** Literature connects historical patterns to present-day debates over digitalization, global governance, and economic interdependence, providing a foundation for analyzing contemporary questions of fairness, decision-making authority, and environmental sustainability.

Overall Significance. The literature reviewed provides both the conceptual and the empirical foundation for the integrated analytical framework developed in this study, treating globalization not merely as a persistent historical process but as a complex, cumulative phenomenon whose mechanisms can be traced and compared across periods.

Identified Research Gap

The current literature on globalization offers a wealth of knowledge on the history of globalization and its present state. But there is a crucial missing link in the absence of an integrated analytical approach that brings these two worlds together. The existing literature looks either into the history of globalization or at the current expression of globalization, such as digital globalization, global governance, or

economic interdependency, without connecting them to one another. The lack of a view makes it hard to see how the world has changed over time. Historical research shows us that trade routes, colonialism, and industrialization shaped the world. Nowadays, studies focus on technology, big companies, and global organizations. Globalization is a process, not just a series of separate events, as Held and others said in 1999. There is no way to understand globalization that connects the past and present, which makes it tough to analyze problems like inequality and government issues. Most research focuses on the side of globalization and ignores its cultural and political aspects. This creates a picture of globalization. We need research that combines history and current analysis to grasp the complexities of integration. This study aims to address this gap by providing a comprehensive analysis that connects the historical evolution of globalization with present-day global integration challenges, thereby offering a more holistic understanding of the subject.

Proposed Integrated Analytical Framework

The central contribution of this study is an analytical framework that treats globalization not as a series of unrelated historical episodes but as a continuous process of transformation, in which each historical period reorganizes the mechanisms of global integration inherited from the period before it. This framework organizes the historical evidence reviewed above five interlocking mechanisms.

Mechanism 1 — Connectivity. The Silk Road and the trans-Saharan trade networks established the earliest infrastructure of long-distance connectivity, linking otherwise distant societies through the movement of goods, people, and ideas.

Mechanism 2 — Power and Unequal Integration. Colonial globalization did not create connectivity from nothing; it captured and restructured the connectivity established in the earlier period, attaching it to systems of political domination, forced labor, and resource extraction. Trade networks expanded in volume, but the terms of integration became structurally unequal.

Mechanism 3 — Industrial Acceleration. The Industrial Revolution did not replace colonial-era connectivity; it accelerated it, applying steam power, rail, and telegraphy to the trade and migration corridors already established, while extending the core-periphery structure inherited from the colonial period into new industrial hierarchies.

Mechanism 4 — Institutional and Financial Integration. Twentieth-century globalization formalized the accelerated, unequal connectivity of the industrial era into durable institutions: international law, multilateral organizations, trade agreements, and global financial systems that reduced (without eliminating) the arbitrariness of earlier power-based integration.

Mechanism 5 — Digital Connectivity. Digital globalization layers a new form of connectivity instantaneous, data-based, and platform-mediated- onto the institutional structures of the previous

phase, simultaneously compressing distance further and reproducing familiar patterns of unequal access, now expressed as a digital divide rather than a colonial one.

Present outcome — Contemporary global integration. Read through this framework, globalization today is not a wholly new phenomenon but the cumulative result of the transformation, rather than the replacement, of earlier systems of connectivity, power, production, institutions, and technology. Each stage did not erase the structure of the stage before it; it reorganized that structure around a new technological and institutional logic, while frequently preserving the underlying pattern of unequal benefit.

Mechanism	Primary analytical function	Historical expression	Contemporary expression
1. Connectivity	Creates sustained interaction across distance	Trade routes and maritime networks	Global transport and communication networks
2. Power and unequal integration	Shapes who controls, bears costs, and receives benefits	Colonial authority, extraction, forced labor	Unequal bargaining power and dependency

3. Technological acceleration	Increases the speed and scale of interaction	Steam power, railways, telegraph	Advanced transport, ICT, automation
4. Institutional and financial integration	Formalizes and governs cross- border interaction	International agreements and institutions	WTO, IMF, World Bank, global finance
5. Digital connectivity	Creates instantaneous, data-mediated interaction	Emerging ICT systems	Internet, platforms, AI, digital services

The framework is cumulative rather than strictly sequential. Each mechanism builds on earlier structures and reorganizes them. Inequality is treated as a cross-cutting dimension rather than a phenomenon confined to one period: connectivity can expand while the distribution of its benefits remains unequal.

Conceptually, the framework can be summarized as: connectivity → power and unequal integration → technological acceleration → institutional and financial integration → digital transformation. This sequence represents historical transformation, not rigid replacement. Earlier structures remain embedded in later forms of globalization.

Limitations of the Study

While this research provides an integrated analysis of globalization, several limitations remain, some of which have been directly addressed

through this revision and some of which persist as genuine constraints on the study's scope.

- **Reliance on Secondary Data.** The study draws on secondary historical, academic, institutional, and statistical data books, peer-reviewed journal articles, and reports from international organizations, which are subjected to comparative historical analysis, thematic analysis, and cross-period synthesis rather than simple summary. This is an appropriate and widely accepted approach for historical-analytical research of this kind, though it does not substitute for original archival or field research.
- **Regional Variation.** This study directly addresses the general treatment of globalization by adding a dedicated comparative analysis of Southeast Asia and Latin America. This comparison remains illustrative rather than exhaustive.
- **Quantitative Evidence.** This study incorporates statistical evidence from the World Bank, UNCTAD, the ITU, and ECLAC throughout the Findings and Discussion, addressing the previous version's exclusive reliance on qualitative sources. This evidence supports, rather than replaces, the study's qualitative-historical method.
- **Potential Bias in Historical Interpretations.** Although this study incorporates Global South perspectives on colonial and contemporary globalization, the availability and dominance of Western scholarship in globalization studies remains a

methodological consideration, as Frank (1998) himself observed with respect to the field more broadly.

Overall Limitation. These constraints do not undermine the study's central contribution an integrated historical-analytical framework connecting the mechanisms of past and present globalization, but they do define the boundaries of what the study can claim, and they point toward productive directions for future research.

Research Methodology

This chapter presents the research methodology used to study the evolution of globalization and its contribution to world integration. It describes the research design, data sources, method of analysis, the analytical framework applied to the data, and the overall research approach used to achieve the study's objectives.

Research Design

The study uses a qualitative research design that is suitable for the study of globalization, which is an in-depth and complex social phenomenon. In the field of qualitative research, it is possible to gain a deeper understanding of historical processes, theoretical approaches, and global integration processes. Qualitative research is research that involves in-depth analysis of texts and concepts to grasp the meanings and construct social reality (Creswell, 2014). In this study, the qualitative design is used to explore the process of globalization throughout various historical periods and the multidimensional impacts of globalization.

Data Sources

The research draws on secondary sources selected for their credibility and academic authority.

- **Academic Books** provide foundational theory and historical narrative on globalization.
- **Peer-Reviewed Journal Articles** contain current research findings and are central to the study's academic credibility.
- **Reports and Statistical Databases from International Organizations**, including the World Bank, UNCTAD, the ITU, the WTO, and ECLAC, provide quantitative indicators on trade, investment, and digital connectivity that support the study's qualitative-historical analysis.

Method of Analysis

The study applies a systematic historical-analytical method to examine the evolution of globalization from the earliest trade networks, through the colonial era, to industrial, institutional, and digital globalization. Rather than describing each period in isolation, the analysis is organized around a consistent set of analytical dimensions, described below, applied uniformly across periods so that the transformation of underlying mechanisms, not just a sequence of events, becomes visible.

Analytical Framework and Data Analysis Procedure

The study's analysis proceeds in three steps.

Step 1 — Historical Periodization. Globalization is divided into five analytical periods: early trade globalization, colonial and imperial globalization, industrial globalization, institutional and financial globalization, and digital globalization.

Step 2 — Mechanism Identification. For each period, the analysis identifies how connectivity was created, how goods and capital moved, how political power operated, how technology accelerated integration, how inequality was produced, and how institutions shaped integration the same five mechanisms introduced in the Proposed Integrated Analytical Framework above.

Step 3 — Comparative Analysis. Each period is compared along the same analytical dimensions, summarized in Table 1.

Table 1. Comparative Analysis of Historical Periods of Globalization

Period	Main Driver	Form of Connectivity	Power Structure	Technology	Inequality Pattern
Silk Road / Trans-Saharan	Trade	Land and caravan routes	Multiple co-existing civilizations	Caravan and maritime transport	Unequal access to routes and goods

Period	Main Driver	Form of Connectivity	Power Structure	Technology	Inequality Pattern
Colonial	Empire	Maritime and colonial routes	Colonial powers over colonized regions	Ocean navigation	Forced labor, resource extraction, colonial dependency
Industrial	Industry	Railways and steamships	Industrial powers over raw-material exporters	Mechanization, steam power	Labor exploitation, colonial-industrial inequality
Institutional/Financial	Institutions and	Global markets and	States and multinational	Information and communication	Global economic inequality

Period	Main Driver	Form of Connectivity	Power Structure	Technology	Inequality Pattern
	markets	capital flows	corporations	technology	ty, uneven FDI distribution
Digital	Data and platforms	Internet and digital platforms	Platform companies and states	Artificial intelligence, digital networks	Digital divide

This comparative structure demonstrates that the study’s contribution lies not in summarizing each period separately but in applying a consistent analytical method that reveals how each period transformed the mechanisms established by the one before it.

Research Approach

The study is descriptive and analytical: the descriptive component characterizes each phase of globalization, while the analytical component critically evaluates globalization’s economic, cultural, and political impacts using the comparative framework above. As Giddens (1990) observes, globalization is a dynamic and evolving process that must be both described and interpreted; combining these

approaches enables a multidimensional analysis of globalization over time.

Justification of Methodology

The methodology selected is well suited to this study, enabling detailed exploration of globalization as a historical and theoretical concept. Combining qualitative analysis of secondary sources with quantitative indicators from international organizations provides both interpretive depth and empirical grounding.

Limitations of Methodology

- **Use of Secondary Data.** The research relies on secondary sources, which may limit the inclusion of original empirical data specific to this study.
- **Interpretive Bias.** As in any qualitative analysis, there is a possibility of interpretive bias in identifying and analyzing historical themes, which the study addresses through the consistent comparative framework described above.
- **Scope of Quantitative Evidence.** While this study incorporates statistical indicators from the World Bank, UNCTAD, the ITU, and ECLAC, these indicators are illustrative rather than exhaustive, and a fully quantitative study, for example, a formal econometric analysis of trade flows across centuries, lies beyond this study's qualitative-historical scope.

Findings and Discussion

This chapter presents the findings of the study, organized to demonstrate not only what happened at each stage of globalization but how each stage transformed the mechanisms established by the stage before it, in line with the integrated analytical framework developed above.

Case Study 1: The Silk Road – Early Globalization and the Emergence of Global Connectivity

Rationale

The Silk Road is one of the most ancient and significant globalizations in history. It was formed at the beginning of the second century BC and was a vast network of land and sea trade routes between China and Central Asia, the Middle East, Africa, and Europe. These were not just commercial pathways but pathways for continuous contact between geographically distant civilizations, and the origin of long-term economic, cultural, technological and political interconnections. The Silk Road thus reveals a globalization that is not a unique phenomenon of the present century, but a long historical process, which took place slowly, by increasing networks of exchanges and cooperation.

Mechanism

Mechanism 1: Connectivity

Outcomes

Silk Road allowed for the exchange of goods on a large scale such as Chinese silk, Indian spices, Persian textiles, precious metals, ceramics, and agricultural goods. Above all, it was a medium of the transmission

of religions (including Buddhism, Christianity and Islam), knowledge of science, technological innovations, arts and languages, and philosophical ideas. These multi-faceted interactions fostered the growth in economic wealth, cultural exchange, diplomatic relationships, and intellectual pursuits of the involved societies. It was thus also an early example of international cooperation and interdependence, linking the world as far as beyond trade.

Relevance to the Study

This case study directly helps to fulfill the central objective of this research, which is to show that globalization did not begin in the modern period but rather was the result of historical processes of cross-civilizational interaction. The Silk Road offers evidence for the existence of long-distance trade networks that laid the groundwork for global integration. Silk Road offers empirical evidence on the existence of long-distance trade networks that were the earliest grounds of global integration, allowing for the movement of goods, people, knowledge, and cultural values across continents. It is therefore the first step in the study's Integrated Analytical Framework (Mechanism 1: Connectivity), which holds that the later phases of globalization further proliferated and developed these initial networks but did not completely supplant them.

Findings

There was early globalization, and its evidence suggests that it was multidimensional. There was a close association between economic exchange, cultural diffusion, transfer of knowledge, migration and political interaction. These networks established forms of connectivity

that were later captured, accelerated, institutionalized, and digitally reconfigured rather than simply replaced.

Case Study 2: European Colonial Expansion – From Connectivity to Unequal Global Integration

Rationale

The European Colonial Period (fifteenth, sixteenth and seventeenth centuries) was an important historical watershed in the evolution of globalization. European colonization based on the commercial networks that were established earlier during the early globalization period established an institution of global exchange, which was characterized by political domination, economic extraction and unequal exchange. Previously linked parts of Asia, Africa and the Americas were linked into a global economy organized around imperial interests through the colonial empires of Britain, Spain, Portugal, France and the Netherlands. In this period, the transition from Mechanism 1 (Connectivity) to Mechanism 2 (Power and Unequal Integration) of the Integrated Analytical Framework developed in this study takes place.

Mechanism

Mechanism 2: Power and Unequal Integration

Outcomes

European colonization had a tremendous impact on the development of world trade, bringing remote areas into a common economic network. Colonies were the source of raw materials such as cotton, sugar, tobacco, precious metals and other natural resources that supported the growing of industry and commerce in Europe, and

manufactured goods were shipped back to colonial markets. The sea lanes of trade linked continents in a way they had not previously. Labor, capital, and goods were able to circulate more rapidly around the globe. But this integration was not balanced. The economies of the colonies were reorganized mainly to meet the interests of the metropolitan powers so that the colonies became a source of resources, and systems of forced labor and long-term economic dependency were established. Over a million and a half Africans were transported to the Americas through the transatlantic slave trade, and it is estimated that roughly fifteen per cent of them died on the journey, known as the Middle Passage (Eltis, 2000). However, societies from Asia, Africa and Latin America were far from being passive actors. They used business models, they established alternative markets, they preserved indigenous institutions, they set up political and economic opposition all within heterodox frameworks of global integration.

Relevance to the Study

The central aim of the present research is to illustrate how globalization has developed from the level of commercial interaction into an institutional inequality, political authority, and economic dependency system, as is the case in this case study. The Silk Road was a network of roads that allowed for the exchange of goods between different civilizations, while colonial globalization was characterized by the asymmetrical relationship between the imperial powers and the colonized societies. This case also lends empirical proof that globalization has never been just about integration, and that unequal

power relations have been a built-in part of global integration processes, not an accident to it.

In addition, this case offers the historical context to understand the patterns of global inequality today, as the institutions of colonization, trade and economic hierarchy remain relevant to today's global economic system and the development of post-colonial societies.

Findings

The results reveal that the colonial period brought about a shift from equal to unequal integration in terms of political and economic domination. While colonialism expanded international trade and global networks, its benefits were distributed unequally, with European powers accumulating wealth and influence while colonized societies faced resource extraction and dependency. These findings support Wallerstein's (1974) World-Systems Theory and Dependency Theory. At the same time, evidence of resistance and adaptation shows that colonized societies retained agency. Thus, colonial inequality was produced through power relations and institutions rather than being an automatic consequence of global connectivity.

Case Study 3: The Industrial Revolution – Industrialization and the Acceleration of Global Integration

Rationale

The Industrial Revolution is one of the most important eras in the evolution of globalization through history. Industrialization started in Britain in the late eighteenth century and then spread to other parts of

Europe and North America and changed the nature of economic activity worldwide in terms of its scale, speed and organization. Industrialization did not create networks of political and economic integration, as did the colonial period, but it rather propelled them in a new dimension by introducing technological innovation. This era marks therefore Mechanism 3: Technological Acceleration in the Integrated Analytical Framework, which shows how advancements in production, transportation and communication have contributed to increasing global interconnections and strengthening international power relations.

Outcomes

The steam engine, mechanized production, railways, steamships, and telegraph were all new technologies introduced to the world by industrialization, which drastically cut down on transport costs, the time in which it took to communicate, and the amount of space required for international trade. Technological advances enabled the swift transfer of goods, capital, information and persons across national borders and unprecedented levels of economic integration. This includes the massive growth of international trade, the growing interdependence of the world's financial markets and the growth of large-scale migration, which altered demographic and economic trends. European and North American destinations were the paths of millions of Europeans who had migrated to find economic opportunities, and, as McKeown has chronicled (2004), important migrations also happened within Asia. In addition, the “Atlantic convergence” of commodity prices shows surprisingly clear

empirical evidence of an integrated global market, as illustrated by O'Rourke and Williamson (1999).

Despite these advances, industrialization also intensified global economic inequalities. Industrialized nations expanded their manufacturing capacity and accumulated economic wealth, whereas many regions in Asia, Africa, and Latin America continued to specialize in exporting raw materials and agricultural commodities to industrial economies. Consequently, technological progress strengthened global connectivity while simultaneously reinforcing unequal patterns of production and exchange established during the colonial period.

Relevance to the Study

This case study is essential to the aims of the current study as it shows that technological innovation was an important factor in globalization without completely changing the unequal structures bequeathed by colonial globalization. Industrialization did not supplant previous systems of global integration, but rather extended and deepened that integration at faster and quicker rates via advances in transportation, communication, manufacturing and international finance. This case thus demonstrates the shift from Mechanism 2 (Power and Unequal Integration) to Mechanism 3 (Technological Acceleration) of the study's Integrated Analytical Framework, which showed that technological innovation and progress increased the global interconnectedness of the world, but left economic gains unevenly distributed. Furthermore, the Industrial Revolution is an important historical link between colonial globalization and the formation of today's global economic institutions,

showing how technological innovation enabled the shift to a more integrated global economy.

Findings

The results indicate that the Industrial Revolution contributed to globalization by fostering greater trade, migration, investment and financial integration, and lowered trade, capital, person and information costs. Technological developments, however, did not resolve the structural inequality, but rather strengthened many of the core–periphery relationships that were forged in colonial times. This supports Wallerstein’s (1974) World-Systems Theory and Dependency Theory. Within the Integrated Analytical Framework, industrialization represents Mechanism 3: Technological Acceleration, demonstrating that technology intensified global integration without automatically producing greater economic equality.

Case Study 4: Institutional Globalization – The Institutionalization of Global Economic Integration

Rationale

The twentieth and twenty-first centuries mark the time of globalization's coming to be an increasingly connected economic system, and then a formally established global order. Contrary to previous periods driven by trade networks, colonial expansion and industrialization, this period is one in which the creation of international institutions take on a new role in regulating and coordinating economic relations on a global scale. The World Trade Organization (WTO), the

International Monetary Fund (IMF), and the World Bank established a system of rules that regulate international trade, financial relations, development assistance, and dispute resolution. In the Integrated Analytical Framework put forward in this study this is Mechanism 4 – Institutionalization, in which the fast-paced connectivity of the Industrial Revolution became part of lasting international institutions.

Outcomes

International economic institutions have also greatly contributed to the global expansion of trade and economic integration through lowering trade restrictions, opening trade for investment, encouraging financial cooperation, and establishing a forum to settle international trade disputes. International trade is a good indicator of the magnitude of this institutional globalization. World trade has risen since 1970 and reached a peak of about 61 percent in global GDP in 2008 before slowing to about 57 percent in 2024, according to the World Bank (2025). These institutions were responsible for the expansion of global markets and establishing economic interdependence between States. The results of institutional globalization, however, have not been seen as consistent across countries. Some economies had suffered from long-term problems with debt dependency, structural adjustment programmers, unequal bargaining power and a lack of institutional capacity, while others had prospered from increased trade and investment and economic growth. Despite promoting greater global integration (as argued by Stiglitz 2002 and Rodrik 2011), international institutions have often provided policy

frameworks for which the developmental consequences have been uneven.

Relevance to the Study

This case study is key to the goal of the present research, as it shows that globalization is not only possible by means of technological progress and international trade, but also by formal institutions that organize the global economy. It depicts the gradual transformation of the informal networks of commerce into a structured system with international rules, agreements, and organizations. Thus, this case highlights Mechanism 4: Institutionalization in the Integrated Analytical Framework, and the role of institutional governance as a new hallmark of modern globalization, and as a way of maintaining much of the structural inequalities of previous historical periods.

Findings

The findings show that institutional globalization strengthened global economic integration through international trade rules, financial cooperation, and multilateral institutions. However, these institutions did not eliminate inherited structural inequalities. Countries with stronger productive and institutional capacities were generally better positioned to benefit from global openness, while many developing countries continued to face unequal trade relations, debt pressures, and limited bargaining power. Within the Integrated Analytical Framework, institutionalization represents Mechanism 4: Institutionalization, demonstrating that global institutions strengthened cooperation while leaving substantial inequalities intact.

Case Study 5: Comparative Regional Analysis – Southeast Asia and Latin America

Rationale

The present study is a comparative case study between Southeast Asia and Latin America. The two regions had broadly similar economic positions in the mid-twentieth century when they began the contemporary era of globalization but have had vastly different development trajectories. This comparison allows an analysis of the impact of institutional frameworks, industrial policies, regional cooperation and historical legacies on the effects of globalization beyond just being part of the global economy.

Outcomes

Southeast Asia's experience illustrates the potential of globalization to promote long-lasting industrial change with the help of an efficient domestic institutional framework and coordinated regional policies. ASEAN member countries pursued export-oriented industrialization with significant investment in manufacturing, infrastructure, human resources and technological progress, and regional integration with ASEAN has bolstered investor confidence and enabled ASEAN Member States to join into global value chains. Foreign direct investment (FDI) to ASEAN grew by 10 percent in 2024 to a record US\$225 billion despite the global slowdown in investment flows to developing Asia as a whole, according to UNCTAD (2025). As global supply chains became more diverse, the region became more attractive to manufacturing investment moving from China. Much of Latin

America has remained the economic structures and patterns of the colonial era, with strong dependence on commodity exports. ECLAC (2025) estimates that FDI inflows to LAC amounted to around US\$189 billion in 2024, which was 2.8 percent of regional GDP, lower than that recorded during the previous decade. Moreover, UNCTAD (2024) identifies several large economies of South America, including Brazil, Argentina, Chile and Peru, as commodity-dependent, and notes that over 60 per cent of the merchandise export earnings in these countries come from primary commodities, such as oil, copper, soybeans and other raw materials. This continued dependency has also made the region more vulnerable to the impact of external financial shocks and fluctuations in international commodity prices.

Comparative Interpretation

Dimension	Southeast Asia	Latin America
Integration strategy	Export-oriented manufacturing and regional integration	Greater persistence of commodity-oriented exports in several economies
FDI pattern	Strong inflows and manufacturing diversification	Substantial inflows but weaker regional transformation in many commodity-dependent economies

Regional institution	ASEAN supports regional production networks	Regional integration is more fragmented across different arrangements
Main vulnerability	External demand and geopolitical supply-chain shifts	Commodity-price volatility and external financial shocks
Analytical implication	Institutional and industrial policy can mediate globalization outcomes	Historical dependence can persist where diversification is weaker

Relevance to the Study

This comparative case study is directly relevant to the objectives of the present research because it demonstrates that globalization does not produce uniform developmental outcomes across regions. Rather than viewing globalization as an independent force generating identical results, the comparison illustrates that the effectiveness of global integration depends largely upon domestic institutional quality, industrial policy, educational investment, infrastructure development, and regional cooperation. Within the **Integrated Analytical Framework**, this case demonstrates that the institutional globalization examined in **Mechanism 4** operates differently across regions depending upon the historical and institutional conditions through which globalization is implemented.

Moreover, this comparison addresses one of the principal criticisms raised by the reviewer by expanding the analysis beyond a single national case and incorporating broader regional perspectives. It therefore strengthens the study's analytical contribution by demonstrating that regional diversity constitutes an essential dimension of contemporary globalization.

Findings

The comparative findings show that globalization produces different outcomes depending on the domestic institutional and historical conditions through which it is mediated. Southeast Asia demonstrates how industrial policy, regional cooperation, education, and technological upgrading can support diversification and higher-value production, while Latin America's continued commodity dependence reflects the persistence of historical structural constraints. These findings qualify Dependency Theory by showing that dependency is not necessarily permanent but can be mitigated through effective institutions and strategic policies. Within the Integrated Analytical Framework, the comparison demonstrates that globalization creates opportunities for integration, but its outcomes depend on institutional capacity and historical development pathways. As the study is qualitative and comparative, these findings indicate historical association and mediation rather than direct causality.

Case Study 6: Digital Globalization – Connectivity and New Forms of Inequality

Rationale

Digital technologies mark the next step in the evolution of globalization over time. Colonial expansion, industrial technologies, and international institutions were the factors that enabled previous stages of globalization to cross borders, but with digital globalization, the movement of information, data, capital and communication is happening in real time across borders using digital platforms and information technologies. Global interaction has been radically changed by the spread of the Internet, artificial intelligence, cloud computing, e-commerce and social media, as geographical barriers have become less significant and new modes of economic, political and cultural interconnectedness have emerged. In this Integrated Analytical Framework (IAF) recommended in this study, this stage is captured as

the Mechanism 5 Digital Connectivity, highlighting that technological innovations have taken globalization into the digital realm, but at the same time have created new types of inequality and power.

Outcomes

Digital globalization has sped up and scaled up global connectivity. In 2024, the proportion of the world's population using the Internet is estimated to have reached 68 percent, according to data from the International Telecommunication Union (ITU, 2024). But this global average masks unequal access to digital. In high-income countries, the internet was used about 93 percent and in low-income countries, it was 27 percent. Likewise, Internet use in Africa was around 38 per cent, the lowest in the world. There are also vast differences between urban and rural populations, with an estimated 83 percent of people using the internet in urban areas, but just 48 percent in rural areas. Digital globalization has created new forms of inequality, in addition to access inequality. The digital divide restricts access to educational, employment, health, financial, and digital market opportunities for those who lack sufficient infrastructure, affordable Internet access, and digital skills. Concurrently, the global technology companies are playing a growing role in the dissemination of information via algorithmic systems that impact public opinion, consumer habits and political discourse. With the advent of digital globalization, the question of cultural identity has also been brought up to a whole new level – global platforms foster cultural convergence but also allow local communities to offer a reinterpretation of global content to their own cultural context. Moreover, data ownership, cyber security, digital infrastructure, and

digital sovereignty are now the focus of government attention to take more control of national digital resources.

Relevance to the Study

The present study was directly related to this case study since it showed that globalization is still continuing to develop through various technological shifts and still maintains many structural inequalities from earlier periods in history. Digital technologies have also opened up greater opportunities for communication, innovation, education, and international trade, but there is still great disparity in access to these opportunities between countries and regions. Digital globalization is, therefore, a demonstration of how technology does not automatically lead to an equitable development. In the Integrated Analytical Framework this case is an example of Mechanism 5: Digital Connectivity, which provides a focus on how digital technologies have developed on the institutional backstops set up in previous stages of globalization. Digital globalization does not replace the mechanisms of globalization but rather expands the scope of globalization into the digital arena and creates new competitive forms in the economy, new influencing mechanisms in politics, new forms of cultural interaction and dependency in relation to technology.

Findings

The results reveal that digital globalization has increased global connectivity by means of instant communication, the exchange of information, financial transactions and cross-border digital interaction. But it has not eradicated inequalities, it has simply redistributed them via

unequal access to digital infrastructure, broadband, digital education, technological resources, etc. The rise of platform power, data governance, and digital sovereignty has also created new forms of economic and political influence. Within the Integrated Analytical Framework, **Mechanism 5: Digital Connectivity** demonstrates that technological change continues to reduce geographical barriers while simultaneously creating new forms of inequality. Digital globalization should therefore be understood as the latest major transformation of global connectivity rather than as the “most advanced” stage of globalization.

Case Study 7: The COVID-19 Pandemic – Testing the Limits of Global Interdependence

Rationale

COVID-19 is one of the most serious global crises of the 21st century, and a harsh challenge to the capacity and power of modern globalization. This case study differs from the others in its approach to studying the history of globalization, as it considers the role of an already highly globalized world in reacting to the global emergency. The pandemic has brought to the fore the opportunities and exposures of global interdependence and serves as a perfect laboratory to test the strength of international cooperation, global supply chains and multilateral institutions. Within the **Integrated Analytical Framework**, this case demonstrates how **Mechanism 5: Digital Globalization** and the institutional structures developed during earlier phases interacted under conditions of unprecedented global disruption.

Outcomes

The COVID-19 pandemic led to widespread disruption in global supply chains, international trade, transportation, and tourism as well as industrial production. Lack of medical equipment, pharmaceuticals, foodstuffs and industrial materials showed the fragility of highly dependent manufacturing chains relying on cross-border production and cross-border just-in-time delivery systems. These disruptions revealed the vulnerability of over reliance on global chains of production, Gereffi (2020) explains.

At the same time, globalization facilitated an unprecedented level of international scientific collaboration. Researchers, governments, pharmaceutical companies, and international organizations rapidly shared scientific information, genomic data, and medical research across borders, contributing to the development of effective COVID-19 vaccines in record time. The **World Health Organization (2021)** coordinated international health responses, while digital technologies enabled remote work, online education, telemedicine, virtual conferences, and continuous communication during periods of lockdown. These developments demonstrated that digital globalization remained an essential mechanism for maintaining economic and social activities despite severe restrictions on physical mobility.

However, vaccine distribution revealed significant inequalities within the global system. High-income countries secured most early vaccine supplies, whereas many low-income countries experienced delayed access due to limited production capacity, financial constraints, and unequal distribution mechanisms. Simultaneously, several governments-imposed export restrictions on essential medical products

despite participating in multilateral health initiatives, highlighting tensions between international cooperation and national interests.

Relevance to the Study

This case study is relevant to the aims of this current research as it examines the resistance of globalization in a global crisis situation. It illustrates the capacity of globalization to be resilient and fragile, and not necessarily both at the same time, but to be effective depends on how international institutions, technologies, and national policy interact. The pandemic has given us real-world experience of how interconnected the world is, whether through opportunities for cooperation or vulnerabilities from economic dependence. This case represents the synergistic effect of all the previous mechanisms of globalization within the Integrated Analytical Framework. Developed through trade, bolstered by colonialism and industrialization, formalized by international institutions, and facilitated by digitalization, these links have collectively influenced the global response to COVID-19. The pandemic is thus a 'full dress test' of the study's core thesis on globalization as a 'process of history that cannot be undone', whose 'good points and bad points [are] most apparent during international crisis '.

Findings

The findings show that COVID-19 exposed a fundamental paradox of globalization: global interdependence increased vulnerability to disruption while simultaneously making international cooperation and scientific exchange essential. Although international institutions and global networks facilitated cooperation, vaccine nationalism, export restrictions, unequal access to medical supplies, and supply-chain disruptions revealed the limits of institutional coordination during crises. Within the Integrated Analytical Framework, the pandemic demonstrates that the mechanisms of connectivity, unequal integration, technological acceleration, institutional governance, and digital globalization remain interconnected. The evidence therefore supports a qualified view of liberal institutionalism: international institutions facilitate cooperation but cannot fully prevent unilateral state action under severe pressure. COVID-19 is consequently better understood as a transformation toward more diversified, resilient, and regionally distributed globalization rather than a complete reversal of global integration.

An Integrated Historical Model of Globalization

Bringing together the findings above, this study’s central analytical claim is directly supported by historical evidence:

connectivity → power and unequal integration → industrial acceleration → institutional and financial integration → digital transformation.

Each stage did not simply follow the one before it in time; each stage took the specific mechanisms established by its predecessor and reorganized them around a new technological or institutional logic.

- Connectivity, established by the Silk Road and trans-Saharan networks, was captured and restructured by colonial power.
- Colonial power relations were accelerated, not replaced, by industrial technology, extending core-periphery structures into new industrial hierarchies.
- Industrial-era inequality was formalized, and partially moderated, by twentieth-century international institutions.
- Institutional structures were overlaid with digital connectivity, which compressed distance further while reproducing familiar patterns of unequal access as a digital divide.

Historical period	Dominant mechanism	Transformation	Persistent challenge
Pre-modern	Connectivity	Creation of long-distance networks	Unequal access and vulnerability
Colonial/imperial	Power and unequal integration	Networks reorganized around political	Dependency and asymmetric exchange

		authority and extraction	
Industrial	Technological acceleration	Transport, production and communication intensified	Industrial/core-periphery inequality
Institutional/financial	Institutional integration	Rules and organizations formalized interdependence	Uneven bargaining power and development outcomes
Digital	Digital connectivity	Data and platforms compress time and distance	Digital divide, platform power, data sovereignty

Critical Theoretical Synthesis

The regional comparison and the COVID-19 case together allow this study to move beyond simply listing the four theories introduced earlier to stating what the evidence shows about each. World-systems theory and dependency theory correctly identify the structural inequality that has accompanied every phase of globalization examined in this study, from colonial extraction through contemporary commodity

dependence in Latin America; but the Southeast Asian case shows that this structural inequality is not immutable, and that domestic institutional choices can alter a region's position within the global system. Liberal institutionalism correctly identifies the cooperative achievements of global governance but, as COVID-19 demonstrated, overstates the durability of that cooperation under acute crisis. Network society theory accurately describes the organizational logic of digital globalization but requires integration with the older structural theories to explain why digital connectivity, like every earlier form of connectivity examined in this study, has reproduced rather than eliminated global inequality.

Drivers of Globalization

The study identifies several drivers that have contributed to the expansion of globalization across historical phases.

- **Technological Innovation.** Technology has been the most consistent driver of globalization across every period examined in this study. Communication and transportation costs have fallen with each successive innovation the steam engine, the telegraph, the internet, and digital platforms enabling businesses to operate internationally and information to move in real time. Stiglitz (2002) identifies technological advance as a central driver of global market integration.
- **Trade Liberalization.** The reduction of tariffs and quotas has enabled cross-border economic activity and allowed countries to specialize according to comparative advantage; WTO

agreements have institutionalized more open trade policies across member states.

- **Political Cooperation.** International cooperation has fostered peace, stability, and coordinated economic policy; the European Union illustrates how sustained political cooperation can deepen regional economic and political integration.
- **International Institutions.** The IMF and World Bank provide financial support, policy guidance, and development assistance that facilitate global economic integration, notwithstanding persistent criticism examined throughout this study that their policies have disproportionately favored developed economies.

Impacts of Globalization

Positive Impacts

- **Economic Growth.** Globalization has supported economic development by expanding markets and facilitating cross-border trade; rapid development in several Asian economies has been closely tied to deeper engagement with international markets.
- **Cultural Exchange.** The transmission of ideas, values, and traditions across borders facilitated by global media, tourism, and migration has expanded cross-cultural understanding.
- **Technological Advancement.** Globalization has accelerated the diffusion of technological innovation, allowing countries to benefit from advances in productivity and infrastructure developed elsewhere.

Negative Impacts

- **Economic Inequality.** Despite aggregate growth, globalization has been associated with rising income inequality both within and between countries, with its benefits unevenly distributed (Stiglitz, 2002).
- **Cultural Homogenization and Hybridization.** The global reach of dominant cultural producers, particularly Western media, has raised concerns about the erosion of local traditions, even as digital platforms simultaneously enable new forms of cultural hybridization, as discussed in Section 4.6.
- **Environmental Degradation.** Expanding international trade and industrial activity have contributed to pollution, deforestation, and climate change.

Future Scenarios of Globalization

Building upon the historical evidence presented throughout this study, the future of globalization is unlikely to follow a single, linear trajectory. Instead, the findings suggest several plausible scenarios that reflect the evolving interaction between global connectivity, technological change, geopolitical competition, and institutional adaptation. These scenarios are derived from the historical patterns identified in the Integrated Analytical Framework and are supported by contemporary empirical evidence.

Scenario 1: Renewed Globalization

The first depicts the continuation of globalization on the basis of increasing international trade, foreign direct investment (FDI), technological cooperation and multilateral governance. In this case, global economic integration will slowly revert to patterns as seen before the 2008 worldwide financial crisis, with economic growth, technological innovation and increasingly close international cooperation. Globalization has been slowed by recent geopolitical tensions, but continued reliance on other countries' economies indicates that it is still a potential future development.

Scenario 2: Fragmented Globalization

The second scenario would be the fragmentation of the global economy into contending geopolitical regions. In this context, the organization of trade, investment, technology and supply-chains turns to strategic alliances and not comparative economic advantage. The UNCTAD data from the past few years (2025) show that foreign direct investment or FDI inflows have veered off path in Europe, North America and Asia, signifying the rising significance of geopolitical dimension in international economic relations. Globalization would, therefore, persist, minus global integration and plus regional polarization.

Scenario 3: Regionalized Globalization

The third scenario assumes a further development of regional economic integration, where countries are increasingly turning to neighboring markets and regional institutions to enhance their economic resilience. Regional cooperation, like that of the ASEAN or the European Union (EU) can help with investment, manufacturing and supply chain diversification. China's shift of manufacturing investment to Southeast Asia is a testament to the fact that globalization is starting to happen differently, one involving fewer centralized global supply chains and more regional production networks.

Scenario 4: Deglobalization

A fourth scenario would be a partial reversal of globalization, which would include higher protectionism, industrial reshoring, strategic protectionism, and less reliance on global production networks. The COVID-19 pandemic, combined with related policy discussions about friend-shoring, economic security, and supply-chain resiliency, suggests that there are some governments that want to decrease their strategic reliance on foreign markets. This does not signal an end of globalization per se, but rather a shift to greater national economic self-reliance in strategically important sectors.

Scenario 5: Digital Globalization

The final scenario proposes that globalization will increasingly be driven by digital technologies rather than the physical movement of goods. Artificial intelligence, digital services, cloud computing, e-commerce, cross-border data flows, and remote work continue to expand regardless of disruptions affecting traditional trade. Digital connectivity has become a new foundation of globalization, allowing international economic and social interaction to continue even when physical supply chains experience disruption. Consequently, future globalization may become increasingly digital while physical trade becomes more regionally organized.

Scenario	Main driver	Expected pattern	Assessment
1. Renewed globalization	Trade recovery and cooperation	Broader expansion of trade, investment and multilateral cooperation	Possible, but constrained by geopolitical competition
2. Fragmented globalization	Geopolitical rivalry	Trade, technology and investment	Highly plausible

		increasingly organized by strategic blocs	
3. Regionalized globalization	Supply-chain resilience	Greater reliance on regional production and institutions	Highly plausible
4. Deglobalization	Protectionism and reshoring	Partial reversal of selected forms of integration	Possible in strategic sectors, unlikely as total reversal
5. Digital globalization	AI, data and digital services	Continued expansion of cross-border digital interaction	Highly plausible and likely to coexist with other scenarios

Assessment

The results indicate that there is no single scenario that completely reflects the future dynamics of globalization. Instead, the most likely short-term scenario is a combination of Fragmented, Regionalized, and Digital Globalization. Digital services, data flows, artificial intelligence, and cross-border digital interaction will likely

continue to grow, while geopolitical concerns may increasingly influence physical trade and investment and regional supply chains. In the Integrated Analytical Framework, this is the ongoing evolution of globalization in light of evolving political, economic and technological realities. Globalization is therefore far more likely to be reorganized than reversed, with mounting geopolitical fragmentation and regionalization and an increasing digital connectivity.

Discussion

The findings of this study demonstrate that globalization is best understood as a cumulative and evolving historical process rather than a sequence of isolated historical episodes. From the emergence of the Silk Road to the contemporary digital economy, each phase has expanded global interconnectedness while simultaneously generating new forms of inequality, institutional adaptation, and technological transformation. Rather than replacing earlier mechanisms, successive stages of globalization have built upon existing structures, producing increasingly complex patterns of global interaction.

The historical analysis confirms Giddens' (1990) view of globalization as a process that is produced by the interaction of technological innovation, economic integration, political institutions and social change. At the same time, the results this study offer strong validation of Wallerstein's (1974) World-Systems Theory, which states that unequal relationships between economically dominant areas and less developed areas have continued throughout the various globalization

stages. Structural inequalities have been prevalent in the integration of the world, from colonial extraction policies to current inequalities in access to digital technology.

However, the comparative regional analysis presented also qualifies purely structural interpretations of globalization. The contrasting experiences of **Southeast Asia** and **Latin America** demonstrate that domestic institutional quality, industrial policy, investment in education, infrastructure development, and governance significantly influence how countries benefit from globalization. Although historical legacies remain important, they do not completely determine developmental outcomes. Consequently, this study extends **Dependency Theory** by suggesting that structural dependence is not an irreversible condition but one that can be modified through effective domestic institutions and long-term development strategies.

The analysis on digital globalization and the COVID-19 pandemic once again shows that globalization in the present time offers opportunities and vulnerabilities. Digital technologies have brought with them greater communication, innovation and international cooperation but also new forms of inequality linked with access to digital technology, data control, and algorithmic power. Similarly, the pandemic demonstrated how interconnected the world was and also how much work is still needed for international cooperation to tackle global challenges, as well as how unequal access to vital resources can prove to be.

Overall, the findings confirm the central analytical argument of this research: globalization is neither inherently beneficial nor inherently harmful. Its outcomes depend upon the interaction between international economic integration and domestic institutional capacity. Throughout five centuries of historical development, globalization has consistently evolved through changing mechanisms of connectivity, power, technology, and institutional governance while reproducing, transforming, and occasionally reducing patterns of inequality. The Integrated Analytical Framework developed in this study therefore provides a comprehensive explanation of globalization as a dynamic historical process that continuously adapts to new political, economic, technological, and social realities while maintaining fundamental patterns of global interconnectedness.

Conclusion and Recommendations

Conclusion

This study examined the historical evolution of globalization and its contribution to world integration, developing an integrated analytical framework that connects five historical phases through five interacting mechanisms connectivity, power and unequal integration, industrial acceleration, institutional and financial integration, and digital transformation rather than treating them as a sequence of unrelated episodes. The study's central contribution is this integrated framework, tested against a comparative regional analysis of Southeast Asia and Latin America

and against the disruptive case of COVID-19.

The findings support the following conclusions:

Finding 1. Globalization is historically continuous, extending back through pre-modern trade networks rather than originating in the twentieth century.

Finding 2. Each historical phase transformed, rather than replaced, the mechanisms of global integration established by the phase before it a pattern demonstrated consistently from the Silk Road through digital globalization.

Finding 3. Integration and inequality have developed together throughout this history, from the colonial core-periphery structure through to the contemporary digital divide.

Finding 4. Globalization does not produce uniform outcomes across regions; the comparison of Southeast Asia and Latin America demonstrates that domestic institutions and industrial policy substantially shape how global integration translates into national development outcomes.

Finding 5. Digital globalization has created powerful new forms of connectivity while simultaneously generating new forms of inequality the digital divide that closely parallel the structural inequalities of earlier historical phases.

Finding 6. The future of globalization is unlikely to be adequately described by either “globalization” or “deglobalization” alone; the

evidence points toward a hybrid trajectory combining geopolitical fragmentation in physical trade, deepening regional integration, and continued expansion of digital connectivity.

The study's original contribution is an integrated historical-analytical framework demonstrating that contemporary globalization is the cumulative outcome of transformations in connectivity, power relations, technology, institutional structures, and digital networks a framework that accounts not only for globalization's history but for the structural reasons behind its persistently unequal outcomes across regions.

Suggestions / Recommendations

Based on the findings of this research, the following recommendations are offered to strengthen the positive effects of globalization while addressing its persistent challenges:

- **Promote Inclusive Economic Policies.** Governments and international organizations should direct investment toward infrastructure and social welfare systems, particularly in commodity-dependent economies, to help diversify economic structures inherited from earlier, more extractive phases of global integration.
- **Strengthening Global Governance Institutions.** The United Nations, WTO, and IMF should be reformed to provide fairer and more transparent global governance, with greater representation

for developing countries in decision-making a reform made more urgent by the institutional strain COVID-19 revealed.

- **Support Industrial Policy Learning Across Regions.** Given the divergence documented between Southeast Asia and Latin America, international development institutions should support the transfer of successful industrial policy practices export-oriented manufacturing strategy, regional integration, and coordinated infrastructure investment to regions still structured around colonial-era commodity dependence.
- **Close the Digital Divide.** Given the scale of digital inequality documented by the ITU (2024), with internet access ranging from ninety-three percent in high-income countries to just twenty-seven percent in low-income countries investment in affordable broadband infrastructure, particularly in rural areas and across Africa, should be treated as a core global development priority rather than a secondary concern.
- **Build Resilience into Global Supply Chains.** Considering the vulnerabilities COVID-19 exposed, governments and firms should pursue diversified, regionally resilient supply chains rather than relying exclusively on the most cost-efficient single-source production model.
- **Promote Sustainable Development.** Collaboration between governments and international organizations remains necessary to address the environmental costs of expanding trade and industrial activity documented throughout this study.

References

1. Abu-Lughod, J. L. (1989). *Before European hegemony: The world system A.D. 1250–1350*. Oxford University Press.
2. Acemoglu, D., & Robinson, J. A. (2012). *Why nations fail: The origins of power, prosperity, and poverty*. Crown Publishers.
3. Appadurai, A. (1996). *Modernity at large: Cultural dimensions of globalization*. University of Minnesota Press.
4. Bairoch, P. (1982). International industrialization levels from 1750 to 1980. *Journal of European Economic History*, 11(2), 269–333.
5. Baldwin, R. (2016). *The great convergence: Information technology and the new globalization*. Harvard University Press.
6. Baldwin, R., & Evenett, S. (Eds.). (2020). *COVID-19 and trade policy: Why turning inward won't work*. CEPR Press.
7. Bayly, C. A. (2004). *The birth of the modern world, 1780–1914: Global connections and comparisons*. Blackwell Publishing.
8. Beck, U. (1999). *World risk society*. Polity Press.
9. Bentley, J. H. (1993). *Old world encounters: Cross-cultural contacts and exchanges in pre-modern times*. Oxford University Press.
10. Cardoso, F. H., & Faletto, E. (1979). *Dependency and development in Latin America*. University of California Press.
11. Castells, M. (1996). *The rise of the network society*. Blackwell Publishers.

12. Castells, M. (2010). *The rise of the network society* (2nd ed.). Wiley-Blackwell.
13. Chase-Dunn, C., & Hall, T. D. (1997). *Rise and demise: Comparing world-systems*. Westview Press.
14. Creswell, J. W. (2014). *Research design: Qualitative, quantitative, and mixed methods approaches* (4th ed.). SAGE Publications.
15. Crosby, A. W. (1972). *The Columbian exchange: Biological and cultural consequences of 1492*. Greenwood Press.
16. Economic Commission for Latin America and the Caribbean. (2025). *Foreign direct investment in Latin America and the Caribbean 2025*. ECLAC.
17. Eltis, D. (2000). *The rise of African slavery in the Americas*. Cambridge University Press.
18. Ferguson, N. (2003). *Empire: How Britain made the modern world*. Allen Lane.
19. Findlay, R., & O'Rourke, K. H. (2007). *Power and plenty: Trade, war, and the world economy in the second millennium*. Princeton University Press.
20. Frank, A. G. (1967). *Capitalism and underdevelopment in Latin America*. Monthly Review Press.
21. Frank, A. G. (1998). *ReORIENT: Global economy in the Asian age*. University of California Press.
22. Frankopan, P. (2016). *The silk roads: A new history of the world*. Alfred A. Knopf.

23. Friedman, T. L. (2005). *The world is flat: A brief history of the twenty-first century*. Farrar, Straus and Giroux.
24. Gereffi, G. (2020). What does the COVID-19 pandemic teach us about global value chains? *Journal of International Business Policy*, 3(3), 287–301.
25. Giddens, A. (1990). *The consequences of modernity*. Stanford University Press.
26. Hansen, V. (2012). *The silk road: A new history*. Oxford University Press.
27. Haselby, S. (2017). *What is global history now*.
28. Held, D., McGrew, A., Goldblatt, D., & Perraton, J. (1999). *Global transformations: Politics, economics and culture*. Stanford University Press.
29. Hobsbawm, E. J. (1975). *The age of capital, 1848–1875*. Weidenfeld and Nicolson.
30. Hobsbawm, E. J. (1987). *The age of empire, 1875–1914*. Weidenfeld and Nicolson.
31. Hobsbawm, E. J. (1996). *The age of revolution: Europe 1789–1848*. Vintage Books.
32. International Telecommunication Union. (2024). *Facts and figures 2024: Measuring digital development*. ITU.
33. Keohane, R. O., & Nye, J. S. (1977). *Power and interdependence: World politics in transition*. Little, Brown.

34. Landes, D. S. (2003). *The unbound Prometheus: Technological change and industrial development in Western Europe from 1750 to the present*. Cambridge University Press.
35. Lang, M. (2006). Globalization and its history. *The Journal of Modern History*, 78(4), 899–931.
36. Lardy, N. R. (2002). *Integrating China into the global economy*. Brookings Institution Press.
37. Liu, X. (2010). *The silk road in world history*. Oxford University Press.
38. McKeown, A. (2004). Global migration, 1846–1940. *Journal of World History*, 15(2), 155–189.
39. McKeown, A. (2007). Periodizing globalization. *History Workshop Journal*, 63(1), 218–230.
40. Milanović, B. (2016). *Global inequality: A new approach for the age of globalization*. Harvard University Press.
41. Mintz, S. W. (1985). *Sweetness and power: The place of sugar in modern history*. Viking Penguin.
42. Naughton, B. (2007). *The Chinese economy: Transitions and growth*. MIT Press.
43. Northrup, D. (1995). *Indentured labor in the age of imperialism, 1834–1922*. Cambridge University Press.
44. Northrup, D. (2005). Globalization and the great convergence: Rethinking world history in the long term. *Journal of World History*, 16(3), 249–267.

45. O'Rourke, K. H., & Williamson, J. G. (1999). *Globalization and history: The evolution of a nineteenth-century Atlantic economy*. MIT Press.
46. O'Rourke, K. H., & Williamson, J. G. (2002). When did globalization begin? *European Review of Economic History*, 6(1), 23–50.
47. Osterhammel, J. (2014). *The transformation of the world: A global history of the nineteenth century* (P. Camiller, Trans.). Princeton University Press.
48. Pomeranz, K. (2000). *The great divergence: China, Europe, and the making of the modern world economy*. Princeton University Press.
49. Robertson, R. (1992). *Globalization: Social theory and global culture*. Sage Publications.
50. Rodney, W. (1972). *How Europe underdeveloped Africa*. Bogle-L'Ouverture Publications.
51. Rodrik, D. (2011). *The globalization paradox: Democracy and the future of the world economy*. W. W. Norton & Company.
52. Sachs, J. D. (2005). *The end of poverty: Economic possibilities for our time*. Penguin Press.
53. Sassen, S. (2001). *The global city: New York, London, Tokyo* (2nd ed.). Princeton University Press.
54. Scholte, J. A. (2005). *Globalization: A critical introduction* (2nd ed.). Palgrave Macmillan.

55. Stearns, P. N. (2017). *The industrial revolution in world history* (5th ed.). Routledge.
56. Stiglitz, J. E. (2002). *Globalization and its discontent*. W. W. Norton & Company.
57. United Nations Conference on Trade and Development. (2020). *World investment report 2020: International production beyond the pandemic*. UNCTAD.
58. United Nations Conference on Trade and Development. (2024). *World investment report 2024: Investment facilitation and digital government*. UNCTAD.
59. United Nations Conference on Trade and Development. (2025). *World investment report 2025: International investment in the digital economy*. UNCTAD.
60. Wallerstein, I. (1974). *The modern world-system I: Capitalist agriculture and the origins of the European world-economy in the sixteenth century*. Academic Press.
61. Wallerstein, I. (2004). *World-systems analysis: An introduction*. Duke University Press.
62. Williams, E. (1944). *Capitalism and slavery*. University of North Carolina Press.
63. World Bank. (2013). *China 2030: Building a modern, harmonious, and creative society*. World Bank.
64. World Bank. (2025). *Trade (% of GDP) — World, 1960–2024*. World Development Indicators. World Bank.

65. World Health Organization. (2021). *COVID-19 strategic preparedness and response plan*. WHO.
66. Zhang, W.-B. (2000). *China's economic transformation*. World Scientific Publishing.

مستوى الصلابة النفسية لدى طلبة الجامعات الأردنية

خلال جائحة كورونا

The Level of Psychological Hardiness among Students of Jordanian Universities during the COVID-19 Pandemic

د. إسراء عمر أبو كشك

جامعة باشن العالمية بأمريكا

ملخص البحث:

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف إلى مستوى الصلابة النفسية لدى طلبة الجامعات الأردنية خلال جائحة كورونا، بالإضافة إلى الكشف عن الفروق في مستوى الصلابة النفسية تبعاً لمتغير النوع الاجتماعي (ذكر، أنثى). ولتحقيق غايات الدراسة، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي. وتكونت عينة الدراسة من (385) طالباً وطالبةً من مختلف الجامعات الأردنية تم اختيارهم بالطريقة العشوائية. كما وقامت الباحثة بتطوير أداة لقياس الصلابة النفسية بالرجوع للأدب النظري والدراسات ذات الصلة، لتتكون الأداة بصورتها النهائية من (28). أظهرت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يتمتعون بمستوى مرتفع من الصلابة النفسية، فيما لم تظهر الدراسة فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي.

وبناء على نتائج الدراسة، توصي الباحثة بتعزيز البرامج والأنشطة الجامعية التي تسهم في المحافظة على المستوى المرتفع للصلابة النفسية لدى الطلبة، ودعم استمراريته في مواجهة الضغوط والأزمات.

الكلمات المفتاحية: الصلابة النفسية، جائحة كورونا، طلبة الجامعات.

Abstract:

The current study aimed to examine the level of psychological hardiness among university students during the

COVID-19 Pandemic. Moreover, to investigate statically significant differences according to gender. To achieve the study objectives, the researcher adopted a descriptive correlation approach. The study sample consisted of (385) male and female students from various Jordanian universities, selected randomly. The scale of the study was developed by the researcher based on relevant previous studies. The results showed a higher level of psychological hardiness. Meanwhile, no statically significant differences were found based on gender.

Therefore, the researcher recommends supporting the continuity of university programs and activities that enhance student's psychological hardiness and help them maintain their level. allowing them to future stress and crisis easily.

Keywords: Academic Hardiness, COVID-19 Pandemic, University Students

مقدمة:

تعد الصلابة النفسية عاملاً مهماً وحيوياً من عوامل الشخصية في مجال علم النفس، وهي عاملاً حاسماً في الصحة النفسية والبدنية والمحافظة على السلوكيات الاجتماعية، وقد درس هذا العامل على نحو واسع في أعمال كوبازا **kobaza**، حيث اتضح أن الصلابة النفسية لديه تتكون من التحكم، الالتزام، التحدي، وقد اتفق معظم الباحثين معها في ذلك، وذكرت الصلابة كعامل مهم في توضيح لماذا بعض الناس يمكن أن يقاوموا الضغوط ولا يمرضون؟، وذلك ما جعل الصلابة النفسية مجالاً خصباً للبحث المستمر، والتنظير، والممارسة.

ومنذ ذلك الحين نشط الحافز إلى البحث في هذا المجال، وركزت البحوث على ممارسة الأداء الجيد في المواقف الصعبة، وابتكار مواقف ومهارات جزئية لتحمل المضاعف أثناء الكوارث والأزمات، وكذلك مواقف التفاعل الاجتماعي، والاسترخاء، وهذه

المهارات الجزئية كلها تحسن الأداء النفسي، برغم التعرض للأحداث السلبية الضاغطة، بالإضافة إلى نمو مفهوم الصحة النفسية والبدنية (عودة، 2010).

كما وأُثرت جائحة كورونا بشكل ملحوظ على قطاع التعليم، إذ اضطرت المدارس والجامعات إلى التحول إلى التعليم عن بُعد لضمان استمرارية العملية التعليمية في ظل إجراءات التباعد الاجتماعي. وقد مثل التعليم عن بُعد الحل الأنسب خلال الجائحة لما يوفره من سهولة الوصول إلى المحتوى التعليمي، والمرونة في التعلم، وإمكانية التواصل عبر الإنترنت؛ مما أثار الجدل حول التحديات الأكاديمية والنفسية التي ستأثر على الطلبة وحول استمراريتهم بالتعلم بفاعلية (Hairina et al., 2022; Moore et al., 2011).

المصطلحات والمفاهيم النظرية والإجرائية:

الصلابة النفسية: هي مصدر من المصادر الشخصية الذاتية لمقاومة الآثار السلبية لضغوط الحياة والتخفيف من آثارها على الصحة النفسية والجسمية حيث تساهم الصلابة النفسية في تسهيل وجود ذلك النوع من الإدراك والتقييم والمواجهة الذي يقود إلى التوصل إلى الحل الناجح للموقف الذي خلقت الظروف الضاغطة (حمادة وعبد اللطيف، 2002). وتعرف إجرائياً بأنها الدرجة التي يحصل عليها الطالب على مقياس الصلابة النفسية الذي أعد لأغراض هذه الدراسة.

الصلابة النفسية

تعد بالصلابة النفسية عامل مهم وحيوي من عوامل الشخصية في مجال علم النفس، وهي عاملاً حاسماً في الصحة النفسية والبدنية والمحافظة على السلوكيات الاجتماعية، وقد درس هذا العامل على نحو واسع في أعمال كوبازا **kobaza**، حيث اتضح أن الصلابة النفسية لديه تتكون من التحكم، الالتزام، التحدي، وقد اتفق معظم الباحثين معها في ذلك، وذكرت الصلابة كعامل مهم في توضيح لماذا بعض الناس يمكن

أن يقاوموا الضغوط ولا يمرضون؟، وذلك ما جعل الصلابة النفسية مجالاً خصباً للبحث المستمر، والتنظير، والممارسة. ومنذ ذلك الحين نشط الحافز إلى البحث في هذا المجال، وركزت البحوث على ممارسة الأداء الجيد في المواقف الصعبة، وابتكار مواقف ومهارات جزئية لتحمل المصاعب أثناء الكوارث والأزمات، وكذلك مواقف التفاعل الاجتماعي، والاسترخاء، وهذه المهارات الجزئية كلها تحسن الأداء النفسي، ورغم التعرض للأحداث السلبية الضاغطة، بالإضافة إلى نمو مفهوم الصحة النفسية والبدنية (عودة، 2010).

إذ يمر الفرد خلال مراحل حياته المختلفة بمجموعة من التحديات التي تحول دونما تحقيق أهدافه وإشباع حاجاته ودوافعه، وتحد من رغباته فيشعر بالإحباط وقلة الحيلة، وتختلف القدرة على مواجهة هذه التحديات والصعوبات من فرد إلى آخر، فمن الأفراد من يصاب بالإحباط، ومنهم من يتمتع بالصلابة النفسية، هذه الصلابة تمكنهم من مواجهة هذه المتاعب والتغلب على التحديات وصعوبات الحياة اليومية بدرجة عالية من التحمل (صبحي، 2003).

ويرجع مفهوم الصلابة النفسية في أصله إلى النظرية الوجودية (Theory Existential) والتي ترجع إلى النظريات الإنسانية التي تركز اهتمامها على الفرد، وقد تأثرت كوبازا Kobaza في هذا الصدد بآراء كل من: مادي (Maddi)، ورول ماي (Rolle May)، وألبورت (Allport)، وفرانكل (Frankel)، التي تؤكد على أن الفرد يتميز بأنه كائن متغير خلال مراحل نموه المختلفة وأن للفرد هدفاً في الحياة يكافح من أجله، وعليه أن يتحمل مسؤولية تحقيقه، وإن الإرادة أساس الدافع الإنساني، كما أن شعور الفرد بالسيطرة والتحكم أمراً ضرورياً للصحة النفسية والجسدية، كما أنه يساعد الفرد للوصول إلى معنى حياته ووجوده (أبو ندى، 2007)، ومن أوائل الذين عرفوها كوباسا 197، إذ ترى كوباسا الصلابة النفسية على أنها اعتقاد عام لدى الفرد بفاعليته وقدرته على استخدام كل المصادر النفسية، والبيئية المتاحة كي يدرك ويفسر ويواجه

بفاعلية أحداث الحياة الضاغطة الشاقة إدراكاً غير منحرف أو مشوه ويفسرها بواقعية، وموضوعية، ومنطقية، ويتعايش معها بإيجابية وتتضمن ثلاثة أبعاد هي الالتزام، التحكم، والتحدي، فوستر (Kobasa, 1979).

ومن جهة أخرى، يشير لامبيرت وماديان للصلابة النفسية كمفهوم يعود في جوهره ومعناه الى علم النفس الوجودي، الذي يرى أن الفرد في حالة تغير دائم، والذي يركز في تفسيره لسلوك على الحاضر والمستقبل لا على الماضي (Lambert & Lamber, 2004).

مما سبق نجد أن الصلابة النفسية مفهوم أصيل في الجذر والمعنى، حيث يشير الى ثقة الطالب بقدرته على استخدام إمكانياته الذاتية من جهة وإمكانيات البيئة المحيطة من جهةٍ أخرى واستثمارها لمواجهة التحديات الضاغطة، وترجمتها على ارض الواقع من خلال الالتزام والتحكم والتحدي.

حددت كوباسا Kobasa خلال دراستها لمتغير الصلابة النفسية ثلاثة أبعاد أساسية وهي، الالتزام، ويعد أكثر أبعاد الصلابة النفسية ارتباطاً بتنمية قدرة الفرد على مقاومة ضغوط الحياة اليومية، ويتضح ذلك من خلال انتماء الفرد لمبادئ وقيم تجعل لحياته معنى (البكور, 2016)، ويعرف بأنه تبني الفرد لقيم ومبادئ ومعتقدات وأهداف محددة وتمسكه بها وتحمله المسؤولية اتجاهها وتجاه نفسه ومجتمعه (خنفر, 2014). وهناك نوعين من الالتزام (الالتزام تجاه الذات، والالتزام تجاه العمل (Kobaza & Maddi & Puccetti, 2010).

ومن الأبعاد الأخرى، التحكم: وهو اعتقاد الفرد بأن مواقف وظروف الحياة المتغيرة التي يتعرض لها حالياً، و المتوقعة حدوثها يمكن التنبؤ بها والسيطرة عليها) محمد، (2002). حيث أشار الرفاعي (2003) إلى أربع صور للتحكم، ومنها القدرة على اتخاذ القرارات والاختيار بين بدائل متعددة. بالإضافة إلى التحكم المعرفي كالتفكير في

الموقف وإدراكه بطريقة إيجابية وتفاؤل. وأيضاً التحكم السلوكي من خلال التعامل مع الموقف بصورة علنية ولملموسة، والتحكم في أثر الحدث الضاغط من خلال سلوكيات تسعى لتعديله. وأخيراً، التحكم الاسترجاعي، مثل المعتقدات وراء تكوين انطباع محدد عن الموقف، ورؤيته على أنه موقف ذو معنى وقابل للتناول والسيطرة عليه.

وأخيراً، بُعد التحدي: وهو اعتقاد الفرد أن التغيرات المتجددة في أحداث الحياة، امرأ طبيعياً بل حتماً لا بد منه لارتقائه، أكثر من كونه تهديداً لأنه وثقته بنفسه وسلامته النفسية، مما يساعده على استكشاف البيئة ومعرفة المصادر النفسية والاجتماعية التي تساعد الفرد على مواجهة الضغوط بفاعلية (عثمان، 2001).

تنوعت الدراسات التي تناولت الصلابة النفسية، حيث سعت دراسة الرشيد (2015) إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين التوافق مع الحياة الجامعية والصلابة النفسية وإدارة الذات، وتم استخدام كل من مقياس التوافق مع الحياة الجامعية إعداد روبرت بيكر وبوهدن سيرك تعريب علي عبد السلام (2008)، مقياس الصلابة النفسية إعداد كوبازا Kobaza تعريب عماد مخيمر (2012)، ومقياس إدارة الذات إعداد هويدة حنفي (2013)، وتكونت عينة الدراسة من (80) طالبة من جامعة القصيم. وأسفرت نتائج الدراسة عن: وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين التوافق مع الحياة الجامعية وكل من الصلابة النفسية وإدارة الذات.

فيما هدفت دراسة خنفر (2014) للتعرف على العلاقة الارتباطية بين الصلابة النفسية ومركز الضبط، وتم استخدام كل من مقياس الصلابة النفسية (مخيمر، 2002)، ومقياس مركز الضبط (أبي مولود، 2008)، وتكونت عينة الدراسة من 107 طالب وطالبة، تم اختيارها بطريقة قصدية، وأسفرت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الصلابة النفسية ومركز الضبط، وأنه لا توجد فروق بين مركز الضبط والصلابة النفسية فيما يخص التخصص والنوع الاجتماعي.

كما وأجرى كل من صالح والمصدر (2013) دراسة هدفت إلى معرفة العلاقة بين الصلابة النفسية لدى الشباب الجامعي بمحافظة غزة، والتوافق النفسي والاجتماعي، ومعرفة الفروق بين الطلبة بناء على متغيرات، النوع الاجتماعي، والمستوى الدراسي، ونوع الجامعة، حيث تألفت عينة الدراسة من (232) طالباً و طالبة، وقد طور الباحثين مقياس الصلابة النفسية ومقياس التوافق النفسي الاجتماعي لأغراض هذه الدراسة، وأسفرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصلابة النفسية والتوافق النفسي والاجتماعي لدى أفراد العينة، كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعود لمتغير النوع الاجتماعي، ولصالح الطالبات، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعود لمتغير المستوى الدراسي، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طلبة الأقصى والأزهر.

أما دراسة البيرقدار (2011) فقد سعت إلى التعرف على مستوى الضغط النفسي ومصادرها لدى طلبة كلية التربية في جامعة الموصل وعلاقته بمستوى الصلابة النفسية لديهم، وقد تم استخدام مقياس الصلابة النفسية من إعداد الباحثة ومقياس الضغط النفسي (الحجاز ودخان 2006)، وتكونت عينة الدراسة من (843) طالباً وطالبة وأسفرت نتائج عن: انخفاض كل من مستوى الضغط النفسي والصلابة النفسية لدى الطلبة، كما بينت الدراسة وجود فروق بين الطلبة في مستوى الضغط النفسي والصلابة النفسية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي لصالح الذكور.

كما أجريت دراسة المفرجي والشهري (2008) للكشف عن العلاقة بين الصلابة النفسية والأمن النفسي، ومعرفة الفروق في مستوى كل منهما تبعاً لمتغير النوع الاجتماعي والعمر والتخصص والسنة الدراسية، وقد تكونت عينة الدراسة من (445) طالباً وطالبة (223) منهم ذكور و(222) منهم إناث. وأسفرت نتائج الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الصلابة النفسية لصالح الإناث.

فيما هدفت دراسة نيكولاس وراموس (Ramos & Ncklas, 2007) لمعرفة العلاقة بين التوافق مع الحياة الجامعية والفاعلية الذاتية والصلابة النفسية، لدى عينة من طلبة الجامعة والبالغ عددها (192) طالب وطالبة، وقد تم استخدام مقياس الكفاءة الذاتية والتوافق مع الحياة الجامعية، وأسفرت النتائج عن: وجود ارتباط دال وموجب بين الفاعلية الذاتية والصلابة النفسية والتوافق مع الحياة الجامعية وعدم وجود فروق ذات دالة إحصائية بين الإناث والذكور.

منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة، تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لتحليل البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة ووصفها، والإجابة عن تساؤلاتها.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من كافة طلبة الجامعات الأردنية،

عينة الدراسة: تم أخذ عينة عشوائية بلغت (385) طالب وطالبة من بعض الجامعات الأردنية وذلك كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (1) التكرارات والنسب المئوية حسب متغيرات الدراسة لعينة الدراسة

النوع الاجتماعي	الفئات	التكرار	النسبة
	ذكر	161	41.8
	أنثى	224	58.2
	المجموع	385	100.0

مقياس الصلابة النفسية

بعد الرجوع للأدب النظري والدراسات السابقة، والمقاييس ذات العلاقة بموضوع الصلابة النفسية، مثل دراسة الزهراني (2012)، وأبو حسين (2012)، والبيرقدار (2011)، وعودة (2010)، وراضي (2008)، ومخيمر (2002) والإفادة من ذلك في تحديد فقرات لمقياس، حيث تكون المقياس من (28) فقرة لمقياس الصلابة النفسية لدى عينة من طلبة الجامعات الأردنية، موزعة على ثلاثة أبعاد (التحدي، الالتزام، والتحكم) تبعاً لتدرج ليكرت الخماسي (دائماً، غالباً، أحياناً، نادراً، أبداً).

صدق وثبات مقياس الصلابة النفسية

الصدق الظاهري

عُرض مقياس الصلابة النفسية في صورته الأولية على (10) محكمين من أعضاء هيئة التدريس من جامعة مؤتة وجامعة اليرموك، وذلك لإبداء آرائهم من حيث انتماء الفقرة للمجال، وصلاحيّة الفقرات لمقياس ما وضعت لأجله. بالإضافة إلى التحقق من وضوح صياغة كل فقرة، وإمكانية تعديل وصياغة، أو حذف، أو إضافة فقرات جديدة ليصبح المقياس أكثر قدرة على تحقيق الهدف الذي وضع من أجله. وعلى ضوء اتفاق آراء المحكمين بنسبة (80%) تم تعديل صياغة بعض الفقرات، فيما تم الإبقاء عليها جميعها دون حذف أي منها.

صدق البناء:

لاستخراج دلالات صدق البناء للمقياس، استخرجت معاملات ارتباط الفقرة مع الدرجة الكلية للمقياس في عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة ومن خارج عينة الدراسة تكونت من (30) طالباً وطالبة من طلبة الجامعات الأردنية.

جدول (2) معاملات الارتباط بين الفقرة والدرجة الكلية للمقياس

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	0.75**	11	0.61**	21	0.54**
2	0.57**	12	0.72**	22	0.54**
3	0.67**	13	0.65**	23	0.72**
4	0.61**	14	0.50**	24	0.52**
5	0.66**	15	0.72**	25	0.66**
6	0.50**	16	0.74**	26	0.72**
7	0.58**	17	0.70**	27	0.78**
8	0.78**	18	0.52**	28	0.68**
9	0.75**	19	0.71**		
10	0.72**	20	0.63**		

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05). ** دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01).

ويتبين من الجدول (2) أن معاملات ارتباط الفقرة مع الدرجة الكلية للمقياس تراوحت ما بين (0.50-0.78) كانت ذات درجات مقبولة ودالة إحصائية، ولذلك لم يتم حذف أي من هذه الفقرات
ثبات أداة الدراسة:

للتأكد من ثبات أداة الدراسة، فقد تم التحقق منها باستخدام الثبات بالإعادة الاختبار وإعادة الاختبار (test-retest) بتطبيق المقياس، وإعادة تطبيقه على عينة من مجتمع الدراسة ومن خارج عينة الدراسة بفارق أسبوعين مكونة من (30)، ومن ثم تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين تقديراتهم في المرتين إذ بلغ (0.91). ما تم حساب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي حسب معادلة كرونباخ ألفا، إذ بلغ (0.89) واعتبرت هذه القيم ملائمة لأهداف هذه الدراسة.
نتائج الدراسة:

السؤال الأول: ما مستوى الصلابة النفسية لدى طلبة الجامعات الأردنية خلال جائحة كورونا؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الصلابة النفسية لدى طلبة الجامعات الأردنية خلال جائحة كورونا، والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الصلابة النفسية لدى طلبة الجامعات الأردنية خلال جائحة كورونا مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية:

الترتيب	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	24	لدي قيم عليا التزم بها	4.17	654.	مرتفع
2	12	يعتمد نجاحي في الدراسة على مجهودي	4.10	869.	مرتفع
3	28	تصرفاتي تنتمي إلى قيم عليا أتبتها	4.09	743.	مرتفع
4	26	لدي القدرة على تحمل المسؤولية	4.06	886.	مرتفع
5	15	اعتمد على نفسي في مواجهة مشكلاتي	4.03	723.	مرتفع
6	20	أحب أن يكون لي دوراً فاعلاً في مجتمعي	3.98	1.052	مرتفع
7	5	لدي حب المغامرة واكتشاف ما حولي	3.96	942.	مرتفع
8	23	أبادر بمساعدة الآخرين على حل مشكلاتهم	3.95	766.	مرتفع
9	3	أثق في قدراتي على التعامل مع الخبرات الجديدة	3.94	887.	مرتفع
10	8	أستطيع تحقيق أهدافي مهما كانت التحديات التي ستواجهني	3.93	861.	مرتفع

مرتفع	903.	3.88	أحب أن استكشف كل جديد من المعارف	7	11
مرتفع	852.	3.86	أثق بقدرتي على حل المشكلات التي تواجهني بدلاً من الهروب منها	4	12
مرتفع	1.170	3.83	انه من المستحيل أن توجد حياة خالية من المشكلات	9	13
مرتفع	832.	3.82	لدي القدرة على اتخاذ قراراتي بنفسي دون مساعدة من أحد	14	14
مرتفع	994.	3.82	التزم بأداء الواجبات الدراسية	21	14
مرتفع	1.046	3.79	اعتقد أن لحياتي معنى	19	16
مرتفع	1.070	3.77	لدي القدرة على ترتيب الاولويات في حياتي	16	17
مرتفع	901.	3.77	لدي القدرة على التفاعل مع مجتمعي	25	17
مرتفع	860.	3.74	أتحدى الصعوبات النفسية التي تواجهني	1	19
مرتفع	947.	3.71	لدي معرفة واضحة بما أريد عمله	6	20
مرتفع	947.	3.68	لدي القدرة على إدارة الضغوط التي تواجهني	17	21
متوسط	956.	3.60	اهتم بما يدور حولي من قضايا وأحداث	22	22
متوسط	1.157	3.56	أحب أن أبادر في المشاركة بالأنشطة	27	23
متوسط	933.	3.55	أن لفرد دور كبير في فشله	11	24
متوسط	934.	3.49	أستطيع التحكم في مجريات حياتي	10	25
متوسط	1.013	3.49	لدي القدرة على إدارة وقتي بفعالية	13	25
متوسط	1.130	3.48	استمتع عندما أقوم بعمل صعب	2	27
متوسط	1.155	3.36	لدي القدرة على ضبط انفعالاتي	18	28
مرتفع	499.	3.80	الدرجة الكلية		

يبين الجدول (3) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.36-4.17)، حيث جاءت الفقرة رقم (24) والتي تنص على "لدي قيم عليا التزم بها" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.17)، وجاءت الفقرة رقم (12) والتي تنص على "يعتمد نجاحي في الدراسة على مجهودي" في المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي بلغ (4.10)، وجاءت الفقرة رقم (28) والتي تنص على "تصرفاتي تنتمي إلى قيم عليا أتبناها" في المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي بلغ (4.09)، بينما جاءت الفقرة رقم (18) ونصها "لدي القدرة على ضبط انفعالاتي" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.36). وبلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.80).

وتشير النتائج السابقة إلى أن طلبة الجامعات في الأردن يتمتعون بمستوى مرتفع من الصلابة النفسية، وهي بغالب الأحيان تكون ذات تأثير إيجابي على شخصية الطلبة، بحيث تمكنهم من مواجهة ضغوط الحياة بطرق ومهارات فعالة تتناسب مع الظروف التي يتعرضون لها، وتتضمن هذه المهارات تحدي الطالب لصعوبات التي تواجهه وسيطرته وتحكمه بهذه الظروف والتزامه بما يفرض عليه من قواعد وقوانين وعادات وتقاليد.

وتلتقي النتائج الحالية مع نتائج العديد من الدراسات، كما أنها تختلف نتائجها مع بعضها، فقد اتفقت مع نتائج دراسة العبدلي (2012) حيث أنها تشير إلى أن مستوى الصلابة النفسية وأبعادها لدى الطلاب المتفوقين أعلى منه لدى العاديين، بينما اختلفت هذه النتائج مع دراسة البيرقدار (2011) التي أظهرت نتائجها أن مستوى الضغط النفسي لدى الطلبة كان (٧٩,٨٥) وهذا يشير إلى أن هذه النسبة منخفضة مقارنة مع الوسط الفرضي البالغ (١٢٠)، وإن معدل الصلابة النفسية لديهم (٨١,٤١)

وهي نسبة منخفضة تدل على عدم تمتع العينة بالصلابة النفسية مقارنة مع الوسط الفرضي

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في مستوى الصلابة النفسية بين الذكور والإناث لدى طلبة الجامعات الأردنية خلال جائحة كورونا؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الصلابة النفسية لدى طلبة الجامعات الأردنية خلال جائحة كورونا حسب متغير النوع الاجتماعي، وليان الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام اختبار "ت"، والجداول أدناه توضح ذلك.

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" لأثر النوع الاجتماعي على مستوى الصلابة النفسية لدى طلبة الجامعات الأردنية خلال جائحة كورونا

النوع الاجتماعي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
ذكر	161	3.77	.515	- .882	383	.378
أنثى	224	3.82	.487			

يتبين من الجدول (4) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية $a = 0.05$ تعزى لأثر النوع الاجتماعي. ويمكن أن نعزي عدم وجود فروق بين الذكور والإناث في مستوى الصلابة النفسية لكون كليهما تعرضوا لنفس الظروف التي فرضتها الجائحة ونفس الظروف التعليم عن بعد في التعليم الجامعي وأن كليهما كانا مؤهلين بشكل كافي للتعامل مثل هذه الظروف كإتقانهم للاستخدام الحاسوب والتطبيقات التعلم عن بعد وقد توافقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة كل من خنفر (2014) التي أسفرت عن عدم وجود فروق تعود للنوع الاجتماعي، وكذلك دراسة نيكولاس وراموس (Ramos & Ncklas 2007) التي بينت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي.

وقد تعارضت نتائج هذه الدراسة مع دراسة كل من صالح والمصدر (2013) حيث بينت وجود فروق دالة إحصائية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي وصالح الإناث، كما اختلفت مع دراسة البيرقदार (2011)، بعنوان الضغط النفسي وعلاقته بالصلابة النفسية لدى طلبة كلية التربية في جامعة الموصل التي وجود فروق تعود لصالح الذكور.

خاتمة: توصلت الدراسة الحالية إلى أن طلبة الجامعات الأردنية يتمتعون بمستويات مرتفعة من الصلابة النفسية مما يدل على الوعي والقدرة على التحكم بالانفعالات في هذه المرحلة العمرية، بالإضافة إلى ذلك فقد تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي وهو الأمر الذي يدل على امتلاك كلا النوعين على قدرات متقاربة في مواجهة الضغوط والتكيف مع الظروف المحيطة. لذا توصي الدراسة الجامعات على الاستمرار بالنهج الذي تركز من خلاله على صلاية الطلبة النفسية والسعي نحو النهوض بها والحفاظة على هذه المستويات المرتفعة من الصلابة النفسية والتي حتماً ستأثر على صلابتهم الأكاديمية وبالتالي تحسن من مخرجاتهم التعليمية.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

- أبو حسين، سناء محمد إبراهيم (2012). الصلابة النفسية والأمل وعلاقتها بالأعراض السيكوسوماتية لدى الأمهات المدمرة منازلهن في محافظة شمال غزة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر – غزة.
- أبو ندى، عبد الرحمن (2007). الصلابة النفسية وعلاقتها بضغط الحياة لدى طلبة جامعة الأزهر بغزة، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الأزهر غزة.
- البكور، منار (2016)، مستوى انتشار الإساءة اللفظية الموجهة لطلبة المرحلة الأساسية العليا من معلمهم وعلاقتها بالصلابة النفسية ومستوى الطموح، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن.
- البرقدار، تنهيد عادل فاضل (2011). الضغط النفسي وعلاقته بالصلابة النفسية لدى طلبة كلية التربية، بحث منشور، كلية التربية، جامعة الموصل، مجلة أبحاث كلية التربية الإسلامية، مجلد 11، عدد 1.
- حمادة، لولوه وعبد اللطيف، حسن (2002). الصلابة النفسية والرغبة في التحكم لدى طلاب الجامعة، مجلة دراسات نفسية.
- خنفر، فتحية (2014). الصلابة النفسية وعلاقتها بمركز الضبط لدى الطالب الجامعي دراسة ميدانية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، شهادة الليسانس في علم النفس تخصص: علم النفس العيادي .
- راضي، زينب نوفل أحمد (2008). الصلابة النفسية لدى أمهات شهداء انتفاضة الأقصى وعلاقتها ببعض المتغيرات، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

الرشيد، لولوه صالح (2015). التوافق مع الحياة الجامعية وعلاقته بالصلابة النفسية وإدارة الذات لدى طالبات جامعة القصيم، رسالة ماجستير، جامعة القصيم.

الرفاعي، عزة (2003). الصلابة النفسية كمتغير وسيط بين إدراك أحداث الحياة الضاغطة وأساليب مواجهتها، رسالة دكتوراة غير منشورة، القاهرة كلية الآداب، جامعة حلوان.

الزهراني، غرامة بخيت غرامة (2012). فاعلية برنامج إرشادي جمعي للطلبة ذوي الأسر المفككة لتحسين الصلابة النفسية والكفاية الأكاديمية لديهم في مدارس مدينة تبوك، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن.

صالح، عائدة شعبان والمصدر، عبد العظيم (2013). الصلابة النفسية وعلاقتها بالتوافق النفسي والاجتماعي لدى طلبة جامعتي الأقصى والأزهر بمحافظة غزة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، جامعة الأقصى، غزة.

صبحي، سيد (2003). الإنسان وصحته النفسية، الدار المصرية، اللبنانية، القاهرة.

عثمان، فاروق السيد (2001). القلق وإدارة الضغوط النفسية، دار الفكر العربي - القاهرة.

عودة، محمد، محمد، محمد، محمد (2010)، الخبرة الصادمة وعلاقتها بأساليب التكيف مع الضغوط والمساندة الاجتماعية والصلابة النفسية لدى أطفال المناطق الحدودية بقطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التربية بالجامعة الإسلامية، غزة.

محمد، جيهان (2002). الصلابة النفسية وعلاقتها بضغوط الحياة لدى طلبة جامعة الأزهر بغزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر بغزة، كلية

التربية، قسم – علم النفس، غزة.

المفرجي، سالم محمد عبد الله والشهري، عبد الله علي أبو عراد (2008).

الصلابة النفسية والأمن النفسي لدى عينة من طلاب وطالبات جامعة أم القرى
بمكة المكرمة، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

المراجع باللغة الإنجليزية:

Hairina, Yulia; Zwagery, Rika Vira; Imadduddin, Imadduddin; and Arsyad, Muhammad (2022) "The Effect of Academic Hardiness and Grit on Students Academic Stress in The Online Learning Process During Pandemic COVID-19," Jurnal Pendidikan: Teori, Penelitian, dan Pengembangan: Vol. 7: No. 9, Article 6.399-395.

Kobasa, S.C. (1979): Stressful the events personality and health : An inquiry into hardiness , Journal of personality and social psychology Vol.37 ,No.1 , pp 1-11 .

Kobasa, S, C., Maddi, S. R., Paccetti, M. C. & Zola, M. A., (2010). Effect Research, Health Psychology 11(5)335-345.

Lambert , V, A, Lambert , C,E , & Yamase , H, (2004) . psychological hardiness , workplace and related stress reduction strategies , Journal of Nursing and Health Sciences , (5) , 181 – 184.

Moore, J. L., Dickson-Deane, C., & Galyen, K. (2011). Article E-Learning, online learning, and distance learning environments: Are they the same? The Internet and Higher Education, 14(2), 129–135. <https://doi.org/10.1016/j.iheduc.2010.10.001>

Ramos, b & Nchlase (2007) problems of university adjustment experienced by under gradates in developing higher education. 13(2).

أبعاد الحكمة في التعليم المعاصر

أ.م. غمدان أحمد رزق شريح

جامعة باشن العالمية

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى بيان أبعاد الحكمة في التعليم المعاصر، وبناء إطار نظري يوضح مفهومها وأسسها التربوية، مع تقديم استراتيجيات تسهم في تطوير المنظومة التعليمية. وينطلق من أن الحكمة تمثل ركيزة أساسية في بناء شخصية المتعلم، إذ تجمع بين المعرفة الصحيحة، وحسن الفهم، وصواب الحكم، والعمل النافع، بما يحقق التوازن بين الجوانب العلمية والأخلاقية والمهارية. واعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استقراء النصوص الشرعية، والدراسات التربوية، والأدبيات المعاصرة المتعلقة بالحكمة والتعليم، وتحليلها لاستنباط أهم الأبعاد التي ينبغي أن تقوم عليها العملية التعليمية. وقد تناول مفهوم الحكمة في القرآن الكريم والسنة النبوية والفكر التربوي، ثم عرض أبرز أبعادها المعرفية والأخلاقية والوجدانية والاجتماعية والقيادية، وبين أثرها في تنمية التفكير الناقد، واتخاذ القرار الرشيد، وتعزيز القيم، وإعداد المتعلم القادر على مواجهة تحديات العصر. كما قدم مجموعة من الاستراتيجيات التطبيقية لتفعيل الحكمة في التعليم، من أبرزها تطوير المناهج الدراسية، وإعداد المعلم الحكيم، وتوظيف الحوار، والتعلم التعاوني، والتقنيات الحديثة، والتقويم القائم على تنمية التفكير والقيم. وخلص إلى أن إدماج الحكمة في جميع عناصر العملية التعليمية يعد مدخلاً فاعلاً لتطوير المنظومة التربوية، والارتقاء بجودة التعليم، وبناء أجيال تمتلك المعرفة، والقيم، والقدرة على الإبداع والإسهام الإيجابي في تنمية المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الحكمة، التعليم المعاصر، التربية الإسلامية، تطوير التعليم،

المنظومة التربوية.

Abstract:

This study aims to explore the dimensions of wisdom in contemporary education by developing a theoretical framework that clarifies its concept and educational foundations, while proposing practical strategies to enhance and develop the educational system. The study is based on the premise that wisdom constitutes a fundamental pillar in shaping learners' personalities, as it integrates sound knowledge, deep understanding, wise judgment, and beneficial action, thereby achieving a balance between cognitive, moral, and practical dimensions. The study adopts the descriptive-analytical method through examining Islamic sources, educational literature, and contemporary studies related to wisdom and education, followed by analyzing them to identify the essential dimensions that should underpin the educational process. It discusses the concept of wisdom in the Qur'an, the Prophetic Sunnah, and educational thought, and highlights its cognitive, ethical, emotional, social, and leadership dimensions. The study also demonstrates the role of wisdom in fostering critical thinking, sound decision-making, moral values, and preparing learners to face contemporary challenges effectively. Furthermore, the study proposes several practical strategies for integrating wisdom into education, including curriculum development, preparing wise teachers, promoting dialogue and collaborative learning, employing educational technologies wisely, and implementing assessment methods that foster both critical thinking and ethical values. The study concludes that integrating wisdom into all components of the educational process represents an effective approach to improving the quality of education and developing an educational system capable of preparing knowledgeable, ethical, creative, and socially responsible generations.

Keywords: 5 keywords

مقدمة:

يُعد التعليم الركيزة الأساسية التي تبنى عليها المجتمعات حضارتها، والأداة الأقوى لتشكيل وعي الإنسان وتوجيه سلوكه. ومع الطفرة التكنولوجية الهائلة والمعرفة التي يشهدها القرن الحادي والعشرون، واجهت المنظومات التعليمية تحدياً جديداً؛ فلم تعد الإشكالية تكمن في ندرة المعلومات أو صعوبة الوصول إليها، بل في كيفية غرلتها، واستيعابها، وتوظيفها لخدمة البشرية. من هذا المنطلق، برز مفهوم "الحكمة في التعليم" كضرورة ملحة لإعادة التوازن للعملية التربوية. إن الحكمة في السياق التعليمي تتجاوز المفهوم التقليدي لشحن الأذهان بالحقائق والنظريات، لتنتقل إلى آفاق أرحب تركز على تنمية التفكير النقدي، وغرس القيم الأخلاقية، ومراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين. فالمعرفة المجردة من الحكمة قد تنتج عقولاً حادة لكنها تفتقر للوعي الإنساني والمسؤولية المجتمعية (Dewey, 1916؛ Freire, 1970).

المبحث الأول: تعريف "الحكمة" وتحتة مطلبان

المطلب الأول: تعريف الحكمة في اللغة

قال ابن فارس: الحاء والكاف والميم أصل واحد، وهو: المنع، وأول ذلك الحكم، وهو المنع من الظلم، وسميت حكمة الدابة؛ لأنها تمنعها. والحكمة هذا قياسها؛ لأنها تمنع من الجهل، والمحكم: المحرب المنسوب إلى الحكمة، قال طرفة:

ليت المحكم والموعوظ صوتكما ... تحت التراب إذا ما الباطل انكشف

أراد بالمحكم الشيخ المنسوب إلى الحكمة (ابن فارس، 1979، ج2، ص91). وقال ابن منظور: قيل: الحكيم: ذو الحكمة، والحكمة عبارة عن معرفة أفضل الأشياء بأفضل العلوم، ويقال لمن يحسن دقائق الصناعات ويتقنها: حكيم (ابن منظور، 1994، ج15، ص30).

وقال الجوهري: الحكم: الحكمة من العلم. وصاحب الحكمة: المتقن للأمور. وقد حكم- بضم الكاف، أي: صار حكيماً، قال النمر بن تولب: وأبغض بغيضك بغضا رويدا ... إذا أنت حاولت أن تحكما قال الأصمعي: أي: إذا حاولت أن تكون حكيماً، والمحكم- بفتح الكاف- هو الشيخ المحرب، المنسوب إلى الحكمة (الجوهري، 1987، ج5، ص1901).

قال في (تاج العروس): والحكمة -بالكسر- العدل في القضاء كالحكم، والحكمة العلم بحقائق الأشياء على ما هي عليه، والعمل بمقتضاها، ولهذا انقسمت إلى علمية وعملية، ويقال: هي هيئة القوة العقلية العلمية. وقيل: الحكمة: إصابة الحق بالعلم والعمل (الزبيدي، د.ت.، ج8، ص353).

وفي (المصباح المنير): الحكمة وزان قسبة للدابة، سميت بذلك؛ لأنها تذللها لراكبها حتى تمنعها الجماع ونحوه. ومنه اشتقاق الحكمة؛ لأنها تمنع صاحبها من أخلاق الأردال (الفيومي، د.ت.، ج1، ص200).

وينظر أيضًا في دلالة الحكمة اللغوية: (الأصفهاني، د.ت.).

المطلب الثاني: الحكمة في الاصطلاح والشرع.

«الحكمة: علم يبحث فيه عن حقائق الأشياء على ما هي عليه في الوجود بقدر الطاقة البشرية، فهي علم نظري غير آلي، والحكمة أيضًا: هي هيئة القوة العقلية العلمية المتوسطة بين الغريزة التي هي إفراط هذه القوة، والبلادة التي هي تفريطها.

الحكمة: تجيء على ثلاثة معانٍ: الأول: الإيجاد. والثاني: العلم. والثالث: الأفعال المثلثة، كالشمس والقمر وغيرهما، وقد فسر ابن عباس، رضي الله عنهما، الحكمة في القرآن، بتعلم الحلال والحرام، وقيل: الحكمة في اللغة: العلم مع العمل، وقيل: الحكمة يستفاد منها ما هو الحق في نفس الأمر بحسب طاقة الإنسان، وقيل: كل كلام وافق الحق فهو حكمة، وقيل: الحكمة هي الكلام المقول المصون عن الحشو. الحكمة الإلهية: علم يبحث فيه عن أحوال الموجودات الخارجية المجردة عن المادة التي لا بقدرتنا واختيارنا، وقيل: هي العلم بحقائق الأشياء على ما هي عليه والعمل بمقتضاه، ولذا انقسمت إلى العلمية والعملية. الحكمة المنطوق بها: هي علوم الشريعة والطريقة. الحكمة المسكوت عنها: هي أسرار الحقيقة التي لا يطلع عليها علماء «قال المحقق التفتازاني: إن الحكمة هي الشرائع» (التهانوي، 1996، ج 1، ص 48).

وقوله تعالى: (يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ) في الحكمة قولان: قيل هي النبوة، وقيل القرآن، وكفى بالقرآن حكمة لأن الأمة صارت به علماء بعد جهل. وقوله تعالى (وَلَمَّا جَاءَ عِيسَى بِالْبَيِّنَاتِ قَالَ قَدْ جِئْتُكُمْ بِالْحِكْمَةِ) الحكمة هاهنا، الإنجيل. وأحكم الأمر، أتقنه. وقوله تعالى: (كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ). جاء في التفسير، أحكمت آياته بالأمر والنهي والحلال والحرام، ثم فصلت بالوعد والوعيد، والمعنى، والله أعلم، أن آياته أحكمت وفصلت بجميع ما يحتاج إليه من الدلالة على التوحيد وثبوت النبوة وإقامة الشرائع، والدليل على ذلك قوله تعالى: (مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ). وقوله تعالى :

(وَتَفْصِيلُ كُلِّ شَيْءٍ (وقوله تعالى): فَإِذَا أَنْزَلْتَ سُورَةَ مُحْكَمَةً). قال الزجاج: معنى محكمة، غير منسوخة. وأحكامه التجارب، على المثل، وهو من ذلك. واستعمل ثعلب هذا في فرج المرأة فقال: المكثفة من النساء، المحكمة الفرج، وهذا طريف جدا. واحتكم الأمر واستحكم: وثق» (ابن سيده، 2000، ج3، ص50).

«اعلم أولاً أن الحكمة "فِعْلَةٌ" من الحكم، وهو في اللغة المنع. وأظهر معاني الحكمة لغة أنها العلم النافع الصحيح؛ لأنه يمنع الأقوال والأفعال أن يعتريها الخلل والنقص فكل نقص أو خلل منشأه في الحقيقة من الجهل الذي هو عدم العلم بما يقصد.

والحكمة في الاصطلاح: هي وضع الأمور في مواضعها وإيقاعها في مواقعها. وهي في الاصطلاح الخاص بأهل الأصول: المصلحة التي من أجلها صار الوصف علة للحكم. فالحكم -مثلاً- تحريم شرب الخمر، وعلة هذا الحكم هي الإسكار، والحكمة هي حفظ العقل. فمصلحة حفظ العقل هي التي من أجلها صار الإسكار علة لتحريم شرب الخمر وهي حكمة التشريع.

والحكم -مثلاً أيضاً- القطع، وعلة هذا الحكم هي السرقة، والحكمة هي حفظ المال. فمصلحة حفظ المال من السرقة هي التي من أجلها صارت السرقة علة لقطع يد السارق. وهكذا. وبعض أهل الأصول يقول: الحكمة عبارة عن دفع مفسدة أو» (الشنقيطي، د.ت.، ص65). وينظر: (ابن تيمية، د.ت.).

المبحث الثاني: الحكمة في القرآن والسنة:

أولاً: الحكمة في القرآن:

﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بَالِيٍّ هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [النحل: 125].

«يقول تعالى ذكره لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم (ادْعُ) يا محمد من أرسلك إليه ربك بالدعاء إلى طاعته (إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ) يقول: إلى شريعة ربك التي شرعها لخلقه،

وهو الإسلام (بِالْحِكْمَةِ) يقول بوحى الله الذي يوحىه إليك وكتابه الذي ينزله عليك (وَالْمَوْعِظَةُ الْحَسَنَةُ) يقول: وبالعبر الجميلة التي جعلها الله حجة عليهم في كتابه، وذكرهم بها في تنزيله، كالتى عدد عليهم في هذه السورة من حججه، وذكرهم فيها ما ذكرهم من آلائه (وَجَادِلْهُمْ بَالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) يقول: وخاصمهم بالخصومة التي هي أحسن من غيرها أن تصفح عما نالوا به عرضك من الأذى، ولا تعصه في القيام بالواجب عليك من تبليغهم رسالة ربك (الطبري، 2001، ج 17، ص 321).

﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة: 269].

«واختلف أهل التفسير في {الْحِكْمَةُ}، في هذا الموضع، على وجوه (الكفاية في التفسير بالمأثور والدراية، د.ت.، ج 5، ص 371):

أحدها: الفقه في القرآن، قاله ابن عباس (الطبري، 2001، ج 5، ص 576؛ ابن أبي حاتم، 1998، ج 2، ص 531)، وقتادة (الطبري، 2001، ج 5، ص 576-577؛ ابن أبي حاتم، 1998، ج 2، ص 533)، وأبي العالية (الطبري، 2001، ج 5، ص 576-577)، ومجاهد (الطبري، 2001، ج 5، ص 577؛ ابن أبي حاتم، 1998، ج 2، ص 531)، وروي نحوه عن أبي الدرداء (ابن أبي حاتم، 1998، ج 2، ص 533)، ومقاتل (ابن أبي حاتم، 1998، ج 2، ص 533)، والحسين بن واقد (9).

والثاني: العلم بالدين، قاله ابن زيد (ابن أبي حاتم، 1998، ج 2، ص 533)، ومالك (الطبري، 2001، ج 5، ص 578).

قال الصابوني: " أي يعطي العلم النافع المؤدي إلى العمل الصالح من شاء من عباده " (الصابوني، 1997، ج 1، ص 154).

والثالث: النبوة. قاله السدي (الطبري، 2001، ج 5، ص 579؛ ابن أبي حاتم، 1998، ج 2، ص 532؛ ابن عطية، 2001، ج 1، ص 364)، وأبو سنان (الطبري،

2001، ج5، ص579؛ ابن أبي حاتم، 1998، ج2، ص532؛ ابن عطية، 2001، ج1، ص364).

والرابع: الخشية، قاله الربيع (الطبري، 2001، ج5، ص578)، وأبو العالية (ابن أبي حاتم، 1998، ج2، ص531؛ السيوطي، د.ت.، ج2، ص66)، وسعيد بن جبیر (السيوطي، د.ت.، ج2، ص67)، وروي نحوه عن مطر بن الوراق (ابن أبي حاتم، 1998، ج2، ص533).

والخامس: الإصابة في القول والفعل، قاله مجاهد (الطبري، 2001، ج5، ص577؛ ابن أبي حاتم، 1998، ج2، ص532).

قال الزمخشري: {يُؤْتِي الْحِكْمَةَ}، أي: "يوفق للعلم والعمل به" (الزمخشري، 1987، ج1، ص316)». وينظر: (ابن كثير، 1999؛ القرطبي، 2006؛ الشوكاني، 1994).

ثانيا: الحكمة في السنة.

عن عكرمة، أن ابن عباس رضي الله تعالى عنه قال: "حَدَّثَ النَّاسَ مَرَّةً فِي الْجُمُعَةِ، فَإِنْ أَبَيْتَ فَمَرَّتَيْنِ، وَإِنْ أَكْثَرْتَ فَثَلَاثًا، وَلَا تَحْمِلِ النَّاسَ هَذَا الْقُرْآنَ، وَلَا أَلْفَيْتَكَ تَأْتِي الْقَوْمَ وَهُمْ فِي الْحَدِيثِ مِنْ حَدِيثِهِمْ، فَتَقْصُ عَلَيْهِمْ حَدِيثَهُمْ فَتُمِلُّهُمْ، وَلَكِنْ أَنْصِتْ، فَإِذَا أَمْرُكَ فَحَدِّثْهُمْ وَهُمْ يَسْتَهِنُونَ، وَانْظُرِ السَّجْعَ مِنَ الدَّعَاءِ فَاجْتَنِبْهُ؛ فَإِنِّي عَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابَهُ لَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ"؛ أخرجه البخاري (رقم: 6337) (العيني، د.ت.، ج22، ص299).

عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال: ما أنت بمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عَقُولُهُمْ - إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةٌ؛ أخرجه مسلم في مقدمة "صحيحه" (الهرري، 2009، ج1، ص163). وينظر: (البخاري، 2001؛ مسلم، د.ت.).

المبحث الرابع: مفهوم الحكمة في التعليم

يُعد موضوع الحكمة في التعليم المعاصر من الموضوعات التربوية الحديثة التي تجمع بين الفكر التربوي الإسلامي والنظريات التربوية المعاصرة، ويهدف إلى تجاوز مفهوم التعليم القائم على نقل المعرفة إلى تعليم يُنمي العقل، ويُهذّب السلوك، ويُحسن اتخاذ القرار، ويُعدّ المتعلم لمواجهة تحديات الحياة بوعي ومسؤولية (Sternberg, 2003؛ زيتون، ح. ح. د.ت.).

الحكمة في التعليم هي القدرة على توظيف المعرفة والمهارات والقيم والأخلاق في المواقف التعليمية بطريقة تحقق أفضل النتائج للمتعلمين والمجتمع. فلا تقتصر الحكمة على امتلاك المعلومات، وإنما تشمل حسن استخدامها، واختيار الأسلوب المناسب، والتوقيت المناسب، وتحقيق المصلحة التربوية (Schwartz & Sharpe, 2010).

ومن المنظور الإسلامي، ترتبط الحكمة بالعلم النافع والعمل الصالح، كما قال تعالى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: 269]. «الآية. ابن عباس وقتادة، وأكثر المفسرين على أن المراد بالحكمة هاهنا: علم القرآن، والفهم فيه، والفقّه في الدين.

وقال السدي: هي النبوة، وقال مجاهد، في رواية ابن أبي نجيح هي الإصابة في القول والفعل (الطبري، 2001، ج3، ص89-91؛ ابن أبي حاتم، 1998، ج2، ص531-532).

وقال سبحانه: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ [النحل: 125].

«قل لهم يا محمد هذه الدعوة التي أدعو إليها، والطريقة التي أنا عليها سبيلي، قال ابن زيد : سُنِّي ومنهاجي.

وقال مقاتل : ديني، وسمى الدين سبيلاً لأنه الطريق الذي يؤدي إلى الثواب، ومثله قوله: { ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ } [النحل: 125] أي: إلى دينه قال أبو علي: معنى السبيل في اللغة المدرجة والممر، ثم أشيع فيه حتى استعمل في المعتقدات والآراء في الديانات وغيرها، كقوله تعالى: { وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْعِزِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا } [الأعراف: 146] الآية.

وقوله تعالى: { قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي } أي: معتقدي، وفسر السبيل بقوله: { ادْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا } قال ابن عباس: يريد على دين ويقين، والبصيرة: المعرفة التي يميز بها الحق من الباطل، ومضى الكلام في هذا عند قوله: { قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ } [الأنعام: 104].» (الواحيدي، 2009، ج 12، ص 262)

وهذا يدل على أن الحكمة ليست مجرد معرفة، بل هي منهج في التفكير والتعليم والتعامل مع الآخرين (Schwartz & Sharpe, 2010؛ Sternberg, 2003).

المبحث الخامس: أهمية الحكمة في التعليم المعاصر

تزايد أهمية الحكمة في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم، ومن أبرز أسباب أهميتها:

مواجهة الانفجار المعرفي بطريقة واعية،

تنمية التفكير النقدي والإبداعي لدى المتعلمين.

ترسيخ القيم الأخلاقية والإنسانية،

إعداد الطلبة لاتخاذ القرارات الرشيدة.

تعزيز المسؤولية الاجتماعية، بناء شخصية متوازنة تجمع بين العلم والأخلاق

تحقيق جودة التعليم.

استدامة التنمية (Noddings, 2013؛ Brookfield, 2012؛ زيتون، ع. م.

د.ت.).

المبحث السادس: أبعاد الحكمة في التعليم المعاصر

يمكن تقسيم الحكمة التربوية إلى عدة أبعاد رئيسية:

1- البعد المعرفي

ويتمثل في:

الفهم العميق للمعرفة، توظيف المعرفة في حل المشكلات.
تنمية التفكير التحليلي والاستدلالي، ويهدف هذا البعد إلى تجاوز الحفظ والتلقين نحو
الفهم والتطبيق والإبداع (Dewey, 1916؛ ابن القيم، د.ت.-ب؛ زيتون، ك. ع.،
د.ت.).

2- البعد الأخلاقي

ويشمل:

الصدق والأمانة العلمية. العدل والمساواة. احترام الآخرين.
المسؤولية. النزاهة. التسامح.
فالتعليم الحكيم لا يكتفي ببناء العقول، بل يبني الضمائر أيضاً (Schwartz &
Sharpe, 2010؛ ابن القيم، د.ت.-أ؛ الغزالي، د.ت.-أ).

3- البعد الوجداني

يركز على:

تنمية الذكاء العاطفي، احترام المشاعر. التعاطف، إدارة الانفعالات،
تعزيز الدافعية نحو التعلم (Sternberg, 2005؛ قطامي، د.ت.).

4- البعد الاجتماعي

ويتضمن:

العمل الجماعي. الحوار. احترام التنوع الثقافي. المسؤولية المجتمعية.
المشاركة الإيجابية (Freire, 1970؛ Noddings, 2013).

5- البعد المهاري

ويهتم بتنمية: حل المشكلات. اتخاذ القرار. التفكير الناقد. الإبداع. مهارات التواصل. القيادة (Brookfield, 2012؛ جابر، د.ت.).

6- البعد الرقمي

أصبح من أهم أبعاد الحكمة في العصر الحديث، ويشمل:
الاستخدام الأخلاقي للتقنية. التحقق من المعلومات. الأمن الرقمي.
الذكاء الاصطناعي المسؤول. المواطنة الرقمية (زيتون، ع. م.، د.ت.).

المبحث السابع : خصائص التعليم القائم على الحكمة

من أبرز خصائصه:

يركز على بناء الإنسان قبل المعلومات. يوازن بين العقل والقيم.
يعتمد على الحوار والتفكير. يراعي الفروق الفردية. يربط التعلم بالحياة الواقعية.
يشجع التعلم الذاتي. يربط المعرفة بالعمل. ينمي الشخصية المتكاملة (ابن خلدون، د.ت.؛ مرعي والحيلة، د.ت.).

المبحث الثامن: استراتيجيات تطبيق الحكمة في التعليم

«من الحكمة عند اقتلاع عقيدة باطلة أو عادة فاسدة، أو نقد وضع معين، ألا يوجه العمل إلى ذلك بطريق مباشر، بل يتخذ له طريق لا يثير معارضة أو يوقد نار فتنة، فإن الموروثات وبخاصة منها المقدسات الدينية ليس من السهل تحويل الإنسان عنها، فكل إنسان معتز برأيه وعقيدته، وكل جماعة معتزة بمقدساتها ومعتدة بسلوكها، وذلك أمر طبيعي في الجنس البشري، لأن مظهر الحرية والكرامة والعناد، يظهر بوضوح عند توجيه النقد إلى العقيدة والسلوك، وقد تقدم نهي الله نبيه أن يسب الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم. وحسب الداعي الحكيم في مواجهة الباطل بعد دراسة

كل الظروف أن يحاول زحزحة الناس عن ثقتهم في عقيدتهم وسلوكهم وبطريق غير مباشر» (الدين العالمي ومنهج الدعوة إليه، د.ت.، ص 197)

يمكن للمعلم والمؤسسة التعليمية تطبيق الحكمة من خلال: التعلم القائم على حل المشكلات، التعلم بالمشروعات، الحوار والمناقشة. التعلم التعاوني، دراسة الحالات الواقعية، التأمل والتفكير الناقد، توظيف التقنية بصورة أخلاقية، ربط المناهج بالقيم الإسلامية والإنسانية. استخدام التقويم البنائي، تدريب المعلمين على مهارات الحكمة التربوية (الحيلة، د.ت.؛ Mezirow, 2000)

المبحث التاسع: معوقات تطبيق الحكمة في التعليم

«وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ (56)» [الذاريات / 56]، ولما كانت الحكمة في خلق الخلائق الاختبار المذكور، أراد جبريل أن يبين للناس طريق النجاح في ذلك الاختبار، فقال للنبي صلى الله عليه وسلم: أخبرني عن الإحسان، أي وهو الذي خُلِقَ الخَلْقُ لأجل الاختبار فيه، فبين صلى الله عليه وسلم أن طريق الإحسان هي هذا الزاجر الأكبر، والواعظ الأعظم المذكور فقال: "هو أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك» (الشنقيطي، د.ت.، ص 12).

ومن أهمها:

الاعتماد على الحفظ والتلقين،

كثافة المناهج الدراسية، وضعف إعداد المعلمين،

التركيز على الاختبارات التقليدية،

الاستخدام غير الرشيد للتكنولوجيا.

ضعف البيئة المدرسية الداعمة للإبداع، وقلة البرامج التي تنمي التفكير الحكيم (زيتون، ك. ع.، د.ت.؛ Brookfield, 2012).

المبحث العاشر: دور المعلم في تعزيز الحكمة

يؤدي المعلم دوراً محورياً من خلال:

أن يكون قدوة أخلاقية، تشجيع التفكير المستقل، إدارة الحوار باحترام. تنمية مهارات اتخاذ القرار، تعزيز روح التعاون، غرس القيم الإسلامية، استخدام أساليب تدريس حديثة، مراعاة الفروق الفردية (ابن الجماعة، د.ت.؛ الزرنوجي، د.ت.؛ الغزالي، د.ت. - ب.).

المبحث الحادي عشر: أثر الحكمة في تطوير المنظومة التربوية

يسهم التعليم القائم على الحكمة في: تحسين جودة التعليم. رفع مستوى التحصيل العلمي، تنمية الإبداع والابتكار. إعداد مواطن مسؤول، تعزيز التنمية المستدامة. بناء مجتمع المعرفة. تحقيق التوازن بين التقدم العلمي والقيم الأخلاقية. زيادة قدرة المؤسسات التعليمية على مواجهة تحديات العصر (Mezirow, 2000؛ Noddings, 2013).

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فقد سعى هذا البحث إلى بيان أبعاد الحكمة في التعليم المعاصر، والكشف عن أهميتها في بناء منظومة تربوية متكاملة تستجيب لمتطلبات العصر، وتحقيق التوازن بين تنمية المعرفة، وترسيخ القيم، وبناء الشخصية الإنسانية القادرة على التفكير الرشيد، واتخاذ القرار السليم، والإسهام الإيجابي في تنمية المجتمع. وقد تبين أن الحكمة ليست مجرد امتلاك للمعرفة أو وفرة في المعلومات، وإنما هي حسن توظيفها في ضوء القيم الأخلاقية والمبادئ الإنسانية، بما يحقق المصلحة ويدرك المفسدة، ويجعل العملية التعليمية أكثر قدرة على إعداد الإنسان إعداداً متكاملًا.

كما أوضح البحث: أن التعليم المعاصر يواجه تحديات متسارعة فرضتها الثورة الرقمية، والذكاء الاصطناعي، والانفتاح المعرفي، والتغيرات الاجتماعية والثقافية، مما يجعل الحاجة إلى الحكمة التربوية أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. فالمتعلم لم يعد بحاجة إلى تلقي المعلومات فحسب، بل أصبح في حاجة إلى مهارات التفكير الناقد، والإبداع، وحل المشكلات، وإدارة المعرفة، والقدرة على التمييز بين المعلومات الصحيحة والمغلوطة، مع الالتزام بالقيم والأخلاق في جميع ممارساته العلمية والعملية.

وقد أبرزت الدراسة أن الحكمة التعليمية تقوم على مجموعة من الأبعاد المتكاملة، وفي مقدمتها البعد المعرفي الذي يعنى ببناء العقل وتنمية التفكير، والبعد الأخلاقي الذي يرسخ القيم والمبادئ، والبعد الوجداني الذي ينمي الاتزان النفسي والذكاء العاطفي، والبعد الاجتماعي الذي يعزز التعاون والمسؤولية المجتمعية، والبعد العملي الذي يربط المعرفة بالتطبيق، إضافة إلى البعد المستقبلي الذي يهيئ المتعلم للتعامل مع التحولات المتسارعة واستشراف المستقبل.

وتوصل البحث إلى أن تطوير المنظومة التربوية لا يمكن أن يتحقق بمجرد تحديث المناهج أو إدخال التقنيات الحديثة، بل يتطلب بناء فلسفة تعليمية قائمة على الحكمة، يكون فيها الإنسان محور العملية التعليمية، ويصبح المعلم قائداً تربوياً وموجهاً للحكمة، وتتحول المدرسة إلى بيئة تعلم تنمي التفكير والإبداع والقيم، وتسهم في إعداد أجيال تمتلك الكفاءة العلمية والنضج الأخلاقي والمسؤولية المجتمعية.

كما أظهرت الدراسة أهمية اعتماد استراتيجيات تدريس حديثة تعزز التعلم النشط، والتعلم القائم على المشروعات، وحل المشكلات، والتفكير التأملي، والتعلم التعاوني، والاستفادة الرشيدة من التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي، بما يحقق التكامل بين المعرفة والمهارة والقيمة، ويجعل المتعلم شريكاً فاعلاً في بناء خبراته التعليمية.

ومن أبرز ما خلص إليه البحث أن الحكمة تمثل الغاية العليا للعملية التربوية، لأنها تجمع بين العلم والعمل، وبين العقل والقيم، وبين الفرد والمجتمع، وتسهم في إعداد مواطن صالح قادر على الإبداع والإنتاج والتعايش، ومواجهة التحديات بروح المسؤولية والاعتدال. كما أن المؤسسات التعليمية التي تبني فلسفة الحكمة تكون أكثر قدرة على تحقيق الجودة والتميز والاستدامة، وتخرج كوادر قادرة على قيادة التنمية الشاملة.

وفي ضوء ما سبق، فإن الباحث يؤكد أن الاستثمار الحقيقي في التعليم لا يكون في الأبنية أو الوسائل وحدها، وإنما في بناء الإنسان الحكيم، القادر على توظيف العلم لخدمة نفسه وأسرته ومجتمعه ووطنه والإنسانية جمعاء. فالحكمة هي التي تمنح المعرفة معناها، وتجعل التعليم وسيلة لبناء الحضارة، وتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز الأمن الفكري، وترسيخ قيم السلام والتسامح والعدل.

ونسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به الباحثين والمعلمين وصناع القرار، وأن يسهم في تطوير المنظومة التربوية بما يحقق الخير للأمة والإنسانية، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

ابن أبي حاتم، ع. ر. (1998). تفسير القرآن العظيم (أ. الطيب، تحقيق). مكتبة نزار مصطفى الباز.

ابن الجماعة، ب. د. (د.ت.). تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم (م. م. العجمي، تحقيق). دار البشائر الإسلامية.

ابن تيمية، أ. ب. ع. (د.ت.). مجموع الفتاوى (ع. ر. بن محمد بن قاسم، جمع وترتيب). مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

ابن خلدون، ع. ب. م. (د.ت.). المقدمة. دار الفكر.

ابن سيده، ع. ب. إ. (2000). المحكم والمحيط الأعظم (ع. هنداوي، تحقيق). دار الكتب العلمية.
ابن عطية، ع. ح. ب. غ. (2001). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (ع. س. عبد الشافي محمد، تحقيق). دار الكتب العلمية.

ابن فارس، أ. ب. ز. (1979). معجم مقاييس اللغة (ع. س. هارون، تحقيق). دار الفكر.
ابن القيم، م. ب. أ. ب. (د.ت.-أ). مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (م. المعتصم بالله البغدادي، تحقيق). دار الكتاب العربي.

ابن القيم، م. ب. أ. ب. (د.ت.-ب). مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة (ع. ر. بن حسن بن قائد، تحقيق). دار عالم الفوائد.

ابن كثير، إ. ب. ع. (1999). تفسير القرآن العظيم (س. م. السلامة، تحقيق). دار طيبة.
ابن منظور، م. ب. م. (1994). لسان العرب (ط3). دار صادر.
الأصفهاني، ح. ب. م. الراغب. (د.ت.). المفردات في غريب القرآن (ص. ع. داوودي، تحقيق). دار القلم.

البخاري، م. ب. إ. (2001). الجامع المسند الصحيح المختصر (صحيح البخاري) (م. ز. الناصر، تحقيق). دار طوق النجاة.

التهانوي، م. ع. (1996). كشف اصطلاحات الفنون والعلوم (ع. خالدي، تحقيق). مكتبة لبنان ناشرون.

جابر، ع. أ. ج. (د.ت.). استراتيجيات التدريس والتعلم. دار الفكر العربي.
الجوهري، إ. ب. ح. (1987). الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية (أ. ع. عطار، تحقيق؛ ط4). دار العلم للملايين.

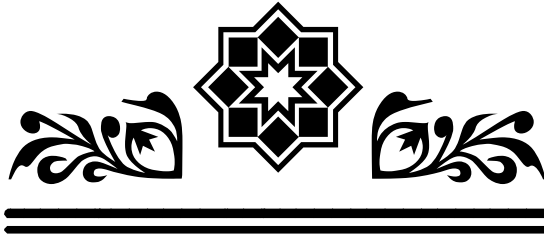
الحيلة، م. م. (د.ت.). تصميم التعليم: نظرية وممارسة. دار المسيرة.
الدين العالمي ومنهج الدعوة إليه. (د.ت.). [يرجى استكمال بيانات المؤلف والناشر].
الزبيدي، م. ب. م. (د.ت.). تاج العروس من جواهر القاموس. دار الهداية.
الزرنوجي، ب. أ. (د.ت.). تعليم المتعلم طريق التعلم (م. قباني، تحقيق). المكتب الإسلامي.
الزخشري، م. ب. ع. (1987). الكشف عن حقائق غوامض التنزيل (ط3). دار الكتاب العربي.
زيتون، ح. ح. (د.ت.). التعليم: رؤية معاصرة. عالم الكتب.

- زيتون، ع. م. (د.ت.). الاتجاهات العالمية المعاصرة في المناهج وطرائق التدريس. دار الشروق.
- زيتون، ك. ع. (د.ت.). التدريس: نماذجه ومهاراته. عالم الكتب.
- السيوطي، ع. ر. ب. أ. (د.ت.). الدر المنثور في التفسير بالمأثور. دار الفكر.
- الشنقيطي، م. أ. (د.ت.). محاضرات الشنقيطي. [يرجى استكمال بيانات الناشر].
- الشوكاني، م. ب. ع. (1994). فتح القدير. دار ابن كثير.
- الصابوني، م. ع. (1997). صفوة التفاسير. دار الصابوني.
- الطبري، م. ب. ج. (2001). جامع البيان عن تأويل آي القرآن (ع. التركي، تحقيق). دار هجر.
- العيني، م. ب. أ. (د.ت.). عمدة القاري شرح صحيح البخاري. دار إحياء التراث العربي.
- الغزالي، أ. ح. (د.ت.-أ). إحياء علوم الدين. دار المعرفة.
- الغزالي، أ. ح. (د.ت.-ب). أيها الولد. دار المنهاج.
- الفيومي، أ. ب. م. (د.ت.). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. المكتبة العلمية.
- القرطبي، م. ب. أ. (2006). الجامع لأحكام القرآن (ع. ا. التركي، تحقيق). مؤسسة الرسالة.
- قطامي، ي. (د.ت.). سيكولوجية التعلم والتعليم الصفي. دار المسيرة.
- الكفاية في التفسير بالمأثور والدراية. (بدون بيانات).
- مرعي، ت. أ.، والحيلة، م. م. (د.ت.). طرائق التدريس العامة. دار المسيرة.
- مسلم، م. ب. الحجاج. (د.ت.). المسند الصحيح المختصر (صحيح مسلم) (م. ف. عبد الباقي، تحقيق). دار إحياء التراث العربي.
- الهرري، م. أ. (2009). الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. دار المنهاج.
- الواحدي، ع. ب. أ. (2009). التفسير البسيط. عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Brookfield, S. D. (2012). *Teaching for critical thinking: Tools and techniques to help students question their assumptions*. Jossey-Bass.

- Dewey, J. (1916). *Democracy and education: An introduction to the philosophy of education*. Macmillan.
- Freire, P. (1970). *Pedagogy of the oppressed*. Continuum.
- Mezirow, J. (2000). *Learning as transformation: Critical perspectives on a theory in progress*. Jossey-Bass.
- Noddings, N. (2013). *Education and democracy in the 21st century*. Teachers College Press.
- Schwartz, B., & Sharpe, K. E. (2010). *Practical wisdom: The right way to do the right thing*. Riverhead Books.
- Sternberg, R. J. (2003). *Wisdom, intelligence, and creativity synthesized*. Cambridge University Press.
- Sternberg, R. J. (Ed.). (2005). *A handbook of wisdom: Psychological perspectives*. Cambridge University Press.



صور الأعداد الصادرة من مجلة باشن



جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة باشن العالمية بأمريكا.

الموقع الرسمي للمجلة: <http://www.usajo.co>

الموقع الأكاديمي الرسمي لجامعة باشن العالمية: WWW.USA.EDU.EU